الموسم الثقافي الأول (٢٠٠١ـ ٢٠٠٢ م)

الموسم الثقافي الثاني (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ م)



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تحقيق التراث

محاضرات الموسم الثقافي
لمركز تحقيق التراث

شوامخ المحققين

إعداد وتحرير

د. حسام أحمد عبد الظاهر



أحمد تيمور



عبد السلام هارون



محمود محمد شاكر



محمد مصطفى زيادة



أحمد زكي باشا



بنت الشاطئ



أحمد محمد شاكر



أنطوني بيفان



جمال الدين الشيال



السيد أحمد صقر



مُحاضرات الموسم الثقافي

لمركز تحقيق التراث



الموسم الثقافي الأول (٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م)
الموسم الثقافي الثاني (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م)

محاضرات الموسم الثقافي الأول

لمركز تحقيق التراث

شوامخ المحققين

الجزء الأول

إعداد وتحرير
د. حسام أحمد عبد الظاهر



(١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
أ. د. عبدالناصر حسن

عبدالظاهر، حسام أحمد.
محاضرات الموسم الثقافى لمركز تحقيق التراث/ إعداد وتحرير حسام أحمد عبدالظاهر .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تحقيق التراث، ٢٠١٣.
مج ١ ؛ ٢٤ سم.
المحتويات: شوامخ المحققين.
تدمك 2 - 0998 - 18 - 977 - 978
١ - الثقافة . مقالات ومحاضرات.
أ - عبدالظاهر، حسام أحمد (محرر)
ب - العنوان
٢٠١,٢٠٤

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣/١٩٢٧٣
I.S.B.N. 978 -977 - 18 - 0998 - 2

المحتويات

صفحة

صفحة

ندوة (أنطوني بيفان)

ندوة (جمال الدين الشيال)

ندوة (السيد أحمد صقر)

تصدير

أ.د.حسين نصار

فُطر الإنسان على حفظ ذكرى أجداده، والتغني بها حينًا بعد حين، حتى أوغل به الزمن فانتشرت بين البشر عبادة الأسلاف، التي ما زالت بقاياها قائمة إلى يومنا هذا.

وفُطرت المجتمعات البشرية على حفظ ذكرى من قدم لمجتمع منها ما ينفعه أو يحميه، أو ارتفع بهذا المجتمع إلى عالم الوجود الخالد، أو ملكوت السيطرة الواسعة، أو ضياء الشهرة الفسيحة.

فكان من أول من ذكرهم البشر، بل أولهم على الإطلاق (الأنبياء) الذين قدموا لمواطنيهم ما صار دينًا لهم، وما حمله هؤلاء المواطنون إلى المجتمعات المتاخمة لهم ثم البعيدة عنهم، فصار دينًا عالميًا، يؤمن به بشر في جميع أرجاء الكرة الأرضية.

ولعل ثاني من حفظ البشر ذكراهم القواد الحربيون، الذين طهر بعضهم أقطارهم من دنس الاحتلال الأجنبي، وبسط بعضهم سيطرة أقطارهم على الأقطار الأخرى، فصاروا أبطالاً يحوكون حولهم القصص والأهازيج، ويضربون بهم الأمثال، مما منحنا أدبًا شعبيًا رائعًا.

ويمكن أن أسرد ألوانًا من البشر شغلوا الذاكرة الإنسانية. ولكن يهمني في هذه الكلمة صنف خاص، لم يحتفظ بذكراه إلا الأمم التي ارتفعت من سيطرة الوجود المجرد إلى ألوان باهرة من الفكر الإنساني العظيم، فسمت بالإنسان من

الهمجية الحيوانية إلى ملكوت الإنسانية الحقة. أولئك هم العلماء: في أي قطر عاشوا، وبأي تخصص اشتغلوا، وبأية لغة تكلموا أو كتبوا.

ومن ثم كرمتهم البشرية، فحررتهم من أسر القطرية، ونصبتهم نماذج للمثل البشرية العليا في كل أرجاء الأرض.

وعبث أن أحاول تصنيف هؤلاء العلماء والمفكرين، فأنا أطلق ما قلت على جميع العلماء والمفكرين، لا أستثني منهم أحدًا، ما دام قد قدم للإنسان ـ الكائن الذي كرمه الخالق في كل الأديان ـ ما ينفعه، وينفع مجتمعه.

ولكن الذاكرة البشرية كثيرًا ما سيطرت عليها السهولة، أو وجهتها الأهواء، أو انحرفت بها العصبية أو... أو... فاختصت فريقًا دون فريق منهم بالذكر.

ومن هؤلاء الذين أسقطتهم الذاكرة البشرية أو أسقطت كثيرًا منهم محققو التراث القديم، على الرغم من قيمة هذا التراث، وخطورة تحقيقه، ومشقة ما يقتضيه من أعمال.

ولما كان مركز تحقيق التراث في دار الكتب المصرية أنشئ من أجل التراث العربي، وجمع مخطوطاته ومصوراته، وصيانتها، وإخضاعها للقواعد المكتبية السليمة، وتيسير الإفادة منها ثم تحقيق ما يستحق التحقيق منها؛ فقد رأى أن من الجميل أن يذكُر (شوامخ المحققين) وأن يذكِّر بهم. فهم الذين تعهدوا مناهج التحقيق بالتقويم والإضافة إلى أن وصلوا بها إلى مستوى يحظى بالقبول والإعجاب من كل متصل بالتراث. يفعل المركز ذاك حفاظًا على حقهم فيما بذلوه،

ويرفع منهم مثلاً أمام الناشئين يحتذون أحسن ما قدموا، ويطمحون إلى أن يواصلوا العمل على تنقيح مناهجهم وإضافة الجديد النافع إليها.

ولذلك قرر أن يُخصص أمسية لكل واحد منهم يكل المركز إلى واحد أو أكثر من كبار المشتغلين بالتحقيق أو المهتمين أن يكتب عنه، وعن جهده في التحقيق بخاصة.

ولما وجد المركز عنده مجموعة من الأبحاث القيمة عن شوامخ ضن بها أن تضيع مع رياح الزمن المتعاقب، فقرر أن يضمها معًا في كتاب خاص، قد تتوالى مجلداته، إن وجدت ترحيبًا من القارئ.

وبين يدي القارئ الآن الثمرة الأولى لهذا الجهد، والله الموفق إلى كل نافع.

الموسم الثقافي الأول

(٢٠٠١_٢٠٠٢م)

- أحمد تيمور باشا.
- عبد السلام هارون.
- محمود محمد شاكر.
- محمد مصطفى زيادة.

ندوة

(أحمد تيمور)

أحمد تيمور

أ.د. حسين نصار

تجمع المصادر على أن محمد تيمور بن محمد إسماعيل بن علي كرد كان أحد أكراد الموصل، وأنه جاء إلى مصر في عهد محمد علي.

ثم يفترق خبران رواهما صديقان لأحد أحفاد هذا الرجل. قال خير الدين الزركلي، وعيسى إسكندر المعلوف: جاء مع الجند العثماني الذي قدم بعد نزوح الحملة الفرنسية عنها. وقال محمد كرد علي: إن والي عكا أرسله هو وجد أمير الشعراء أحمد شوقي إلى محمد علي، وزكاهما عنده.

واتصل محمد تيمور بمحمد علي، وساعده على الفتك بالمماليك، وتفانى في خدمته، فجعله من قواده الخاصين، وعينه كاشفًا ثم مديرًا للشرقية. واحتفظ بمنزلة عالية عند الأسرة العلوية، إلى أن مات سنة ١٨٤٨م.

وتقلب ابنه إسماعيل تيمور في عدة مناصب، وتولى عدة مديريات إلى أن صار رئيسًا للديوان الخديوي، وحظي بلقب باشا.

وفي٢٢ شعبان ١٢٨٨هـ/ ٦نوفمبر١٨٧١، أنجب ابنًا سماه أحمد توفيق ولكنه لم يهنأ به فقد مات وخلفه يتيمًا بالشهر الثالث فتولت أمه وأخته الشاعرة عائشة تربيته وتوجيه دراسته وصقل ملكاته.

وجيء إليه في بيته بأفاضل المعلمين كالشيخ المخللاتي لتعليمه العربية والتركية والفارسية ثم ألحق بمدرسة مارسيل وكانت خاصة بأبناء الأعيان في القاهرة

فأمضىٰ فيها خمس سنوات وتعلم الفرنسية ومبادئ العلوم.

واستمر كل حياته يتصل بكبار العلماء ويأخذ عنهم مثل الشيخ حسن الطويل فيلسوف الأزهر وعلامة المنقول والمعقول والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي إمام اللغة الذي قرأ عليه المعلقات السبع وكثيرًا من الدواوين وبعض الرسائل اللغوية ومثل إبراهيم ناصيف اليازجي والشيخ طاهر بن صالح الجزائري والشيخ محمد عبده.

وأضيف إليهم الحلقات التي كان يعقدها في داره أو يخته وتضم نخبة من أهل العلم والأدب والفضل مثل أحمد الإسكندراني وإسماعيل صبري وحافظ إبراهيم وحفني ناصف وسعد زغلول وعبد العزيز جاويش وقاسم أمين ومحمود سامي البارودي وغيرهم من المصريين وزوار مصر.

ولما كان الرجل يحب العزلة فقد عاف الحياة السياسية التي عاشها جده وأبوه وابتعد عن المناصب واكتفىٰ بالإشراف علىٰ الأطيان التي خلفها له أبوه مع ما اشتراه من بقية الورثة حتىٰ بلغت نحو ثلاثة آلاف فدان.

ورأىٰ محب الدين الخطيب في حياة أحمد تيمور ثلاثة أدوار: يمتد الأول من نشأته الأولىٰ إلىٰ وفاة زوجته في ١٨٩٩م ثم أخته فأمه في ١٩٠٢م وقد قضىٰ فيه حياة هنيئة مع زوجته ابنة أحمد رشيد باشا ـ من وزراء مصر ـ وأنجب ثلاثة أولاد: إسماعيل ومحمد و محمود.

ويمتد الدور الثاني إلىٰ أن ظهرت في مصر والشرق الإسلامي حركات

العدوان على الإسلام وقد عزف عن الزواج وكان ما زال في التاسعة والعشرين خشية أن تسيء زوجته الثانية إلى أبنائه وألا يجد عندها ما وجده عند الأولى من الحب والسعادة ولجأ إلى العزلة العلمية.

ويمتد الثالث من وفاة ابنه محمد ويشمل السنوات الأخيرة من عمره التي أصيب فيها بمرض في القلب، كانت تتناوبه بين الحين والآخر نوباته حتى ييأس من حوله من نجاته. وفي صبيحة السبت ٢٧ من ذي القعدة ١٣٤٨هـ/ ٢٦ أبريل ١٩٣٠م رحل أحمد تيمور للقاء ربه.

وكان لمنعاه في مصر والعالم العربي ومجامع علماء المشرقيات في الغرب رنة أسى وشمل الحزن عامة الطبقات المفكرة وعزى بعضه بعضًا ورثاه مصطفى صادق الرافعي بقصيدة طويلة.

قد وصفه من لقوه بجانب علمه بأنه كان متواضعًا رضي النفس معتدلًا طيب الأخلاق رقيق الطباع لطيف الذوق حسن المحاضرة مثال الرزانة والكمال.

وكان شأن المعتزلين عن الحياة العامة عصبي المزاج رقيق الإحساس سريع التأثر.

والعجيب أن الحسد دفع بعض العلماء إلى اتهامه بالبخل. ويبدو أنهم استندوا إلى أنه كان يعيش معيشة الطبقة الوسطى لا المعيشة التي يتيحها له ثراؤه ولكنهم نسوا طبيعة الرجل.

والدليل الجلي على عدم بخله، ما أنفقه على تكوين مكتبته. أضيف إلى ذلك ما

رواه محمد كرد علي من أنه كان ينفق سرًا رواتب شهرية على بيوت كثيرة، وما بعثه إلى الهيئات العلمية من هبات.

وكان شديد التدين، ينحو نحو جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ويدعو مثلهما إلى الإصلاح الديني وجمع كلمة المسلمين. وقد حج مرة، ولم يعرف عنه أنه ترك صلاةً ولا صومًا. وكان القرآن يتلى أبدًا في داره وعزبته وذهبيته، وأحاديث الرسول والحكماء تردد في ناديه.

كذلك كان عربي الهوى، كما يكشف ولعه بالتراث، ورغبته العارمة في إحيائه، وتشجيع كل محاولة تسعى إلى ذاك، والنفور من كل عمل أو رأي يتنافى مع العروبة. روي أن نور الدين بك مصطفى أراد أن يجمع أعيان المصريين الذين يرجعون إلى أصل غير عربي، من أرنؤوط وجركس وأكراد وأتراك، في جمعية سماها «الجمعية التورانية». وعرض على تيمور أن ينضم إليها. فرفض وقال: أنا عضو في جامعة المسلمين، ولا أنتقل منها إلى ما يخالفها. وفضلاً عن ذلك، فإني ولدت عربي اللسان، وتأدبت بأدب القرآن. وكان الزمخشري قد حمد الله على مثل هذه النعمة. فلست لأكفر بنعمة أنعم الله بها عليّ، ورآني أهلاً لها. وإن جامعة الإسلام تصدق على الذين تريدون أن تؤلفوا منهم الجمعية التورانية، وتجعلوها عنوانًا غير صادق عليهم، لأن الأرنؤوط والجركس ليسوا بتورانيين وكلهم مسلمون، وكلهم نشأوا في مصر عربًا مسلمين، وأكثرهم لا يعرف غير العربية.

اتفقت كل الأقوال أن الرجل كان راهب علم، وليس معنى ذلك أنه انقطع

لكتبه في بيته، بل كان له نشاطه العلمي الكامل خارج البيت. فقد عين عضوًا بمجلس إدارة دار الكتب في ١٩١١م، وفي مجلس الأزهر، وعضوًا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العربي بدمشق، بل أنعم عليه أحمد فؤاد عندما عين ملكًا بالباشوية، وعينه في مجلس الشيوخ وعندما أصدر محمد شرف قاموسه الطبي رأس تيمور لجنة لدراسة المصطلحات الواردة فيه.

وتدل بحوثه على أنه أولى اهتمامه إلى التاريخ الإسلامي والعربي والمصري وفنون الحضارة والعمران في الإسلام والجغرافيا الإسلامية والعربية والمصرية والخطط المصرية والعلوم العربية من لغة ونحو وصرف وبلاغة وأدب وكان في كل ذلك علم الأعلام ومرجع الخاص والعام.

قال محمد كرد علي: كنت إذا عرض لي أو لبعض أعضاء المجمع إشكال لغوي أو تاريخي، أو أحببت أن أعرف كتابًا في موضوع يهمني البحث فيه لا أجد من يشفي غلتي ــ خصوصًا بعد فقد أستاذنا الجزائري ــ غير أحمد تيمور وذكر محب الدين الخطيب أن الشنقيطي صرح بأنه لم ير في مصر من يفهم كلام العرب مثل الشيخ محمد عبده وأحمد تيمور.

وقد اتفق من كتبوا عن تيمور أنه كان منقطعًا لمكتبته التي كانت أغنى مكتبة في مصر بعد دار الكتب والأزهرية، وأنه كان يسعى كل حين إلى ما يضمه إليها وصارت الكتب تسعى إليه.

وكان إذا اقتنى واحدًا منها أخضعه لدراسة سريعة ثم قيده في فهرسة المكتبة

وكان يقضي وقته في المنزل في القراءة وأعتقد أنه لم يكن لديه خطة معينة لها، كما تبينت من العمل في معجم الألفاظ العامية، أعني أنه كان يقرأ كتابًا في التاريخ ثم ينتقل منه إلى كتاب في اللغة أو الأدب أو غيرهما ولم يكن يقرأ الكتاب المتعدد الأجزاء من أمثال صبح الأعشى على ترتيب أجزائه بل قد يبدأ بجزء متأخر ثم يعقبه بجزء متقدم بل كان يفصل بين أجزاء الكتاب الواحد بكتب أخرى من قلم غير القلقشندي.

واختلف تعامله مع الكتب في القراءة؛ فكان في المعاجم يعلق على هوامشها بما عن له، كما فعل مع لسان العرب والقاموس المحيط، وكان في غيرهما كلما مر على معلومة يراها تستحق التدوين، دونها منسوبة إلى مصدرها في كراس منفصل عن الكتاب.

ولما كانت هذه المعلومات ذات موضوعات شتى فقد آثر أن يجعل لمعلومات كل موضوع كراسة خاصة بها؛ حتى لا تختلط المعلومات ويتعذر العثور عليها، وقد ذكر أسماء كثير من هذه الكراريس في معجم العاميات.

ولما كان الأمر على هذا المنوال، تعاقبت المعلومات منفصلاً بعضها عن بعض في التعبير، وفي المصدر، وفي العنصر الجزئي من الموضوع، ومتكررة لتنوع مصادرها. ولم يكن في الإمكان طبعها إلا بعد ترتيبها والوصل بينها وسبك المتكرر في صياغة واحدة والاطمئنان إلى جمع عدد كافٍ منها.

وكان لهذا أثره في طريقة التأليف والنشر عنده. أما التعليقات التي كانت على الهوامش فكان يجمعها كلما تجمع لديه عدد صالح منها، وينشرها في إحدى الصحف أو المجلات العلمية أو في رسائل صغيرة واضطر أحيانًا إلى أن يصدر أكثر من رسالة ليشمل ما اجتمع عنده من معلومات جديدة.

وأما المعلومات التي كانت مدونة في كراريس، فلم يكن يتصدى لتصنيفها و ترتيبها وصياغتها إلا في المناسبات، أو متى أريد على معالجة موضوع غامض، أو طلبت منه جهة علمية نشرها وألحت في الطلب. أما بقية الموضوعات فقد تريث كثيرًا في إصدارها في كتب لمعرفته الأكيدة أن المعلومات تزداد عنده من يوم إلى يوم آخر. وفعلاً كثيرًا ما أضاف إلى الطبعة الثانية من كتبه ما لم يكن في الأولى.

ولكن هذا التريث في النشر والزيادة المستمرة في المعلومات أكسبت أعماله سمات التمحيص والتدقيق حتى غلبت عليه صفة المحقق وجعلت القراء يقبلون عليها في حفاوة، فطبع كثيرًا منها أكثر من مرة في سنوات غير متباعدة.

بحوثه:

نشر تيمور مقالاته في جريدتي المؤيد والأهرام ومجلات المقتطف والضياء والهلال والمقتبس والسلفية والآثار والزهراء والهندسة والمجمع العلمي العربي بدمشق. وهذا ثبت لكتبه ومقالاته:

١ـ الآثار النبوية: طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية في ١٩٥١و ١٩٥٥م.

٢ـ أبو العلاء المعريّ: نسبه وأخباره، شعره ومعتقده: نشره أولًا في المؤيد، ثم

نشر في لجنة التأليف والترجمة والنشر في ١٩٤٠م.

٣ـ أبيات المعاني والعادات. وسماه المعلوف أبيات العادات.

٤ـ أخبار الأعيان: مقال في الهلال ـ مايو ١٩٢٠م، وسماه المعلوف أرجوزة أخبار الأعيان.

٥ـ أسرار العربية: مقال نشره في المقتطف، ثم نشرته دار الكتاب العربي بمصر ١٩٥٤م.

٦ـ أسماء الكلاب عند العرب: مقال نشره في المقتطف ٥٢/ ٢٦٥ (١٩١٨م).

٧ـ أعلام المهندسين في الإسلام: كذا ورد الاسم في كتاب السماع والقياس، واعتقد أنه الذي سماه الزركلي تراجم المهندسين العرب، ومحمد كرد علي طبقات المهندسين، وقد ذكرا أنه نشره في مجلة الهندسة.

٨ـ أغلاط لسان العرب: مقالان ذكر المعلوف أنه نشرهما في المؤيد والضياء. [وانظر: تصحيح لسان العرب].

٩ـ الأمثال العامية: نشرته لجنة نشر المؤلفات التيمورية في ١٩٤٩م، وفي مطابع دار الكتاب العربي بمصر في ١٩٥٦م، والمقتطف ١١٤/ ٢٣٦ (١٩٤٩م).

١٠ـ أوهام شعراء العرب في المعاني: طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية في مطابع دار الكتاب العربي في ١٩٥٠م.

١١ـ البراءة والتقليد: مناقشة جرت بينه وبين أحمد زكي باشا، ونشرت في الأهرام.

١٢ـ البرقيات للرسالة والمقالة: مقال نشرته مجلة الهداية الإسلامية، ثم لجنة نشر المؤلفات التيمورية في١٩٤٩م. المقتطف ١١٥/ ٢٢٢ (١٩٤٩م).

١٣ـ تاريخ الأسرة التيمورية: طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية.

١٤ـ تاريخ أمراء تونس الحاليين: مقال نشره في المؤيد.

١٥ـ تاريخ العلم العثماني: طبعته لجنة التأليف والترجمة والنشر في ١٩٢٨م.

١٦ـ التذكرة التيمورية: طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية في مطابع دار الكتاب العربي في ١٩٥٣م. وسماه بعضهم (معجم الفوائد).

١٧ـ تراجم أعيان القرن الثالث عشر و أوائل الرابع عشر: طبعته مطبعة عبد الحميد أحمد حقي بالقاهرة في ١٩٤٠م، واقتصر الزركلي على الرابع عشر وحده ـ مقالات بالهلال: الشيخ علي الليثي ٦/ ١٩٣٣م ـ عبد الله النديم أفندي خطيب الثورة العرابية ٧/ ١٩٣٣م. المقتطف ٩٧/ ٣٣٦ (١٩٤٠م).

١٨ـ تصحيح القاموس المحيط.

١٩ـ تصحيح لسان العرب: نشر جزءًا منه في مجلة الآثار ثم جزءًا ثانيًا في الزهراء. المقتطف ١٩/ ٢٩٩ (١٩١٦م)، والهلال١٠/ ١٩١٦م ص ٨٦، ٢٠/ ١٩٢٥م ص٥٦١، والمقتطف ٦٦/ ٢٢٣ (١٩٢٥م).

٢٠ـ التصويرعند العرب، وسماه المعلوف التصوير والعرب: وهما مقالان نشرهما في الهلال في مارس وأبريل ١٩١٩م. ثم حققه وزاد عليه أ. د. زكي محمد حسن وطبعه في لجنة التأليف والترجمة والنشر في ١٩٤٢م. المقتطف ١٠١/ ٢٠٧

(١٩٤٢م).

٢١ــ تفسير الألفاظ العباسية: مقالان نشرهما في المجلدين الثاني والثالث من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

٢٢ــ الجذر والشارب: مقال نشره في الزهراء عدد جمادى الأولى ١٣٤٧هـ.

٢٣ــ الحلقة المفقودة في تاريخ مصر: مقال نشره في الزهراء.

٢٤ــ الخلافة والسلطنة: مقال في المؤيد.

٢٥ــ دار ابن لقمان: مقال نشره في الزهراء.

٢٦ــ ديوان ماماي الرومي: مقال نشره في الضياء.

٢٧ــ ذيل تاريخ الجبرتي: ذكره الزركلي. وأخشى أن يكون الحلقة المفقودة نفسها.

٢٨ــ ذيل طبقات الأطباء: ظن الخطيب أنه لم يتمه.

٢٩ــ الرتب والألقاب: رسالة طبعها المجمع العلمي العربي في دمشق، ثم لجنة نشر المؤلفات التيمورية، وسماه الزركلي الألقاب والرتب، الهلال ٧/ ١٩١٩م ص ٩٤٥.

٣٠ــ السلطان سليم والشعر العربي: المقتطف ٣٩/ ٤٨٧ (١٩١١م).

٣١ــ السماع والقياس: مطابع دار الكتاب العربي بمصر ١٩٥٥م.

٣٢ــ الشيخ حسن الطويل: مقال نشره في الهلال / أغسطس ١٩٣٣م.

٣٣ــ ضبط الأعلام: نشرته لجنة نشر المؤلفات التيمورية بعد أن راجعه أحمد لطفي السيد في مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر في ١٩٤٧م. المقتطف ١١١/ ٦٨

(١٩٤٧م).

٣٤ـ الطباق: مقال نشره في المجلة السلفية.

٣٥ـ عبيد بن الأبرص: المقتطف ٤٤/ ٤٠٠، ٤٨٣ (١٩١٤م).

٣٦ـ العلم عند المصريين: مقال نشره في الأهرام.

٣٧ـ العيون الزجاجية: مقال نشره في مجلة الهلال ١٢/ ١٩١٩م ص ٢٣٦ ـ ٩.

٣٨ـ الفصاحة وكتاب العصر: مناقشة بينه وبين الشرتوني، نشرت في المقتطف.

٣٩ـ فهرس المكتبة التيمورية: عده الخطيب من أهم المؤلفات.

٤٠ـ قبر الإمام السيوطي وتحقيق موضعه: المطبعة السلفية ١٩٢٧م.

٤١ـ الكنايات العامية: نشرته لجنة نشر المؤلفات التيمورية في سنة ١٩٤٠م.

٤٢ـ لعب العرب، وسماه المعلوف الألعاب عند العرب: مقال نشره في المجلة السلفية، ثم صدر في كتاب مستقل، المقتطف ١١٣/ ١٦٤ (١٩٤٨م).

٤٣ـ اللغة والدخيل: مقال نشره في المؤيد.

٤٤ـ المترجم: الشفرة: مقال نشره في الهلال. (أو الكتابة السرية عند العرب) ٢/ ١٩١٦م ص ٣٦٤ ـ ٨.

٤٥ـ المجمع اللغوي المصري: مقال نشره في المؤيد.

٤٦ـ المشتهى وتحقيق موضعه بالروضة: مقال نشره في الزهراء ـ ج٥م٥ ذو القعدة ١٣٤٧هـ.

٤٧ـ معجم تيمور الكبير: ووردت عدة تسميات أخرى له. تم طبعه في خمسة

أجزاء و الجزء السادس الفهارس العامة (٤، ٦،٥ صدرت عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب) وجاري إعادة طبع ١، ٢، ٣.

٤٨ـ مفتاح خزانة الأدب للبغدادي.

٤٩ـ المكاحل والمدافع (المدافع والمكاحل) عند العرب: مقال نشره في المقتطف ٤٥/ ٥٨٩ (١٩١٤م).

٥٠ـ المنتخبات في الشعر العربي.

٥١ـ الموسوعة التيمورية من كنوز العرب في اللغة والفن والأدب: دار القومية العربية للطباعة بالقاهرة، محرم ١٣٨١هـ/ يونية ١٩٦١م.

٥٢ـ موسوعة الفن الشعبي.

٥٣ـ نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها: واختصر بعضهم العنوان إلى حدوث المذاهب........، مقال نشره في الزهراء ثم طبعته المطبعة السلفية في ١٩٣٢، ١٩٢٥م.

٥٤ـ نقد القسم التاريخي من دائرة معارف فريد بك وجدي.

٥٥ـ نوادر المخطوطات و أماكن وجودها: مقال نشره بالهلال ـ أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩١٩م، يناير ١٩٢٠م.

٥٦ـ نوادر المسائل.

٥٧ـ وصف الإعلان بالتوبيخ للسخاوي: مقال نشره في مجلة الآثار.

٥٨ـ وصف الطالع السعيد للأدفوي: مقال نشره في المقتبس، ثم طبعه مستقلًا.

٥٩ـ اليزيدية وبحث في منشأ معتقدهم: المطبعة السلفية ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٣، ١٩٣٥م. المقتطف ٤٨/ ٥٣ (١٩١٦م).

٦٠ـ اليزيدية أوعبادة إبليس: المقتطف ٤٩/ ٣٢١ (١٩١٦م).

٦١ـ يقظة الذئب ـ المقتطف ٦٣/ ٣٩٨ (١٩٢٣م).

المراجع

١. أحمد تيمور(الحفيد): الأسرة التيمورية ومكانتها في العلم والأدب والمعرفة ــ من مقدمات كتاب الأمثال العامية.

٢. خليل ثابت: مقدمة ــ من مقدمات كتاب الأمثال العامية.

٣. خير الدين الزركلي: الأعلام. ط٧ ــ أيار (مايو) ١٩٨٦م، بيروت، دار العلم للملايين.

٤. سعيد جودة السحار: مصور أعلام الفكر العربي ـ مكتبة مصر.

٥. عباس محمود العقاد: مقدمة ــ من مقدمات الموسوعة التيمورية.

٦. عبد السلام شهاب: هذا الكتاب ــ من مقدمات الموسوعة التيمورية.

٧. كشاف وكالة أنباء الشرق الأوسط.

٨. مجهول: أعضاء المجمع العلمي ــ ترجمة العلامة أحمد تيمور باشا المصري عن كتاب الدر الثمين في أدباء القرن العشرين لعيسى إسكندر المعلوف، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ٨/ ٣٦٣ ــ ٣٦٦.

٩. محب الدين الخطيب: مجلة الزهراء ــ مج٥ ج١، ربيع الأول ١٣٤٧هـ ص ٦٧ ــ ٦٨، وج ٢ و٣ ، جمادى الأولى ١٣٤٧هـ، ص ١٨٦ ــ ١٨٩، وج ٧ و٨، ص ٥٥٦ ــ ٥٧٤.

١٠. محمد تيمور: درس لا أنساه، من مقدمة كتاب الأمثال العامية.

١١. محمد كرد علي: حياة العلامة أحمد تيمور باشا: ذكريات شخصية. مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١١/ ١٢٩ ــ ١٤٧.

قائمة ببليوجرافية

بكتب ومقالات أحمد تيمور

الآثار النبوية: كتاب أراد به تحقيق أحمد تيمور صحة ما ينسبه الناس إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الآثار، مثل البردة والقضيب وآثار القديم الشريفة على الأحجار في الحرمين والطائف والقدس ومصر وتركيا أحاط فيه بما قيل في هذه الآثار، وأرخ لها، وبين صحة ما هو صحيح منها، وضعف ما رآه ضعيفًا. الزهراء ٥٦٧ ؛ السماع ٩٥ ، الزركلي ١/ ١٠٠ ، المجمع ١٤٢ ، الأمثال له. طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية ١٩٥١ في ١٢٩ ص، وفي ١٩٥٥م في ١٢٧ صفحة.

أبو العلاء المعري نسبه وأخباره، شعره، ومعتقده، وعقيدته: الزركلي ١/ ١٠٠، وكالة أنباء الشرق الأوسط ١/ ٧٨. ويبدو أنه نشره أولاً في جريدة المؤيد.(مج ٣٦٥)، ومطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٠م، في ١٦٠ صفحة.

أبيات المعاني والعادات: وضعه الزركلي ١/ ١٠٠ في كتبه (خ)، السماع ٩٦. وسماه المعلوف «أبيات العادات» فقط مج ٣٦٥.

أخبار الأعيان: مقال في الهلال مج ٣٦٥ ، مايو ١٩٢٠، ص ٧١٠. وسماه المعلوف «أرجوزة أخبار الأعيان».

أسرار العربية: وضعه الزركلي ١/ ١٠٠ في كتبه (ط) ــ السماع ٩٥. وقال عنه أحمد تيمور(الحفيد): «معجم لغوي نحوي صرفي يضم كثيرًا من ذخائر أسرار العربية مستقاة من نوادر المؤلفات وأقوال الأئمة في الكتب المخطوطة

والمطبوعة». طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية. دار الكتاب العربي ١٩٥٤م في ١٧٦ صفحة.

أسماء الكلاب عند العرب: مقال نشره في مجلة المقتطف ـ مج ٣٦٥.

أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث: دار الكتب.

أعلام المهندسين في الإسلام: ذكره السماع ٩٦.

أعيان القرن الثالث عشر والرابع عشر: عندما أعلن تيمور عن نيته في تأليفه وافاه أصدقاؤه في مختلف الأقطار بما عندهم من ذلك، وكان هو يراقب ما ينشر في الصحف والمجلات من التراجم فيجمعها. الزهراء ٥٦٥. السماع ٩٦. السحار ١/٤. وكان في خلده أن يكون خاصًا بأعيان الشرق في القرن الثالث عشر، ليكون كالذيل لسلك الدرر ثم يلحقه بذيل في تراجم أعيان أوائل القرن الرابع عشر. وأن يلخص فيه من الجبرتي، ومن خطط علي مبارك. ثم يضم ما يستطيع جمعه ـ مج ١٤١. وقال محمد كرد علي: وقد أتم التراجم فيما أحسب ـ مج ١٤٢.

أعيان القرن الرابع عشر: ذكره الزركلي ١/ ١٠٠ وذكر أنه كتاب صغير (ط)، ولم يذكر الكتاب السالف. ولعل تيمور سبق إلى طبعه لصغره، مع كونه جزءًا منه.

أغلاط لسان العرب: مقالان نشرهما في جريدة المؤيد ومجلة الضياء ـ مج ٣٦٥.

الألعاب عند العرب: مج ٣٦٥. وانظر: لعب العرب.

الألقاب والرتب: ذكره الزركلي ١/ ١٠٠ بهذا العنوان، وجعله من الكتب

المطبوعة.

الأمثال العامية: الزركلي ١/ ١٠٠ـ السحار ٤/ ١٠ ـ السماع ٩٥ ـ ٦. مج ١٤٢. الأمثال ـ إن المؤلف أراد منه أن يكون كالشواهد لمعجم اللغة العامية، (الزهراء ٥٦٥). وورد الاسم خطأ عند السحار: الأمثلة العامية.

وقد طبع الكتاب أربع مرات بعد وفاة تيمور. وهو كتاب كبير أورد الألقاب مرتبة على الألفباء باعتبار الحرف الأول منها. واعتاد فيها أن يضبطه المثل، ويبين مضربه ومغزاه، ويشرح مفردات خاصة منه، ثم يورد ما جاء في معناه أو ضد معناه من الأمثال العامية، والفصحى إن وجدت، وطرائف وأشعارًا تتصل بها. ويذكر محب الدين الخطيب أن المؤلف أراد في أول الأمر أن يكون الكتاب كالشواهد لمعجم اللغة العامية.

وهي نحو خمسة آلاف مثل ـ مج ١٤٢، نشر اللجنة في ١٩٤٩م في ٢٤٤ صفحة.

أوهام شعراء العرب في المعاني: أعلم عليه الزركلي بالحرف (ط) ١/ ١٠٠ ، وذكره السماع ٩٥ ـ الأمثال .

طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية ـ مطابع دار الكتاب العربيّ ١٩٥٠ في ١١١صفحة.

البرقيات: مج ١٤٢، الزركلي ١/ ١٠٠ ـ السماع ٩٥ ـ الزهراء ٥٦٧ ـ الأمثال.

وسماه الزركلي وأحمد تيمور(الحفيد)البرقيات للرسالة والمقالة. وأراد بها المؤلف

الكلمات المفردة التي تدل على معانٍ اعتاد الناس التعبير عنها بألفاظ متعددة؛ فكشف عن أن لها في العربية ألفاظًا مفردة خاصة بها. ونشر ذلك في مجلة الهداية الإسلامية. ثم طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية ١٩٤٩ في ٨٤ صفحة.

تاريخ الأسرة التيمورية: الزركلي ١/ ١٠٠ ـ السماع ٩٥. الأمثال. طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية.

تاريخ أمراء تونس الحاليين: مقال نشره في جريدة المؤيد ـ مج ٣٦٥.

التبري من معرة المعري: المجمع ٣٩٧.

تاريخ العلم العثماني: الزركلي ١/ ١٠٠ ـ الزهراء ٥٦٩ ـ ربيع الأول ١٣٤٧هـ ص ٧٧ج١م٥ مج١٤٢ بحث في ١٨ صفحة بين ألوان العلم العثماني وأصل الهلال والنجمة فيه، وكيف تطور استعمالها فيه، وكيف انتقل ذلك إلى العلم المصري: من خلال المصنفات العربية والتركية القديمة والحديثة. طبعته لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٢٨ في ١٨ صفحة.

التذكرة التيمورية: الزركلي ١/ ١٠٠ ـ السماع ٩٥. قال أحمد تيمور (الحفيد) في الأمثال: «وهو معجم الفوائد، ونوادر المسائل، ودائرة معارف في أهم الموضوعات» طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية ـ دار الكتاب العربي ١٩٥٣م في ٤٦ صفحة.

تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر: مطبعة عبد الحميد أحمد حقي بالقاهرة ١٩٤٠م في ١٦٤ صفحة.

تراجم المهندسين العرب: ذكره الزركلي ١/ ١٠٠ وذكر أنه نشره في مجلة الهندسة. وأعتقد أنه أعلام المهندسين في الإسلام نفسه.

تصحيح القاموس المحيط: الزركلي ١/ ١٠٠ ــ السحار ٤/ ١٠ ــ الزهراء ٥٦٩ ــ مج ٣٦٥، ١٤٢ ــ نصار ٤٩٠ تتبع فيه غلطات الطبعة الثالثة من القاموس، وهي أجود طبعاته في بولاق.

وتكشف الرسالة على صغرها عن ما لا يوصف من دقة نظر، وحسن روية، وإمعان ولطف نقد رمى فيه المؤلف إلى تصحيح الأخطاء المطبعية التي وقفت في مطبوعة بولاق سنة ١٣٠٣هـ من القاموس. وكان قد دون هذه التصويبات على هامش نسخته فجمعها في هذا الكتاب. وضم إليها ثلاث تعليقات كان قد سبق أن نشرها في مجلتي الضياء ولغة العرب، ورد على موضوع كان قد أخذه محمد سعد الله في «القول المأنوس على القاموس»، وعني بالأخطاء الكبيرة والتافهة، لأن الناس يثقون بالمعاجم وبالقاموس نفسه ثقة كبيرة. واعتمد فيها على أربع نسخ مخطوطة من القاموس، وأربع أخرى من طبعات مختلفة، إلى جانب النسخة المدمجة في تاج العروس، وسار على ترتيب القاموس تسهيلاً للرجوع إلى مواضع التصويبات فيه، ما عدا الغلطتين الأخيرتين الذي يبدو أنه عثر عليها في وقت متأخر فاستدركهما في آخر الكتاب.

وسار في علاج تصويباته على تقديم المدخل فالجزء فالصفحة فالسطر بين قوسين كبيرين لتميزها عن الكلام، ثم يذكر عبارة القاموس ويبين ما وقع فيها

من خطأ ويختم بالصواب ومصادره أو شواهده في بعض الأحيان.

تصحيح لسان العرب: الزركلي ١/ ١٠٠ ، السحار ٤/ ١٠ ، وكالة ١/ ٧٨، مج ١٤٢ ، نصار ٤٥٢ ــ ٤٥٣.

كان من عادة تيمور كلما عثر على خطأ في لسان العرب أن يقيده، فلما اجتمع عنده أثناء الحرب ما يكفي لنشره في رسالة بادر إلى نشرها في مجلة الآثار ثم اجتمع عنده تصحيحات أخرى تملأ رسالة ثانية، فنشرها في مطبعة الزهراء. وبعد ذلك اجتمع عنده مقدار آخر ــ الزهراء ٥٦٩.

نصار: جمع فيه مؤلفه تصويب بعض الأغلاط التي وقع فيها طابعو اللسان، وصدره بوهمين أحدهما لأحمد فارس الشدياق في تاريخ مولد ابن منظور ووفاته، وثانيهما في عد الجمهرة من مراجع اللسان. وختمه بستة أوهام من قلم ابن منظور نفسه لا الطابعين، وهي بالطبع من مصادره الأولى لأنه مجرد ناقل باعترافه. ويحتوي الكتاب أيضًا على بعض ردود جماعة من اللغويين على تيمور، إذ كان نشر تصويباته في الصحف أولاً وموافقته أو رده عليها.

ونهج على أن يذكر المادة المدخل التي فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر بنقل النص ويبين تصويبه ويختم بالأدلة، واتبع فيه ترتيب اللسان.

التصوير عند العرب: الزركلي ١/ ١٠٠ ــ الزهراء ٥٦٥ ــ ٦ ــ مج ٣٦٥ ــ الهلال مارس ١٩١٩م ص ٥١٣ ــ أبريل ١٩١٩م ص ٦٠١ مج ١٤٢ ــ ١٤٣ . سماه المعلوف «التصوير والعرب».

نشره مقالات في مجلة الهلال ثم أضاف إليها شيئًا كثيرًا، وزادها تنقيحًا. وقال في الزهراء: بلغ غاية الغايات. أخرجه وزاد عليه أ.د. زكي محمد حسن عن لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٢م في ٢٢٤ صفحة.

تفسير الألفاظ الفارسية: مقالات ذكر المؤلف أنه عندما طبع الجزء الأول من كتاب نشوار المحاضرة للقاضي أبي علي المحسن التنوخي، عثر فيه على طائفة من الألفاظ الكثيرة الورود في أخبار ذلك العصر كالطيار والزراق، وغالبها مما لم تتعرض كتب اللغة التي بأيدينا لذكره أو لم تفسر تفسيرًا شافيًا. فتصدى المؤلف ـــ استجابة لإشارة صديق ـــ لتفسير ما استبهم من معانيها، وإبانة ما خفي من أصولها، ونشرها في المجلدين الثاني والثالث من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق لأن جلها من الألفاظ الحادثة في العصر العباسي الأول إما بالتوليد أو التعريب أو بالاستعمال في غير ما وضعت له بضروب من التجوز والتوسع. الزهراء ١٨٦ جمادى الأول ١٣٤٧هـ ـــ الجزء ٢، ٣، المجلد ٥.

الجذر والشارب: مقال نشره في مجلة الزهراء ـــ عدد جمادى الأولى ١٣٤٧هـ ـــ أكمل فيه تفسير هاتين الكلمتين مع ما سبق أن فسره من ألفاظ عباسية. الزهراء ١٨٦ ـــ ١٨٩ ج ٢ ـــ ٣م٥.

الحلقة المفقودة من تاريخ مصر: مج ١٤٢ ـــ الزهراء ٥٦٧. رسالة أراد بها الحقبة بين زمن ابن إياس وزمن الجبرتي من أخبار مصر. ويبدو أنها لم تتم.

حدوث المذاهب الأربعة: مج ١٤٢ ـــ الزركلي ١/ ١٠٠ ـــ الزهراء ٥٦٩.

رسالة طبعها في حياته. هي نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة ــ الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ــ وانتشارها، كتبها أولاً لمجلة الزهراء، ثم طبعتها بعد ذلك في رسالة على حدة.

حياة أبي العلاء المعري وعقيدته: الزهراء ٥٦٧ ــ انظر حرف الألف. دفاع عن أبي العلاء

الخلافة والسلطنة: مج ٣٦٥ مقال نشره في جريدة المؤيد.

خيال الظل واللعب والتماثيل المصورة عند العرب : دار الكتب.

دار ابن لقمان: مج ١٤١. ذكر المؤلف أنه رحل في ذي القعدة ١٣٤٣هـ إلى المنصورة ترويحًا للنفس، فزار بها بقايا دار ابن لقمان التي اعتقل بها لويز التاسع في إعارته على مصر فكتب بحثًا عنها بسبب تأثيرها في نفسه وتذكره ما ضنينا رجع فيه إلى المصادر العربية والإفرنجية، ونشره في الزهراء.

ديوان ماماي الرومي: مج ٣٦٥ مقال نشره في مجلة الضياء.

ذيل تاريخ الجبرتي: الزركلي ١/ ١٠٠.

ذيل طبقات الأطباء: مج ١٤٢. الزهراء ٥٦٥ (م ٥ ج ٧ ــ ٨ ص ٥٦٥) ــ الزركلي ١/ ١٠٠. ذكر الخطيب أنه كان يجمع مواده، ويكتب مذكرات عن مصادره، وظنه لم يتمكن من إتمامه.

الرتب والألقاب: مج ١٤١، ٣٦٥ ــ السماع ٩٥ ــ الأمثال.

رسالة لغوية في رتب رجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية قال محمد كرد

علي: جعلها المؤلف مادة يقدمها للحكومة للمناقشة فيها في الوقت الذي عزمت فيه على تغيير الألقاب. فلما رآها في الأغلب ألقاب أعجمية، ضرب عنها صفحًا. ويبدو أن جريدة القبلة التي كانت تصدر في مكة المكرمة سمعت بالأمر فاقترحت على المؤلف إتمامها، واتصلت بالمجمع العلمي العربي بدمشق فطبعها على نفقته. ثم استدرك المؤلف عليها أشياء كثيرة، وكتب نسخة جديدة أرسلها إلى المجمع ليعيد طبعها في قالب جديد خالٍ من الشوائب. وطبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية.

السماع والقياس: الزركلي ١/ ١٠٠. الأمثال . رسالة تجمع ما تفرق من أحكام السماع والقياس والشذوذ وما إليها من البحوث اللغوية النادرة في ذخائر الكتب المطبوعة والمخطوطة ـــ الأمثال. طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية. مطابع دار الكتب العربي ١٩٥٥م في ٩٤ صفحة.

الشيخ حسن الطويل: مقال في الهلال أغسطس ١٩٣٣م ـــ ص ١٣٥٣.

ضبط الأعلام: الزركلي ١/ ١٠٠ السماع ٩٥ ـــ الأمثال. طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية، وراجعه أحمد لطفي السيد، مطبعة عيسى الحلبي ١٩٤٧م في ١٨٠ صفحة.

الطباق: مج ٣٦٥ مقال نشره في المجلة السلفية.

العلم عند المصريين: مج ٣٦٦ مقال نشره في جريدة الأهرام.

العيون الزجاجية: مج ٣٦٥ مقال نشره في مجلة الهلال.

الفصاحة وكتاب العصر: مناقشة بينه وبين الشرتوني، نشرت في المقتطف.

فهرس المكتبة التيمورية: الزهراء ٥٦٨. عده محب الدين الخطيب من أهم المؤلفات، لأنه عمل علمي صرف فيه تيمور وقتًا طويلاً، والتزم فيه تعيين سني وفاة كل مؤلف، وإن كان معاصرًا ذكر سنة ولادته إن أمكن. ويدل على علم جم وفضل كبير.

قاموس الكلمات العامية: الزركلي ١/ ١٠٠ وذكر أنه ستة أجزاء.

قبر الإمام السيوطي وتحقيق موضعه: الزركلي ١/ ١٠٠ ـــ مج ١٤٢ ـــ الزهراء ٥٦٩. مقال كتبه لينشر في الزهراء ثم نشره مستقلاً في مطبعة الزهراء، المطبعة السلفية ١٩٢٧م.

الكنايات العامية: الزركلي ١/ ١٠٠ ـــ السحار ٤/ ١٠ ـــ السماع ٩٥ ـــ الأمثال. نشرته لجنة نشر المؤلفات التيمورية ١٩٤٠م في ١٢٨ صفحة.

لعب العرب: مج ١٤٢ ـــ الزركلي ١/ ١٠٠ ـــ السماع ٩٥ ـــ الزهراء ٥٦٧ ـــ الأمثال. قال الخطيب: جمع فيه كل لعبة للعرب، ورد ذكرها في كتب التاريخ والأدب واللغة، على طريقته المعروفة في التحقيق والتحرير، وقد نشره في أثناء الحرب العظمى في المجلة السلفية.

اللغة والدخيل: مج ٣٦٥ مقال نشره في جريدة المؤيد.

المترجم: الشفرة: مج ٣٦٥ مقال نشره في مجلة الهلال.

المجتمع اللغوي المصري: مج ٣٦٥ مقال نشره في جريدة المؤيد، وأخشى أن

يكون العنوان محرفًا عن المجمع.

المشتهي وتحقيق موضعه بالروضة: الزهراء ج٥ م٥ ذو القعدة ١٣٤٧هـ، ص ص ٢٩١ ــ ٣٠٦

مقال/ بحث وصف الخطيب بأنه طيب دقيق يكشف عن فكر علمي قصر الجهد فيه على تحقيق موضع المشتهى ــ وهو متنزه مشهور كان للفاطميين ــ وعول في ذلك على الوسيلة الباقية لدينا، وهي مراجعة ما كتب عن آثار جزيرة الروضة، وتتبع ما وقع في أسمائها من التغيير جيلاً بعد جيل إلى زماننا.

معجم الألفاظ العامية المصرية: مج ١٤١ ــ ١٤٢، ٣٦٥ ــ السماع ٩٦ ــ الزهراء ٥٦٥.

ذكر كرد علي أن مراد المؤلف فيه الكلام على أصول هذه الألفاظ وما يقابلها من الصحيح، وأنه استغرق أوقاته.

وذكر المعلوف أنه في بيان أصولها واشتقاقها وردها إلى لغتها الأصلية وذكر ما يرادفها من العربي الفصيح وهو كبير الحجم جزيل النفع.

وسماه في السماع (المعجم الكبير في اللغة العامية). والخطيب (معجم اللغة العامية).

وقال الخطيب: معجم مرتب على الألفباء، أحاط فيه باللغة العامية المصرية، وأشار إلى ما عرفه من غيرها، وبيان ما يقابلها في الفصحى. وغرضه الأول أن يدل الناس على الفصيح الذي يقابل كل كلمة عامية دحضًا لحجة من يزعمون أن

في العامية ألفاظًا لا تغني عنها الفصحى.

معجم الفوائد: الزركلي ١/ ١٠٠، السحار ٤/ ١٠، الزهراء ٥٦٨.

وصفه الزركلي بأنه الأم لمؤلفاته كلها، والخطيب بأنه الأم لمؤلفاته كلها، بل هو خلاصة مطالعاته واطلاعاته. وكان في المدة الأخيرة ينظم هذا المجموع ويرتبه على حروف المعجم لتسهل الاستفادة منه.

مفتاح خزانة الأدب للبغدادي: الزركلي ١/ ١٠٠ ــ مج ١٤٢ الزهراء ٥٦١.

قال الخطيب ١٣ فهرسًا وضعها ليسهل عليه مراجعة هذا الكتاب العظيم والاستفادة منه عند اللزوم.

المكاحل والمدافع عند العرب: مج ٣٦٥ مقال نشر في مجلة المقتطف.

المنتخبات في الشعر العربي: الزركلي ١/ ١٠٠ ــ السماع ٩٦.

المهندسون في العصر الإسلامي: دار الكتب

موسوعة الفن الشعبي: الهلال ــ يونيه ١٩٦٨م ــ ص ٨٢.

نظرة تاريخية ــ انظر حدوث: المطبعة السلفية ١٩٢٥، و١٩٣٢م

نقد القسم التاريخي من دائرة معارف فريد بك وجدي: الزركلي ١/ ١٠٠ ــ الزهراء ٥٦٦. علقها على هوامشها ــ في أثناء قراءتها ــ وهي كثيرة لا يأتي عليها الحصر.

نوادر المخطوطات وأماكن وجودها: مج ٣٦٥ مقال نشره بالهلال ــ أكتوبر ١٩١٩م ــ ص ٤٩.

نوادر المسائل: مج ١٤٢ كتاب.

وصف الإعلان بالتوبيخ للسخاوي: مج ٣٦٥ مقال نشره في مجلة الآثار.

وصف الطالع السعيد للأدفوي: مج ٣٦٥ مقال نشره في مجلة المقتبس ثم طبعه مستقلاً.

اليزيدية ومنشأ نحلتهم: الزركلي ١/ ١٠٠ ــ مج ١٤٢، ٣٦٥. فهرس وكالة أنباء الشرق الأوسط ١/ ٧٨ ــ الزهراء ج ١ م٥ ص ٦٧ ــ ٨ ربيع الأول ١٣٤٧هـ ـ وج ٧ــ ٨ م٥ ص ٥٦٩. سماه المعلوف اليزيدية ومعتقدهم.

بحث كشف النقاب لقراء العربية عن الحقائق التي يجب أن يعرفوها ليتكون عندهم رأي صحيح عن فرقة اليزيدية. فقد أرجع حقيقة هذه الفرقة إلى بدايتها، ورد كل ضلالة فيها إلى الشبهة التي نبعت منها، ودحض طائفة من الأوهام كان بعض الباحثين توهمها، وترجم لرجالها الذين تطورت في أزمانهم، وجماعة من آل عدي بن مسافر الذي تنسب إليه، غير أنهم لم يكونوا منها، والزاوية العدوية التي كانت لهم بالقاهرة (الزاوية القادرية الآن).

طبع في المطبعة السلفية ومكتبتها ١٩٢٨، ١٩٣٠، ١٩٣٣، ١٩٣٥م (٤٨ صفحة بقطع الزهراء).

الخزانة التيمورية

أ.د. محمد فتحي عبد الهادي

١ـ الرجل العالم:

إن الخزانة التيمورية هي خزانة العلامة أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور، المشهور بأحمد تيمور باشا. ولد بالقاهرة في ٢٢ شعبان ١٢٨٨هـ/ الموافق ٦ نوفمبر ١٨٧١م، وتوفي بها في ٢٣ شوال ١٣٤٨هـ/ الموافق ٢٤ مارس ١٩٣٠م. كان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، وعضوًا بالمجلس الأعلى لدار الكتب. وكان ـ رحمه الله ـ عالمًا ممتازًا في فنون اللغة والأدب والتاريخ وغيرها، وله مؤلفات وبحوث وتحقيقات قيمة تدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه.

٢ـ دوافع إنشاء المكتبة:

لعل أول دافع أدى إلى نشأة هذه الخزانة العظيمة هو ميل صاحبها إلى الوحدة أو العزلة، بسبب بعض الظروف التي مر بها في حياته، فقد مات أبوه وعمره ثلاثة أشهر فربته أخته عائشة «التيمورية» وكان لها الفضل الأكبر في توجيهه الوجهة السليمة، كما توفيت زوجته وهو في التاسعة والعشرين من عمره ولم يتزوج بعدها خوفًا من أن يفقد راحته وهدوءه»، ورغبته في أن يتفرغ للبحث والعلم؛ ومن ثم كان لا يحب الظهور ولم يكن يهتم بالشهرة حيث فضل العزلة عن أي شيء آخر. وأراد أن يكون لنفسه دنيا خاصة تتمثل في كتبه وأبحاثه وأصدقائه المقربين. والعالم أحمد تيمور باشا من بيت علم ومعرفة، فقد كان أبوه إسماعيل من المهتمين

بالعلم والعلماء وحريصًا كل الحرص على أن يقرأ ويبحث ويستقص، كذلك كانت أخته الكبرى «عائشة» المعروفة بمشاركتها الأدبية الرائعة.

وهكذا نشأ أحمد تيمور محبًا للعلم ودارسًا له ومهتمًا اهتمامًا شديدًا بالقراءة، وهذه من الأمور التي تدفع إلى إنشاء مكتبة يعتمد عليها في البحث والاطلاع ولعل من بين الدوافع الأخرى أنه لم يرغب في الالتحاق بالمدارس العليا لاتمام دراسته أو الالتحاق بالوظائف، لكنه سعى إلى استكمال ثقافته بنفسه وذلك من خلال الاطلاع والبحث والتنقيب في أمهات الكتب، مما يستلزم بالضرورة أن تكون تحت يديه مكتبة كبيرة تسعفه عند الحاجة.

٣ـ نشأة المكتبة وما آلت إليه:

قال محمد كرد علي: قام في نفسه منذ سنة ١٨٨٩م أن يقتني من المحفوظات والمطبوعات ما يتلاءم موضوعه مع ما غلب عليه من العلوم، مما يبين اهتمامه بجمع الكتب من الصغر ومع هذا يبدو أن بدء تكوين المكتبة بصورة واضحة كان عام ١٩٠١م.

وكان حريصًا على تنميتها بصفة مستمرة بما كان يصل إليه من المال، وحملت إليه نوادر المخطوطات من الآستانة، وكان حريصًا على جمع التراث الذي تشتت وتسرب من مصر، وبذل جهدًا كبيرًا في البحث عن النفائس والنوادر من الكتب المطبوعة والمخطوطات ونجح في ضم عدد من المخطوطات المحلاة بالصور والرسوم المذهبة، وهذه المخطوطات ساعدت على دراسة تطور الأساليب الفنية

في التصوير الإسلامي.

وعاش سنوات طويلة يترقب كل ما يظهر من المخطوطات هنا أو هناك ليشتريه بأي ثمن ليحفظه من مغريات الهجرة إلى مكتبات الغرب وحرمان أهله منه. وكان أحمد تيمور وأحمد زكي يتنافسان في هذا السبيل ويعملان من أجل الحصول على هذه الذخائر، ولم يقتصر الأمر على شراء النسخ الأصلية وإنما كان يلجأ أحيانًا إلى تصوير الكتب عندما يتعذر الحصول على النسخ الأصلية.

وعندما أراد الشيخ طاهر الجزائري المحقق الكبير أن يتصرف في مكتبته بالبيع بعد احتلال فرنسا للشام رأى أن يقدمها لأحمد تيمور بدلاً من أن تذهب للأجانب. وكان لتيمور أعوانه الذين ينسخون له أندر الكتب في الأدب واللغة والتاريخ من الشام والعراق والحجاز واليمن والمغرب. كما نسخ هو نفسه عددًا من نفائس المخطوطات بخط يده.

وقد بدأت المكتبة في درب سعادة بالقاهرة ثم نقلها إلى عزبته في قويسنا بمحافظة المنوفية وهي إحدى مزارعه التي كانت يؤثرها على غيرها لذا لجأ إليها عندما ضاقت به العاصمة بسبب ضوضاء المدينة، وبعد وفاة صديقه الشيخ محمد عبده الذي كان يسكن بجواره لذلك قرر الرحيل إلى مزرعته ورأى أن ينقل معه مكتبته إلى قويسنا ورتبها في خزائنها حيث كان يرجع إليها ليقرأ ويكتب، وقضى محمد كرد علي والشيخ طاهر الجزائري في ضيافته بضعة أيام يقرأ عليهما أسماء الكتب وقام محمد كرد علي بوصفها في المقتبس (عام١٩١٢م) إلا أنهما أشارا عليه

بنقل الخزانة من قويسنا، حيث لا يؤتمن عليها خوفًا من تعرضها للحريق إذ أنها ملاصقة لبيوت الفلاحين الذين يضعون الخوص والعيدان على أسطح بيوتهم فإذا اشتعلت النيران انتقلت من بيت إلى بيت فتحرق البيوت الملاصقة وفي ذلك خسارة على العلم إذا وصلت إلى الخزانة. ومن ثم قرر أحمد تيمور أن يشتري دارًا في القاهرة ينقل إليها مكتبته، وبعدها بشهور اشترى أرضًا في الزمالك حيث كان أحد الأحياء الجديدة في القاهرة ونقل إليها الخزانة بعد عام، وكتب إلى محمد علي يخبره بانتقاله إلى بيته الجديد؛ وظلت كذلك في حياته حتى نقلها نجلاه إسماعيل ومحمود تيمور إلى دار الكتب المصرية التي تسلمتها عام ١٩٣٢م، أي بعد وفاة أحمد تيمور بسنتين ونظرًا لما تملك المكتبة من ندرة وفائدة، فقد أفرد لها مكانًا خاصًا في متحف القلعة وعندما تم نقل متحف القلعة إلى دار الكتب المصرية تم وضعها في مخازن الرصيد.

وتم نقل المكتبة مرة أخرى من مبنى الدار القديم بباب الخلق إلى المبنى الكائن بكورنيش النيل عام ١٩٧٣م وما تزال بها حتى الآن في القسم الخاص بالمكتبات الخاصة، وهي تقف بينها شامخة بما تضم من نوادر الكتب ونفائسها.

وهكذا تنقلت المكتبة مرات عديدة حتى استقر بها المطاف في دار الكتب المصرية منذ نحو سبعين عامًا.

٤ـ اهتمام أحمد تيمور بالمكتبة:

لم يكن الرجل يهوي جمع الكتب للتباهي والفخر كما يفعل الآخرون في بعض الأحيان، أو للزينة كما يحدث في بعض الحالات، وإنما جمع الكتب كوسيلة للبحث والاطلاع. وهناك الكثير من الشواهد التي تدل على اهتمامه بالمكتبة إلى أبعد حد ممكن، فقد أنفق الكثير من المال من أجل الحصول على كل ما هو نفيس. وواصل حياته في البحث والتنقيب عن الكتب في شتى الفنون والعلوم المخطوطة والمطبوعة في أوروبا وفي الشرق فيضمها إلى مكتبته، ولم يكتف بالجمع فقط وإنما اهتم بكل ما يخدم كل كتاب يعثر عليه في مكتبته؛ بالتعليق أو الفهرسة أو بيان ما له وما عليه.

وقد استطاع أن يلم بمقتنيات مكتبته إلمام المدقق الباحث، وكان يدون بخطه على أغلب مخطوطات مكتبته ما يفيد اطلاعه عليها ويسجل على أول المخطوطات بخطه «قرأناه» وهكذا كان حريصًا على قراءة المؤلفات بمكتبته قراءة واعية ودراسته دراسة دقيقة والتعليق عليها حيث كان يدرس التراث ويصنفه ويصححه أو يوضحه إن لزم الأمر وكان من شدة عنايته بخزانته أنه قام بنفسه بعمل فهارس وافية لها في سجلات خاصة مبوبة تبويبًا دقيقًا.

ومنذ بدأ في جمع مكتبته لا يبخل على باحث من الشرق أو الغرب إلا أعاره ما أراد من كتب ومخطوطات إذا تأكد أنه سيستفيد منها. وقد كان هناك أربعة

أشياء لديه أساس حياته وأغنى ما عنده في الوجود وهي: أبناؤه، والدين الإسلامي، واللغة العربية، وخزانته الخاصة.

٥ـ محتويات المكتبة:

تضم مكتبة العلامة أحمد تيمور المخطوطات النفيسة والمطبوعات النادرة سواء في نسخها الأصلية أو في شكلها المصور وكانت المخطوطات والمطبوعات باللغة العربية وبغيرها من اللغات مثل التركية والفرنسية والإنجليزية إذ أنها تضم مجموعة نفيسة من أشهر المؤلفات الفرنسية والإنجليزية التي تبحث في شئون مصر أو حضارة العرب.

والمخطوطات والمطبوعات لا تقتصر على فن بعينه أو على علم واحد، وإنما تتناول مختلف المعارف البشرية وإن كان الاهتمام شديدًا بمصنفات اللغة والأدب والدين والتاريخ.

ولا تقتصر المكتبة على المصنفات من المخطوطات والمطبوعات فحسب وإنما تضم أيضًا الصور التاريخية والآلات الفلكية ومحابر أقلام كانت لبعض المشاهير.

وقد سجل العلامة أحمد تيمور بخطه بعض الإحصاءات الخاصة بخزانته في الفترة من ١٩١٢إلى ١٩٢٦م وذلك في أحد سجلات فهارس الخزانة، وقد جاءت على النحو التالي:

التاريخ	العدد
إلى ٢٢ يونية سنة ١٩١٢م	٥٥٤٨
إلى ٦ يناير سنة ١٩١٣م	٥٨٩٩
إلى أبريل سنة ١٩١٣م	٦١٤٨
إلى أول مايو سنة ١٩١٣م	٦٢٣٣
إلى سبتمبر ١٩١٣م	٧٦٨
إلى يوليو ١٩٢٣م	١١٨١٦
إلى أغسطس ١٩٢٦م	١٢٧٧٣

وعندما تسلمتها دار الكتب عام ١٩٣٢م، أي بعد فترة وفاة المؤلف بسنتين كانت المجموعات موزعة على الفنون التالية:

الفن	عدد المجلدات
اللغة	٢٣٩٠
الأدب	٢٦٧٥
الدين والأخلاق والعلوم الشرعية	٤٩٥٦
اللغات والمعاجم	٣٩٧٤
التاريخ والبلدان والاجتماع	٤٢٧٣
فهارس ومجاميع وصور	١٢٨٦
علوم متنوعة	١٧٠٨
المجموع	٢١٢٦٢

وتشير التواريخ السابقة إلى نمو المكتبة من فترة لأخرى بصورة واضحة، فقد زادت الأعداد في سنة واحدة (٢٢ يونية ١٩١٢م إلى أول يونية ١٩١٣م) ٦٨٥ مصنفًا بنسبة ١١٪ وعلى مدار عام ١٩١٣م زادت المكتبة من ٥٨٩٩ في يناير إلى ٧٠٦٨ في سبتمبر بواقع ١١٦٩ مصنفًا بنسبة ١٦.٥٪ في ثمانية أشهر فقط. وعلى مدار ١٢ سنة (١٩١٢ـ١٩٢٣م) تضاعف حجم المكتبة تقريبًا (من ٥٥٤٨ إلى ١١٨١٦). كما زادت المكتبة زيادة كبيرة في الفترة من ١٩٢٦م إلى تاريخ انتقال المكتبة إلى دار الكتب.

٦ـ تبويب المكتبة وفهرستها:

رتب أحمد تيمور المكتبة على أفضل النظم في وقته، فقسمها عدة أقسام ونوع كل قسم إلى فنون، وعمل لكل فن فهارس خاصة به وهذه الفهارس التي صنفها بنفسه وكتبها بخط يده على جزازات، كل جزازة قائمة بذاتها، وتشتمل هذه الجزازات على فن التفسير، ومصطلح الحديث، وأسماء المؤلفين. وكان رحمه الله يريد إنجاز باقي الفنون على هذا المنوال إلا أن المنية أدركته قبل إتمامها. وكانت هذه الجزازات مبعثرة وبدون نظام أو ترتيب فعهدت دار الكتب المصرية إلى الأستاذ محمد عبد الجواد الأصمعي أحد مصححي القسم الأدبي بالدار بترتيبها وتنسيقها فقام بإتمامها. وكان يراجع جزازات كل فن على السجلات جزازة جزازة بدقة وعناية، ويضعها في القسم الخاص بها من الفن الذي كتبت له، ليسهل للباحث الوقوف على ما يتبقى من الكتب في أي قسم من الأقسام. وقد

أنجزت دار الكتب أربعة مجلدات من فهرسة الخزانة التيمورية في الفترة من ١٩٤٧ـ١٩٥٠م وهي على النحو التالي:

الجزء الأول: التفسير. وهو ينقسم إلى عشرين قسمًا، نوردها بالتفصيل على الوجه التالي كمثال لدقة التبويب الذي وضعه صاحب الخزانة:

(١) المصاحف الشريفة.

(٢) التفاسير.

(٣) تفسير الشيعة والزيدية.

(٤) التفاسير المجهولة.

(٥) تفاسير السور المجموعة ثم السور المفردة.

(٦) تفاسير الآيات المجموعة ثم الآيات المفردة.

(٧) أيات الأحكام.

(٨) المتشابه.

(٩) إعراب القرآن.

(١٠) مبهمات القرآن.

(١١) أسباب النزول وترتيب الآيات.

(١٢) الناسخ والمنسوخ من القرآن.

(١٣) إعجاز القرآن.

(١٤) علوم القرآن وملحقات التفسير.

(١٥) فهارس الآيات والألفاظ القرآنية.

(١٦) التجويد.

(١٧) الوقف والابتداء.

(١٨) القراءات.

(١٩) عد آي القرآن.

(٢٠) الرسم.

ويضم هذا الجزء ١٥٨٢ عملاً. وأكثر الأقسام أعمالاً قسم علوم القرآن، وملحقات التفسير (٥١٣ عملاً) وأقلها التفاسير المجهولة (أربعة أعمال).

الجزء الثاني: مصطلح الحديث والحديث. وهو يضم خمسة أقسام في مصطلح الحديث هي: قواعد مصطلح الحديث، والجرح والتعديل، ومواضيع خاصة من مصطلح الحديث، والأثبات والإجازات والاستدعاءات والعروض والسماعات. أما الحديث فيضم ٢٣ قسمًا تبدأ بالكتب الستة وتنتهي بتوابع الحديث. ويضم هذا الجزء ٢١٢٥ عملاً وأكثر الأقسام عملاً الأحاديث المجموعة في موضوعات خاصة (٤٨٢ عملاً) وأقلها الأوائل الحديثية (عملان).

الجزء الثالث: ويختص الجزء الثالث بأسماء المؤلفين. وهو يشتمل على أسماء المؤلفين من المفسرين والمحدثين وغيرهما من المؤرخين واللغويين والنحاة والأدباء، وقد طبع كما كتبه أحمد تيمور باشا بتعليقاته القيمة إتمامًا للفائدة وتعميمًا للنفع، ويضم هذا الجزء ١٣٤٨ مؤلفًا.

الجزء الرابع: العقائد والأصول ويتضمن هذا الجزء العقائد (علم الكلام) وفن الأصول.

وقد بلغ عدد الأعمال في القسم الأول ١١٣٧ عملاً، وفي القسم الثاني ٢٩٣ عملاً، أي أن الجزء الرابع يضم ١٤٣٠ عملاً. وهكذا تتضمن الثلاثة ماعدا الجزء الثالث ـ ٥١٣٧ عملاً، وهو يمثل نحو ربع أو ثلث المكتبة.

ويلاحظ أن الأجزاء الأول والثاني والرابع قد رتبت فيها الأعمال ترتيبًا هجائيًا بعناوينها تحت كل قسم من الأقسام، أما الجزء الثالث فقد رتبت فيه أسماء المؤلفين على حروف المعجم وتتضمن البيانات المعطاة عن كل عمل: العنوان والمؤلف، ثم أول الكتاب والجزء والمجلد، وإذا كان الكتاب مطبوعًا يشير إلى أنه مطبوع بكلمة طبع، ويذكر أحيانًا مكان الطبع واسم الطابع وتاريخ الطبع بالتاريخ الهجري. أما إذا كان الكتاب مخطوطًا فإنه يشير إلى أنه مخطوط بكلمة خط، وأحيانًا يشير إلى تاريخ النسخ بالتاريخ الهجري، وعند تعدد النسخ في العمل الواحد، يشار إلى النسخ الأخرى، ويذكر بجوار كل عمل رقمه. وقد ذكر الفهرس بعض الإضافات إلى البيانات السابقة مثل تاريخ وفاة المؤلف أو تاريخ التأليف أو الموضوع الذي يتناوله الكتاب. وعمومًا فإن البيانات المعطاة بالفهرس مفيدة في التعريف بالمصنفات، ولا يمكن أن ينطبق عليها المقاييس التي يجري العمل بها الآن في فهارس المكتبات.

٧ـ أهمية المكتبة وقيمتها:

تعتبر هذه المكتبة واحدة من أهم المكتبات الخاصة في مصر، بل وكانت من خزائن الكتب الشهيرة بالشرق كله، لأنها جمعت نفائس المخطوطات (أكثر من ثمانية آلاف) لاسيما المكتوبة بخطوط مؤلفيها وغيرها من المخطوطات النادرة التي لا نظير لها، فضلاً عن العديد من المطبوعات الواردة من خارج مصر. وقد استفاد منها صاحبها استفادة كبيرة نظرًا لتعليقاته المفيدة وملاحظاته القيمة على الكتب التي اطلع عليها بالمكتبة، وقد أصبحت هذه التعليقات والملاحظات بعد ذلك رسائل صغيرة أو دراسات قدمها صاحبها واستفاد منها الجميع ولذلك لم تكن قيمة المكتبة في ذاتها فقط ولكن قيمتها فيما أضيف لها من فوائد من جانب صاحبها وقد أدت هذه المكتبة دورًا كبيرًا في الحفاظ على التراث العربي الإسلامي وصونًا له في وقت كان العالم الإسلامي يمر بمرحلة من مراحل سيطرة النفوذ الأجنبي استطاع خلاله الأجانب شراء عدد ضخم من مؤلفات العرب وتراثهم وتهريبها.

وهناك إشارات عديدة تبين قيمة المكتبة ودورها العظيم، فقد أثنى عليها المستشرق د. ماكس مايرهوف ووصفها بأنها «مكتبة نادرة الوجود، تُعد من أتم وأفخر المكاتب المرتبة» وذكر محب الدين الخطيب أنها أعظم خزائن الكتب في الشرق وأغناها وأجودها انتقاءً واختيارًا... إنها مستكملة جميع المؤلفات العلمية المطبوعة في بولاق وسائر البلاد المصرية ولا يكاد يوجد كتاب مما طبعه المستشرقون في أوروبا وغيرها، إلا وهو موجود فيها.

وقال المعلوف: هي أكبر خزانة في مصر بعد داري الكتب السلطانية

والأزهرية فيها، ولكن ما فيها من النفائس قد لا يوجد فيهما. وما أحوجنا الآن إلى إصدار فهارس حديثة منظمة تنظيمًا دقيقًا ومشتملة على بيانات وصفية دقيقة لكافة مقتنيات المكتبة حتى تتضح عظمتها وحتى يستفاد منها على أفضل نحو ممكن، فقد كانت هذه المكتبة وما تزال مرآة صادقة لحالة مصر الثقافية والعلمية في الثلث الأول من القرن العشرين الميلادي.

المراجع

١. أيمن فؤاد سيد: دار الكتب المصرية- تاريخها وتطورها. القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م، ص ص ٧٤ـ٧٦.

٢. حسن عبد الوهاب: أعيان القرن الرابع عشر. أحمد باشا تيمور. الرسالة. س٢ع٦٠ (٢٧أغسطس ١٩٣٤م)، ص ص ١٤٢٤ـ١٤٢٧.

٣. دار الكتب المصرية: فهرس الخزانة التيمورية. القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧ـ١٩٥٠م، ٤ مج.

٤. ذكرئ أحمد تيمور باشا: الاحتفال الكبير الذي أقيم بدار الأوبرا.

٥. عمر حسن حمدي: المكتبة في العالم العربي ـ تاريخها وطرق العمل بها. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩م.

٦. محمد بن إبراهيم الشيباني: ترجمة العلامة أحمد تيمور باشا. الكويت، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٠م.

٧. محمد كرد علي: الخزانة التيمورية وفهرست مخطوطاتها. مجلة المقتبس، مج ٧، ١٩١٢م، ص ص ٤٣٧ـ٤٥٨.

ندوة

(عبد السلام هارون)

الأستاذ عبد السلام هارون

(نظرات في حياته وأعماله)

أ.د. علي أبو المكارم

سيرة حياة:

عاش الأستاذ عبد السلام محمد هارون ـ رحمه الله ـ نحو تسع وسبعين سنة وثلاثة أشهر، فقد ولد في الإسكندرية حيث كان يعمل أبوه وكيلاً لمشيخة العلماء بها في الثامن عشر من يناير سنة ١٩٠٩م، وتوفي في السادس عشر من أبريل سنة ١٩٨٨م.

قضى الوليد عبد السلام في أحضان أسرته بالإسكندرية نحو ثلاث سنوات، انتقلت بعدها الأسرة إلى مدينة طنطا سنة ١٩١٢م بعد أن عُين أبوه وكيلاً للجامع الأحمدي بها، وظلت الأسرة في طنطا قرابة ثلاث سنوات أيضًا انتقلت بعدها إلى القاهرة سنة ١٩١٥م بعد أن عين الوالد رئيسًا للتفتيش القضائي الشرعي بوزارة العدل (الحقانية آنذاك).

وفي القاهرة بدأت مرحلة تعليم عبد السلام، وقد استمرت حتى سنة ١٩٣٢م، وجمعت بين أنماط متعددة ومستويات مختلفة، فقد التحق بالتعليم الأولي نحو ثلاث سنوات ١٩١٨-١٩٢١م، وحفظ في الفترة نفسها القرآن الكريم على يد محفظ خاص اختاره له والده، ثم انتقل إلى التعليم الأزهري لمدة ثلاث سنوات أيضًا، تنقل فيها بين جـامع إبراهيم أغا في حي القلعة، وجامع المارداني في الدرب

الأحمر، وجامع المؤيد قرب باب زويلة.

وفي عام ١٩٢٤م أشار عليه عمه الشيخ أحمد هارون ـ وقد كان يشغل منصب وكيل الجامع الأزهر، وكان يكفله بعد وفاة والده ـ أن يغير مساره التعليمي فيتجه إلى دار العلوم، ولبى الفتى الإشارة فالتحق بالمدرسة التجهيزية إلى أن تخرج منها بعد أربع سنوات (١٩٢٨م) وحصل أثناء ذلك على شهادتي الكفاءة والبكالوريا، وأهله ذلك لدخول اختبارات القبول بمدرسة دار العلوم العليا، التي اجتازها نحو مائتين من أقرانه، كانوا خلاصة المتقدمين الذين تجاوز عددهم الألفين. وفي دار العلوم درس العلوم العربية والإسلامية، كما درس العلوم المدنية الحديثة كما كان يطلق عليها آنئذ، ومنها الهندسة والجبر والطبيعة والتاريخ والجغرافيا، وفيها شارك مع طلاب المدرسة في الثورة على الزي التقليدي الذي كان يرتديه الطلاب، إلى أن ظفروا بعد جهد بالموافقة على ارتداء الزي الأوروبي الحديث.

بدأت المرحلة العملية في حياة الأستاذ عبد السلام هارون فور تخرجه سنة ١٩٣٢م، فعين مدرسًا في مدرسة فارسكور الابتدائية نحو ثلاث سنوات (١٩٣٢ـ١٩٣٥م) انتقل منها إلى مدرسة ميت غمر الابتدائية لمدة سنة واحدة (١٩٣٦م)، ومنها إلى مدرسة العطارين في الإسكندرية التي ظل فيها حتى سنة (١٩٤١م) التي انتقل فيها إلى مدرسة الظاهر الابتدائية بالقاهرة ليستقر فيها حتى سنة ١٩٤٥م.

في هذه السنة حدثت طفرة عملية في حياة الأستاذ عبد السلام، وهي طفرة أهله لها تكوينه العلمي الخاص الذي سنشير إليه بعد قليل، فقد تم تعيينه مدرسًا بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية (فاروق الأول حينئذ) وظل يشغل هذه الدرجة خمس سنوات، انتقل بعدها ليشغل درجة أستاذ مساعد في كلية دار العلوم سنة ١٩٥٠م، قبل أن يرقى إلى درجة أستاذ سنة ١٩٥٧م، ثم يشغل وظيفة رئيس لقسم النحو والصرف والعروض بها سنة ١٩٥٩م، ويظل كذلك إلى أن يعار إلى الكويت لإنشاء قسم اللغة العربية بجامعتها سنة ١٩٦٦م. ويختار خلال وجوده في الخارج عضوًا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦٩م في المكان الذي خلا بوفاة الأستاذ محمد فريد أبو حديد.

وحين يعود إلى الوطن يشارك في أعمال لجان المجمع المختلفة، ويسهم بنشاطه العلمي في نتاجه، كما يُخرج إلى النور عددًا لا بأس به من مؤلفاته وتحقيقاته في طبعات جديدة، حرص على تنقيحها وإضافة الجديد إليها، إلى أن ينتقل إلى رحاب الله في التاسع والعشرين من شعبان ١٤٠٨ هـ الموافق ١٦ إبريل ١٩٨٨م.

التكوين العلمي:

ثمة عوامل متعددة كان لها تأثيرها في التكوين العلمي للأستاذ عبد السلام هارون يأتي في طليعتها:

أولاً ـ نشأته في بيئة علمية:

فوالده واحد من علماء الأزهر الذين لم يشغلهم المنصب الإداري عن العمل

العلمي، وقد اهتم بالبحث والدرس والتصنيف، وعني عناية بارزة بمجالين تركا أثرهما بعد ذلك في الأستاذ عبد السلام، هما: التأليف والتحقيق، فقد ألف: «تلخيص الدروس الأولية في لسيرة المحمدية» (في جزءين) و: «دروس في آداب اللغة العربية»، كما قام بتحقيق كتاب: «تيسير الوصول إلى جامع الأصول» لابن أبي الربيع الشيباني.

كما كان لأخيه الأكبر: محمد أبي الفضل، اهتمام بالعلم والتأليف، ومما كتبه حاشية على مؤلف «عنوان الظرف في علم الصرف»، وقد اشتهر عنه الحرص على جمع الكتب ومطالعتها، وتشجيع أخيه عبد السلام على الإفادة منها، وله معه نوادر في هذا المجال.

وكذلك كان لعمه الشيخ أحمد هارون اهتمام بالعلم والمطالعة والمراجعة، بحكم موقعه وكيلاً للجامع الأزهر ومديرًا للمعاهد الدينية، وعمه هذا هو الذي كفل عبد السلام بعد وفاة والده، وهو الذي أشار عليه بالالتحاق بدار العلوم، وأخيرًا هو الذي زوجه بكريمته ليضمن له الاستقرار العائلي.

ثانيًا ـ تنوع مصادر معرفته:

ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى مصدرين أساسيين: الأول الدراسة الأزهرية التي قضى فيها نحو ثلاث سنوات في مطلع حياته، وهي وإن كانت مدة قصيرة فإنها تركت في تكوينه العلمي أثرًا عميقًا، فقد علمته القدرة على تناول النص التراثي، وفهمه، وتحليله، وحسبي أن أنقل عنه تقييمه لهذه المرحلة في قوله: «كنا

نتلقى الدروس الشرعية واللغوية جلوسًا على حصر المسجد، ملتفين حول الشيخ الذي يجلس على أريكة مرتفعة، وكان بعضنا يفترش الوسائد الخفيفة أو الفراء أو البسط الصغيرة، وكانت مدة الدرس الواحد تتفاوت بين ساعتين وثلاث ساعات، ودرسنا في السنة الثالثة طرفًا من التاريخ الإسلامي والمصري ومن الجغرافيا الطبيعية والسياسية التي كان الشيخ يتولى شرحها على السبورة، وكذلك الحساب، بالإضافة إلى مطولات الفقه والنحو والصرف والبلاغة.

وفي الحق أن هذه السنوات الثلاث التي قضيتها في التعليم الأزهري كانت بمثابة ثمانية أعوام، وذلك راجع إلى مستوى الشيوخ الذين كنا نتلقى العلم على أيديهم، وللطريقة الأزهرية الأصلية التي كانت تحتم على الطالب أن يدرس الدرس ويعده قبل جلوسه إلى الشيخ، فكنا نقضي الليالي في محاولة تفهم ما سندرسه في الغد، وكانت الكتب التي تدرس فيها من الكتب المطولة الغزيرة المادة، وكنا في هذه السن الصغيرة نحسن استيعابها، ونستطيع أن نناقش الشيخ مناقشات تصل أحيانًا إلى اعتراف الشيخ لنا بالصواب».

هذا النمط من التعليم علمه العودة إلى المصادر المعتمدة، وعودة الاتصال بها: فهمًا وإحاطة واستيعابًا وتحليلاً ومناقشة.

والمصدر الثاني الدراسة الدرعمية ـ إذا صح هذا التعبير ـ وكانت تجمع في تلك المرحلة بين مجموعات أربع، تتكامل فيما بينها على تكوين عقلية متفتحة مستنيرة لطالب قادر على الإفادة من العلوم المستجدة في خدمة اللغة والتراث ـ

المجموعة الأولى العلوم العربية، والمجموعة الثانية العلوم الدينية، والمجموعة الثالثة العلوم الحديثة، والمجموعة الرابعة يمكن وصفها بمجموعة المعارف العامة، التي تضم مواد الفلك، والاقتصاد السياسي، والمنطق، واللغات السامية، وعلم النفس، والتربية، ونحوها.

على أن أهم ما كان يميز دار العلوم حينئذ ـ بالإضافة إلى هذا المعين الثقافي الواسع المدى ـ وجود صفوة من الأساتذة المتميزين علميًا وتعليميًا، الذين استطاعوا بفضل خبرتهم أن يغرسوا في عقول تلاميذهم حب العلم والرغبة في المعرفة، والحرص على استيعابها، وممن تتلمذ عليهم الأستاذ عبد السلام الشيخ أحمد الإسكندري، والشيخ هاشم عطية، والشيخ دسوقي جوهري، والشاعر محمد عبد المطلب، والدكتور مهدي علام، والدكتور أبو العلا عفيفي، وغيرهم من أعلام تلك المرحلة.

تضافر العوامل المشجعة:

المتأمل للظروف المحيطة بمسيرة الأستاذ عبد السلام هارون تتأكد له حقيقة واضحة، تتمثل في وجود عدد من العوامل التي كان لها ـ في مجملها ـ تأثير في مسيرته العلمية وعطائه الغزير، الذي تجاوز ستين ألف صفحة، ما بين مؤلف ومحقق.

ويمكن إجمال هذه العوامل في أمور:

الأمر الأول ـ الاستقرار العائلي: وقد مكنه هذا الاستقرار منذ مطلع حياته من

أن يحسن الاستفادة من وقته، وبرغم مروره أحيانًا بظروف كان يمكن أن تترك أثرًا سلبيًا فيه فإن عوامل الاستقرار العائلي كانت أقوىٰ من هذه الظروف، ولعل أبرز ما يؤكد ذلك أنه فقد أمه وهو في ميعة الصبا، في نحو الحادية عشر من عمره، ثم فقد أباه بعد ذلك بنحو سنتين، وكان من الممكن أن تضطرب مسيرته إزاء هذه المحنة، ولكن جو الاستقرار الذي أشاعه عمه حوله مكنه من أن يجتاز محنته، حتىٰ إنه بعد وفاة أبيه بنحو عامين أصدر أول أعماله وهو لم يبلغ السادسة عشرة، وهو «متن الغاية والتقريب» وهو متن في الفقه الشافعي يدرسه طلاب السنة الأولىٰ بالمعاهد الدينية، ومن الراجح عندي أن لعمه الشيخ الذي يشغل منصب مدير المعاهد الدينية صلة بهذا النشر، تشجيعًا لابن أخيه علىٰ الانشغال بالعمل العلمي ليصونه وهو في مرحلة حساسة من حياته. وظل هذا الاستقرار العائلي يحوطه ويرعاه ويوجهه إلىٰ أن ختمه عمه بالإنعام عليه بمن كفل له امتداد الاستقرار إلىٰ آخر حياته.

الأمر الثاني ـ التنافس العلمي: وليس غريبًا أن يكون للتنافس أثره العميق في توجيه الأستاذ عبد السلام هارون، وتنمية قدراته، فقد شاء الله له أن يسبقه مجموعة من الرواد الكبار الذين اهتموا اهتمامًا كبيرًا بالتحقيق والنشر، وفي طليعتهم أحمد زكي باشا وأحمد تيمور باشا ومحب الدين الخطيب ومحمد محمود التركزي الشنقيطي، ومن الثابت أن عبد السلام هارون قد اتصل بأعمال هؤلاء الشيوخ وأفاد منها، كما أن من الثابت أيضًا أنه اتصل ببعضهم اتصالاً مباشرًا،

ويحكي هو عن هذا الاتصال فيقول: «في أثناء سنة ١٩٢٨م التي تخرجت فيها في التجهيزية التقيت بالأستاذين الكبيرين المرحوم محب الدين الخطيب صاحب مجلة الفتح ومجلة الزهراء والمكتبة السلفية، والمغفور له أحمد تيمور باشا صاحب المكتبة التيمورية المودعة الآن بدار الكتب المصرية، وأفضيت إليهما بفكرة جاشت في خاطري، وهي تكوين جمعية دينية ثقافية، أردت أن يكون اسمها: (جمعية الشبان المسلمين)، وبسطت لهما أهدافها، وبينت الدوافع التي توجب إنشاءها، فلقيت هذه الفكرة منهما ترحيبًا حارًا، وأذكر أن المرحوم تيمور باشا قبلني في ذلك الوقت بحرارة، وشد على يدي، ووعدني بكل مساعدة وتشجيع، واستمرت اللقاءات بيني وبين هذين العالمين إلى أن كتب الله لهذه الجمعية التي كنت صاحب الفكرة الأولى في إنشائها نجاحًا كاملاً».

ومن المؤكد أن الفكرة الطموحة التي عرضها الفتى الذ لم يتجاوز عامه العشرين قد راقت لأستاذيه، إذ دلت على اهتمامه بالأمور العامة، وكان ذلك من الشائع في تلك الفترة، وهو بعض ما خلفته الثورة المصرية سنة ١٩١٩م من آثار، وهكذا وجدنا في عام واحد ظهور فكرتين في دار العلوم، هما فكرة الشبان المسلمين، وفكرة الإخوان المسلمين.

وأغلب الظن أن الفتى في لقاءاته المتعددة بالشيخين لم يغفل الجانب العلمي، فلم يكن قد مضى على إخراجه «متن الغاية والتقريب» غير بضع سنوات، ولعله حاول الإفادة منهما، ولا أظن أنهما ضنا عليه بنصح أو توجيه، مما

جعله لا يفكر في إعادة إخراج هذا العمل، ملتمسًا في غيره ما يقدمه بشكل أفضل للمهتمين بالعلم.

وأحسب أن التنافس العلمي الحقيقي إنما كان بين الأستاذ عبد السلام هارون ومعاصريه وفي الطليعة منهم: إبراهيم الإبياري، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد أحمد صقر، ومصطفى السقا، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وأحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، وشوقي ضيف، وعلي محمد البجاوي، وعائشة عبد الرحمن، وحسين نصار، أولئك الذين تألفت ـ بفضل ما قدموه من كنوز التراث ـ أعمالهم، واستقرت على أيديهم تقاليد التحقيق وقواعده وبفضل هذه المنافسة العلمية تحول «التحجقيق» من فن تتعدد اتجاهاته وتختلف باختلاف المشاركين فيه، إلى علم له قواعده المطردة وأصوله الثابتة، وأهم هذه القواعد والأصول:

١. اختيار النصوص التراثية ذات القيمة.

٢. جمع النسخ المخطوطة، ووصف كل نسخة منها وصفًا كاملاً، يتناول زمن كتابة النسخة، وخطها ومسطرتها، وعدد الكلمات في السطر، وما قد يكون فيها من تعليقات أو مقابلات أو تعقيبات..إلخ.

٣. ترتيب النسخ في الأهمية طبقًا لقيمتها العلمية.

٤. مقابلة النسخ، وتسجيل ما بينها من اختلاف.

٥. تخريج الشواهد، وتوثيق النقول، وعزو الآراء.

٦. التعريف بالأعلام من الأشخاص والأشياء والطوائف والجماعات والبلدان.

٧. التنبيه على ما قد يكون في النسخ من أغلاط.

٨. النص على ما قد يكون من تصحيف أو تحريف.

٩. النص على ما قد يكون من أسقاط.

١٠. وضع علامات الترقيم التي تساعد على فهم النص.

١١. المحافظة على النص دون تغيير مع النص في الحاشية على ما يحتاج إلى نظر.

١٢. صناعة الفهارس الفنية وفقًا لطبيعة النص.

الأمر الثالث ـ التقدير الأدبي: وفي ظني أن هذا العامل كان بالغ الأثر في مسيرة الأستاذ عبد السلام هارون العلمية، فقد لقى من التشجيع في مقتبل حياته العملية ما شحذ عزيمته وقوى طاقته وعمق إرادته وزاده تصميمًا على الإسهام في النشاط العلمي حتى يحفر اسمه وسط هذه الكوكبة التي أخذ يسطع نورها من المحققين، وأبرز صور التشجيع والتقدير التي لقيها في هذه المرحلة أمران:

أولهما: اختيار الدكتور طه حسين له ضمن مجموعة من المحققين الأثبات في لجنة إحياء ذكرى أبي العلاء سنة ١٩٤٣م، وهو اختيار يلفت النظر، فلم يكن قد نشر له من قبل سوى أعمال ثلاثة محدودة الدلالة والانتشار، وهي «متن الغاية والتقريب» الذي نشره وهو طالب في تجهيزية دار العلوم سنة ١٩٢٥م، ثم

«المفضليات الخمس» التي أصدرته له دار المعارف سنة ١٩٤١م و«همزيات أبي تمام» التي أخرجتها دار المعارف أيضًا سنة ١٩٤٢م، ومع ذلك آثر الدكتور طه حسين أن يضمه إلى اللجنة، وأثبت عبد السلام أنه كان عند حسن ظن طه حسين، أو عند حسن ظن من رشحه لطه حسين، ولم يكن طه حسين من الذين يغامرون في اختيار الرجال، وسيبقى اختيار طه حسين له شديد الدلالة على بصيرة نافذة تحسن الحكم على قدرات الناس واستعدادهم، لكن سيبقى أيضًا سؤال عن الذي قدمه إلى طه حسين، فإنه لابد أن يكون عارفًا بقدراته، مدركًا إمكانياته على ثقة من أنه بترشيحه يفتح له ـ في اللجنة وخارجها ـ باب المستقبل كله، ولا استبعد أن يكون هذا الرجل هو الأستاذ إبراهيم مصطفى، وصلة إبراهيم مصطفى بطه حسين معروفة، وصلته أيضًا بعبد السلام هارون مؤكدة، فإنه هو الذي رشحه سنة ١٩٤٤م للتدريس بكلية الآداب جامعة الإسكندرية (فاروق الأول حينئذ)، وهو بعد مدرس بالتعليم الابتدائي.

وثانيهما: نقله من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي، وكان صاحب هذه الخطوة ـ أيضًا ـ الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي كان يشغل منصب وكيل كلية الآداب بجامعة الإسكندرية آنذاك: وكان شديد الثقة بقدرات عبد السلام هارون، ويبدو أن عبد السلام كان يطلعه على أعماله ومشروعاته العلمية، ويبدو أيضًا أن من المسئولين من تردد في إقرار ما اقترح إبراهيم مصطفى لأن إبراهيم مصطفى ـ فيما يحكي عبد السلام هارون ـ يسوغ اقتراحه ويزكيه عند بعض

المسئولين بأن «تحقيق جزء واحد من الأجزاء السبعة لكتاب الحيوان للجاحظ يعادل أعلى الشهادات الرسمية إن لم يكن يفوقها».

ومن الثابت أن الأجزاء السبعة لحيوان الجاحظ لم تكن قد صدرت كلها بعد، فإنها لم تكتمل صدورًا إلا في سنة ١٩٤٧م، أي بعد أن تم انتقاله فعلاً إلى الجامعة بأكثر من عامين. وقد ظل الأستاذ عبد السلام شديد الاعتزاز بهذه (الطفرة) في حياته، حتى إنه يقول عنها: «ولعل هذه الطفرة هي المرة الوحيدة في تاريخ الجامعات التي ينقل فيها مدرس من التعليم الابتدائي إلى وسط السلك الجامعي، إذ كانت هذه الوظيفة الجامعية أقرب ما تكون إلى وظيفة الأستاذ المساعد».

أعماله العلمية:

تشمل الأعمال العلمية للأستاذ عبد السلام هارون ثلاثة مجالات هي: التأليف، والتحقيق، والفهرسة.

والفهرسة وثيقة الصلة بالتحقيق، فإنه كان يحرص في تحقيقه للكتب أن يلحق بها مجموعة من الفهارس الفنية التي تيسر الإفادة منها والوقوف على محتوياتها، لكن الأستاذ عبد السلام قام أيضًا بصنع فهارس لبعض الكتب التي يحتاج إليها المحقق في عمله، ثم شاء نشر هذه الفهارس تعميمًا للفائدة. وفي هذا الإطار نجد له:

- فهارس المخصص لابن سيده، وقد نشره بالكويت سنة ١٩٦٩م.
- فهارس معجم تهذيب اللغة للأزهري، ونشره بمصر سنة ١٩٧٧م.

ومن مؤلفاته أيضًا ما هو وثيق الصلة بالتحقيق، إذ يسجل المصادر العلمية التراثية لبعض الموضوعات أو القضايا أو المسائل، فهي لذلك أشبه بالفهارس الدالة، ولكنها بالطبع ليست فهارس شاملة لكل ما ورد في التراث في الموضوع أو المسألة، وإنما لما وقع بين يديه من الكتب التي كان يطلع عليها في تحقيقاته، وهي كثيرة كثرة تجعل الإحاطة بها أمرًا لا يخلو من فائدة. وفي هذا الإطار نجد:

- كناشة النوادر، وقد نشره سنة ١٩٨٥م.
- قطوف أدبية، وقد نشره سنة ١٩٨٨م.

ومن هذا النوع أيضًا ما يمكن وصفه بأنه تحقيقات علمية في مسائل جزئية، وهي مسائل متعددة لكن يجمع بينها أنها جميعًا تدور في إطار كتاب واحد، وفي هذا نجد:

- حول ديوان البحتري،الذي صدر سنة ١٩٦٤م.
- تنبيهات وتحقيقات في معجم لسان العرب، الذي صدر سنة ١٩٧٩م.
- معجم مقيدات ابن خلكان، الذي صدر سنة ١٩٨٧م.

وإن كان ما قدمه حول ديوان البحتري يدور في مجمله حول عمل المحقق.

وقريب من هذا عمله الكبير «معجم شواهد العربية»، وهو في الحقيقة ثمرة جهوده كلها في التحقيق، وهي جهود استمرت قرابة أربعين عامًا، وقد كان

حريصًا على أن يضيف إليه وينقح فيه حتى بعد أن أصدر طبعته الأولى منه سنة ١٩٧٢م. ولاشك أنه مازال يحتاج إلى متابعة، وبخاصة في أمرين: أولهما أن من المصادر التي ذكرها ما صدرت له طبعات جديدة، فهي تحتاج إلى تعديل، وثانيهما أن من الشواهد ما وردت له أكثر من رواية والطريقة التي التزم بها المؤلف لا تشير إلى ذلك.

ويمكن تقسيم باقي مؤلفات الأستاذ عبد السلام هارون إلى ثلاثة أقسام:

أولها ـ المختصرات التراثية: وتتمثل في عدد من الكتب التي قام فيها بتهذيب بعض أمهات المصادر التراثية في مختلف علومها، ليقربها إلى القراء، ويمكنهم من الاتصال المباشر بالتراث، ومن ثم فإنها لا تخلو من طابع تعليمي، هدفه إشاعة قدر من الثقافة التراثية بين القراء تتيح لهم الوقوف على بعض كنوزه وهي:

- تهذيب سيرة ابن هشام، وقد بدأ صدوره سنة ١٩٥٥م.
- تهذيب كتاب الحيوان للجاحظ ، وقد أصدره سنة ١٩٥٧م.
- الألف المختارة من صحيح البخاري، وبدأ صدوره سنة ١٩٥٩م.
- تهذيب إحياء علوم الدين للغزالي، وقد أصدره سنة ١٩٦١م.

ولهذا الاختيار دلالته، فإن هذه الكتب تمتد على جبهة عريضة في تراثنا العربي والإسلامي، إذ تشمل الحديث الشريف والعقيدة والأخلاق والسيرة والتاريخ

واللغة والأدب والمعارف العامة، وهو بهذا الاختيار يؤكد أنه لم يقصد التمرس بالتراث فقط وإنما غرس الاعتزاز به والثقة فيه و الحرص عليه، والإيمان بأنه قادر على بناء الإنسان بناءً صحيحًا يمكنه من مواجهة المتغيرات والمستجدات دون شك في قدراته أو تحفظ في مقوماته.

وثانيها ـ المؤلفات التعليمية: وتنحصر في كتابين هما:

- تحقيق النصوص ونشرها، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٣م.
- قواعد الإملاء، وقد صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٢م.

وقد يبدو غريبًا أن يصدر «قواعد الإملاء» وهو كتاب تعليمي يعالج بعض مشكلات الكتابة العربية، وبخاصة كتابة حروف المد والهمزات ـ بعد ثلاثين سنة من تخرج الأستاذ عبد السلام، وبعد أن أصبح أستاذًا في الجامعة ورئيسًا لقسم النحو والصرف والعروض في كلية عتيدة، وليس من شك عندي في أن الأستاذ عبد السلام قد أصدر هذا الكتاب بعد أن أدرك أن تلاميذه في الجامعة في حاجة إليه، وبخاصة أن الكثيرين منهم ممن سيعملون بالتدريس في مستويات التعليم المختلفة.

وليس من شك أيضًا في أن كتاب «تحقيق النصوص ونشرها» قد صدر في فترة مناسبة تمامًا، بعد أن تمرس الأستاذ عبد السلام بتحقيق عدد كبير من الكتب، وبعد أن أصبح أستاذًا مساعدًا في دار العلوم، وبعد أن أسندت إليه مادة «تحقيق

النصوص» في الدراسات العليا بالكلية.

يقول عن هذا الكتاب: «في سنة ١٩٥٣م قمت بأول محاولة في اللغة العربية للتأليف في تحقيق النصوص، وأعددت في ذلك محاضرات ألقيتها على طلبة الدراسات العليا بكلية دار العلوم، وهي المحاضرات التي طبعتها بعد ذلك باسم (تحقيق النصوص ونشرها) وهو أول كتاب عربي يعالج هذا الفن».

ومن المؤكد أن ثمة تحفظًا على عبارة «أول كتاب عربي يعالج هذا الفن» فإن هذا الحكم لا يستقيم على إطلاقه، فقد سبقه كتاب كان بدوره مجموعة من المحاضرات التي ألقيت على طلبة الجامعة المصرية، قدم فيها برجستراسر شيئًا أشبه بالمعلومات العامة عن فن التحقيق، وذلك شيء طبيعي بالنسبة للمؤلف من ناحية وللظروف المحيطة بالتأليف والتحقيق من ناحية أخرى. ولكن كتاب الأستاذ عبد السلام يظل رائدًا في مجاله لسبب آخر، إذ كان ثمرة خبرة طويلة وشاقة في تحقيق النصوص من جهة، ورغبة أصيلة في تكوين مدرسة علمية تدرك الأسس العلمية للتحقيق من جهة أخرى.. ولذلك تميز هذا الكتاب ـ برغم صغر حجم طبعته الأولى ـ بوقوفه عند المشكلات العملية التي تواجه المحققين في مراحل عملهم، واقتراحاته بشأنها، وهي اقتراحات ـ أقرب في مجموعها إلى أن تكون ثمرة عملية لما استقرت عليه تقاليد التحقيق عند المحققين في مجملهم، وليست تعبيرًا خالصًا عن وجهة نظره الخاصة أو أسلوبه المتميز، وهذا ما يفسر أن في بعض أعماله في التحقيق ما يخالف ـ على نحو أو آخر ـ بعض ما ورد في

الكتاب. وهذا ما يؤكد أنه كان يريد ـ بتأليفه ـ أن يمنح الدارسين له تصورًا للأسس النظرية العامة، تاركًا لهم حرية تحريك هذه الأسس في مجال التطبيق العملي، وهذا أحد الجوانب التي تمنح هذا الكتاب طابعه التعليمي.

وثالثها ـ يتمثل في كتاب واحد، وهو بحث علمي في إطار التخصص الدقيق الذي كان يشغل فيه وظيفة أستاذ في كلية دار العلوم، وهو تخصص: «النحو والصرف» وأعني به كتابه «الأساليب الإنشائية في النحو العربي»، الذي صدر سنة ١٩٥٩م، أي بعد أن شغل بالفعل هذه الوظيفة بنحو عامين أو أكثر قليلاً.

ويثير هـذا الكتاب أسئلة شتى، فهل كـان ضمن أعماله المقـدمة للترقية أو لم يكن؟ وإذا كان مقدمًا للترقية فلم تأخر نشره؟ وإذا لم يكن مقدمًا للترقية فلم نشر بعد تمامها بنحو عامين؟ ولم بقي الكتاب الوحيد في نطاق التخصص الدقيق للوظيفة التي يشغلها؟ هل أراد أن يرد به على بعض الذين يمكن أن يكونوا قد تساءلوا عن (أستاذيته) في مادة النحو؟

تحقيقاته:

هذا هو الجانب البارز والمهم في النشاط العلمي للأستاذ عبد السلام هارون، وهو الجانب الذي تمكن به الأستاذ عبد السلام من أن يضع اسمه ضمن الصفوة المتألفة من المشتغلين بهذا العلم في القرن العشرين. وقد قدم فيه أعمالاً علمية حظيت بالتقدير والتكريم، فحصل على جائزة المجمع اللغوي سنة ١٩٥٠م، وجـائزة الملك فيصل العـالمية في الأدب العـربي سنة ١٩٨١م، ثم جـائزة الدولـة

التقديرية في الآداب سنة ١٩٨٨م.

وتتجاوز صفحات الأعمال التي حققها الأستاذ عبد السلام خمسين ألف صفحة، تضم مجموعة متميزة من كتب التراث، ويمكن تقسيم هذه الأعمال إلى قسمين: الأعمال التي استقل بتحقيقها، والأعمال التي شاركه فيها غيره.

وأبرز الأعمال التي استقل بتحقيقها:

- كتاب الحيوان للجاحظ، في ٨ مجلدات.
- كتاب البيان والتبيين للجاحظ، في ٤ مجلدات.
- رسائل الجاحظ، في ٤ مجلدات.
- كتاب العثمانية للجاحظ.
- كتاب البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، في ٦ مجلدات.
- الاشتقاق لابن دريد، في مجلدين.
- مجالس ثعلب، في مجلدين.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم.
- المصون لأبي أحمد العسكري.

- مجالس العلماء، للزجاجي.
- أمالي الزجاجي.
- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري.
- كتاب سيبويه، في ٤ مجلدات.
- خزانة الأدب للبغدادي، في ١٣ مجلدًا.
- وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري.
- الجزءان الأول والتاسع من تهذيب اللغة للأزهري.
- الجزء الخامس عشر من الأغاني للأصفهاني.
- نوادر المخطوطات، في مجلدين.
- المفضليات الخمس.
- همزيات أبي تمام.

وأهم الأعمال التي صدرت بالاشتراك:

- أعمال لجنة إحياء ذكرى أبي العلاء[1].

- إصلاح المنطق لابن السكيت، بالاشتراك مع الشيخ أحمد محمد شاكر، وصدر سنة ١٩٤٩م.

- المفضليات، بالاشتراك مع الشيخ أحمد محمد شاكر، وصدر سنة ١٩٥٢م.

- الأصمعيات، بالاشتراك مع الشيخ أحمد محمد شاكر، وصدر سنة ١٩٥٥م.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، بالاشتراك مع الأستاذ أحمد أمين، وصدر سنة ١٩٥١م.

- تهذيب صحاح الجوهري للزنجاني، بالاشتراك مع الأستاذ أحمد عبد الغفار عطار، سنة ١٩٥٢م.

- همع الهوامع للسيوطي، بالاشتراك مع الدكتور عبد العال سالم مكرم، سنة ١٩٥٧م.

---

(١) كانت هذه اللجنة مكونة من الأساتذة: مصطفى السقا، وعبد الرحيم محمود، وإبراهيم الإبياري، وحامد عبد المجيد، وعبد السلام هارون. وقد أصدرت هذه اللجنة:

- تعريف القدماء بأبي العلاء، في مجلد واحد.
- شروح سقط الزند للتبريزي والبطليوسي والخوارزمي، في خمس مجلدات.

وقد يدرج ضمن هذه الأعمال كتاب (الصحاح) للجوهري الذي قرر الأستاذ عبد السلام أنه اشترك مع الأستاذ أحمد عبد الغفورعطار في تحقيقه، وسنعرض لذلك بعد حين. ونسجل في هذه المجموعة الملحوظات الآتية:

١ـ أن من بين الكتب التي ضمتها هذه المجموعة ما لا مجال للاختلاف في وقوع مشاركة في تحقيقه، وهي:

- أعمال لجنة إحياء ذكرى أبي العلاء.
- الأعمال التي اشترك فيها الأستاذ عبد السلام والأستاذ الشيخ أحمد شاكر.
- كتاب تهذيب صحاح الجوهري الذي اشترك فيه الأستاذ عبد السلام والأستاذ أحمد عبد الغفور عطار.

٢ـ أن من بين كتب هذه المجموعة ما تشهد قرائن متعددة على انفراد الأستاذ عبد السلام بتحقيقه، وهو كتاب «شرح ديوان الحماسة للمرزوقي» الذي صدرت طبعته الأولى تحمل اسمي الأستاذ أحمد أمين والأستاذ عبد السلام هارون محققين له. وخلت الطبعات التالية من اسم الأستاذ أحمد أمين، كما سجله الأستاذ عبد السلام ضمن الأعمال التي انفرد بتحقيقها.

وفي تقديرنا أن ما سجله الأستاذ عبد السلام أقرب إلى الصواب، فإن الأستاذ أحمد أمين رحمه الله لم يكن من المهتمين بالتحقيق، والأعمال المحققة التي صدرت عن لجنة التأليف والترجمة والنشر تحمل اسمه مشاركًا فيها بعض شباب المحققين

آنئذ من أمثال عبد السلام هارون وأحمد الزين والسيد أحمد صقر لا تختلف كثيرًا عن الأعمال المؤلفة التي حملت اسمه إلى جوار غيره فمن قام بالعبء كله أو معظمه بغية تيسير النشر. على نحو ما فعل الدكتور زكي نجيب محمود في كتابيه عن الفلسفة اليونانية والفلسفة الحديثة. ثم أن المقدمات التي كتبها الأستاذ أحمد أمين لتلك الأعمال تجعل دوره فيها باعترافه جد محدود.

٣ـ ما تشهد قرائن قوية على عدم مشاركة الأستاذ عبد السلام فيه، أو على الأقل مشاركة محدودة للغاية يعترف بها ضمنًا الأستاذ عبد السلام نفسه، ويتمثل ذلك في كتاب: «همع الهوامع» للسيوطي، الذي حمل جزؤه الأول في طبعته الأولى اسمي الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم محققين له، ثم خلا الكتاب بعد ذلك من اسم الأستاذ عبد السلام. وأسقط الأستاذ عبد السلام نفسه هذا الكتاب من قائمة كتبه التي حققها منفردًا أو مشتركًا.

٤ـ ما يحتاج إلى تثبت في تحديد مدى المشاركة فيه، وهو كتاب «الصحاح» للجوهري، الذي نشر في السعودية يحمل اسم الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ـ منفردًا ـ باعتباره محققًا له.

ومن الثابت أن الأستاذ عبد السلام هارون والأستاذ أحمد عبد الغفور عطار قد اشتركا معًا في تحقيق كتاب «تهذيب الصحاح» للزنجاني، الذي أصدراه سنة ١٩٥٢م، فهل امتد هذا الاشتراك بينهما إلى تحقيق الصحاح نفسه، أو أن الأستاذ أحمد عبد الغفور عطـار تعلم من المشاركة في التهذيب ما قرر معه الانفراد بتحقيق

الصحاح.

كتب الأستاذ عبد السلام هارون في هذا الموضوع وثيقة بالغة الأهمية، تحت عنوان: «تحقيق صحاح الجوهري» قال فيها:

«أقرر في أمانة وصدق أن جهد الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مشاركتي في تحقيق صحاح الجوهري كان منحصرًا في الاتصال بمعالي الناشر الشربتلي، وعقد الصلة بيني وبينه وبين المطبعة، وإعداد الأصول والمقارنات والمقابلات التي انبنى التحقيق عليها.

وأقرر كذلك أن اعتماد أصول الكتاب بعد التحقيق وبعد إتمام عملية الجمع الطباعي والتصحيح عدة مرات كانت تحت إشرافي وبإمضائي الوحيد من أول الكتاب إلى آخره.

وكان من المتفق عليه أن يظهر الكتاب بالصورة التي ظهر عليها قرينه من قبل، وهو كتاب «تهذيب الصحاح للزنجاني».

تحقيق

عبد السلام محمد هارون أحمد عبد الغفار عطار

المنشور في رجب سنة ١٣٧١هـ الصادر عن دار المعارف. ولكن في هذه المرة في إخراج كتاب «الصحاح» أغفل الزميل عمدًا اسمي من صدر الكتاب ومن مقدماته التي لم اطلع عليها قبل طبعها، وليس لي علاقة بها. وبذلك ضاع معلم تاريخي من معالم نشر الكتاب، ولكني احتفظت به وسأحتفظ به فيما سجلت من

إنتاجي العلمي».

وقد حددت هذه الوثيقة جهد كل من الأستاذين في التحقيق والطبع والنشر، وحصر الأستاذ عبد السلام جهده في أمرين:

- اعتماد الأصول، وقيد هذا الاعتماد بأنه «بعد التحقيق، وبعد عملية الجمع الطباعي».

- الإشراف على التصحيح واعتماد تجاربه.

وواضح من هذا التحديد أن دور الأستاذ عبد السلام كان في مجمله دورًا إشرافيًا، أقرب إلى المراجعة، أما المراحل الفنية الأساسية من جمع النسخ المخطوطة وترتيب أهميتها واختيار إحداها أصلاً، والنسخ، والتعليق، والتخريج، والتوثيق، والمقابلة، والمقارنة، فقد خرجت عن الدور الذي حدده لنفسه، مكتفيًا تجاهها بالمراجعة وحدها. ومن المؤكد أن للمراجعة دورها المهم في منح العمل قيمته النهائية، لكن من المؤكد أيضًا أن الجهد المبذول فيها يتفاوت بتفاوت طرفيها: المراجع من ناحية، والمراجع عليه من ناحية أخرى. وواضح أننا هنا إزاء موقف يختلف طرفاه إلى حد بعيد.

***

وأحسب أن الأعمال التي حققها الأستاذ عبد السلام هارون، أو اشترك في تحقيقها والتي ستظل بقيمتها إلى ما شاء الله، شاهدة على ما كان يتسم به من صبر

ودأب وإخلاص وتفان، وذكاء وبراعة، ولعل كتاب: «وقعة صفين» لنصر بن مزاحم المنقري ـ الذي استخلصه من المصادر التي نقلت عنه، يظل نموذجًا لعمل رائد، يقدم للمشتغلين بالتراث: تحقيقًا ودراسة، تجربة فريدة شديدة الأهمية، جديرة بالتأمل والتدبر والمحاكاة.

***

جهوده في الجامعة والمجمع:

ثمة جانبان مهمان في حياة الأستاذ عبد السلام هارون لابد من الوقوف عندهما، لأنه قدم فيهما ما لا سبيل إلى إغفاله. وهما جهوده التعليمية في الجامعة، وبحوثه اللغوية في المجمع.

وجهوده في الجامعة متنوعة. فقد قام بالتدريس في مرحلتي الدراسة الجامعية: في الدرجة الجامعة الأولى وفي الدراسات العليا، كما قام بالإشراف على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه، وشارك في مناقشات عدد ضخم منها في مصر وخارجها، وأنشأ قسم اللغة العربية بجامعة الكويت وعين أستاذًا ورئيسًا لهذا القسم، فأشرف على وضع برامجه وخططه ومناهجه، وأنشأ فيه شعبة الدراسات العليا، وأشرف على أول رسالة لدرجة الماجستير منحت منه، وهذه كلها جهود تتطلب دراسة متأنية، ولكننا سنكتفي بذكر الرسائل التي أشرف عليها، لأنها ـ في تقديرنا ـ تدل بوضوح على القضايا التي شارك فيها بالتفكير والتوجيه.

أولاً ـ رسائل الدكتوراه التي أشرف عليها:

- ابن فارس اللغوي وتحقيق كتابه المجمل إلى نهاية حرف الجيم، محمد مصطفى إبراهيم رضوان، نوقشت ١٩٥٩م.

- نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة،عبد الرحمن محمد السيد، نوقشت ١٩٦١م.

- الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو، أمين علي علي السيد، نوقشت ١٩٦٤م.

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم علي أحمد مكرم، نوقشت ١٩٦٥م.

- مناهج البحث عند النحاة العرب،علي محمد أبو المكارم، نوقشت ١٩٦٧م.

- اللهجات النحوية وموقف النحاة منها، مصطفى عبد العزيز محمد السنجرجي، نوقشت ١٩٧١م.

ثانيًا ـ رسائل الماجستير التي أشرف عليها:

- كتاب المقتضب للمبرد: دراسة وتحليل ونقد، أمين علي علي السيد،

نوقشت ١٩٧١م.

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن، عبد العال سالم أحمد مكرم، نوقشت ١٩٦٢م.

- الحذف والتقدير في النحو العربي، علي محمد أبو المكارم، نوقشت ١٩٦٤م.

- الإعراب والبناء بين القدماء والمحدثين، مصطفى عبد العزيز السنجرجي، نوقشت ١٩٦٤م.

- ابن الحاجب وأثره في الدراسات الصرفية، عبد القادر عبد السيد سيد أحمد أبو سليم، نوقشت ١٩٦٦م.

- الفعل في كتاب سيبويه في ضوء النحو، عفاف محمد محمد حسانين، نوقشت ١٩٦٦م.

- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض المرسي الجهاوي، نوقشت ١٩٦٧م.

- جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية، عبد الرحمن محمد شاهين، نوقشت ١٩٦٩م.

- كتاب اللمع في العربية: دراسة وتحقيق، حسين محمد محمد شرف، نوقشت ١٩٧٠م.

- الأساليب المعاصرة في ضوء النحو والصرف، أحمد محمود الهرميل، نوقشت ١٩٧٠م.

- المقرب في النحو لابن عصفور الإشبيلي: دراسة وتحقيق، يعقوب يوسف العتيم، نوقشت ١٩٧٠م.

- العدد في اللغة العربية، مصطفى النحاس محمد عبد المطلب زهران، نوقشت ١٩٧١م.

- أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية، نصر الدين أحمد منوفي، نوقشت ١٩٧١م.

- أبو البقاء العكبري وأثره في الدراسات النحوية، محمد فؤاد أحمد علي الدين، نوقشت ١٩٧١م.

- ابن معطي وآراؤه النحوية مع تحقيق كتابه (الفصول الخمسون)، محمود محمد علي الطناحي، نوقشت ١٩٧١م.

وعنوانات هذه الرسائل توضح مدى ما تتسم به من شمول وإحاطة في

مجالات البحث اللغوي والنحوي، فهي تعرض للمناهج المتبعة فيه، والظواهر البارزة له، كما تتناول مدارسه وتجمعاته، واتجاهاته، وأعلامه وشخصياته، والمصنفات التي كان لها أثر في تطوره.

وليس من شك في أن هذه الرسائل قد عرضت ـ فيما تضمنته ـ لعشرات القضايا والموضوعات، ومئات المسائل، التي احتاجت إلى مناقشة المشرف، ومحاورته، والوقوف على رؤيته وتوجيهاته، ولا مجال لتحديد آراء الأستاذ عبد السلام في هذا كله، فهذا مما لا سبيل فيه إلى القول بالتفصيل، وإن كان من الحق القطع فيه بشيء من الإجمال.

***

وجهود الأستاذ عبد السلام في المجمع متنوعة أيضًا، فقد كان عضوًا في عدد كبير من لجانه، وهي: لجنة المعجم الكبير، ولجنة الأصول، ولجنة الألفاظ والأساليب، ولجنة إحياء التراث، ولجنة الأدب، كما كان عضوًا في مكتب المجمع، وتولى أمانته، وكان دائم المشاركة في كل أعمال المجمع، سواء بالمناقشة أو بالبحوث التي يلقيها، وإذا كانت المناقشات الشفوية مما لا سبيل معه إلى القطع فإن مشاركاته المكتوبة محفوظة، فهي منشورة في مجلة المجمع ومطبوعاته، وقد جمع أكثرها في بعض مؤلفاته، وهي تشهد له بتألق المقدرة على التدقيق والتمحيص، والاستيعاب والإحاطة، ونفاذ البصيرة ودقة الفهم في معالجة النصوص والظواهر. رحمه الله رحمة واسعة.

ندوة

(محمود محمد شاكر)

محمود شاكر وجهوده في تحقيق التراث

أ.د. محمود علي مكي

عرف الناس محمود محمد شاكر ــ رحمة الله عليه ــ فارسًا من فرسان الكلمة، وكاتبًا حرًا يعرف أن لقلمه رسالة ينبغي عليه أن يؤديها في خدمة أمته، وعلى مدى عمره المديد الذي شغل معظم سنوات القرن العشرين (بين سنتي ١٩٠٩و١٩٩٧م) خاض محمود شاكر معارك كثيرة كان خلالها المناضل الذي لا تلين قناته في صراعه المرير من أجل الدفاع عن المبادئ التي آمن بها لتنقية حياتنا الثقافية مما كان يرى أنه لحقها من فساد. وقد أودع محمود شاكر هذه المبادئ كتابه الرائع «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا» الذي قدم به كتابه عن المتنبي في طبعته الأخيرة، ثم أصدرته دار الهلال في طبعة خاصة من «كتاب الهلال».

خلال هذه المسيرة الطويلة نشر محمود شاكر كثيرًا من الكتب، منها ما هو مؤلفات أصيلة، ومنها ما هو إحياء لبعض كتب التراث التي أصبح عمله فيها نموذجًا يحتذى في الالتزام بالمنهج العلمي من دقة وأمانة، ومعرفة واسعة بعلوم العربية، قلما نجد لها مثيلاً في عصرنا الحاضر. هذا إلى جانب ما كان يثري به الصحف والمجلات من مقالات وأبحاث جمع بعضها، وبقي كثير منها مطوي الصفحات أو مخطوطًا لم ير النور بعد.

وعلى الرغم من المكانة الرفيعة التي تبوأها محمود شاكر في الأوساط العلمية والثقافية في عالمنا العربي فإن المرء لا يسعه إلا الشعور بكثير من الأسف لأن هذا

المفكر الفذ الذي كان من أعلام التنوير الثقافي والحضاري لم يقدر له أن يباشر ما كان جديرًا به من دور مؤثر فعال في حياة مجتمعنا. وقد يبدو من الغريب لأول وهلة ما نصف به محمود شاكر من كونه من أعلام «التنوير» إذ ما أكثر ما يتردد في كتابات الكثيرين ممن نقدوا فكر محمود شاكر وحملوا عليه وصفه بأنه كان «سلفيًا»، كما لو كانت السلفية هي الطرف المناقض للتنوير والتقدمية والمعاصرة، والمرادف للرجعية والتمسك بتقليد القديم. وهذه مصطلحات كثيرًا ما يلوكها في أيامنا أشباه المثقفين بغير إدراك سليم لأبعادها. نعم كان محمود شاكر «سلفيًا» بمعنى أنه يدين بعقيدة راسخة، هي أن التنوير الحقيقي ينبغي أن يكون نابعًا من المبادئ والقيم التي أرستها ثقافتنا العربية الإسلامية على أساس من تحكيم العقل والأخذ بأسباب العلم، بغير انبهار بكل ما يفد علينا وفود الغزاة من «تقاليع» الحضارة الغربية، فلا يكون لنا إزاءها إلا دور المقلد المستكين، والتابع الذليل.

ومع ذلك فكثيرًا ما كان الجدل يحتدم بيننا وبين محمود شاكر حول تلك الوافدات الحضارية القادمة إلينا من الغرب الأوروبي، فقد كنا نرى فيها كثيرًا من الخير، وغير قليل من الشر، ولكنه كان يرى أكثرها شرًا محضًا، غير أنه لا يسعنا إلا أن نسلم بكثير من مقولاته التي تدل على قدر كبير من وضوح الرؤية وسلامة الرأي.

وأما ما ذكرناه من أن تأثير محمود شاكر في فكرنا العربي المعاصر لم يكن بالقدر

الإيجابي الذي كنا نرجوه ــ فمرجع ذلك إلى سببين: أولهما نابع من طبيعة الرجل نفسه، وما ركبه الله فيها من الترفع والزهد في الأضواء، والعزوف عن طلب الشهرة، وصلابة المكسر، والصراحة الخشنة التي لا تعرف المهادنة والمداراة، مما جعل حياته سلسلة من المعارك والمصادمات مع أصحاب النفوذ والسطوة في حياتنا السياسية والثقافية، فأصبح مستهدفًا لهم، يكيدون له بقدر ما يستطيعون، حتى إنه منع من الكتابة في أكثر من مناسبة، بل وقاسى مرارة السجن والاعتقال غير مرة.

والسبب الآخر هو ما اتسمت به مجتمعاتنا العربية من تخلف يتمثل في الروتين البيروقراطي الذي يدين «بالشهادات الورقية». وقد حكم علينا هذا الروتين بألا يصل إلى درجة الأستاذية في الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية إلا من نال درجة الدكتوراه، بغض النظر عن قيمة الرسائل التي يحصل بها أصحابها على هذه الدرجة. وهناك من علمائنا الكبار من زهدوا في مثل هذه الألقاب، فالعقاد لم يجاوز في التعليم المرحلة الابتدائية، ومحمود شاكر قطع دراسته الجامعية وهو في منتصف الطريق لأسباب شرحها في بعض ما كتب، وغيرهما كثيرون من عظام الكتاب والمفكرين ممن علَّموا أنفسهم بأنفسهم، وكان نتاجهم وحده هو الشاهد على مكانتهم، غير أن هؤلاء قد حيل بينهم وبين مؤسساتنا الجامعية. ولو أن أمثالهم كانوا في بلد من البلاد المتقدمة لبادرت جامعاته إليهم، فأسندت لهم مناصب الأستاذية لكي يثروا حياتهم العلمية والبحثية بخبرتهم

وتجاربهم. وما أكثر ما شهدنا في ندوتي العقاد ومحمود شاكر من كبار الأساتذة الجامعيين يجلسون منهما مجلس التلاميذ، يستشيرونهما في أعمالهم، وينتفعون من توجيهاتهما. ألم يكن من الغريب مع ذلك ألا يدعي هذان العالمان للاشتراك حتى في مناقشة الرسائل الجامعية ــ وهو أضعف الإيمان ــ لمجرد أنهما لا يحملان لقب «دكتور» ؟

هذان العاملان هما اللذان وجها مسيرة محمود شاكر : طبيعته الصلبة الأبية، وشعوره الذي لم يخل من مرارة بفساد حياتنا الثقافية، فقد أدى به ذلك إلى فترات طويلة من العزلة امتنع خلالها من الكتابة، كانت أولاها ما أعقب قطع دراسته الجامعية وهو في السابعة عشرة من عمره، حينما كانت مخايل نبوغه تبشر بمستقبل مشرق.

وامتدت هذه الفترة على مدى عشر سنوات (بين١٩٢٧و١٩٣٧م) قضى منها سنتين في منفى اختياري فرضه على نفسه خارج مصر. ثم خرج من هذه العزلة ليطلع على القراء بكتابه الرائع عن المتنبي الذي لفت الأنظار إليه بقوة، فإذا به يتحول وهو في السابعة والعشرين إلى اسم مشهور وكاتب مرموق على حد قوله. ومع ذلك فإنه لم تكد المعارك التي أثارها هذا الكتاب تنحسر حتى نراه يعود مرارًا إلى الإخلاد لتلك العزلة، وإن كان لا يكف عن العمل، فينشر بين وقت وآخر في المجلات الأدبية مقالات يواصل فيها الإعراب عن فكره، الذي لم تزده ضراوة ما خاضه من معارك إلا تمسكًا به، والذي تعرض في سبيله لأشد ضروب المعاناة،

ومنها السجن والحرمان من النشر.

وكان أسوأ ما ترتب على ذلك هو أن جانبًا كبيرًا من نتاج محمود شاكر الأدبي والفكري بقي حبيس أوراقه المخطوطة. وكان من هذا النتاج قدر موفور من الشعر الذي تفتحت موهبته فيه منذ نشر قصيدته الأولى في سنة ١٩٢٦م وهو في السابعة عشرة من عمره. ومع كثرة ما نظمه من شعر نشر بعضه متفرقًا واحتفظ بأكثره مخطوطًا فإنه لم ينشط أبدا لجمعه في ديوان. وكان من هذا النتاج أبحاث ومقالات عديدة أعرض كذلك عن جمعها على الرغم من إلحاح تلاميذه ومحبيه عليه في أن يضم شتاتها في كتاب. هذا وإن كان قد أحسن صنعًا حينما امتثل لإلحاف أصحابه عليه في جمع طائفة من مقالاته في كتاب "أباطيل وأسمار" (سنة ١٩٦٥م)، وكان لتلك المقالات هدفان: قريب مباشر، هو تفنيد لآراء واتجاهات لبعض الكتاب المعاصرين في قضايا فكرية وأدبية ولغوية، وهدف بعيد يتجاوز ذلك الجدل، وهو الدفاع عن ثقافتنا العربية الإسلامية وقيمتها إزاء الهجمة الضارية التي تتعرض لها من قبل ثالوث ارتبطت أطرافه الثلاثة ارتباطًا عضويًا لا تخطئه العين الفاحصة وهي : الاستعمار والتبشير والاستشراق، متخذة لها ستارًا من الثقافة والفكر والأدب.

*****

على أننا في هذا المقام لن نتحدث عن فكر محمود شاكر ولا عن المعارك التي خاضها في سبيل الدفاع عن حضارتنا العربية الإسلامية، فذلك يتجاوز حدود

موضوع حديثنا اليوم، وإنما سنقصر عملنا على مكان التراث والعناية بإحيائه في نتاج محمود شاكر، وهو جانب لا ينفصل عن عقيدته الراسخة التي وهب لها عمره.

وكان مولد محمود شاكر في أسرة شاركت في الكفاح السياسي والفكري ضد الاستعمار الإنجليزي، فكان لوالده الذي كان وكيلاً للجامع الأزهر وشيخًا لعلماء الإسكندرية في ذلك الكفاح مواقف مشهورة، ثم كان لأخيه الأكبر الشيخ أحمد محمد شاكر تأثير كبير في تكوين شخصيته وتوجيهه لحب التراث. وكان الشيخ أحمد (الذي عاش بين سنتي ١٨٩٢و١٩٥٨م) يكبره بسبع عشرة سنة، فكان مربيًا ثانيًا له بعد والده، وكان من أكثر علماء الأزهر تهممًا بالتراث الديني واللغوي، ومن أبرز أعماله في هذا الميدان تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل الذي أخرج منه خمسة عشر جزءًا، و«رسالة» الإمام الشافعي، وكتابه «الباعث الحثيث» الذي شرح به «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، ومن كتب الأدب واللغة «لباب الآداب» لأسامة بن منقذ، و«المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» لأبي منصور الجواليقي.

وقد بدأ إقبال محمود شاكر على كتب التراث وهو في سن الثالثة عشرة، إذ قرأ على الشيخ سيد بن علي المرصفي في بيته منذ سنة ١٩٢٢م كتاب الكامل للمبرد وحماسة أبي تمام وبعض أمالي أبي علي القالي وأشعار الهذليين، واستمرت صلته الوثيقة بهذا الشيخ حتى وفاته في سنة ١٩٣١م.

وكان من ثمرات تلمذة محمود شاكر على الشيخ سيد المرصفي الذي أثنى على منهجه في التدريس الدكتور طه حسين وبفضل قراءاته لكتب التراث في مكتبة أسرته ــ إقدامه وهو في التاسعة عشرة من عمره على إكمال ثلاثة خروم من كتاب التنبيه على أوهام أبي علي القالي في أماليه للغوي الأندلسي أبي عبيد البكري، وقد نشر تلك الصفحات من كتاب البكري في مجلة الزهراء التي كان يصدرها محب الدين الخطيب في سنة ١٩٢٨م .

على أنه توقف بعد هذه البداية المبكرة والمبشرة عن العمل في التحقيق، وذلك لأنه خلال السنوات التالية كان جهده الأكبر موجهًا لدراسة المتنبي، وكانت حصيلة هذا الجهد هي نشره لكتابه عن العربية الكبير في العدد الذي أفرد من مجلة «المقتطف» لهذا الكتاب في سنة ١٩٣٦م، ثم المقالات المتواصلة التي خاض فيها معركة من المساجلات مع المعترضين على آرائه في الكتاب، ومنها سلسلة مقالاته الاثنتا عشرة التي نقد فيها كتاب الدكتور طه حسين تحت عنوان «بيني وبين طه».

غير أن محمود شاكر لم ينقطع تمامًا عن العناية بتحقيق بعض الآثار التراثية خلال السنوات التالية التي امتدت إلى أوائل الخمسينيات، وإن كنا نعد ما أخرجه من تلك الكتب من أعماله الصغرى، نذكر منها «فضل العطاء على العسر» لأبي هلال العسكري (سنة١٩٣٤م)،و«إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع» لتقي الدين المقريزي (١٩٤٠م) و«المكافأة وحسن

العقبى» لأحمد بن يوسف بن الداية (١٩٤٠م).

أما الأعمال الكبرى في هذا المجال فقد افتتحها محمود شاكر بتحقيقه لكتاب «طبقات فحول الشعراء» لمحمد بن سلام الجمحي (١٩٥٢م) . ولما يمثله هذا الكتاب من منهج عالمنا في التحقيق، ولما أثاره من جدل طويل لا يقل عما أعقب كتابه عن المتنبي فإننا سوف نفرد له جانبًا خاصًا من حديثنا.

ويلي ذلك الجهد الهائل الذي بذله محمود شاكر في تحقيق تفسير القرآن الكريم للإمام محمد بن جرير الطبري، فقد أخرج منه خمسة عشر جزءًا بين سنتي ١٩٥٤و١٩٦٠م وشاركه أخوه الأكبر الشيخ أحمد شاكر في تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الأجزاء الثلاثة عشر الأولى، أما الجزءان الرابع عشر والخامس عشر فقد قام هو بنفسه بتخريج أحاديثهما. وبعد توقف استمر تسع سنوات، أصدر الجزء السادس عشر، ثم توقف عن تحقيق بقية الأجزاء بسبب خلاف مع دار المعارف، وهو أمر مؤسف لأن ما قام به محمود شاكر في خدمة هذا الكتاب الجليل من شرح وتعليق وتخريج أحاديث أمر يصعب على أحد غيره أن يواصله متبعًا نفس منهجه. وفي سنة ١٩٦٢م يشرع في إخراج كتاب «جمهرة نسب قريش وأخبارها» للزبير بن بكار، فيصدر منه الجزء الأول. وكان صديقه العالم الكبير حمد الجاسر قد حصل على مصورة لمخطوطة هذا الكتاب، وفكر فيمن ينبغي أن يسند إليه تحقيقه، فلم ير أجدر بذلك وأولى من محمود شاكر «لما عرف عنه من عناية بالغة، واتجاه قوي، وسعة اطلاع، وحرص على أن يبرز هذا التراث بخير

صورة وأصحها» وهذه شهادة الشيخ حمد الجاسر بنص كلماته. ويضيف إلى ذلك قوله إنه ـ أي محمود شاكر ـ «أبرزه على خير صورة في مدة يسيرة، فصدر القسم الأول منه سنة ١٣٨١هـ (١٩٦٢م)، وكان عمله ... متميزًا في كل جانب من جوانبه، فلم يكن تحقيقًا للنصوص فحسب، بل كان شرحًا وافيًا، أورد النصوص موثقة مكملة بالرجوع إلى كثير من مصادرها الأولى ....، ولم يكتف بذلك بل نبه إلى ما وقع في بعضها من أخطاء النشر وغيرها، وأوضح معاني المفردات والجمل اللغوية، ولم تفته الإشارة إلى بعض ما أخلت به كتب اللغة منها، وأبدى ملاحظات قيمة، تتصل بالجوانب التاريخية كتراجم بعض الأعلام، منبهًا إلى ما له صلة بها من أوهام القدماء وغير ذلك، مع وضع مقدمة في ترجمة الزبير وبيان مزايا كتبه، ووصف مفصل لمخطوطة الأصل، مما قل أن يعهد مثله فيما علمته منشورًا محققًا من المؤلفات. ومجمل القول أنه سيتعب من يحاول السير على نهجه في تحقيقه بقية الكتاب :أو غيره من المؤلفات بمثل ذلك العمل الجليل».

وإنما أوردت هذا النص بطوله لأنه شهادة من العالم الكبير حمد الجاسر ـ رحمه الله ـ على عمل محمود شاكر ومنهجه الذي التزم به في كل ما حققه من كتب التراث، كما أنه يفسر ما اضطلع به من نشر بقية الكتاب معتمدًا على ما كان قد أعده محمود شاكر ولم يستطع إكماله بنفس منهجه بسبب حالته الصحية وصوارف أخرى. وقد أعاد الشيخ حمد الجاسر نشر القسم الأول وألحق به القسم الثاني وطبع القسمين في الرياض سنة ١٩٩٩م.

وفي سنة ١٩٧٠م أصدر محمود شاكر عن دار المعارف كتاب «الوحشيات» أو «الحماسة الصغرى» لأبي تمام بتحقيق العالم الهندي عبد العزيز الميمني الراجكوتي، بعد أن زاد محمود شاكر في حواشيه واضطلع بتصحيحه والإشراف على طبعه. ولهذا الكتاب قصة لا بأس بإيرادها لما تدل عليه من طباعه ووفائه وحرصه على نسبة كل فضلٍ لأهله. كان قد وقف على هذا الكتاب في سنة ١٩٢٨م ــ أي وهو في التاسعة عشرة من عمره، فأتم نسخه، حتى بدا له أن ينشره محققًا في سنة ١٩٤١م، غير أنه علم بأنَّ عبد العزيز الميمني الذي يدعوه «أستاذه» قد أعده للنشر، فأحجم من يومئذ عما كان عقد عليه العزم لما يكنه لهذا الشيخ الجليل من محبة، ولما يعرفه عنه من الإتقان البالغ والعلم المستفيض، حتى كانت سنة ١٩٥٨م، فاتفق أن زار الميمني محمود شاكر وجرى حديث «الوحشيات» فلما علم الميمني أن محمود شاكر قد استنسخها من قبل عهد إليه بتصحيح النسخة التي أعدها منه والوقوف على طبعها، وأن يزيد عليها من الحواشي ما يشاء ممهورة بتوقيعه، على أن تكون متميزة عن حواشي الميمني. ويقول محمود شاكر : «فلما راجعته أبى إلا أن أسمع له وأطيع، ففعلت معترفا بفضله عليَّ وعلى سائر من استفاد من علمه، ولا سيما كتابه الذي لا يدانيه كتاب في التحقيق وهو «سمط اللآلي». ثم يذكر محمود شاكر بمن أعانه على نشر الكتاب مستدركًا أو مضيفًا أو مراجعًا لتجارب الطبع، ومنهم الدكتور محمد يوسف تلميذ الميمني وأحمد راتب النفاخ والدكتور ناصر الدين الأسد.

وفي سلوك محمود شاكر ما يستحق أن ننبه إليه ونشيد به، فقد كان أول من عرف هذا الكتاب واستنسخه، ولكنه لم يكد يعلم بعزم الميمني على نشره حتى أحجم عن ذلك إجلالاً لأستاذه، واكتفى بأن يكون مصححًا ومراجعًا للكتاب، ثم مضيفًا إليه ما كان قد استدركه من تعليقات وتصويبات بغير زهو وإدلال. وكان بوسعه أن يقوم هو بتحقيق الكتاب منفردًا كما يفعل كثيرٌ من المشتغلين بالتحقيق اليوم، إذ لا يكاد يسمعون بزميل يعمل في تحقيق كتاب حتى يسرعوا إلى سبقه بإخراجه على أية صورة حتى وإن لم يستوفوا فيه شروط العمل العلمي الصحيح.

وكما اهتم محمود شاكر بتفسير الإمام الطبري فأخرج منه المجلدات الستة عشر الأولى فقد أولى ما كتبه ذلك الإمام في الحديث النبوي جانبًا من اهتمامه. فإذا به يحقق في خلال سنتين (١٩٨٢ـ ١٩٨٣م) أربعة مجلدات من كتابه «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار»، وهي تتضمن مسند علي بن أبي طالب، ثم مسند عبد الله بن عباس في جزأين، ومسند عمر بن الخطاب في ثلاثة أجزاء. وهو عمل لا يقوى عليه إلا من وهبه الله من التجرد لخدمة السنة النبوية، والتمرس بعلم الحديث ومعرفة رجاله وتتبع أسانيده.

وكان من آخر جهود محمود شاكر في هذا المجال تحقيقه لكتابي إمام البلاغة والدراسات القرآنية عبد القاهر الجرجاني: «دلائل الإعجاز» (١٩٨٩م) و

«أسرار البلاغة» (١٩٩١م)، وهما من أنفس ذخائر العربية، وكانا قد نشرا من قبل في طبعات عديدة، ولكن شتان بين تحقيق محمود شاكر لهما وطبعاتهما السابقة.

***

وإذا كانت كل هذه الكتب التي اضطلع بتحقيقها محمود شاكر جارية على منهج يمكن أن يعد نموذجًا لما ينبغي أن يكون عليه في خدمة التراث فإننا سنتوقف عند واحد منها لأنه أكثرها إثارة لقضايا جديرة بالتأمل والجدل طويل يمكن للعاملين في التحقيق أن يستخلصوا منه دروسًا تعينهم على تسديد خطاهم وتجنبهم كثيرًا من المزالق والأخطاء.

وأول ما نلاحظه أن مصطلح «التحقيق» وكل مشتقات الفعل «حقق» متعلقًا بالتراث ـــ وهو الشائع بين العاملين في هذا المجال ـــ نقول إن هذا المصطلح كان من بين ما رفضه محمود شاكر «لما فيه من التبجح والتعالي والإدعاء» على حد قوله (انظر كتابه برنامج طبقات فحول الشعراء ـــ ص ١٥٨) . وكان قد استخدمه من قبل في بعض كتبه الأولى، ثم عدل عنه واستبدل به عنوانًا آخر هو «قرأه» أو «قرأه وشرحه» أو «علق عليه». ويقول إنه منذ سنة ١٩٥٢م قد أسقط ذلك اللفظ ـــ أي حقق ـــ وجميع مشتقاته من كلامه وكتبه عامدًا متعمدًا، ثم يضيف في سخرية : «لأن «المنهج العلمي» و «علم التحقيق» الذي تخصص فيهما الأساتذة الكبار ... هما من الأشياء التي طرحتها وراء ظهري منذ زمان طويل» (برنامج طبقات فحول الشعراء ص ١٥٧ـ ١٥٨). ومن الواضح أن محمود شاكر لا يعترض جادًا

١

على المنهج العلمي ولا علم التحقيق إذا كنا نفهم هذين المصطلحين بمعناهما الحقيقي، وإنما هو يرفض ما يملأ كتب المستشرقين ومن تبعهم من بني جلدتنا من ملء هوامش الكتب بفروق جهلة النساخ في كتابة: ينبغي/ تبتغي، يقولها/ تقولها، يقرآن/ بقرآن، يتلوا/ تتلوا، وأمثال هذه الفروق التي يدعوها «أشباه هذه المعارف الجليلة التي تطفح على هوامش الكتب المحققة على أصول ما يسمونه «المنهج العلمي» وعلى فصول «علم التحقيق» (نفس المرجع ص ١١٠).

ونعود إلى كتاب «طبقات فحول الشعراء» لمحمد بن سلام الجمحي (الذي عاش بين سنتي ١٣٩ـ٢٣١ للهجرة)، وهو من أول مصادر الشعر القديم: الجاهلي والمخضرم والإسلامي، وفيه تراجم وأخبار لشعراء ينتمون لهذه الحقب، وقد قسمه المؤلف إلى ثلاثة أقسام: الأول في طبقات فحول الجاهلية، ويتضمن عشر طبقات، في كل طبقة أربعة شعراء، والقسم الثاني يضم عدة طبقات لا يجمعها طراز واحد، وهي طبقة أصحاب المراثي، ثم طبقة شعراء القرى العربية: المدينة، وفيها خمسة شعراء، ومكة: تسعة شعراء، والطائف: خمسة شعراء والبحرين: ثلاثة، وشعراء اليهود: ثمانية، أما القسم الثالث فهو مفرد لطبقات فحول الإسلام وهنا يعود لاتباع نهجه في شعراء الجاهلية، إذ يوزعهم على عشر طبقات في كل طبقة أربعة شعراء.

ويعد هذا الكتاب أقدم المصادر التي تحدثت عن أولية الشعر الجاهلي، كما أنه يثير قضايا تاريخية ونقدية على أكبر جانب من الأهمية، ومنها قضية الانتحال في

الشعر الجاهلي، وهي التي كان من أول من اهتم بها من الباحثين المستشرق الإنجليزي مرجوليوث في سنة ١٩٢٥م، ثم تبناها الدكتور طه حسين في كتابه «في الشعر الجاهلي» الذي أضاف إليه بعد ذلك فصولاً ونشره باسم «في الأدب الجاهلي»، وفيه وسع نظرية مرجوليوث في مسألة الانتحال حتى إنه عد أكثر الشعر الذى ينسب للجاهليين شعرًا إسلاميًا لا يعبر عن حياة الجاهلية ولا مجتمعها ولا عقائدها، بل بلغ به الشك إلى إنكار شخصيات الشعراء أنفسهم. ومن المعروف ما أثاره الكتاب من عاصفة هائلة وصلت إلى حد محاكمة طه حسين، وبلغ عدد الكتب التي ألفها مخالفوه إلى أكثر من ثمانية. ومما هو جدير بالذكر أن هذه القضية كانت السبب في الخلاف الشديدين طه حسين ومحمود شاكر الذي كان طالبا في السنة الثانية بكلية الآداب، وأدى هذا الخلاف إلى هجره الدراسة وترك الجامعة بل والهجرة خارج البلاد.

وقد حدث في ذلك الوقت نفسه أن عاد الكتبي أمين الخانجي من رحلة له في العراق بعد أن جمع عددًا من نوادر المخطوطات، ومن بينها أوراق شتى (دشت) قام محمود شاكر بفحصها فإذا بها من كتاب طبقات الشعراء لابن سلام، وطلب إليه الخانجي أن يقوم بترتيبها ونقلها، فقام بنسخ أكثرها وبقيت منها بقية لم يتم نقلها، ثم رد تلك الأوراق إلى صاحبها، فكان آخر العهد بها. وبقي ما نقله محمود شاكر من الكتاب في حوزته سنوات طوالاً حتى حث الشيخ أحمد شاكر أخو محمود الأكبر على نشر الكتاب معتمدًا تلك النسخة الناقصة التي نقلها عن

الأصل. فأعدها للنشر بالفعل وتولت دار المعارف طبع الكتاب في سنة ١٩٥٢م.

وبعد ظهور الكتاب في الأسواق وصلت إلى محمود شاكر رسالة من الأستاذ عبد العزيز الميمني يبلغه فيها أن المستشرق الإنجليزي آربري كتب مقالاً يشير فيه إلى مخطوطة من كتاب الطبقات في مكتبة تشستربيتي في دبلن بإيرلندا، فطلب إلى صديقه محمد رشاد سالم وكان تلميذًا لآربري أن يصور له تلك المخطوطة، وحينما فحص المصورة إذا بها نفس المخطوطة التي كان أمين الخانجي قد أعاده إليها منذ أكثر من خمس وعشرين سنة والتي كان قد نقل منها نسخته التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب، وتأكد له ذلك بعد أن رأى عليها خطه وتوقيعه. وحينئذ استقر رأيه على أن يعيد نشر الكتاب بعد أن وصلته المخطوطة كاملة، ولا سيما بعد أن حصل على مصورة أخرى لنسخة من المخطوط نفسه من مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة. وحينما قابل بين النسختين : مخطوطة تشستربيتي ومخطوطة المدينة تبين له أن الثانية ليست إلا مختصرة من الأولى مما جعله يعتمد نسخة تشستربيتي باعتبارها الأصل، بالإضافة إلى أنها الأقدم، إذ يرتفع الخط فيها إلى آخر القرن الثالث الهجري أو أول الرابع، على حين أن الثانية ترجع إلى نحو أوائل القرن الخامس. وهكذا شرع محمود شاكر في إعادة نشر الكتاب، واستغرق منه إعداد هذه الطبعة الجديدة أكثر من عشرين سنة، إذ لم تخرج إلى النور إلا في سنة ١٩٧٤م، وصدرت من مطبعة المدني بالقاهرة في سفرين جملة صفحاتها نحو ألف صفحة. وقد وصف محقق الكتاب في تقديمه لهذه الطبعة المخطوطتين اللتين

اعتمد عليهما في نشر الكتاب، وإن كان استخدامه لنسخة المدينة محدودًا للاستئناس بها فحسب.

وقد سبقت طبعة محمود شاكر الأخيرة ثلاث طبعات : أولاها التي قام بها المستشرق الألماني يوسف هِلّ ونشرت في مدينة ليدن بهولندا بين سنتي ١٩١٣و١٩١٦م وقدم لها بمقدمة بالألمانية، وكان اعتماده فيها على نسختين محفوظتين بدار الكتب المصرية من كتب محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي وهما منقولتان عن نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة إحداهما كتبت في سنة ١٣٠٣هـ والأخرى في سنة ١٣١٠هـ وقد وصف محمود شاكر هذه الطبعة وصفًا مفصلاً مبينًا ما وقع فيها من أخطاء جسيمة سواء في تحقيق النص أو في الدراسة التي قدمه بها. والثانية هي التي أخرجها حامد عجان الحديد الكتبي بالقاهرة سنة ١٩٢٠م وهي منقولة عن طبعة يوسف هِلّ المعتمدة على مخطوطتي دار الكتب المنسوختين عن أصل المدينة. وأما الطبعة الثالثة فهي التي نشرها محمود شاكر نفسه سنة ١٩٥٢م. وقد اعترف الرجل بما جبل عليه من تواضع بما وقع في طبعته تلك من أخطاء وعثرات، إذ قال في تقديمه للطبعة الثانية (لسنة ١٩٧٤م) : «ومن أجل هذا فأنا لا أحل لأحد من أهل العلم أن يعتمد بعد اليوم على هذه الطبعة الأولى من «طبقات فحول الشعراء» ... وأضرع إلى كل من نقل عن هذه الطبعة شيئًا في كتاب سواء كان قد نسبه إليَّ أو لم ينسبه، أن يراجعه على هذه الطبعة الجديدة من الطبقات لينفي عن نفسه وعمله العيب الذي احتملت أنا

وحدي وزره».

وقد حملت أهمية الكتاب عددًا من العلماء والباحثين على تناول طبعته الأولى بالنقد، فكان أولهم السيد أحمد صقر، وتبعه الشيخ حمد الجاسر إذ أرسل إلى محقق الكتاب نقدًا طويلاً لكي ينشره في مجلة الكتاب، ولكن رئيس التحرير رآه مفرطًا في الطول فرغب عن نشره مع إلحاح محمود شاكر عليه في ذلك، مما دعاه إلى نشره في مجلته «اليمامة». ويذكر محمود شاكر أنه انتفع من هذين النقدين وشكر صاحبيهما على ما أفاداه به.

وكان السيد أحمد صقر قد نشر نقده للطبعة الأولى من الكتاب في مجلة الكتاب، فأثنى على تحقيقه بما عهد فيه من دقة وإنصاف في الوقت نفسه،غير أنه أخذ على محمود شاكر ما نسبه إليه من تغيير في عنوان الكتاب من «طبقات الشعراء» إلى «طبقات فحول الشعراء» الذي صدر به الكتاب في طبعتيه الأولى والثانية. وذلك لأن العنوان الأول هو الوارد على الصفحة الأولى من مخطوطة المدينة المنورة والنسختين المنقولتين عنها في دار الكتب، وهو المثبت أيضًا في طبعتي يوسف هل وحامد عجان. وكرر هذا النقد من أتى بعد السيد صقر مثل مصطفى مندور ومنير سلطان وعلي جواد الطاهر. ولو صح ما ذكره هؤلاء النقاد من «تغيير» محمود شاكر لاسم الكتاب لكان ذلك بالفعل مأخذًا خطيرًا ما كان ليقع فيه من تمرس بالتحقيق على مدى سنوات طوال مثل محمود شاكر. ولهذا فقد رأى عالمنا الجليل لزامًا عليه أن يزيل ما لحق هذه القضية من لبس، فأفرد لها

صفحات من مقدمة الطبعة الثانية تحت عنوان «بابة تسمية الكتاب» (ص ٢١ ــ ٢٧)، ثم أعاد الكرة بمزيد من الإيضاح في رده على الدكتور علي جواد الطاهر (في برنامج الطبقات ص ١٢٧ ــ ١٧٦). وكان محمود شاكر قد رأى على النسخة التي نقلها عن أصل المخطوطة في سنة١٩٢٦م عنوان «طبقات فحول الشعراء» ثم استظهر على صحة هذا العنوان ما كرره ابن سلام في حديثه عن طبقات الشعراء من وصفه لمن ترجم لهم بالفحول سواء من شعراء الجاهلية أو شعراء الإسلام. أما العنوان الذي اتفقت عليه النسخ الثلاث: نسخة المدينة ونسختا دار الكتب وطبعتا الكتاب الأوروبية والمصرية فهو في الحقيقة راجع إلى أصل واحد هو نسخة المدينة وما جاء في المخطوطتين وفي الطبعتين منقول عنها. فلا عبرة هنا بكثرة النسخ. أما الفيصل في الموضوع ــ كما يقول محمود شاكر هو العنوان الوارد في المخطوطة الأم التي كانت في حوزته ثم آلت إلى مكتبة تشستربيتي، وهو ما أثبته محمود شاكر في طبعتيه، صحيح أن لفظ «فحول» ذهبت منه بعض حروفه لما أصابها من طمس، ولكن بقاياها تدل على وجودها. ومن هنا يكون من الظلم وصف ما قام به محمود شاكر بأنه تغيير لعنوان الكتاب.

وقد كان نقد السيد أحمد صقر وبعده مصطفى مندور ومنير سلطان ملتزمًا بأدب الحوار. أما موقف علي جواد الطاهر فقد كان غريبًا حقًا. إذ كان قد أعد نقدًا للطبعة الأولى من الطبقات في سنة ١٩٦٤م، وكان في نيته أن يعيد تحقيق الكتاب، فوجه رسالة في أوائل سنة ١٩٦٨م إلى محمود شاكر يستأذنه في ذلك،

ولكن هذا أجابه بأنه قد أعد العدة لإخراج طبعة جديدة للكتاب معتمدة على المخطوطة الجديدة التي ظهرت في تشستربيتي، فعاود الدكتور جواد الطاهر الكتابة إليه في أواخر ١٩٦٨م مبديًا ابتهاجه بمشروع الشيخ محمود لإعادة نشر الكتاب، وذكر في هذا الخطاب أنه كان قد كتب في سنة١٩٦٤م فصلين في كتاب يعده عن ابن سلام بعنوان «طبقات الشعراء مخطوطًا» و«مطبوعًا» إلا أنه رأى تأجيل نشرهما انتظارًا للطبعة الجديدة. ثم أبدى بعض ملاحظات نقدية على الطبعة الأولى من الكتاب. وفرغ محمود شاكر من الطبعة الثانية للكتاب في سنة ١٩٧٤م. ومضت سنوات و إذا بالدكتور علي جواد الطاهر ينشر في سنة ١٩٧٩م مقالاً في مجلة المورد العراقية بعنوان «طبقات الشعراء مخطوطًا ومطبوعًا» وهي نفس المقالة التي كان قد أعدها في سنة ١٩٦٤م نقدًا للطبعة الأولى من الكتاب وإن كان قد أضاف إليها مآخذ سجلها على الطبعة الثانية. وتبلغ ملاحظاته على هذه الطبعة الأخيرة عشرًا من جملة تعليقاته التي بلغ عددها ١٢٩ تعليقًا. وهال الأمر محمود شاكر لأنه دل على سوء نية مبيتة، فقد نص محمود شاكر صراحة على أنه يبرأ من الطبعة الأولى وأنه لا يحل لأحد من أهل العلم أن يعتمد على تلك الطبعة كما سبق أن أسلفنا. ومن أجل هذا لم يكن أمام محمود شاكر إلا أن يشرع قلمه فيرد على ذلك المقال القديم الجديد لا في مقال و إنما بكتاب كامل سماه «برنامج طبقات فحول الشعراء»، ووضع على غلافه شعارًا له دلالته اقتبسه ــ على عادته ــ من شعر شيخ المعرة يقول فيه :

جر يا غراب وأفسد لن ترىٰ أحدًا إلا مسيئًا، وأي الناس لم يَجُر

هم المعاشر: ضاموا كل من صحبوا مـن جنسهم، وأبـاحوا كل مُحتجِر

لو كنت حافظ أثمارٍ لهم ينعت ثم اقتربت ... لما أخلوك من حجر

يتألف هذا الكتاب من ١٨٠ صفحة، وفيه يتتبع محمود شاكر مآخذ الدكتور علي جواد الطاهر مأخذًا مأخذًا، فيتناول ما أخذه الناقد عليه في أمر الزيادات التي أضافها المحقق من كتابي الأغاني لأبي الفرج الإصبهاني والموشح للمرزباني، وكان الناقد قد ذكر أنه ليس من المحقق أن يضيف إلىٰ الأصـل «زيادات غزيرة» محاولاً بذلك تضخيم الكتاب، وهنا أثبت بالإحصاء أن كل هذه الزيادات لا تتجاوز ملزمة واحدة من ست عشرة صفحة، ثم إنه لم يضف إلا ما ثبت بشكل قاطع أنه كان نقلاً عن كتاب الطبقات بأسانيد لا مطعن فيها، واستطرد شاكر من ذلك إلىٰ حديث طويل حول طرق تحمل الأخبار كما هو متعارف عليه لدىٰ علماء الحديث من إجازة ومكاتبة ووجادة، وطبق ذلك علىٰ نحو مفصل علىٰ أسانيد أبي الفرج والمرزباني ثم عاد مرة أخرىٰ إلىٰ تسمية الكتاب وما زعمه الناقد من «تغيير» اسم الكتاب وهي مسألة سبق له أن أوضحها في مقدمة الطبعة الثانية، إلا أنه لما تبين له من سوء النية في إعادة إثارتها رأىٰ أن يفصل موقفه من هذا الزعم في نحو خمسين صفحة. وكان الدكتور جواد الطاهر قد أخذ علىٰ محمود شاكر مهاجمته ليوسف هل الناشر الأول للطبقات، إذ يقول مصطنعًا الإنصاف : «وقد كان الأستاذ ـــ

يعني محمود شاكر ـــ حادًا مع يوسف هل مستهينًا به لدرجة أنه وصفه بالمسكين. ويوسف هل صاحب فضل وسابقة، فهو جدير بالذكر والشكر». ويرد الأستاذ على ذلك قائلاً «إن الرجل مشكور كل الشكر لما فعل ومذكور بالخير لفضله وسابقته» (ص ١١٥ ـــ ١١٦)، ولكن ذلك لا يشفع له فيما كتبه في مقدمة نشرته من تهجم على الكتب العربية، وفي الأخطاء التي حفلت بها هذه النشرة. وانتقل محمود شاكر من ذلك إلى بيان فساد مناهج كثير من المستشرقين في تحقيق النصوص العربية وإلى نظرتهم الاستعلائية إلى جهود العرب. ويضرب مثلاً على ذلك بمقارنة بين تحقيق شاب سوري هو حسام القَدسي قدم إلى مصر فحقق كتابًا نادرًا نشره في دمشق سنة ١٩٣٠م هو «الإعلان والتوبيخ لمن ذم التاريخ» للإمام السخاوي والتحقيق الجديد الذي قام به فرانتز روزنتال ملحقًا بكتابه «علم التاريخ عند المسلمين» (المنشورسنة ١٩٥٢م). وانتهى الأستاذ إلى أن تحقيق ذلك الشاب العربي أكثر التزامًا بالمنهج العلمي الصحيح من تحقيق ذلك المستشرق الذي قام به بعد القدسي بأكثر من عشرين سنة. والذي يصور غرور هذا المستشرق وتنفجه قوله في مقدمة نشرته: «لقد نشر النص العربي في دمشق سنة ١٩٣٠م وهذه الطبعة رديئة جدًا». والغريب أنه بعد وصفه للمخطوطات التي نشر عنها حسام القدسي نسخته قال إن نسخة ليدن التي اعتمد عليها «لا يظهر نصها اختلافًا حقيقيًا عن النص المطبوع ... أما الحالات القليلة التي تظهر فيها مخطوطة ليدن أن قراءتها أحسن فهي عادة في المواضع التي حدث فيها خطأ

مطبعي في المطبوعة» (البرنامج ص ١١٩ ـ ١٢٠) وهو كلام يلعن آخره أوله.

وفي النهاية نرى أن هذا الكتاب الذي أفرده محمود شاكر للرد على الباحث العراقي جدير بأن يقرأه كل من يشرع في اقتحام ميدان تحقيق النصوص لأنه يقدم درسًا نادرًا في هذا العلم الجليل.

رحم الله محمود شاكر بما قدمه للعلم ونفع به أمته وتراثها وبالمثل الذي ضربه في الحفاظ على ذلك التراث وصونه من عبث العابثين.

ندوة

(محمد مصطفى زيادة)

الدكتور محمد مصطفى زيادة

أ.د.سعيد عبد الفتاح عاشور

في مساء يوم الأحد ثامن ديسمبر سنة ١٩٦٨ م، فوجئت الأوساط العلمية في الوطن العربي بوفاة علم من أعلام الدراسات التاريخية، هو المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة، أستاذ تاريخ العصور الوسطى ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة سابقًا؛ ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالنيابة.

حضرات السادة الحضور: من المهام التي يطيب للإنسان النهوض بها على خير وجه هي أن يقوم تلميذ بتكريم أستاذه في مناسبة إحياء ذكراه ... إنه شعور الإحساس بالفضل والجميل للقيام بواجب نحو أب روحي لم يضن طيلة حياته على أبنائه بثمرة جهاده الطويل في ميدان العلم، مما جعلهم يحسون دائمًا أبدًا أنهم جزء من عقله وفكره وروحه.

والأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة ليس غريبًا عن أكثر الحضور اليوم، فمنكم من استمع إليه ورآه. ومن لم يحظ بالاستماع إليه فقد استمتع بحياته الفكرية من خلال كتبه وأبحاثه التي تعتبر من أهم الآثار التي بقيت لأجيال الباحثين والدارسين من بعده.

حضرات السادة الحضور: ليس هدفي من هذه الكلمة القصيرة هو التعريف بالأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة فهو أشهر من أن يعرف به، ولا توضيح

مكانته العلمية ومآثره على الدراسات التاريخية؛ فهذه المآثر وتلك المكانة أوضح من أن نحاول تسليط الأضواء عليها. وإنما استهدفت من هذه الكلمة استذكار الماضي، عسى أن تكون فيه عبرة للحاضر، وحافز للمستقبل. وما أحوج الناس في كل زمان ومكان إلى استذكار سير الأعلام لاستخلاص ما فيها من عظات وعبر، وتشرب ما تحتويه من مثل وقيم.

ولد المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة في المحلة الكبرى في التاسع من شهر مايو سنة ١٩٠٠ م، وسط أسرة تقدر قيمة العلم والتعليم في وقت قل من يقدر في مجتمعنا قيمة العلم والتعليم. وتمكن الفقيد من طي مراحل التعلم مرحلة بعد أخرى حتى حصل على شهادة البكالوريا فالتحق بمدرسة المعلمين العليا. وكانت هذه المدرسة في ذلك الدور ـــ إلى جانب مدرسة دار العلوم ـــ تمثلان أكبر معهدين عاليين في مصر لتخرج العلماء الأشداء الذين أسهموا في تطوير الحياة الثقافية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين.

وكان الدكتور زيادة من أوائل خريجي مدرسة المعلمين العليا، فكافأته الدولة على تفوقه بإرساله في بعث إلى انجلترا للحصول على درجة الليسانس في التاريخ. وعند حصوله على هذه الدرجة مع مرتبة الشرف عُين في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥م مدرسًا بالعباسية الثانوية بالإسكندرية، وهي وظيفة كبيرة لها اعتبارها ومكانتها في مجتمع محدود مثل المجتمع المصري في الربع الأول من القرن العشرين، عندما كان القطر المصري بأكمله ليس به إلا سبع مدارس ثانوية منها

ثلاث بالوجه البحري إحداها العباسية الثانوية التي عمل بها الدكتور زيادة، وثلاث بالقاهرة، وواحدة بأسيوط.

وشهد ذلك الدور في تاريخ مصر — في أعقاب الحرب العالمية الأولى — تطلع المصريين إلى آفاق جديدة، بعد أن ضاقوا ذرعًا بالاحتلال البريطاني من ناحية وحرَّكتهم وعود الحلفاء المعسولة أثناء الحرب من ناحية أخرى. فقامت ثورة ١٩١٩م تطالب بحقوق البلاد السياسية، في الوقت الذي أدركت مجموعة من المفكرين أهمية تطوير المجتمع المصري اجتماعيًا وفكريًا، وإلى ذلك الدور بالذات ترجع البذور الأولى لفكرة تنفيذ مشروع الجامعة المصرية القديمة، لتكون حجر الزاوية في تلك المرحلة من مراحل تطور البلاد. ولما كان تنفيذ هذا المشروع يتطلب قاعدة عريضة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في كل فن، فقد بدأ التوسع في إيفاد عدد من البعثات العلمية إلى الخارج.

وكان أن وقع الاختيار على الأستاذ محمد مصطفى زيادة ليوفد في بعثة علمية أخرى تعده لمزاولة مهنة التدريس في الحياة الجامعية. فسافر إلى جامعة ليفربول في أول أكتوبر سنة١٩٢٧م، وما زال يواصل السعي والعمل الجاد حتى حصل سنة ١٩٣٠م على درجة الدكتوراه في تاريخ العصور الوسطى، وكان موضوع رسالته التي نال بها تلك الدرجة هو «العلاقات الخارجية لمصر في القرن الخامس عشر للميلاد». ويبدو لنا أن هذا الموضوع الذي اختاره الفقيد للحصول على إجازة الدكتوراه كان له أثر واضح في مستقبل نشاطه العلمي. ذلك أن القرن الخامس

عشر للميلاد ــ أي التاسع الهجري ــ يمثل عصرًا من أنشط عصور سلطنة المماليك في مصر. لذلك ترتب على اهتمام الفقيد بالبحث في ذلك العصر ــ أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه ــ شد انتباهه إلى تاريخ المماليك بالذات، وهو تاريخ كان كثير من حلقاته مجهولاً حتى عني الدكتور زيادة ومجموعة من تلاميذه باستجلاء نواحي الغموض فيه.

وعند عودة الدكتور محمد مصطفى زيادة إلى وطنه بعد حصوله على إجازة الدكتوراه من جامعة ليفربول، عين مدرسًا لتاريخ العصور الوسطى بالجامعة المصرية ــ جامعة القاهرة اليوم ــ في أول مارس سنة ١٩٣١م. ومنذئذ أخذ الدكتور زيادة يسترعي نظر الأوساط العلمية في مصر والخارج بآرائه وأبحاثه ونشاطه العلمي الواسع الأفق المتعدد الاتجاهات.

ولم تكن مهمة العمل في تاريخ العصور الوسطى بالمهمة السهلة في بلد إسلامي، ظل المشتغلون فيه بالدراسات التاريخية يوجهون عنايتهم أمدًا طويلاً إلى التاريخ الإسلامي بالذات وهو جانب واحد من جوانب العصور الوسطى. ذلك أن تلك العصور بما فيها من تيارات دينية غير إسلامية لم تكن دراستها يسيرة ومحببة إلى النفوس في بلد إسلامي ما زال يحبو ليبني صرح نهضته الحديثة. ولكن تاريخ العصور الوسطى بمعناه العلمي يعني تاريخ الشرق والغرب في تلك العصور، وبمفهومه الأكاديمي الدقيق يضم تاريخ الإسلام والمسيحية جميعًا، وما كان بين هذين الطرفين من تداخل حضاري أو صدام حربي استمر حتى مطلع

العصور الحديثة. وعلى هذا فإن وجه الصعوبة في دراسة تاريخ العصور الوسطى يرجع إلى أن الباحث لا يدرس حضارات متجانسة أو متقاربة في اتجاهاتها، وإنما على الباحث في تلك العصور أن يدرس اتجاهين مختلفين وأن يلم بحضارتين متميزتين ويقارن بين عقليتين متباينتين؛ اقتسمتا العالم المتحضر ــ وخاصة حوض البحر المتوسط ــ نحوًا من تسعة قرون. وهذا كله يتطلب من الباحث أن يتزود بالإمكانات العلمية وأن يتسلح بالعدد الفكرية اللازمة لفهم كل اتجاه من هذين الاتجاهين المتميزين، وتتبع أصول كل حضارة ونشأتها، ثم اقتفاء أثر ما كان بين هذين التيارين الدافقين من تفاعل وصلات. ولذا فإن مؤرخ العصور الوسطى لا يمكن أن ينجح إذا عاش في غرفة مغلقة أطلق عليها اسم التاريخ الإسلامي أو اسم التاريخ الأوروبي؛ وإنما عليه إذا أراد أن ينجح أن يربط دائمًا بين الطرفين، ينظر بإحدى عينيه إلى العالم الإسلامي ويراقب بعينه الأخرى العالم الأوروبي المسيحي. وهو خلال كل ذلك مطلوب منه أن يتحلى بما يجب أن يتحلى به المؤرخ المنصف من الحيدة وعدم التعصب؛ فلا تدفعه عقيدته وتعلقه بتراث آبائه وأجداده إلى إجحاف الحضارة المسيحية حقها من الإنصاف إذا كان مسلمًا، ولا إلى حرمان الحضارة الإسلامية نصيبها من التقدير إذا كان مسيحيًا. فالأمانة والحياد والبعد عن الهوى هي أمضى الأسلحة التي يمكن أن يتسلح بها المؤرخ بوجه عام ومؤرخ العصور الوسطى بوجه خاص.

ومن هنا بالذات تنبع مكانة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة بين رواد

الدراسات التاريخية في وطننا العربي؛ فقد شغل وظيفة مدرس تاريخ العصور الوسطى في أولى جامعاتنا، في وقت لم تعرف المدرسة التاريخية في وطننا العربي شيئًا عن العصور الوسطى إلا من زاويتها الإسلامية البحتة. أما الحقل الغربي لتلك العصور فلم تعرف عنه في وطننا سوى قشور سطحية بعيدة عن متطلبات الدراسة الجامعية الجادة. ولذا صارت مهمة الدكتور زيادة في حقيقة أمرها لا مجرد إلقاء محاضرات في تاريخ العصور الوسطى وإنما إنشاء مدرسة داخل الجامعة الأم لذلك الفرع الخطير من فروع الدراسات التاريخية. وهذا هو الأمر الذي نجح الدكتور زيادة في تحقيقه نجاحًا فائقًا خلد اسمه في تاريخ الحياة العلمية في هذا البلد.

وكان أن أخذ الدكتور محمد مصطفى زيادة يتدرج في سلك أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فعين في وظيفة أستاذ مساعد في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧م، ثم كان أول من شغل منصب أستاذ كرسي في تاريخ العصور الوسطى في أولى الجامعات المصرية الحديثة وذلك في ٣ يناير سنة ١٩٤٩م. وهو في خلال تلك السنوات الطويلة يؤدي واجبه في أمانة ويعمل في مثابرة، ويتعمق في حقل تخصصه ليستكشف مجاهل العصور الوسطى، ويربط بين أطرافها في الشرق والغرب ربطًا قويًا محكمًا، ويضع لأول مرة باللغة العربية المصطلحات الجديدة الخاصة بتاريخ تلك العصور، وهي المصطلحات التي لم يعرفها الباحثون العرب من قبل لبعدهم عن الميدان الذي طرقه الدكتور زيادة من زاوية جديدة. وإذا كنا

نفخر اليوم بأن تاريخ العصور الوسطى قد شق طريقه وسط الدراسات التاريخية المرتبطة ببقية عصور التاريخ، فعلينا أن نعترف في أمانة بأن هذا الجانب من الدراسة ما كان له أن يصل إلى ما وصل إليه فعلاً من تقدم في جامعاتنا العربية لولا القاعدة العريضة التي أرسى بناءها أستاذنا المرحوم الدكتور محمد مصطفى زيادة.

ومع مرور الأيام وتوالي السنين، أخذت مصر تواصل نهضتها الحديثة، فتفرعت عن الجامعة المصرية الأم جامعتان هما الإسكندرية وعين شمس. ومنذ البداية لم يستغن هذان الوليدان عن العلم الكبير الذي يحمل لواء فرع من أشد فروع التخصص في الدراسة التاريخية صعوبة وأهمية، فانتدب الفقيد في بعض السنوات للتدريس بجامعتي عين شمس والإسكندرية، ونهض بالرسالة على خير وجه، إلى جانب عمله الأساسي في كلية الآداب بجامعة القاهرة.

وثمة أمانة ضخمة في عنق كل أستاذ جامعي، بها يقاس مدى نجاحه في رسالته، وأعني بهذه الأمانة إعداد من يخلفه في تخصصه وتقديم من يواصل رسالته من بعده. فالأستاذ الجامعي الذي يعيش لنفسه ولا يترك من بعده تلميذًا نابهًا قادرًا على مواصلة رسالته، غير جدير ـ مهما يبلغ علمه ـ بشيء كثير من التكريم، حيًا كان أو ميتًا، لأنه لم يؤد الأمانة الكبرى التي أؤتمن عليها، ولم يف للخلف بما في عنقه من دين للسلف، والعلم لا أنانية فيه ولا احتكار له، وإنما هو رسالة شريفة وغاية سامية تستهدف خير الإنسان على مر العصور، بحيث يكون

العالم الحق هو الذي يعطي أكثر مما يأخذ.

وهنا يستطيع الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة أن يفخر بأنه نجح خلال الثلاثين عامًا التي قضاها عضوًا بهيئة التدريس بجامعة القاهرة أن يكون مدرسة من أبنائه وتلاميذه المشتغلين بتاريخ العصور الوسطى؛ فبالإضافة إلى محاضراته التقليدية التي ظل يلقيها على طلبة الليسانس في مختلف فروع تاريخ العصور الوسطى في الجامعات الثلاث، عني عناية فائقة باختيار صفوة من تلاميذه لإعدادهم للدراسات العليا في حقل تاريخ العصور الوسطى. وكان ــ رحمه الله ــ مثال الأستاذ الجامعي الأمين في إشرافه الدقيق على تلاميذه، فلم يضن عليهم بمكنون علمه ولا بضيق وقته، وإنما كان يعلم ويشرف ويوجه ويراجع ويصحح، في عزيمة لا تعرف كللاً ولا مللاً. وربما أحس بعض تلاميذه بالضيق والتعب عندما يضطرهم إلى إعادة كتابة رسائلهم العلمية من جديد مرة بعد أخرى، وهو في كل مرة يعدل ويصحح، ولكنهم جميعًا يدعون له اليوم بالرحمة الواسعة عندما يتذكرون أنه بقدر ما أجهدهم بقدر ما نجح في تكوينهم تكوينًا علميًا ناضجًا. وقد بلغ عدد الرسائل التي أجيزت فعلاً تحت إشرافه إحدى عشرة رسالة دكتوراه وست عشرة رسالة ماجستير، وهناك عدد آخر من الرسائل سجلت تحت إشرافه، وأسهم ــ رحمه الله ــ في دفع عجلتها في طريق البحث العلمي الجاد، ولكن الأيام لم تمهله لإتمام مهمة إنجاز الإشراف عليها، فحمل ذلك العبء عنه تلاميذه الـذين خلفوه في حمل لواء الدراسات المتعلقة بتاريخ العصور

الوسطى بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

على أن هذا العمل المضني داخل جدران الجامعة لم يصرف الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة عن مباشرة نشاطه العلمي خارجها؛ فكان أحد مؤسسي الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وقد ظل رحمه الله سنوات طويلة ينهض بأعباء أمينها العام ورئيسها بالنيابة. كما شهدت الجمعية كثيرًا من مواقفه العلمية ومحاضراته الممتعة. وفي الوقت نفسه كان الأستاذ الدكتور مصطفى زيادة عضوًا بارزًا بلجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. وتعترف له هذه اللجنة منذ مولدها بالفضل والجميل لما كان يقدمه لها من آراء علمية بناءة وتقارير مستفيضة ودراسات ومشروعات عميقة، تشهد كلها بغزارة العلم وسعة الأفق وعمق التجربة.

ومع هذه الأعباء الضخمة، لم ينس الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة مكتبه وقلمه، فكان يقضي الليل بين كتبه يبحث وينقب ويدون. ويضيق بنا المقام في هذه الكلمة السريعة عن حصر كل إنتاجه العلمي، ولكن حسبنا الإشارة السريعة إلى الجوانب الرئيسة في ذلك الإنتاج.

أولًا ــ في ميدان التأليف:

كان أهم ما تركه الفقيد ما يلي:

١. مصر والحروب الصليبية، بحث في تاريخ الحروب الصليبية، يقع في أربع وعشرين صفحة، يتتبع بطريقة علمية ظاهرة تطلع الصليبيين إلى مصر

ومحاولاتهم العديدة ومشاريعهم الكثيرة لغزوها حتى أواخر القرن الخامس عشر للميلاد. وقد صدر هذا البحث باللغة الإنجليزية سنة ١٩٤٢م، وترجمه إلى العربية الأستاذ محمد سعيد منصور.

٢. المصريون في قبرص، بحث يعالج حملات السلطان الأشرف برسباي على قبرص علاجًا مفصلاً، ويحلل ما صحب هذه الحملات من أحداث تحليلاً تاريخيًا واعيًا. وقد صدر هذا البحث باللغة الإنجليزية، وقام الدكتور عبد الرحمن زكي بترجمته إلى اللغة العربية ونشر سنة ١٩٤٣م.

٣. المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس من جانب سلاطين المماليك في القرن الخامس عشر؛ وهو بحث يوضح جهود السلطان جقمق للاستيلاء على جزيرة رودس في القرن الخامس عشر ومدى نجاح هذه الجهود في تحقيق أغراضها. وقد صدر هذا البحث باللغة الإنجليزية وقام بترجمته إلى العربية المرحوم الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال والأستاذ محمد سعيد منصور، ونشر بالقاهرة سنة ١٩٤٥م.

٤. المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي (القرن التاسع الهجري)؛ وهو كتاب يتكلم فيه الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة عن صنعة التاريخ في عصر المماليك، ويترجم لمشاهير المؤرخين في مصر في القرن الخامس عشر محللاً أسلوبهم ومنهجهم وما كان بينهم من صلات. وقد قسمهم المؤلف إلى ثلاث طبقات: المقريزي ومعاصروه،

وأبو المحاسن ومعاصروه، وابن إياس ومعاصروه.

ثم اختتم الكتاب بدراسة ونقد مقارن عن حياة أولئك المؤرخين وإنتاجهم وصدر هذا الكتاب بالقاهرة عن طريق لجنة التأليف والترجمة والنشر، وطبع أكثر من مرة أولها سنة ١٩٤٩م.

٥. نهاية السلاطين المماليك في مصر. بحث قيم ثمين نشر في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سنة ١٩٥١م، ويكشف في منهج علمي دقيق عن صفحات مجهولة في تاريخ العلاقات بين سلطنة المماليك ودولة العثمانيين، ثم يتتبع هذه العلاقات حتى استيلاء العثمانيين على مصر في أوائل القرن السادس عشر للميلاد.

٦. بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك في مصر. بحث له خطورته من الناحية العلمية: نشر في حولية كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٦م. وترجع أهمية هذا البحث إلى أن الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة أتى فيه بجديد فعلاً، فكشف الستار لأول مرة عن بعض الجوانب الغامضة في تاريخ المماليك ونظمهم؛ الأمر الذي جعل بعض أساتذة الجامعات الغربية ينوهون به في مجلة «تاريخ الشرق الاقتصادي والاجتماعي» وهي مجلة علمية معروفة يصدرها بريل في ليدن.

٧. حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة. وهو كتاب ضخم ألفه الفقيد بتكليف خاص من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب

والعلوم الاجتماعية، وصدر سنة ١٩٦١م. ويعتبر هذا الكتاب أعظم وثيقة تاريخية ظهرت حتى الآن عن الحملة الصليبية السابعة، واعتمد المؤلف فيه على أدق المصادر الأولى مخطوطة ومطبوعة، فضلاً عن حولية جوانفيل الشهيرة التي درسها المؤلف دراسة عميقة لاستجلاء كثير من خفايا تلك الحملة.

٨. رحلة ابن جبير ورحلة ابن بطوطة؛ محاضرتان ألقيتا بدار المغرب للتبادل الثقافي بمصر في مايو سنة ١٩٣٩م، وصدرتا في كتيب نشرته لجنة التأليف والترجمة والنشر ـــ القاهرة ١٩٣٩م.

ثانيًا ـــ في ميدان الترجمة:

قام الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة ـــ رحمه الله ـــ بترجمة بعض كتب التاريخ المهمة إلى العربية، كما راجع كتبًا أخرى ترجمها بعض تلاميذه. واتصفت هذه الكتب المترجمة بالدقة المتناهية، وحسن الأسلوب وتقريب المعنى إلى فهم القارئ العربي حتى لا يكاد يشعر أنها مترجمة، وذلك بسبب تمكن الفقيد من اللغتين الإنجليزية والعربية تمكنًا فائقًا، جعله يجيد نقل الأفكار والآراء والمصطلحات من اللغة الإنجليزية ويقدمها للقارئ العربي في ثوب سهل ممتع مستساغ. وأهم الكتب التي ترجمها هي:

١. نابليون. تأليف: فشر. وشارك الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة في ترجمة هذا الكتاب الأستاذ محمد نوفل. وصدر الكتاب في القاهرة سنة

١٩٢٧م.

٢. التاريخ الإنجليزي. تأليف: رواس. وصدرت هذه الترجمة بالقاهرة سنة ١٩٣٢م.

٣. تاريخ أوروبا في العصور الوسطى. تأليف: فشر ـــ القاهرة ١٩٥٤م.

٤. الإقطاع والعصور الوسطى بغرب أوروبا. تأليف: كوبلاند، صدرت الترجمة بالقاهرة سنة ١٩٥٥م.

٥. تكوين أوروبا. تأليف: دوصن؛ صدرت الترجمة بالقاهرة سنة ١٩٦٧م.

ويلاحظ على بعض هذه الكتب ـــ مثل الكتابين الثالث والخامس أن بعض تلاميذ الدكتور زيادة دونت أسماؤهم على الغلاف بوصفهم مشتركين مع أستاذهم في الترجمة. ولكن دورهم في حقيقة الأمر كان محدودًا جدًا؛ لأنه ـــ رحمه الله ـــ كان بحكم ما بلغه من نضج علمي وإلمام بقواعد اللغة وأصول الترجمة يصحح لهم ما يترجمونه تصحيحًا كاملاً يكاد يصل إلى حد الترجمة الجديدة للمتن الأصلي.

كذلك قام الأستاذ محمد مصطفى زيادة بمراجعة بعض الكتب المترجمة، مثل «موسوعة تاريخ العالم» وكتاب «الشرق الأوسط في مؤلفات الأمريكيين» وكتاب «تراث العصور الوسطى». وبذل في هذه المراجعة من الجهد ما جعل روحه وأسلوبه يغلبان على طابع الترجمة، حتى يكاد يحسب القارئ أن الدكتور محمد مصطفى زيادة هو المترجم والمراجع جميعًا.

ثالثًا ـ في ميدان تحقيق التراث العربي:

نهض الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة بعمل جليل خلد اسمه في ميدان إحياء التراث العربي، هو قيامه بتحقيق ونشر جزئين كاملين من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك تأليف أحمد بن علي المقريزي. وكتاب السلوك هو بحق صاحب الصدارة بين موسوعات التاريخ العديدة التي ألفت في مصر في القرن الخامس عشر للميلاد، ويقع الكتاب في أربعة أجزاء ضخمة تغطي تاريخ الدولتين الأيوبية والمماليكية حتى حياة المؤلف. وقام الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة بتحقيق ونشر جزئين كاملين من هذه الأجزاء الأربعة، وصدر هذان الجزءان في ستة أقسام كل منها في مجلد كبير قائم بذاته. وقد صدر المجلد الأول من هذه المجلدات الستة التي حققها الفقيد سنة ١٩٣٤م، في حين صدر المجلد السادس والأخير سنة١٩٥٨م. وكانت أمنيته إتمام هذا الكتاب ولكن اعتلال صحته في السنوات الأخيرة حال بينه وبين الاستمرار في هذا الجهد الضخم.

ويحتاج هذا العمل منا وقفة قصيرة. ذلك أن ما قام به الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة في تحقيق ونشر كتاب السلوك للمقريزي كان فعلًا تجربة رائدة في ميدان تحقيق التراث العربي؛ لأنه لم يقتصر على تحقيق المتن عن طريق مضاهاة ثلاث نسخ خطية بعضها ببعض، وإنما حرص على شرح وتفسير كل ما ورد في المتن من مصطلحات مجهولة وألفاظ غير مألوفة وعبارات مستغربة، فضلاً عن التعليق على بعض الأحداث تعليقًا علميًا لا يقوى عليه إلا أستاذ في مادته.

وهكذا صارت الحواشي والتعليقات التي كتبها الدكتور زيادة في هوامش المجلدات الستة التي أصدرها من كتاب السلوك[1] تؤلف ثروة علمية ضخمة، يتعذر ــ بل يستحيل ــ العثور عليها في أي مرجع آخر.

لقد نشر الأستاذ كاترمير بعض أجزاء من كتاب السلوك قبل أن يقوم بنشرها الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة؛ لكن شتان بين عمل قام به مستشرق مستعرب وبين عمل قام به أستاذ شرقي عربي عاش في جو الكتاب الذي حققه وحرص على أن يظل بفكره وروحه ووجدانه داخل إطار نفس العصر الذي يعالجه مؤلف الكتاب. وبينما وقف كاترمير أكثر من مرة أمام لفظ أو فكرة وعجز عن الوصول إلى تفسير سليم لها ــ وله العذر كل العذر في ذلك ــ إذا بقارئ أجزاء كتاب السلوك التي حققها الدكتور زيادة يحس بأن المحقق يحرص على أن يقتفي أثر اللفظ الغامض في عناد علمي، حتى يصل إلى كنهه ويستجلي حقيقته ويتناوله بالشرح والتعليق المستفيض، وبذلك يحيل الغموض وضوحًا والظلام نورًا. هذا كله بالإضافة إلى أن الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة وضع في تحقيقه لكتاب السلوك قواعد ثابتة لكيفية تحقيق التراث وأصول نشر المخطوطات.

---

(١) الجدير بالذكر أن الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور حقق بقية كتاب السلوك، وأصدر الجزئين الثالث والرابع في ستة مجلدات أخرى، صدرت عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية خلال السنوات ١٩٧٠ـ١٩٧٣م. (المحرر).

وبالإضافة إلى كتاب السلوك، قام الدكتور زيادة بالاشتراك مع المرحوم الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال بتحقيق ونشر كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي، وهو كتاب قيم يبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر، فيعالج المجاعات التي حلت بمصر منذ أقدم العصور على أيام يوسف الصديق، حتى سنة ٨٠٨هـ. وجاء هذا الكتاب على نفس مستوى كتاب السلوك من ناحية الدقة في التحقيق والحرص على شرح ما به من غوامض المصطلحات.

وأخيرًا، فإن الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة قام بمراجعة بعض المخطوطات التي حققها تلاميذه، فراجع بعض الأجزاء التاريخية الأخيرة من مخطوطة نهاية الأرب للنويري، وراجع بعض أجزاء من كتاب النجوم الزاهرة لأبي المحاسن. كذلك راجع الفقيد كتاب غاية الأماني في أخبار القطر اليماني للإمام يحيى بن الحسين... هذا عدا عدد آخر من المخطوطات التي حققها تلاميذ الفقيد ــ مثل كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيزري[1] ــ وكلها حرص الدكتور زيادة على أن يراجعها مراجعة أمينة، كلمة كلمة، وهو خلال عمله يقوم دائمًا بدور المعلم والمصحح والموجه والمرشد.

وهكذا ظل الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة يؤدي واجبه كاملاً، وينهض برسالته وفيًا لها، أمينًا عليها، حتى آخر لحظة في حياته. ولم تبعده إحالته

---

(١) صدر بتحقيق الأستاذ الدكتور السيد الباز العريني، وطُبع بالقاهرة في لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٦م.(المحرر).

إلى المعاش في تاسع مايو سنة ١٩٦٠م عن الحياة التي ألفها وأحبها وأخلص لها وضحى من أجلها بأعز ما يمتلكه إنسان، وهو نور بصره .. ذلك أنه ما كاد يحال إلى المعاش في مصر حتى اختطفته جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية فقضي بها عامًا كاملاً أستاذًا زائرًا، يقدم لأبناء الغرب خلاصة فكرة وثمرة جهاده الطويل.

ولكن الإحساس بالواجب تجاه الوطن لم يلبث أن دفعه إلى العودة بعد انتهاء ذلك العام الدراسي مباشرة، وعندئذ حرصت كلية الآداب بجامعة القاهرة على ألا تفرط في ابنها البار، بل في أحد دعائمها وبناة مجدها العلمي والفكري، فعين أستاذًا غير متفرغ بالكلية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣م.

ومنذ ذلك الوقت حتى وفاته، والأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة يشغل ذلك المنصب، ويواظب ـ رغم تزايد ضعف بصره الذي كاد يصل إلى مرحلة العدم ـ على الحضور إلى قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة، للاجتماع بطلبة الدراسات العليا في فرع العصور الوسطى، وتزويدهم بالمعرفة والتوجيه العلمي السليم، مثلما زود أساتذتهم القائمين اليوم فعلاً بالأمانة التي تركها لها معلمهم الكبير.

وكان آخر اجتماع للدكتور زيادة بطلبة الماجستير والدكتوراه بقسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة القاهرة بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٠ نوفمبر١٩٦٨م، أي أنه حرص على النهوض بمسئولياته حتى آخر أسبوع سبق عطلة الجامعات مباشرة

في منتصف هذا العام الدراسي؛ وهي العطلة التي توفي خلالها الفقيد.

حضرات السادة الحضور: إننا عندما نجتمع اليوم لإحياء ذكرى الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة، إنما نذكر أستاذًا فاضلاً وعلمًا كبيرًا وزميلاً بارًا سيظل اسمه خالدًا في تاريخ الوطن وفي تاريخ الجامعة وفي تاريخ العلم.

اللهم إنا نسألك رحمة واسعة تتغمده بها، وصبرًا وسلوانًا نستعين بهما على تحمل الخسارة التي حلت بنا عندما افتقدنا أستاذنا الكبير.

منهج تحقيق التراث التاريخي

عند الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة

أ.د. حسنين محمد ربيع

يرجع تفكير الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة في وجوب نشر كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك إلى سنة ١٩٢٧م، حين كان يعد بحثه لنيل درجة الدكتوراه من جامعة ليفربول بانجلترا في موضوع (العلاقات الخارجية لمصر في القرن الخامس عشر).

Foreign Relations of Egypt in the 15 th Century

ووجد أن كتاب السلوك يعتبر أهم مؤلفات المؤرخين المصريين في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين. ووجد تشجيعًا لتحقيق ونشر الكتاب من الأستاذ الدكتور أ. جب Gibb الأستاذ بمدرسة الدراسات الشرقية بجامعة لندن.

وعندما عاد د. زيادة إلى القاهرة عام ١٩٣٠م، والتحق بوظيفة مدرس للتاريخ بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، أخذ على عاتقه منذ ذلك الحين تحقيق ونشر هذا الكتاب المهم.

ومؤلف الكتاب هو: أحمد بن علي المقريزي، الذي ولد في حارة برجوان في القاهرة سنة ٧٦٦ هـ / ١٣٦٤م، وتوفي بها في عام ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢م. وتبوأ المقريزي صدارة المؤرخين المصريين في النصف الأول من القرن التاسع الهجري/

الخامس عشر الميلادي. ويكفي دليلاً علىٰ هذا أن فطاحل ذلك الجيل من المؤرخين في مصر كانوا تلاميذ المقريزي، مثل أبي المحاسن بن تغري بردي مؤلف كتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة)، والسخاوي صاحب كتاب (التبر المسبوك في ذيل السلوك)، وابن حجر والعيني وغيرهم.

وكتب المقريزي كتاب السلوك ليكون خاتمة مؤلفاته في تاريخ مصر، إذ ألف كتاب (عقد جواهر الأسفاط من أخبار مدينة الفسطاط) في تاريخ مصر من الفتح العربي إلىٰ قبيل تأسيس الدول الفاطمية، وكتاب (اتعاظ الحنفا بذكر أخبار الأئمة الفاطميين الخلفا) في تاريخ مصر زمن الخلفاء الفاطميين. ثم رأىٰ المقريزي حسب قوله أن يصل «ذلك بذكر من ولي مصر بعدهم من الملوك الأكراد الأيوبية، والسلاطين المماليك التركية والجركسية» إلىٰ زمنه، في مؤلف مستقل سماه (كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك).

ويقع كتاب السلوك كما رتبه المقريزي في أربعة أجزاء، وتوجد منه نسخ خطية عديدة كاملة وناقصة، بعضها مجلد في أربعة أجزاء، وبعضها في أكثر من ذلك. وسلك المرحوم الدكتور مصطفىٰ زيادة منهجًا علميًا سليمًا، عندما قام بجمع معلومات عن نسخ مخطوطات السلوك في مكتبات العالم. فوجد أن أكبر النسخ قيمة النسخة الأصلية الأولىٰ التي خطها المقريزي بيده، ويوجد منها الجزء الأول في أربعة أجزاء بمكتبه يكي جامع بإستانبول تحت رقم (٨٨٧). كما وجد نسخًا أخرىٰ في مكتبات إستانبول، متفاوتة في تاريخ كتابتها وفي عدد أجزائها: في مكتبة

فاتح، ومكتبة أيا صوفيا، وفي مكتبة عاشر حفيد، ومكتبة كوبريلي، فضلاً عن نسخ أخرىٰ مبعثرة في شتىٰ المكتبات والمتاحف الأوروبية، منها بالمتحف البريطاني في لندن، وفي مكتبة بودليان بأكسفورد، ومكتبة جامعة كمبردج بإنجلترا، ومكتبة جامعة جوتا، وفي المكتبة الأهلية في باريس، فضلاً عن نسخ صور شمسية وخطية في دار الكتب المصرية.

وبعد الإحاطة بأوصاف أكبر عدد ممكن من النسخ المعروفة من كتاب السلوك، اعتمد د. مصطفىٰ زيادة عند تحقيق الجزء الأول علىٰ نسخة يكي جامع التي كتبت بيد المقريزي، وسماها في الحواشي (س). واستعان في المقابلة بنسخة المكتبة الأهلية بباريس وسماها (ب)، والتي استفاد منها في إبانة ما غمضت قراءته من الألفاظ في مخطوطة يكي جامع، والاسترشاد بها في بعض العبارات والألفاظ الزائلة، أو المحجوبة بورقة ملصقة فوقها.

وفي تصديره للجزء الأول، أبان دكتور زيادة الأسباب التي من أجلها اعتمد علىٰ نسخة يكي جامع أصلاً للتحقيق. ففضلاً عن ما سطره المقريزي لنفسه في صفحة العنوان، وفي حَرّد المجلد، وجد المرحوم الدكتور زيادة شواهد داخلية عدة، تدل علىٰ أن المقريزي كتب هذا الجزء بيده، منها: أن كثيرًا من صفحات هذا الجزء مرقوش بهوامش إضافية، مكتوبة أحيانا علىٰ جوانب الصفحات، وأحيانًا علىٰ ورقة منفصلة بين صفحتين، وفي المتن عادة إشارة بعلامة إلىٰ المكان المناسب لهذا أو ذاك الهامش من المتن. تكون أحيانًا سقطة كتابية، تداركها المؤلف عند

المراجعة فأثبتها، أو عبارة من عبارات المتن مكتوبة بأسلوب آخر، أو زيادات عثر عليها المؤلف. وكلها شواهد تدل على أن المقريزي كتب هذه النسخة من الجزء الأول بيده، ثم راجعها بنفسه فتدارك بالإثبات ما فاته، وأضاف من الزيادات ما رأى أن يضيف، وفسر من الألفاظ ما ظنه غريبًا. كما أشار الدكتور زيادة إلى طريقة الرسم الإملائي التي اتبعها المقريزي في هذا الجزء.

وفي منهج علمي سليم، أورد الدكتور زيادة الأسباب التي دعته إلى اتخاذه نسخة باريس (ب) نسخة مساعدة، وشرح بالتفصيل تلك الأسباب التي تدل على دقته وخبرته وأصالته في تحقيق التراث.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات سابقة لإخراج كتاب السلوك للمقريزي منذ أواسط القرن الثامن عشر، أي قبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر بجيل تقريبًا. ففي سنة ١٧٦١م نشر كاردون Cardonne شذرات باللغة العربية من كتاب السلوك، في ذيل كتاب تاريخ حياة لويس التاسع ملك فرنسا، كما نشر منه فقرات أخرى سنة ١٨٢٤م ضمن مختارات عربية متعلقة بتاريخ فرنسا.

بعد ذلك بإحدى وعشرين سنة، أتم المستشرق كاترمير Quatremère ترجمة فرنسية في جزئين لشطر كبير من كتاب السلوك، أوله حوادث سنة ٦٤٨ هـ ، وآخره سنة ٧٠٨ هـ تحت عنوان:

Quatremère , Histoire des Sultans Mamlouks, Paris, 1837 .- 1845

واعتمد كاترمير في الترجمة على مخطوطة كانت في أيامه بمكتبة ملك فرنسا، ثم انتقلت تلك المخطوطة إلى المكتبة الأهلية في باريس، وهي النسخة التي اعتمد عليها الدكتور مصطفى زيادة كنسخة مساعدة في التحقيق.

وفي سنة ١٩٠٨م ترجم بلوشيه Blochet ما فات كاترمير من الجزء الأول، وسمى ترجمته (Blochet ; Histoire d'Egypte de Makrizi) ونشرها في دورية:(Revue de L'Orient Latin, Tomes V1, V11 – X1)

أما تحقيق المرحوم أ. د. مصطفى زيادة فهو أول محاولة لإخراج كتاب السلوك كاملاً بلغته التي كتب بها. والجزء الأول يشمل تاريخ الأيوبيين والمماليك بمصر والشام حتى سنة ٧٠٣ هـ / ١٣٠٤م واعتمد د. زيادة في تحقيقه لهذا الجزء بأقسامه الثلاثة على مخطوط يكي جامع بإستانبول ومخطوط المكتبة الأهلية بباريس كنسخة مساعدة. واسترشد د. زيادة بما ترجمه كاترمير وبلوشيه. وقد تناول تلك الترجمة ببعض النقد (انظر على سبيل المثال الصفحات ٨٠ حاشية ٥، ص ٩٤ حاشية ١، ص ١١٢ حاشية ١، ص ١٣٥ حاشية ٤ ــ ٥.. الخ) والسبب في ذلك اعتماد كاترمير وبلوشيه على نسخة المكتبة الأهلية بباريس فقط.

وضرب لنا المرحوم أ. د. محمد مصطفى زيادة مثلاً رائعًا رائدًا في حب التراث والبحث عنه والدقة عند تحقيقه ونشره، فكثيرًا ما كان يقول لي ــ رحمه الله ــ أن المخطوط عندما يحقق وينشر يجب أن يكون ذلك للمرة الأولى والأخيرة، أي يكون التحقيق كـاملاً شاملاً متقنًا بحيث لا يترك المحقق فرصة لأحد، لإعادة

تحقيق نص من النصوص.

لهذا عندما شرع في تحقيق الجزء الثاني من كتاب السلوك سافر الدكتور زيادة في صيف ١٩٣٦م إلى إستانبول باحثًا عن بقية مخطوطة يكي جامع التي كتبها المقريزي بخط يده، واتخذها الدكتور زيادة أصلاً للتحقيق في الجزء الأول من الكتاب بأقسامه الثلاثة. وهناك في إستانبول عثر على نسخ كثيرة متفاوتة التواريخ من كتاب السلوك، إلا تلك البقية من المخطوطة الأصلية التي أرادها.

وأخيرًا اختار من تلك النسخ الموجودة في إستانبول مخطوطة جامع فاتح كتبخانسي، مكتوبة في اثني عشر جزءًا، الأول والحادي عشر منها مفقود، اعتبرها أصلاً لتحقيق الجزء الثاني بأقسامه وسماها (ف) بالحواشي، واستعان على تقويم المتن بها بنسخة المكتبة الأهلية بباريس التي سميت (ب) أيضًا، ويوجد منها صورة شمسية بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

ونسخة فاتح كتبخانسي التي اتخذها د. زيادة أصلاً لتحقيق الجزء الثاني كتبت لمكتبة الأمير يشبك بن مهدي الدوادار أتابك العساكر في عهد السلطان الملك الأشرف قايتباي حوالي سنة ٨٨٠ هـ / ١٤٧٥م أي بعد وفاة المقريزي بخمس وثلاثين سنة تقريبًا.

والقسم الأول من الجزء الثاني (طبع سنة ١٩٤١م) يبدأ بحوادث سنة ٧٠٤هـ وينتهي بحوادث سنة ٧٢٨ هـ في عصر السلطان الناصر محمد ابن قلاوون، وهي نهاية المخطوطة (ف). ويلاحظ أنه عند حوادث منتصف سنة ٧٠٨ هـ من

هذا القسم ينتهي ما ترجمه المستشرق كاترمير إلى اللغة الفرنسية من كتاب السلوك.

والقسم الثاني من الجزء الثاني الذي صدر سنة ١٩٤٢م يغطي الحوادث التاريخية ابتداءً من سنة ٧٢٩ هـ ـ إلى نهاية عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١ هـ.

أما القسم الثالث من الجزء الثاني (صدر سنة ١٩٥٨م) فيبدأ بسلطنة المنصور أبو بكر بن الناصر محمد في ذي الحجة سنة ٧٤١ هـ ـ وينتهي بحوادث سنة ٧٥٥ هـ. ويحتوي هذا القسم على أخبار عدد يسير من سلطنات أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وهم الذين تصف المصادر التاريخية عهودهم وأشخاصهم بالضعف وقلة الأهمية.

كان منهج دكتور مصطفى زيادة في التحقيق هو المقابلة بين نسختي المخطوطة، وإثبات أوجه الشبه والخلاف بين النسختين في حالة الضرورة، فضلاً عن تكميل المتن، وتوضيح مشكلاته وغوامضه في مواقع شتى.

ولما كان المقريزي قد كتب كتابه على نظام الحوليات الشائع في مؤلفات المؤرخين في العصور الوسطى، فسرد تاريخ كل سنة على حدة، ولم يحاول أن يصل بين سنة وأخرى. ولم يستوقف القارئ في وسط السنين إلا عند حدوث عهد جديد وتولية سلطان جديد. ويبدأ المقريزي حوادث كل سنة في سطر جديد، وعنونها بخط أكبر من خط المتن، وفعل ذلك عند بدء عهد كل سلطان جديد.

ومن المعروف كذلك في كتابات المقريزي أنه تهاون في النقط حتى إن كثيرًا من الألفاظ وارد بغير نقط البته. فقد كان الكتَّاب في عصر المقريزي، وما سبقه من عصور، يكرهون كثرة النقط، ويعتبرونها إما تنطعًا أو جهلاً من الكاتب، أو سوء ظن بالمكتوب إليه. وكان منهج الدكتور مصطفى زيادة عند تحقيق النص أنه أبقي عناوين السنين في مواضعها في أول سطر دائمًا، وبحروف أكبر قليلاً من حروف المتن، ووضع أسماء السلاطين في وسط السطر بحروف كبيرة أيضًا. كما أخذ الدكتور زيادة حريته في نقط الألفاظ، وفي الترقيم والتقسيم، واتبع الرسم الإملائي الحديث، وأشار في الحواشي أحيانًا إلى بعض تلك الألفاظ، كما اهتم الدكتور زيادة بالهمزات التي أهملها المقريزي إهمالاً تامًا في سائر المخطوطة.

ومن المعروف أن كتاب السلوك للمقريزي حوى من المعلومات التاريخية والحقائق والإشارات ما لم تحتوه مؤلفات المعاصرين كابن الأثير وأبي شامة وابن شداد وابن واصل وابن أبي الفضائل والنويري وبيبرس المنصوري وأبي الفدا وغيرهم. فقد نقل المقريزي واقتبس منهم جميعًا، وزاد عليهم من مراجع أخرى قد اندثرت تمامًا ــ لعلها وثائق ديوانية ــ لم يبق منها إلا ما حفظه المقريزي في كتابه. وهنا تظهر مقدرة وأستاذية د. مصطفى زيادة في تحقيق النصوص التاريخية إذ بحث عن الثغرات وحاول ملئها أو تحديدها. وحرص على تقديم النص بالصورة التي تركها عليه مؤلفه، مع تصحيح ما يحتاج إلى تصحيح، وتوضيح ما يحتاج إلى توضيح، وذلك بالرجوع إلى المصادر التاريخية المعاصرة التي تعالج نفس

الفترة التاريخية.

وتتبع وقابل وحقق د. زيادة النصوص التي اقتبسها المقريزي من المصادر السابقة، وقارن المقتبسات بأصولها، اللهم إلا المفقود منها. وأشار في كل مناسبة إلى المصادر وصفحاتها في الأصول مع التنبيه على كيفية الاقتباس فقد يكون حرفيًا أو شابه شيء من الحذف، أو اقتباسًا متصرفًا فيه مع إثبات كل ذلك أسفل الصفحات. كما استعان د. مصطفى زيادة بما نقله المؤرخون اللاحقون من كتاب السلوك. وخرج د. زيادة من هذه المقابلات كلها بإكمال الساقط أو توضيح الغامض، وإثبات الاختلاف. كما قام بتفسير بعض الكلمات الغريبة على المتخصصين في الدراسات التاريخية، وتصحيح أخطاء شائعة عن بعض حوادث الفترة التاريخية وأعلامها.

وتجدر الإشارة إلى أن دكتور زيادة استخدم المصادر الأصلية لتصحيح مواضع الحذف أو التحريف أو التصحيف بالمتن، وكل ذلك في مثابرة محمودة، كما قام بالتعليق الواعي على الحوادث التاريخية بما يتيح للباحث أفضل استخدام للنص المحقق. وحرص على عدم الإطالة في الحواشي التوضيحية ليظل المتن واضحًا للقارئ.

يضاف إلى ذلك أن المرحوم الدكتور محمد مصطفى زيادة قام بالتعريف بمن ورد ذكرهم من مشاهير الرجال ومنهم على سبيل المثال: الوزير ضياء الدين بن الأثير (ج١ ، ص١١٥ ، حاشية١) والقاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني (ج١ ،

ص١٥٣ ، حاشية٥).

كما قام في الحواشي بشرح الألفاظ الاصطلاحية والوظائف، ومنها على سبيل المثال: الشحنة أو الشحنكية (ج١ ، ص٤٠ ، حاشية٥)، البطالون (ج١ ، ص٧٣، حاشية٤) الجاندارية (ج١، ص١٣٣، حاشية١)، والجنكيات (ج١، ص٢٧٥، حاشية٣)، الجمقدار (ج١، ص٦٩٩، حاشية١)، الوقيد (ج١، ص٨٧٦، حاشية٣)، الأوشاقية، الأوجاقية (ج٢، ص١٨٣، حاشية١)، التقاوي السلطانية (ج٢، ص١٩، حاشية٣)، المسموح (ج٢، ص١٩، حاشية٥).

واستعان الدكتور محمد مصطفى زيادة بالمصادر والمراجع الجغرافية وكتب تقويم البلدان للتعريف بالمدن والأماكن والبقاع التي ورد ذكرها في كتاب السلوك، ومنها على سبيل المثال: البابين (ج١، ص٤٣، حاشية١)، تنيس (ج١، ص٧٢، حاشية٤)، جزيرة دهلك (ج١، ص٥٠٦، حاشية١)، مراغة (ج٢، ص١١٥، حاشية٥).

وذيل المحقق القسم الثالث من الجزء الأول بسبعة عشر ملحقًا من مصادر مخطوطة متنوعة بهدف إظهار بعض ما في عيون الكتب التاريخية من نصوص ووثائق مهمة تهم كل مشتغل بالتاريخ، يتعذر عليه الوصول إلى المخطوطات أو الحصول على صور شمسية منها بسهولة، ومعظم هذه الملاحق من كتب كانت لا تزال حتى منتصف القرن العشرين في عداد المخطوطات، منها: مفرج الكروب لابن واصل، وعقد الجمان للعيني، ونهاية الأرب للنويري، وكتاب النهج السديد

لابن أبي الفضائل، وزبدة الفكرة لبيبرس المنصوري، هذا فضلاً عن كتب وشروط هدن وخطابات متبادلة ونصوص يمين واتفاقيات. كما ذيل الدكتور زيادة الجزء الثاني من كتاب السلوك بثلاثة ملاحق نقلاً عن كتاب نهاية الأرب للنويري أهمها نص المرسوم الذي أصدره السلطان الناصر محمد سنة ٧٢١هـ / ١٣٢١م بشأن أحوال أهل الذمة.

أما عن كشافات كتاب السلوك، فقد أدرك الدكتور محمد مصطفى زيادة أهميتها بالنسبة لكتب التراث مع صعوبة إعدادها لمن اشتغل بالبحث، وله صلة بتحقيق كتب التراث. واتبع الملاحق في الجزئين الأول والثاني لكتاب السلوك بكشاف ذي ثلاثة فروع. فجعل الفرع الأول أسماء الرجال والنساء والدول والقبائل والأجناس والفرق الدينية والسياسية.

وخصص الثاني: لأسماء الأماكن والمدن والشوارع والأسواق والحارات والخطط والرباع والمساجد والجوامع والخانات والأنهار والترع والجسور.

وأفرد الثالث للألفاظ الاصطلاحية وأسماء الدواوين والوظائف والرتب والألقاب وأنواع الضرائب وأدوات الحرب والملبوسات والمحاصيل والمقاييس والأعياد والملاهي.

وبالإضافة إلى كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك قام المرحوم أ. د. محمد مصطفى زيادة بالاشتراك مع المرحوم أ. د. جمال الدين الشيال بتحقيق ونشر كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) للمقريزي سنة ١٩٤٠م. وكتاب إغاثة الأمة

من مجموعة رسائل صغيرة في موضوعات معينة كتبها المقريزي منها كتاب (النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم)، وكتاب (شذور العقود في ذكر النقود)، وكتاب (الأوزان والأكيال والشرعية) وغيرها.

ويمتاز كتاب (إغاثة الأمة بكشف الغمة) بطرافة موضوعه، كما يدل على تفوق مؤلفه أحمد بن علي المقريزي؛ إذ يتناول تاريخ المجاعات والأوبئة التي نزلت بأرض مصر منذ أقدم العصور إلى سنة ٨٠٨ هـ / ١٤٠٥ ــ ١٤٠٦م وهي السنة التي ألف فيها المقريزي كتابه. والمقريزي في هذا الكتاب هو المؤرخ المصري الوحيد الذي تعرض بالبحث والدراسة لتلك الناحية الاقتصادية الاجتماعية من تاريخ مصر، فهو في تدوينه لأخبار المجاعات يحاول أن يتقصى أسبابها، ويقترح العلاج الاقتصادي الناجع لدرئها ودوائها. كما تناول المقريزي في هذا الكتاب طبقات المجتمع المصري في عهده بالتقسيم والتصنيف، ويصف كل طبقة من طبقاته في شيء من التفصيل. ولا شك أن المقريزي تأثر كثيرًا بما ورد في مقدمة أستاذه عبد الرحمن بن خلدون بدور النواحي الاقتصادية والاجتماعية في مسار التاريخ الإنساني.

واعتمد الأستاذ الدكتور زيادة والأستاذ الدكتور الشيال في تحقيق كتاب (إغاثة الأمة) على ثلاث نسخ مخطوطة وهي:

١ـ نسخة ضمن مجموعة من مؤلفات المقريزي الصغرى بمكتبة ولي الدين بجامع بايزيد بإستانبول (رقم ٣١٩٥)، وتاريخ كتابتها سنة ١١٠١هـ، وجعلاها أصلاً

للتحقيق لحسن خطها ووضوحه، ورمزا إليها بالحرف (و) في الحواشي.

٢ـ نسخة دار الكتب المصرية، وتوجد ضمن مجموعة رسائل لعدة من المؤلفين تحت (رقم ٧٧ مجاميع، وتاريخ كتابتها غير مذكور، ورمزا إليها بالحرف (م). ورغم أنها نسخة رديئة الخط، غامضة القراءة أحيانًا، إلا أنها تتميز عن الأولى بزيادات أدمجاها في مواضع شتى بالمتن بين حاصرتين.

٣ـ نسخة بمكتبة الجامعة بكمبردج بانجلترا (تحت رقم 2 ـ 746)، وتاريخ كتابتها سنة ١١١٢هـ، ورمزا إليها بالحرف (ك).

وبالإضافة إلى هذه النسخ الثلاث قابل وقارن الدكتور زيادة والدكتور الشيّال المتن على نسختين بإستانبول، إحداهما بمكتبة عاطف أفندي، والثانية بمكتبة نور عثمانية ونسخة ثالثة بالمكتبة الأهلية بباريس.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحوم أ. د. مصطفى زيادة والمرحوم أ. د. جمال الدين الشيال حرصا على تقديم النص بالصورة التي تركها عليه المقريزي، مع تصحيح ما يحتاج إلى تصحيح بعد الرجوع إلى المصادر التاريخية المعاصرة. وأظهرت تعليقاتهما الواردة في حواشي الكتاب أن تجارب المقريزي التي اكتسبها أثناء توليه وظيفة الحسبة بالقاهرة في سنتي ٨٠١ ــ ٨٠٢ هـ ساعدته على معالجة موضوعات الكتاب في دقة العالم بخبايا الحياة الاقتصادية. كما قام الأستاذان الجليلان ــ رحمهما الله ــ بالتعريف بمن ورد ذكرهم من مشاهير الأشخاص، وبشرح الألفاظ الاصطلاحية. وقاما بالتعريف بما ورد في هذا الكتاب من أنواع

الموازين والمكاييل والعملات النقدية، واستعانا بالمصادر الجغرافية وكتب تقويم البلدان للتعريف بالمدن والأماكن والبقاع التي ورد ذكرها في كتاب إغاثة الأمة. وذيلا الكتاب بكشاف أبجدي عام.

وفي مجال تحقيق التراث قام المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة بمراجعة بعض المخطوطات التي حققها تلاميذه. وكان حريصًا على مراجعة هذه الكتب المحققة مراجعة دقيقة أمينة. ويحس القارئ لهذا التراث المحقق بلمسات الدكتور زيادة وتعليقاته المميزة في حواشي هذه الكتب وهي تحديدًا:

١. مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية. جمعها وكتبها: أحمد بن الحاج أبو علي كاتب الشونة. تحقيق: الشاطر بصيلي عبد الجليل، سنة ١٩٦١م.

٢. تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان. تأليف: محمد بن عمر التونسي. تحقيق: د. خليل محمود عساكر ود. مصطفى محمد مسعد، سنة ١٩٦٥م.

٣. السيف المهند في سيرة الملك المؤيد (شيخ المحمودي). تأليف: بدر الدين العيني. تحقيق: فهيم محمد شلتوت، سنة ١٩٦٧م.

٤. غاية الأماني في أخبار القطر اليماني (جزءان). تأليف: يحيى بن الحسين بن

القاسم بن محمد بن علي. تحقيق: أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور، سنة ١٩٦٨م.

٥. الجزء الخامس عشر من كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تأليف: أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي. تحقيق: أ. د. إبراهيم علي طرخان، سنة ١٩٧٢م.

٦. الجزء الثالث والعشرون من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب. تأليف: شهاب الدين أحمد النويري. تحقيق: د. أحمد كمال زكي، سنة ١٩٨٠م.

هذه الجهود العلمية العظيمة للمرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة في مجال تحقيق التراث منذ سنة ١٩٢٧م ومنهجه العلمي في التحقيق، جعلته دون شك من الرواد الأوائل الذين وضعوا القواعد العلمية المنهجية لتحقيق النصوص التراثية، ومن شوامخ محققي التراث. وترك من بعده مدرسة علمية متميزة تدين له بالفضل، واحتل عن جدارة مكانة عالية مرموقة بين محققي كتب التراث التاريخي.

رحم الله أستاذنا المرحوم الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة، كان عظيمًا في أستاذيته، رائدًا في تحقيق التراث، مثالًا وقدوة في خلقه وسلوكه. ولا نملك ونحن نعيش في هذه الدنيا الفانية إلا أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن ينزله منازل الأبرار، مع الذين أنعم

الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

وأدعو حضراتكم قراءة الفاتحة على روحه الطاهرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموسم الثقافي الثاني

(٢٠٠٢-٢٠٠٣م)

- أحمد زكي باشا.
- بنت الشاطئ.
- أحمد محمد شاكر.
- أنطوني بيفان.
- جمال الدين الشيال.
- السيد أحمد صقر.

ندوة

(أحمد زكي باشا)

أحمد زكي باشا شيخ العروبة

أ.د. حسين نصار

نحو سنة ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م، ولد بالأسكندرية أحمد زكي بن عبد الله، الذي عرفته الدوائر الثقافية بعد بلقب «شيخ العروبة». ذكر الزركلي أن أباه كان ينتمي إلى آل النجار في عكا من فلسطين. وذكر غيره أن أباه من أهل المغرب، اضطرته التجارة إلى أن يحط رحاله في يافا أولاً، ثم في رشيد، حيث تزوج فتاة من آل سويدان في ضواحيها. ثم استقر به الطواف في الأسكندرية. ومات الأب. فكفل الابن أخوه محمود رشاد.

والتحق بمدارس التعليم، إلى أن تخرج في مدرسة الإدارة والحقوق بالأسكندرية.

عين في أول مرة مترجمًا بمديرية السويس. ثم انتقل منها إلى المدرسة الخديوية بالقاهرة مدرسًا للترجمة. ثم عين مترجمًا لمجلس النظار (الوزراء)، فسكرتيرًا ثانيًا، فسكرتيرًا عامًا. وشغل هذا المنصب إلى أن استقال في ١٩١٨م ليتفرغ لجهاده العلمي.

وفي تلك الأثناء عمل مدرسًا للغة العربية للبعثة الفرنسية في مصر، وألقى محاضرات عن الحضارة الإسلامية في الجامعة المصرية في السنة الجامعية ١٩١٠ــ ١٩١١م.

وعين عضوًا في كثير من الجمعيات والمجامع. فقد اشترك في إنشاء الجامعة

المصرية، وكان من أعضاء مجلس إدارتها، وأمينًا لها. وكان عضوًا في الجمعية الجغرافية الخديوية (السلطانية) وسكرتيرًا لها. وكان أحد أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق.

ومثَّل مصر في مؤتمرات المستشرقين، مثل المؤتمر التاسع في لندن سنة ١٨٩٣م. ومثل المؤتمر المنعقد في أثينا سنة ١٩١٠م، وكانت له فيها يد طولى.

وطاف في أوروبا والآستانة واليمن والشرق مرارًا، منقبًا عن الكتب النادرة. واحتفظ بصحته وذهنه وذاكرته في كبره، غير أن سمعه ضعف في أعوامه الأخيرة ومات في القاهرة.

ويحتسب له بين مآثره: أنه كان أول من ركب الدراجة (البسكليت) من كبار موظفي الحكومة، وأنه الذي وضع لها اسم (الدراجة)، وأنه قام ببحوث في أصول الألفاظ، وتفسير ألفاظ قديمة، وأنه دعا إلى ترميم المسجد الأقصى في القدس، وإلى بناء أضرحة لابن خلدون في مصر، وأبي الفداء في حماة، والمعري في المعرة، وأن له عملاً عظيمًا في تحسين حروف الطباعة، وأنه دعا إلى إحياء الكتب العربية.

وقدر أنور الجندي ما كتبه الرجل من تحقيقات ومقالات بألف مقالة، ولما كان يخلط تحقيقاته بالسخرية اللاذعة والاعتزاز الكبير بالنفس، جر عليه ذلك معاركًا كثيرة.

وكتبه المؤلفة أبحاث صغيرة، أشبه بالتقارير والمحاضرات، كتب بعضها

بالعربية وبعضها بالفرنسية. أما الترجمة فقد برع فيها براعة لفتت الأنظار، وكسبت له الشهرة والتقدير، وبخاصة أن كان سريع الترجمة دقيقها، ويرفقها تعليقات من قلمه. وأما التحقيق فقد كان فيه رائدًا للمنهج الذي يسير على خُطى الأوربيين. يضاف إلى ذلك توفيقه إلى الكتب النفيسة من التراث.

ولما كانت وظيفته تربط بينه وبين رجال الحكم، فقد كان له نشاط سياسي، كان منه المرضي الذي لا تختلف فيه الآراء، وكان منه ما تختلف فيه اختلافًا كبيرًا، أما المرضي، فشعوره العربي الذي دفعه إلى تكوين الرابطة الشرقية، والسفارة بين ملكي الحجاز واليمن للتوفيق بينهما، والدفاع عن القضايا العربية، وتحمد له مذكرته المدعمة بالوثائق في قضية البراق في فلسطين؛ ولذلك لقب بشيخ العروبة، وأما الشطر الآخر، فقد كان فيه من أنصار الخديوي عباس حلمي حتى بعد انقلابه على مصطفى كامل باشا، مما باعد بينه وبين الحزب الوطني.

ووصفه المعلوف بأنه كان متفوقًا في اللغتين العربية والفرنسية، ويجيد الأسبانية والإنجليزية والتركية، والزركلي بأنه كان يفهم الإنجليزية والإيطالية، وله بعض المعرفة باللاتينية. فأتاح له هذا ــ مع حلاوة عشرته ــ أن يكون على علاقات طيبة بدارسي التراث العربي من العرب وغير العرب. وساعد كثيرين ممن قصده أو راسله منهم، بإيقافهم على ما عنده من الكتب المخطوطة، فأرشدهم إلى ما طلبوه بكل إخلاص. شاهد ذلك وما صنعه مع اللجنة التي قامت بترجمة دائرة المعارف الإسلامية. فقد وقفها على ما عنده من الكتب المخطوطة والمطبوعة في

«دار العروبة»، وأرشدها إلى ما تستعين به في «الخزانة التركية»، وأحيا الليالي يباحث أعضاءها، ويبين لهم المصطلحات مؤيدة بالنصوص لتكون مرجعًا لأعمالهم، وأسانيد يوثق بها. ووضع بين أيديهم الجزازات التي جمعها والقصاصات من الصحف وغيرها لتكون عونًا لها.

وكان الرجل من أشهر أدباء عصره والمشتغلين بالحضارة العربية، شعلة نشاط، خطيبًا، باحثًا، كثير الجلد، دائم العمل، قائمًا بأعبائه أحسن قيام، محافظًا على لغته وعروبته ووطنيته. يقبل نقد غيره برفق إذا أصابوا، ويعترض على من لم يصب بعنف، في رسائل خاصة أو على صفحات الجرائد. قال الأمير شكيب أرسلان في وصفه: «كان يقظة في إغفاء الشرق، وهبة في غفلة العالم الإسلامي، وحياة في وسط ذلك المحيط الهامد».

وقد صرف أحمد زكي حياته بين المحابر والأقلام، وانكب على المطالعة، لا يعرف بديلا لها. فكتب المقالات البديعة الممتعة، العربية والفرنسية، التي نشرها في أهم الجرائد والمجلات. وألف الكتب القيمة.

وكان يعتمد في مراجعاته على جزازات رتبها على الحروف كالفهارس، في موضوعات مختلفة في الأدب والتراجم والتاريخ والجغرافيا، دونها في أثناء مطالعته للكتب القديمة والحديثة. ورأى الزركلي هذه الجـزازات محفوظة في بيت العروبة بعد وفاة الرجل.

وتعددت بحـوثه في تصحيح الأعـلام الجغرافية والأسماء ونحوهـا، وبعض

التراجم وأسماء الشوارع، ولا سيما أعلام الأندلس العربية الأصل المحرفة الآن.

ووصف المعلوف دار العروبة، فرآها «مجمع آيات الفنون العربية بهندستها ونقوشها، وما على جدرانها وسقوفها من الآثار العربية والصور والأشعار، وما جمعت من قطع الرخام البديعة للجامع الذي شيده على مقربة منها، وبنى في صحنه ضريحه. وفي كل قطعة آيات كريمة، ورنوك (جمع رنك، وهو شارة الملوك التي يضعونها على أبنيتهم) وبعضها يمثل الدواة والقلم، وحولها الآية القرآنية الكريمة التي وردت فيها اللفظتان، وهناك محاريب وأشكال هندسية للجوامع، معدة كلها لتوضع في الجامع البديع الذي هو مثال عام لجميع أنواع الهندسة العربية.

وانكب أحمد زكي على اقتناء الكتب، فجمع مكتبة ضمت عشرة آلاف كتاب. وقدرها بعضهم بعشرين ألفًا جمعت المطبوعات والمخطوطات النفيسة، التي وقف على نوادرها، استنسخ من غيرها بالقلم أو بالتصوير الشمسي. وقلما فاته كتاب لم يعرف محل وجوده، وما امتاز به من الذخائر. وقد وقف هذه الخزانة على طلاب العلم في قبة الغوري باسم المكتبة الزكية، ولكن نقلت بعد وفاته إلى دار الكتب.

قائمة ببليوجرافية بكتب ومقالات أحمد زكي

الكتب المؤلفة:

ـ ابن زيدون أو صفحة من مجالس الأنس في ليالي الأندلس ـ القاهرة ١٩١٤م.

ـ أربعة عشر يومًا سعيدًا في خلافة عبد الرحمن الأندلسي. مصر ١٣٠٣هـ.

ـ الترقيم في اللغة العربية ـ القاهرة ١٩١٢م.

ـ تقرير مرفوع لناظر المعارف عن مدرسة المعلمين الناصرية ـ مطبعة نظارة المالية ١٣١٩هـ.

ـ الحضارة الإسلامية (أو دروس في...) ـ مصر ١٩١١م.

ـ خلاصة وجيزة على مباحث وأعمال لجنة إصلاح وتحسين الحروف العربية ـ المطبعة الأميرية ١٩٠٣م.

ـ الدنيا في باريس. المقتطف: ١٩ـ ٢٤/ ٥٣٧ـ ١٩٠٢ـ ٢٧/ ٥٩٥ ثم طبع بمصر ١٩٠٠م.

ـ ذيل الأغاني. كذا ذكره الزركلي وسماه أنور الجندي (ملحق الأغاني)، وذكر أنه لم يتمه.

ـ السفر إلى المؤتمر ـ بولاق ١٨٩٤ ـ والمقتطف ١٨٩٣ ـ ١٨/ ٥٩ و ١٩٣٤م.

ـ عجائب الأسفار في أعماق البحار. ذكره الزركلي وذكر أنه لم يطبع.

ـ قاموس الأعلام الأندلسية ـ لم يتم ـ الجندي ٢٨٢.

ـ قاموس الأعلام القديمة.

ــ قاموس الجغرافية القديمة (بالعربية والفرنسية). مصر ١٣١٧هــ/ ١٨٩٩م.

ــ وصف مجالس المعددات والنائحات.

ــ المذكرات الجغرافية للمدارس الثانوية ــ بالاشتراك مع حسن علي البدراوي ــ مطبعة محمد الوراق ١٩١٢م.

ــ معجم الكلمات الكلية.

ــ معجم الكلمات المضعفة.

ــ مفتاح القرآن.

ــ ملخص الخطبة التي ألقاها أحمد أفندي عزت بلوندرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٢م في جلسة مؤتمر المستشرقين الدولي التاسع (عربي وفرنساوي) ــ بولاق ١٨٩٢م.

الكتب الفرنسية:

ــ بيان الوسائل الموصلة إلى إحياء الآداب العربية بالديار المصرية.

ــ الطيران في الإسلام.

ــ علاقة المصريين مع الأندلسيين.

ــ نقد العهدة النبوية الموجود صورتها في دير الطور.

الكتب المترجمة:

ــ تاريخ المشرق في الأزمان القديمة نشر أولاً في المقتطف ١٨٩٩م ــ ٢٣/ ٢٩٨ ثم الهلال ١٩١٦، ١٩٤٣م. مختصر مترجم عن تاريخ ماسبر ــ طبع بولاق

١٣١٤هـ/ ١٨٩٧م.

ـ رسالة في المعارف العمومية بالديار المصرية، وبيان ما يلزم إدخاله فيها من الإصلاحات الضرورية عن محمد سعيد باشا ـ مصر ١٣٠٥هـ. (أظنها ما سماه بعضهم التعليم في مصر أو حالة التعليم في مصر).

ـ الرق في الإسلام عن أحمد بك شفيق ـ بولاق ١٣٠٩هـ ـ ونشره أيضًا في الهلال ١٩١٦، ١٩٣٤م.

ـ قبيل الإعدام ـ رواية.

ـ مرجريت أو غادة الكاميليا ـ رواية ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩١٤م. المكتبة التجارية ١٩٢٠م.

ـ مصر والجغرافيا للدكتور فريدريك بنولا بك ـ بولاق ١٣١٠هـ ـ الهلال ١٩١٦م.

ـ نتائج الأفهام في تقويم العرب قبل الإسلام. دار الكتب.

الكتب المحققة:

ـ الأدب الصغير، لابن المقفع.

ـ الأدب الكبير، لابن المقفع.

ـ الأصنام، لهشام بن محمد الكلبي ـ المطبعة الأميرية ١٩١٤م ـ دار الكتب المصرية ١٩٢٤، ١٩٢٨، ١٩٩٨م.

ـ أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها، لهشام بن محمد الكلبي ـ ط٢ ـ

دار الكتب المصرية ١٩٤٦م.

ـ التاج في أخلاق الملوك المنسوب للجاحظ.

ـ التبري من معرة المعري.

ـ تجارب الأمم، لابن مسكويه.

ـ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري ـ الجزء الأول.

ـ معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية لأمين واصف مطبعة المعارف ١٩١٢، ١٩١٦م.

ـ نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي.

ـ نهاية الأرب، للنويري حقق أجزاء منه.

المقالات العربية:

ـ آثار العرب الخالدة في أوربا ـ المقتطف ـ ١٩١٢م ـ ٤١ / ٣٥٩، ٤٣١، ٤٩٤.

ـ الآثار المصرية بين الملك والدين ـ الهلال ١٩٢٤م ـ ١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٣.

ـ أحوال الكلاب ـ الهلال ١٩٣٤م.

ـ إحياء الآداب العربية ـ المقتطف ١٩١١م ـ ٣٨/ ٦٧.

ـ الأسباب التي ارتقى بها الإسلام ـ الهلال ١٩١٦م (بالعربية والفرنسية).

ـ أسرار الترجمة ـ الهلال ١٩٣٤م.

ـ أصيلا ـ المقتطف ١٩١٣م ـ ٤٣/ ٦١.

ــ أيامي الثلاثة في أوربا ــ الهلال ١٩١٦، ١٩٣٤م.

ــ بقايا العرب الخالدة في أدرنة والدلائل اللغوية المؤيدة لذلك.

ــ بك وباشا ــ الهلال ١٩٢٥م ــ ٤/ ٦٩٧ ــ ٧٠٢.

ــ التجارة في الإسلام ــ محاضرة ارتجلها ونشرها في المقتبس.

ــ تحريف الأعلام ــ المقتطف ١٨٩٣م ــ ١٧/ ٧٠٠، ٧٦٨، ٨٣٠ ــ ١٨/ ٤٦، ١٢٢، ٣٣٦.

ــ تحقيق أول سنة الهجرة ــ المقتطف ١٨٩١م ــ ١٥/ ٨١٩.

ــ تحقيق جغرافي تاريخي عن أهل الكهف.

ــ تقرير عن تنظيم الكتبخانة العمومية بالقسطنطينية ــ الهلال ١٩١٦م.

ــ تقرير عن الكتب التي خلفها العرب بالأندلس (بالعربية والفرنسية) ــ الهلال ١٩١٦م.

ــ تقرير عن الكتب الخطية المحفوظة بقصر الأسكوريال.

ــ تسامح المسلمين مع أهل الأديان الأخرى ــ المقتبس.

ــ جغرافية الشريف الإدريسي ــ المقتطف ١٩١٢م ــ ٤٠/ ٢٣٨.

ــ جمال الشيخوخة ــ الهلال ــ مارس ١٩٥٥م. ص ٣٠.

ــ حسين فخري باشا ــ المقتطف ١٩١١م ــ ٣٨/ ١٠٥.

ــ الحضارة الإسلامية ــ الهلال ١٩٣٢م ــ ٥/ ٩٥٩ ــ ٩٦٦.

ــ خزانة الأزهر ــ الهلال ١٩١٦م.

ــ خطبة افتتاح الجامعة المصرية.

إحياء الآداب العربية:

ــ الشام والحرية ــ محاضرة.

ــ صفحة من تاريخ التجارة المصرية ــ المقتطف ١٩١٧م ــ ٥١/ ٢١٧.

ــ العرب واستكشاف أميركا ــ المقتطف ١٩٢٠م ــ ٥٦/ ٥٠٩.

ــ العرب والعربية ــ الهلال ١٩٢٧م ــ ٣/ ٥٢٢ ــ ٥٢٦.

ــ غرام العرب بالكتب ــ المقتبس.

ــ القدماء والمحدثون ــ المقتطف ١٨٨٤ ــ ٨، ٦٢٤.

ــ الكتابة والكتب ــ المقتطف ١٩١٠ ــ ٣٧/ ١٠٧٤.

ــ كلمة عن محمد علي الكبير بمناسبة عيده المئوي ــ الهلال ١٩١٦م.

ــ كلمة عن الفن في بلاد الأندلس ــ الهلال ١٩٣٤م ــ ١٢/ ١٢٩ ــ ١٩٣٥م ــ ٥/ ٨٢٤.

ــ مرآة الأمم ــ الهلال ١٩١٦م.

ــ مرض النوم ــ المقتطف ١٩٢٠م ــ ٥٦/ ٣٢١.

ــ مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ــ المقتطف ١٩٢٩ ــ ٦٨/ ٤٥٩.

ــ مصريون قبل كل شيء ــ الهلال ١٩٠٨م ــ ٦/ ٥٦٧ إشارة وقالت (نشرته معظم الصحف المصرية).

ــ مكة والمدينة ومن زارهما من نصارى الإفرنج منذ القرون الوسطى إلى الآن ــ

الهلال ١٩١٩م ـ ١٠، ١١/ ٢٥ ـ ٤١.

ـ مهرجان وفاء النيل ـ المقتطف ١٩٢٣م ـ ٦٣/ ٣٢٩ ـ ١٩٢٤ ـ ٦٤/ ٣٠.

ـ اليمن واليمانيون ـ الهلال ١٩٢٩م ـ ٧/ ١٠٤٥ ـ ١٠٥٣.

المقالات الفرنسية:

ـ اختراع البارود والمدافع، وما قال العرب في ذلك.

ـ الأسباب التي ارتقى بها الإسلام.

ـ الترجمة العربية لكتاب الفيلسوف بمسطوس الذي حاول تجديد الوثنية وعبادة الأصنام.

ـ سراديب الخلفاء الفاطميين بالقاهرة.

ـ طريقة إحياء الفنون والصنائع الإسلامية بديار مصر.

ـ الفيوم وبلاده في أيام الأيوبيين.

ـ مواساة العميان في دول الإسلام.

المقالات المترجمة:

ـ التقويم العبري ـ الهلال ١٩٣٤م.

ـ تقويم العرب قبل الإسلام، وتحقيق مولد النبي وعمره ـ ترجمة عن محمود باشا الفلكي ـ الهلال ١٩١٦م.

ـ توفيق التقاويم ـ الهلال ١٩٣٤م.

المراجع

١. أحمد عيسى: أحمد زكي باشا ــ صحيفة الأهرام ١٦/ ١١/ ١٩٣٤م.
٢. أنور الجندي: أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة ــ العدد ٢٩ من سلسلة أعلام العرب ــ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ــ ١٩٦٤م.
٣. خير الدين الزركلي: الأعلام.
٤. عايدة إبراهيم نصير: الكتب العربية التي نشرت في مصر ــ قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ــ ١٩٨٠ و١٩٨٣م.
٥. عبد الرحمن شهبندر: ابن العم زكي باشا ــ مجلة الهلال ــ العدد ٢ ــ سنة ١٩٣٥م.
٦. عيسى إسكندر المعلوف: أحمد زكي باشا ــ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، العدد ١٣.
٧. مجلة الهلال: فقيد العروبة ـ العدد ٨ ــ سنة ١٩٣٤م.
٨. يوسف إليان سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة.

الخزانة الزكية

أ.د. محمد فتحي عبد الهادي

تمهيد:

إن المكتبة الخاصة هي التي تضم مجموعات من الكتب وغيرها من المواد التي يجمعها أحد الأفراد لاستخدامه الخاص في الأساس.

وقد كان للمجموعات الخاصة الكبيرة دورها المهم في تشكيل كثير من المكتبات الوطنية والأكاديمية؛ فقد كانت مخطوطات سير روبرت كوتون Sir Ropert Cotton (١٥٧١- ١٦٣١م) وكتب سير هانز سلوانه Sir Hans Sloane (١٦٦٠- ١٧٥٣م) هي مجموعات الأساس في المكتبة البريطانية British Library.

وللمكتبة الخاصة أهميتها الكبيرة في التعرف على قراءات الفرد واهتماماته. فضلاً عن النصوص التي أثرت في تفكيره. كما أن تعليقات صاحب المكتبة على بعض الكتب في مكتبته في بعض الأحيان تقدم شاهدًا أوليًا على رد فعله بالنسبة للأفكار التي تحتويها الكتب.

وهناك العديد من الدوافع وراء إنشاء المكتبات الخاصة، فقد كان بعض الأشخاص يحرصون على اقتناء الكتب النادرة خوفًا عليها من الضياع أو الفقد، وكان البعض يفعل ذلك من أجل إهدائها في النهاية لإحدى المؤسسات، كما أن

الولع بالكتب قد لعب دورًا كبيرًا في نشأة المكتبات الخاصة[1].

ويُظهر تاريخ المكتبات أن المكتبات الخاصة كانت من أهم أنواع المكتبات على مر العصور، فقد كان حب الأفراد في مصر القديمة سببًا في وجود هذا النوع من المكتبات منذ قديم الزمان، والمثال على ذلك مكتبة رمسيس الثاني (١٣٥٠ ق.م). وقد اهتم العرب والمسلمون بجمع الكتب فسعوا لاقتنائها بشتى الطرق ومن ثم انتشرت المكتبات الخاصة في كل أرجاء العالم الإسلامي، ومنها مثلاً مكتبة الصاحب ابن عباد التي بلغت حمل أربعمائة جمل أو أكثر، ومكتبة الأمير يشبك الدوادار (ت ١٤٩٠م).

وكانت المكتبات الخاصة كثيرة في القرن التاسع عشر في مصر، فأسرة محمد علي وأبنائه كان يوجد عندهم مكتبات خاصة، وهناك مكتبات العلماء التي ذهبت إلى دار الكتب وإلى مكتبة الأزهر الشريف، مثل: الخزانة التيمورية التي أهديت إلى دار الكتب المصرية، ومكتبة سليمان باشا أباظة التي أهديت إلى الأزهر عام ١٨٨٩م، ولعل انتشار هذه المكتبات يرجع إلى الأسباب الآتية:

١. الاهتمام بالتعليم في المدارس؛ مما ساعد على اهتمام المعلمين والطلاب باقتناء الكتب التي تعينهم على التدريس وتحصيل العلم والمعرفة.

(1) Peansam david: Private Libraries – P. 374- 375 in: International Encyclopedia of information and Library scienc- lindon: Routledge 1997.

٢. إرسال البعثات للخارج وإطلاع الطلاب على التطور العلمي الأوروبي في كل المجالات وبخاصة المكتبات مما أثار فيهم غريزة حب الكتب واقتنائها.

٣. وجود الكتاب المطبوع، حيث كان الكتاب المخطوط يباع بثمن مرتفع يغالي فيه النساخون، أما الكتاب المطبوع فهو رخيص الثمن فضلاً عن سهولة الحصول عليه.

٤. وجود العلماء والشخصيات المرموقة في المجتمع كان سببًا في وجود المكتبات الخاصة، حيث كان ظلم الحكام لا يصلهم مما ساعد هذه الطبقة على تكوين مكتبات خاصة بهم لثقافتهم الشخصية ولتعليم الطلاب.

٥. وجود طبقة الأعيان المقربة إلى الأسرة الحاكمة، وكان البعض منهم ينظر إلى أن وجود مكتبة في منزله من الأمور الضرورية[1].

الرجل... صاحب الخزانة:

صاحب الخزانة الزكية هو قطب من أقطاب مصر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو أحمد زكي بن إبراهيم بن عبد الله الملقب بشيخ

(١) محمد لطفي متولي: المكتبات في مصر في القرن التاسع عشر: دراسة تاريخية، شبين الكوم، ٢٠٠١م، ص ٦٨-٧١ (رسالة ماجستير، قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة المنوفية).

العروبة. عالم أديب، ومن كبار الكتاب.

ولد بالأسكندرية في ١٢٨٤هـ (١٨٦٧م)، وتوفي بالقاهرة في ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م).

تخرج بمدرسة الإدارة والحقوق بالقاهرة عام ١٨٨٧م وعين مُترجمًا بمحافظة السويس، ثم مترجمًا لمجلس النظار (الوزراء)، حيث كان يتقن الفرنسية، ويعرف من اللغات الإسبانية، والإنجليزية، والتركية، والإيطالية.

عمل سكرتيرًا ثانيًا لمجلس النظار (١٨٩٧م) وعين سكرتيرًا للجامعة المصرية في ١٩٠٨م عام تأسيسها ومدرسًا لتاريخ الحضارة الإسلامية بها. وعمل سكرتيرًا عامًا لمجلس النظار (١٩١١م) وأحيل إلى المعاش عام ١٩٢١م.

اختير عضوًا في المجمع العلمي المصري كما اختير عضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق. وقد اتصل بعلماء المشرقيات، ومثَّل مصر في مؤتمراتهم، وأحكم صلته برحالات العرب في جميع أقطارهم، وقام بالعديد من الرحلات في أوروبا والعالم العربي.

ولم يكن علم أحمد زكي باشا مقصورًا على شئون العرب واللغات بل كان ينبسط على الفلسفة والتاريخ والجغرافيا والقانون والاقتصاد السياسي، ومن فضائله العلمية أنه كان حر الفكر، كثير التحري والتثبت ومنقادًا للحق، وكل هذه صفات العالم الحق. وعلى الجملة كان العالم الذي يقف حياته على العلم ويتلف ماله في سبيله، وترجم، وألف وكتب، وخرَّج التلاميذ، وعاون العلماء،

وجمع الكتب ثم بذلها للخلق.

له العديد من المؤلفات بالعربية والفرنسية منها: موسوعات العلوم العربية، وبحث على رسائل إخوان الصفا، والدنيا في باريس، والسفر إلى المؤتمر، والترقيم وعلاماته باللغة العربية، وقاموس الجغرافيا القديمة. وقد ترجم عن الفرنسية عدة أعمال منها: أربعة عشر يومًا سعيدًا في خلافة الأمير عبد الرحمن الناصر، ونتائج الأفهام في تقويم العرب قبل الإسلام، والرق في الإسلام، ومصر والجغرافيا، وتاريخ المشرق. وله رسائل ومقالات كثيرة بالعربية والفرنسية نشرت في الصحف والمجلات[1].

نشأة المكتبة وما آلت إليه:

وضع أحمد زكي نواة مكتبته منذ كان تلميذًا في مدرسة الحقوق الخديوية سنة ١٨٨٣م بالقاهرة[2]، وكانت المكتبة في أول الأمر بمنزله خلف سراي عابدين وظلت المكتبة تنمو بمرور الوقت نموًا كبيرًا، وقد أدت زيادة حجمها من ناحية

---

(١) تم الاعتماد على المصادر التالية: بشر فارس: أحمد زكي باشا في ذمة الله أبي وشيخي، المقتطف، مج٨٥ (أكتوبر ١٩٣٤م) ١٥٣- ١٥٦؛ أنور الجندي: أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة: حياته، آراؤه، آثاره، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٤ـ ٣٠٧ ص؛ خير الدين الزركلي: الأعلام، مج١ ص١٢٦ـ١٢٧؛ عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، بيروت، مكتبة المثنى، مج١، ص٢٢٥ـ٢٢٦.

(٢) فيليب دي طرازي: خزائن الكتب العربية في الخافقين. بيروت، وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ١٩٤٧م، مج١، ص٢٠٥.

ورغبة صاحبها أن يُفيد بها الآخرين من ناحية أخرىٰ إلىٰ التفكير في نقلها إلىٰ مكان عام. ومن ثم وافق مجلس النظار علىٰ طلب أحمد حشمت باشا ناظر المعارف في أكتوبر سنة ١٩١٠م بتخصيص مكان خاص لأحمد زكي باشا في دار الكتب المصرية وإعطائه رخصة دائمة.

وظلت الخزانة مفتوحة الأبواب كل يوم من الساعة الرابعة بعد الظهر حتىٰ منتصف الليل في دار الكتب يتوافد عليها الطلبة والباحثون ويستفيدون منها(١).

وكان أحمد زكي باشا لا يألو جهدًا في توسيع نطاقها والعمل علىٰ نموها باقتناء الكتب المطبوعة والمخطوطات حتىٰ أصبح المكان علىٰ سعته يضيق عن هذه الزيادات المتتالية. ولذلك رأىٰ صاحبها، ومن أجل تعميم النفع، وقف أرض تبلغ مساحتها ١٥٠٠متر مربع يمتلكها في جهة المنيرة حيث تكثر المدارس التابعة لنظارة المعارف وغيرها مثل مدرسة المعلمين بالناصرية، ومدرسة الطب، والصيدلة، ومدرسة المساحة وغيرها. وأراد أن يقام علىٰ هذه الأرض مكان لتلك الخزانة وتكون هي وما عليها من البناء وقفًا لعموم طلبة العلم بحيث تكون له النظارة عليها مدة حياته وتكون بعد وفاته مشمولة بنظر ديوان عموم الأوقاف مستقلة بنفسها وقائمة بذاتها، وقد وافق مجلس النظار علىٰ الترخيص لنظارة المعارف في نقل الخزانة إلىٰ الدار التي تبنىٰ لها في الأرض التي تبرع بها لها أصحابها وذلك عقب إتمام البناء وتسجيل الوقفية، وبدأت في أعقاب ذلك حملة شنتها

---

(١) أنور الجندي: أحمد زكي، ص١١٦.

«الأهرام» لتقريظ العمل وكان ذلك في أغسطس عام ١٩١٣م(١).

ويبدو أن النقل لم يتم، إذ تشير المصادر إلى وقوع خلاف بين أحمد زكي باشا والحكومة عام ١٩٢١م فطلب إليه نقلها من دار الكتب، فأوقفها وقدمها هدية للأوقاف وحرر الوقفية في ٢١ أغسطس ١٩٢١م في محكمة مصر الشرعية واشترط عدة اشتراطات منها أن يكون مقرها مدرسة السلطان قانصوة الغوري، وأن تبقى مستقلة باسم الخزانة الزكية فلا تضاف إلى دار كتب أخرى أو مدرسة ما، وأن تكون المطالعة في قبة الغوري.

وطالما ردد أحمد زكي إهمال وزارة الأوقاف لها إذ أضافتها إلى قسم المساجد، ولما هطلت الأمطار في ديسمبر ١٩٢٥م كادت تغرقها لولا حارسها الذي استعان بمهندس لجنة الآثار العربية.

وظلت الخزانة الزكية قائمة في مكانها حتى صدر قرار وزير الأوقاف في ديسمبر ١٩٢٥م بنقلها من قبة الغوري إلى دار الكتب المصرية، وظلت حبيسة مهجورة في الغرفة رقم ١٨ من مبنى دار الكتب بالقلعة(٢).

وقد انتقلت الخزانة بعد ذلك وحفظت مع المكتبات الخاصة الأخرى في الطابق الثامن بمبنى دار الكتب على كورنيش النيل.

---

(١) يونان لبيب رزق: الخزانة الزكية. الأهرام ١١ يونيو ١٩٩٨م، ص٧.

(٢) أنور الجندي: أحمد زكي، ص ص١١٦-١١٨.

كيف تكونت المكتبة؟:

كان أحمد زكي باشا يتردد منذ حوالي عام ١٨٨٣م على بائعي الكتب المعروفين في مصر مثل أمين هندية، وعبد الواحد الطونجي، بين آن وآخر. وساعده على ذلك النقود التي يعطيها إياه أخوه محمود بك رشاد رئيس المحكمة الابتدائية الأهلية بالقاهرة سابقًا. حيث كان يشتري بها كتبًا أو نخبة مما يستطيع التلميذ أن يقتصد من نفقته، كما كان أخوه يشتري له الكتب الثمينة، هذا فضلاً عن الكتب التي أخذها من المدارس جوائز ومن الأساتذة الفاحصين على سبيل التشجيع، ومن ذلك تولد فيه الغرام بالكتب، وما برح يضم إلى مكتبته العديد من الكتب العربية والأفرنجية حتى تكون منها مجموعة ابتدائية فكانت أكبر مساعد للاستمرار على تكثيرها.

ولما دخل صاحب الخزانة في خدمة الحكومة أخذ يخصص نصف راتبه الشهري لشراء الكتب والنصف الثاني لسائر حاجياته[1].

ومما يذكر عنه أنه كان يراجع أسماء الوفيات والبحث عن الأعلام الذين لهم مكتبات فما أن تصفى أي تركة حتى يشتري منها ما يستطيع، وقد حصل على مكتبة البرنس محمد إبراهيم كما اشترى مكتبة جبرائيل بك المجلع عام ١٩١٤م بما قيمته ٣٠٠ جنيه ذهبًا واشترى مكتبة محمد بك واصف النفيسة وقد كلفته نحو

---

(١) محمد كرد علي: الخزانة الزكية أو مجموعة كتب أحمد زكي باشا المصري. المقتبس، مج٧ (١٩١٢م)، ص ص ٥٩٤-٥٩٦.

ألفي جنيه، كما اشترىٰ مكتبات علي باشا إبراهيم والشيخ رضوان العفش وحسن حسني باشا.

وكانت رحلاته إلىٰ أوروبا مصدرًا طيبًا للحصول علىٰ الكتب، فعندما سافر إلىٰ أوروبا أول مرة سنة ١٨٩٢م رجع ومعه غنيمة كبرىٰ من الكتب وكلها أفرنجية مما يلزم الشرق. وما زال صاحب الخزانة يسعىٰ وراء غايته كلما ذهب إلىٰ أوروبا في مهمة علمية فيعود بنفائس الكتب وغرائبها.

وفي زيارة للآستانة عام ١٩٠٤م استطاع أن يحصل علىٰ عدد كبير من الكتب المطبوعة والمخطوطات. وفي عام ١٩٠٩م عاد إلىٰ الآستانة مرة أخرىٰ وزار مكتبة السلطان في قصر أندرون بسراي طوب قبو ونسخ منها بالفوتوغرافيا عددًا من ذخائر المؤلفات العربية.

وفي دمشق استطاع بمساعدة أصدقائه ومعارفه أن يحصل علىٰ الكثير، كما استحضر عشرات الكتب من الهند والعراق[1].

وظل يشتري الكتب ويستحضر الأسفار الثمينة بالفوتوغرافيا ويضم هذا وذاك إلىٰ مجموعته النفيسة حتىٰ صارت مكتبة تضم أمهات الكتب في كل فن وعلم ومطلب.

محتويات المكتبة:

يتضح مما سبق تكون الخزانة الزكية عبر نحو خمسين عامًا أي منذ ١٨٨٣م

---

(١) أنور الجندي: أحمد زكي، ص ص١٠٩-١١٠.

حتى وفاته عام ١٩٣٤م. وعبر هذه السنوات كانت المكتبة تنمو من فترة لأخرى. وقد أشار أنور الجندي في كتابه عن أحمد زكي(١) إلى رسالة من صاحب الخزانة إلى محمد كرد علي في ١٥/٢/١٩١٩م يذكر فيها أن خزانته قد انتقل عددها من الألفين فبلغ اثنى عشر ألفًا. وقد بلغت الخزانة حسب إحصاء مصر الحديثة المصورة في (٢٧/١١/١٩٢٩م) ثلاثة عشر ألف من المجلدات وعندما توفى أحمد زكي باشا عام ١٩٣٤م كانت قد بلغت نحو ١٨٧٠٠ مجلدًا. وتضم المكتبة حسب التقرير النهائي عن محتوياتها ما يلي:

١١٦٣ مخطوط عربي.

٩٥ مخطوط شرقي.

٢٢٤ تصوير فوتوغرافي عربي.

١٠٤٩٧ مطبوع عربي.

٢٢١ مطبوع شرقي.

٦٤٢٥ مطبوع أفرنجي.

٧٥ مجلد بها جرائد ونشرات... إلخ.

١٨٧٠٠ مجلدًا.

---

(١) ص ص ١١٠ـ١١١، ١١٩.

وتشير بعض المصادر[1] إلى أن المكتبة تضم ١٨٦٢٢ مجلدًا بين مخطوط ومطبوع، ولعل الفارق بين هذا الرقم والإحصاء البالغ ١٨٧٠٠ في مجلدات الجرائد والنشرات.

ويتضح من الإحصاء أن المكتبة تضم ١٤٨٢ مخطوطًا أصليًا ومصورًا و١٧١٤٣ كتابًا، و٧٥ مجلدًا للصحف والمجلات والنشرات.

وهكذا فإن المكتبة تضم المخطوطات والمصورات والمطبوعات باللغات العربية والشرقية والأوروبية، وذلك في مختلف العلوم والفنون.

وتمتاز هذه الخزانة بأشياء كثيرة، منها أنها تشتمل من كل كتاب نفيس ما تقلب عليه من الأدوار المختلفة، فنجد من ذلك الكتاب ما هو مخطوط باليد وما هو مطبوع ببولاق وفي سائر مطابع الشرق والغرب. ونجد فيها أيضًا للكتاب نفسه ترجمة إلى اللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو الإيطالية أو الألمانية، ونجد فيها علاوة على ذلك كله جميع المباحث التي دونها جهابذة العلماء عن هذا الكتاب أو عن مؤلفه بحيث يتيسر للباحث أن يستوفي موضوعه من جميع أطرافه.

وفي المكتبة أكبر مجموعة مما كتبه عن العربية علماء الشرق وكتاب الإفرنج. واجتمع فيها أيضًا معظم الكتب العربية التي طبعها المستشرقون في أوروبا منذ القرن الخامس عشر[2]. وفي المكتبة مؤلفات فريدة ليس لها نظير في دار الكتب أو

---

(١) عمر حسن حمدي: المكتبة في العالم العربي: تاريخها وطرق العمل بها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩م، ص٧٣.

(٢) فيليب دي طرازي: خزائن الكتب العربية في الخافقين، مج١ ص٢٠٥.

غيرها، ويوجد بها أكثر من ١٠٠ صحيفة ومجلة من الدوريات العربية لا توجد في دار الكتب.

ومن أبرز المجموعات النفيسة[1]

- مجموعة كاملة للمؤلفات العربية الخاصة بالكتابات السرية المعروفة الآن بالشفرة وكيفيتها عند العرب واستخراجها.
- مجموعات من المصورات والخرائط المعمولة في أيام العباسيين وبعدهم.
- مجموعة الفرمانات الصادرة باللغة التركية بخصوص الحكومة المصرية.
- مجموعة من المصورات لبلاد الأناضول المشهورة مرسومة مدنها بالألوان.
- مجموعة من الكتب التي صدرت في مطبعة بولاق وفي مطبعة أركان حرب الجهادية المصرية ومطبعة مدرسة الطب المصرية.
- من الكتب النادرة، بها: نسخة كاملة من تاريخ ابن خلدون عليها خط الشيوخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر، ونسخة من لسان العرب على ورق كتان.

---

(١) محمد كرد علي: الخزانة الزكية، ص ص٥٩٩-٦٠٣.

- مجموعة من الكتب المنقولة بالفوتوغرافيا، وهي من الأمهات أو النوادر، منها: مختصر ذخيرة ابن بسام للأسعد بن مماتي، والإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، وصبح الأعشىٰ للقلقشندي.

اهتمام أحمد زكي بالمكتبة:

ذكر أنور الجندي[1] أن الخزانة كانت هي العمل الأكبر لأحمد زكي، وأنه تطلع منذ صباه إلىٰ أن يكون واحدًا من أصحاب المكتبات الفخمة، وأعانه علىٰ تحقيق هذه الغاية وظيفته الحكومية العالية ورحلاته المتوالية إلىٰ أوروبا والعالم الإسلامي، فضلاً عن استرخاصه المال في سبيل الحصول علىٰ كل ما هو نفيس من الكتب وخاصة تلك التي طبعها علماء الإفرنج المستشرقين، كما كان حريصًا علىٰ الحصول علىٰ المخطوطات العربية التي سرقت أو بيعت وبذل جهدًا كبيرًا في استرداد هذه الذخائر. ومن ذلك كتاب «نهاية الأرب في فنون الأدب» الذي واصل البحث عنه أربعة عشر عامًا في مكتبات أوروبا حتىٰ استطاع أن يحصل علىٰ أجزائه.

وقد كان أحمد زكي حريصًا كل الحرص علىٰ مكتبته، فقد أشار في محاضرة له نشرتها المقتطف عام ١٩١٠م أنه خشي أن تذهب مجموعته من بعد للعطار والزيات والبقال أو تتفرق شذر مذر، وأنه لذلك جعلها خاصة بالأمة، حين

---

(١) أحمد زكي، ص ص١٠٩، ١١٥، ٢٧٢.

نقلها من بيته إلى دار الكتب وحين أوقفها بعد ذلك ونقلها إلى مدرسة السلطان قانصوة الغوري. وكان أحمد زكي حريصًا على أن ينتفع من مكتبته كل محب للعلم والثقافة.

وكانت خزانة أحمد زكي باشا نافذة من نوافذ التنفيس عن نفسه والتبريز في مجال الفكر وشغل وقت الفراغ؛ فهو الذي لم يضع ولدًا أو بنتًا أراد أن يصنع مكتبة ضخمة. وقد ذكر د. يونان لبيب رزق[1] أن أحمد زكي حصل على لقب شيخ العروبة من خلال هذه الخزانة التي أعانته على أن يكون مرجعًا أساسيًا لكل ما نريد عن الشئون العربية والإسلامية.

أهمية المكتبة وقيمتها:

تعتبر الخزانة الزكية شأنها في ذلك شأن الخزانة التيمورية. واحدة من أهم المكتبات الخاصة في مصر، فقد اشتملت على أكثر من ١٤٠٠ مخطوط، كما ضمت نفائس الكتب العربية التي طبعها المستشرقون في أوروبا في فترات مبكرة فضلاً عن العديد من الكتب الأفرنجية المتعلقة بالشئون العربية والإسلامية، وقد حافظت المكتبة على نوادر الكتب من الاندثار عن طريق شراء صاحبها لمكتبات عدد من الأشخاص المشهورين.

وكانت المكتبة ذخيرة أحمد زكي الأساسية في بروز شخصيته في العالم الإسلامي كباحث تتقاطر عليه الأسئلة من كل مكان، فقد كان يرجع إليها

---

(١) الخزانة الزكية. الأهرام ١١ يونيو ١٩٩٨م، ص٧.

فيجيب السائل بسرعة وبطريقة تدل على التمكن، ذلك أنه استوعب ما في خزانته من مصادر وراجعها وعلق على هوامشها وأخرج فنونها في جزازات مرتبة على حروف المعجم كل طائفة منها على حسب الفن أو الباب الذي يرجع إليه.

وقد كانت الخزانة مرجعًا لمن يريد أن يعد بحثًا سواء كان من الغربيين أو الشرقيين.

وقد زار محمد كرد علي المكتبة وكتب عنها مقالة في مجلة المقتبس[1] عام ١٩١٢م ذكر فيها أن المكتبة تستحق أن تكون مرآة يرى فيها الطالب معارف الشرق وعلومه سواء كانت من نفثات الشرقيين العرب مسلمين أو غير مسلمين أو من قرائح الإفرنج. وقد عدد مميزاتها وأشار إلى نوادر الكتب بها.

كما كتب د. رشيد سعادة. وهو أحد كبار المثقفين الشوام في مصر ـ مقالة عن هبة أحمد زكي باشا للأمة المصرية نشرتها الأهرام في عدد ١٦ أغسطس ١٩١٣م ذكر فيها أن المكتبة «ملأى بالكتب القليلة المثال النادرة الوجود وقد أرانا في جملتها كتبًا لا يوجد منها في العالم إلا نسخة أو نسختان فصرفنا فيها وقتًا من أشهى الأوقات كأنما نحن في جنة أدب ننتقل فيها من فاكهة شهية إلى فاكهة أشهى»[2].

وكان يحلو للبعض المقارنة بين الخزانة الزكية والخزانة التيمورية وهنا يذكر

---

(١) محمد كرد علي: الخزانة الزكية. المقتبس، مج٧ (١٩١٢م)، ص ص٥٩٣-٦٠٤.

(٢) نقلاً عن: يونان لبيب رزق: الخزانة الزكية. الأهرام ١١ يونيو ١٩٩٨م، ص٧.

أنور الجندي[1] إلى أن كلا الرجلين أحمد زكي وأحمد تيمور كانا أشبه بفرسي رهان في حلبة واحدة في عنايتهما بالمخطوطات والمكتبات القديمة وإن اختلفا في الأسلوب فزكي باشا له طريقته الاستعراضية كلما عثر على كتاب أو اكتشف نصًا فإنه سرعان ما يعلن ذلك ويقيم الدنيا ويقعدها بينما كان أحمد تيمور على خلاف ذلك فلا أكثر من أن يطلع عليه أصدقاؤه ورواد ندوته.

أما محمد كرد علي[2] فإنه يذكر أن الكتب المطبوعة النفيسة أكثر من المخطوطة، والعربية أكثر من الإفرنجية في الخزانة الزكية. أما الخزانة التيمورية فأغنى بمخطوطاتها وأحسن بتنسيقها، كما أن الخزانة الزكية أغنى بمطبوعاتها النادرة ولكل منهما مزية تختلف باختلاف محيط صاحبها وأسبابه ومعارفه.

وإذا كان هناك فهرس مطبوع يغطي بعض محتويات الخزانة التيمورية فإن الخزانة الزكية غير مفهرسة وليس لها أي فهرس مطبوع[3]؛ ومن ثم قد يبدو من الضروري إعداد فهرس حديث يكشف بدقة عن محتويات الخزانة الزكية من الذخائر.

---

(١) أحمد زكي، ص ص١١٩-١٢٠.

(٢) الخزانة الزكية، ص ص٦٠٣-٦٠٤.

(٣) أيمن فؤاد سيد: دار الكتب المصرية: تاريخها وتطورها. القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م، ص٦٠، ٧٨.

ندوة

(بنت الشاطئ)

بنت الشاطئ: أستاذة القرن العشرين

أ.د. عفت محمد الشرقاوي

مصر تجدد مجدها   بنسائها المتجددات (شوقي)

لم تعرف مصر ـ بل لم يعرف العالم العربي كله ـ خلال القرن العشرين باحثة مفكرة، وأستاذة عالمة بفنون اللغة والبيان، وأديبة ذات ثقافة موسوعية عالية في علوم القرآن وفقه الأصول في مثل مكانة الدكتورة عائشة عبد الرحمن. لقد جمعت الأستاذة كل ذلك في شخصية فريدة، وذكاء منهجي خلاق، ووعي اجتماعي متفتح بدور المرأة المصرية في عهدها الجديد. ولقد أسهمت في تسديد مسيرة المرأة في حركة النهضة، حفاظًا على الهوية الثقافية للأمة، وشاركت في بناء المجتمع الجديد، على قواعد من أصول تراثية راسخة، لا تنبهر بالجديد، فتنسى القديم، ولا تجمد على القديم، فتنغلق على نفسها، وتسد الأبواب في وجه كل جديد.

نشأت بنت الشاطئ في وقت شرعت فيه مصر وما جاورها من البلاد العربية تجني ثمرة التنوير الذي بدأت خطواته الأولى بفضل دعوة الشيخ محمد عبده وتلاميذه الأوائل أمثال قاسم أمين وعلي عبد الرازق وسعد زغلول ومحمد حسين هيكل وغيرهم، وبذلك كانت بنت الشاطئ تمثل الجيل الثاني في ريادة النهضة النسائية، فقد نشر أول عمل لها في الصحافة في مجلة «النهضة النسائية» سنة ١٩٣٣م. وجاءت القصص القصار التي كانت ترسلها آنذاك إلى الصحف

اليومية (البلاغ، وكوكب الشرق، ومجلة الهلال) في أغلبها تعبيرًا فنيًا عن قضية المرأة. وحين أصبحت الدكتورة عائشة محررة أدبية «بالأهرام» كانت قضية المرأة من أولى القضايا التي شغلتها، ولذلك نجدها شديدة الإعجاب بما حققته المرأة المصرية من نهضة ثورية في فترة هي في رأيها قصيرة جدًا في تاريخ النهضات؛ إذ تقول: «ففي جيل واحد خاضت المرأة ثلاث معارك عنيفة ظافرة: معركة الحجاب والسفور، ثم معركة التعليم، ثم الخروج والعمل، وكل معركة من هذه الثلاث كانت كافية لأن تستغرق نضال جيل كامل ... والناس يرون منا الوزيرة، ووكيلة الوزارة، وعضو مجلس الأمة، فيستنكرون هذا علينا، ويحسبون أن الطريق أمامنا كان مفروشًا بالزهور، وينسون أننا استطعنا ونحن بنات أمهات من صميم جيل الحريم ـ أن نقطع الطريق الطويل من ظلمات الحريم التركي إلى هذه المناصب القيادية، ينسون أننا سرنا، ولانزال نسير على الشوك والصخر، واستطعنا مع ذلك أن نهشم الشوك بأقدامنا التي لم تكن ألفت الحركة، وأن نفتت الصخر بإرادتنا العنيدة، وطموحنا العجيب» (الأهرام ٨/٨/ ١٩٦٥م. عن كتاب بنت الشاطئ: من قريب. الدكتور حسن جبر).

من أجل هذا الطابع الموسوعي في وعيها الاجتماعي ومنهجها العلمي، ودورها الرائد في البحث عن مركب ثقافي جديد، وإسهامها الرفيع في تجديد الاهتمام بتراثنا العربي بين ماض وحاضر ـ تحتفل دار الكتب والوثائق القومية ـ متمثلة في اللجنة العلمية لمركز تحقيق التراث ـ بالتحية المجددة لذكراها، والتقدير

العلمي الكبير، لكـل ما أسهمت به من جهود في تحقيق نصوص رفيعة من تراث العربية العريق، على أسس منهجية محررة.

لقد رأت بنت الشاطئ أن الدراسات الأدبية واللغوية في أي مجال من ميادينها، وشعب تخصصها، إنما تعتمد أساسًا على النصوص التي هي مادة الدرس الأدبي واللغوي، تحقيقًا ونقدًا ومقارنة. وهذه النصوص كان يعتمد في نقلها على الرواية الشفوية في بادئ الأمر، ثم كان بعد ذلك الخط والطباعة والتسجيل الصوتي من وسائل هذا النقل في تاريخ الحضارات. وتقتضي أسس المنهج في كل هذا الاطمئنان إلى صحة المروي عن طريق التحقيق العلمي الدقيق. ومن ذلك الاعتماد على المنهج النقلي الذي أسسه المسلمون الأوائل من علماء الحديث. وهو منهج يضع القواعد لصحة المرويات والمدونات، وتوثيق مصادرها وأسانيدها، والغاية من كل ذلك كما تقول الدكتور عائشة عبد الرحمن: «أن نتحقق أولاً من صحة نسب النص إلى صاحبه، وأن نطمئن إلى سلامة النص من التحريف والتشويه والخلل، وسائر الشوائب التي تعتري الرواية النقلية، لكي يكون النص وثيقة، كما تركها صاحبها». (مقدمة في المنهج، ص٧٧).

وهكذا تربط الأستاذة بين مناهج تحقيق النصوص ـ كما عرفها العلم الحديث ـ بأصل إسلامي مهم، هو علم مصطلح الحديث الذي هو في جوهره علم إسلامي خالص، دقيق المدخل، عميق الغور، وهو أكثر علوم الثقافة الإسلامية أصـالة، وارتباطًـا بنشأة مباحـث الرواية عند المسلمين، الذين ضبطوا

قواعدها حفاظًا على مرويات الحديث النبوي من الوضع.

إن الخبرة الإسلامية القديمة في أصول النقل والرواية تسبق الأصل العلمي الحديث لكل منهج علمي في تحقيق التراث لدى الدكتورة عائشة عبد الرحمن، سواء في تجربتها العملية في تخريج النصوص، أو في النظرية العامة لأسس المنهج العلمي في فلسفتها، وهي نظرية إن بدأت إسلامية من حيث النشأة والتطور، فإنها تعبر في تقديرها عن أصول المعرفة، وتكامل مناهجها، وتناسق مسعاها نحو الهدف المشترك، وصولاً إلى تحقيق الإنسان لكمال إنسانيته.

وهذا التكريم لذكرى الأستاذة الجليلة، إنما يتم ضمن خطة دار الكتب والوثائق في تكريم كبار المحققين في مصر والعالم العربي، الذين أنعشوا الذاكرة الثقافية للأمة بإحياء نصوص من التراث العربي، تربط ماضيها بحاضرها، وتغرس في ضميرها الجماعي أن معرفة واجبة بالنفس، إنما تتحقق خير ما تتحقق بالوعي التاريخي بذاتنا الحضارية، فهذا الوعي بالماضي يعمق شعورنا بالحاضر والمستقبل، أي بالصيرورة والتطور الذي نتطلع إليه في تلك المرحلة التاريخية التي استشعرت الأستاذة الكبيرة حرجها في حاضر الأمة العربية، ودعت إلى أن نُعبئ لها كل طاقاتنا من وعي الذات، والنضال عن وجودنا الحر، والطموح إلى حياة أعز وأفضل، فنحن أمة عريقة «يمتد تاريخها إلى ماض موغل في القدم، وقد مرت بها على مسار ذلك الزمن الطويل عصور ازدهار وانحطاط، سايرت يقظتها ووعيها أو جمودها وغفلتها، وهي لا تستطيع أن تحمي وجودها، وتتابع

سيرها على مراقي تقدمها، ما لم تستقرئ خطواتها على درب الزمن، وتدرك سر قوتها وبقائها، وعوامل ضعفها وتخلفها» (تراثنا بين ماض وحاضر، ص٧).

إن هذه التحية التي تقدمها الدار في ذكرى الأستاذة الكبيرة، إنما هي تعبير عن تحية الأمة في مصر والعالم العربي، إلى أستاذة القرن، ورائدة الجيل ضمن نساء مصر المبدعات الذين أسهموا معها في الفكر والثقافة، وفنون الأدب، وعلوم القرآن، ولكن واحدة منهن لم تبلغ شأوها في تلك الموسوعية الشاملة، والأستاذية الرفيعة خلال سنوات طويلة من القرن العشرين. إن إيغالها العميق في مجال تخصصها في الأدب والبيان القرآني والدراسات الفقهية والعربية لم يحل بينها وبين الاهتمام بمشكلات العصر في مصر والعالم العربي.

ولقد استطاعت إلى جانب عملها الأكاديمي في الجامعة، وشواغل البحث العلمي الكثيرة أن تتابع ما يجري على الساحة المصرية والعربية والعالمية من أحداث، وأن تدلي برأيها في ذلك بوعي قومي أصيل، غير أن الأستاذة الرائدة لم تنس مطلقًا قضية النهضة النسائية التي شغلت العصر، وكأنها اختارت التفوق طريقًا لها دفاعًا عن هذه القضية فتقول: «دراستي في التفسير واللغة والنصوص كانت موجهة قصدًا أو عن غير عمد إلى إثبات الوجود العلمي للمرأة الجديدة في المجال الذي يظن ألا مكان لها فيه، ولا صبر لها عليه، وتراجمي لسيدات بيت النبوة، كانت موجهة عمدًا إلى نشر المطوي من مشاركة المرأة في صنع تاريخنا، ومكانها في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم» (الأهرام ٨/ ٨/ ١٩٦٥م، نقلاً

عن كتاب بنت الشاطئ: من قريب).

لقد تفردت الدكتورة عائشة بحياة دراسية وعلمية نادرة: بدأت حياتها طفلة متطلعة على شاطئ النيل في دمياط، فأحبت أن تنسب إليها فيما تكتب طوال حياتها. وقد حرص والدها على أن يوجهها إلى التعليم الديني، ولم يكن بالأزهر آنذاك نظام لتعليم البنات، فاكتفى بأن تحفظ القرآن الكريم، وأن يلقنها المبادئ الأساسية لعلوم العربية والفقه الإسلامي وكان لزملائه من شيوخ الأزهر في دمياط نصيب في ذلك.

لقد وجد والدها حرجًا شديدًا في أن يسمح لابنته أن تلتحق بالتعليم المدني الذي كانت تتطلع إليه، وذلك وفقًا لتقاليد جيله التي كانت تمنع بنات العلماء الشيوخ من الخروج إلى المدارس للتعليم، على الرغم من تأييد والدتها وجدها لرغبتها في مواصلة رحلتها العلمية في المدارس المدنية.

وهكذا بدأت حياة الأستاذة، بتعليم شبه أسري، واستطاعت بكفاحها وإيمانها بحقها في التعليم أن تحضر لامتحان شهادة المعلمات من منزلها، بعد أن أنهت المرحلة الابتدائية، ثم اجتازت امتحان البكالوريا أيضًا، والتحقت بكلية الآداب، حيث حصلت على درجة الليسانس الممتازة في اللغة العربية سنة ١٩٣٩م، ثم درجة الماجستير في الآداب مع مرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٤١م، ثم درجة الدكتوراه في الآداب، تخصص نصوص، بتقدير «ممتاز» سنة ١٩٥٠م، وتدرجت بعد ذلك في المناصب الجامعية إلى أن أصبحت أستاذة للتفسير

والدراسات العليا، بكلية الشريعة بجامعة القرويين بالمغرب سنة ١٩٧٠م، ثم أستاذ كرسي اللغة العربية وآدابها في جامعة عين شمس، وأستاذة منتدبة بجامعة بيروت العربية، وأم درمان، والجزائر، والخرطوم، والإمارات العربية، والسعودية، وذلك إلى جانب عضويتها للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والمجلس الأعلى للثقافة، والمجالس القومية المتخصصة في مصر.

ولقد نالت بنت الشاطئ من الأوسمة والجوائز ما لم تنله باحثة مصرية أو عربية، من قبل ومن بعد، حتى وقتنا الحاضر، فقد حصلت على وسام الكفاءة الفكرية من المغرب سنة ١٩٦٧م، وجائزة الدولة التقديرية للآداب سنة ١٩٧٨م، وجائزة المجمع اللغوي بالقاهرة سنة ١٩٥٠م، وذلك في تحقيق النصوص، ثم مرة أخرى سنة ١٩٥٣م في القصة القصيرة، ونالت شهادة التقدير من المنظمة العربية للتربية والتعليم والثقافة في مصر سنة ١٩٨٠م. وكانت الدكتورة عائشة قد بدأت رحلة التفوق وتحصيل الجوائز منذ وقت مبكر، وذلك بحصولها على جائزة الدولة المصرية للدراسات الاجتماعية عن الريف المصري سنة ١٩٣٦م. وأخيرًا يأتي التتويج المبارك لمسيرتها العلمية الفائقة بحصولها على جائزة الملك فيصل آل سعود العالمية سنة ١٩٩٣م. لقد كان ذلك تقديرًا لجهودها في خدمة الإسلام واللغة العربية، وإيمانًا من الجهات المرشحة والمانحة أنها أستاذة فاضلة ربيبة شيوخ علماء رسخوا جذورها في المدرسة الإسلامية السلفية، قبل أن تتصل بالثقافة الحديثة في أوسع آفاقها، وأنها استطاعت أن تشغل في أصالة واقتدار مناصب أكاديمية

رفيعة، في جامعات عربية عدة، وظهرت في الحياة العامة أديبة عربية، ومفكرة إسلامية حجة تحتل مكانها المرموق بلقبها المشهور: بنت الشاطئ، وتابعت نشر مقالاتها من منبر جريدة «الأهرام» في قضايا الفكر الإسلامي والثقافة العربية والتراث، واهتمت بقضايا المعاصرة وعلاقتها بأزمة الفكر الديني، وجاهدت بقلمها الحر في معارك مشهودة دفاعًا عن حرمة القرآن الكريم، ونقاء الفكر الإسلامي، وعراقة السلفية، واشتركت في كثير من المؤتمرات والمواسم الثقافية في مصر والعالم العربي، حتى جاوزت شهرتها أقطار الوطن العربي، والعالم الإسلامي إلى كثير من بلاد العالم.

إن أهمية الاحتفال ببنت الشاطئ لا تتوقف عند كونها المرأة المسلمة العالمة التي تمثلت بذور الوعي والانتماء الحضاري فحسب، وإنما باعتبار أنها تتخطى ذلك إلى أن يصير خطابها في ثقافة النهضة في جملتها؛ فلم يكن ذلك الخطاب خطاب امرأة تسعى إلى تحقيق الحماية الفكرية، والحرية الأدبية والإسلامية لبنات جيلها فحسب، وإنما كان خطاب العصر في جملته بكل ما يحمله ذلك من آمال أمة عرفت كيف «تجدد مجدها بنسائها المتجددات» كما قال شوقي من قبل، يبشر على حياء بدور المرأة المصرية في نهضة الوطن، وحقها في الثقافة والتعليم والعمل والعدل الاجتماعي، ويقرأ منذ وقت مبكر المسيرة الناجحة لمستقبل الثقافة في مصر، كما تسهم في بنائه بناتها الرائدات. لقد كان ذلك سنة ١٩٢٤م، بينما بنت الشاطئ تتلمس الطريق في خطواتها العلمية الأولى ولم تبلغ الثانية عشرة، وذلك

قبل أن يأخذ تطور الثقافة في مصر مداه. وقبل أن يعرف قلم بنت الشاطئ طريقه إلى عقول الأمة في مصر والعالم العربي، خلال السنوات التالية من القرن العشرين؛ يقول شوقي مبينًا دور الدين والفطرة والعقل جميعًا في حقيقة هذه النهضة النسائية:

خذ بالكتاب وبالحديث ... وسيرة السلف الثقات

وارجع إلى سنن الخليفة ... واتبع نظم الحياة

هذا رسول الله لم ... ينقص حقوق المؤمنات

العلم كان شريعة ... لنسائه المتفقهات

رضن التجارة والسيا ... سة والشئون الأخريات

....

....

مصر تجدد مجدها ... بنسائها المتجددات

وهكذا عاشت بنت الشاطئ رائدة شجاعة من رواد الثقافة العربية والإسلامية خلال القرن الماضي، وجاهدت في سبيل فكرتها العربية والإسلامية التي منحتها عمرها، وكأن مدرستها الفكرية ـ كما يتمثلها كثيرون ـ يمتد قبسها من بيت النبوة، فعاشت في ظلال القرآن وصارت عالمة العصور الأخيرة في تقدير علماء جيلها، ومن بعدهم، وأصبحت بحق رائدة نساء العرب في هذا القرن، لا يكاد يدانيها في ذلك أحد.

لقد كانت جهودها في سبيل نشر الوعي الإسلامي الصحيح، وقراءتها للنص القرآني العظيم، هي الوجه المكمل لقراءتها الأدبية واللغوية للنص العربي، فقد عاشت بنت الشاطئ أو بنت الإسلام النقية في رحاب تراثه العظيم: فقهًا وأدبًا وعقيدةً وفكرًا، وظلت أمًا طيبة لكل الناطقات والناطقين بالضاد، وكأنها قيثارة آل البيت في سنوات القرن العشرين: قدوة ومثلاً لكل العاملات والعاملين في سجل الخالدين، وإيمانًا وجهادًا في سبيل فكر أعطته عملها وعمرها، فأعطاها مجدها وخلودها، لقد تفانت فيه إلى درجة التوحد، حتى صارت قمة من قمم الثقافة في مصر.

ولقد تركت بنت الشاطئ ما يربو على الأربعين كتابًا في الدراسات القرآنية والأدبية يمكن تصنيفها على عدد من المحاور فيما يلي:

أولاً ـ علوم القرآن والدراسات الدينية:

ويندرج في هذا المجال كل ما كتبته الدكتورة عائشة في الثقافة الإسلامية، دخولاً من المجال الأدبي، وهي في هذا متأثرة إلى حد كبير بتوجيه أستاذها وزوجها أمين الخولي ـ وتمثل مؤلفاتها في هذا الصدد نموذجًا عاليًا لما نجده في مباحث الدراسات الإسلامية الحديثة من دخول المتخصصين في مجال الأدب والنقد الحديث إلى مجال الدراسات القرآنية.

ومن الممكن أن تكون هذه الظاهرة موضوع تأمل الباحثين في دراسات قادمة، وذلك بالنظر في كيفية الإسهام الذي قام به مثل هؤلاء الدارسين، الذين

عنوا بالاهتمام بالدراسات القرآنية، ولكنهم انطلقوا من مناهج أدبية بعضها ذو طابع حداثي. وحينئذ يمكن أن ينشأ السؤال عن أثر هذا التلاقح بين حقلين معرفيين مختلفين: فإلى أي مدى يمكن أن تحمل المناهج المعاصرة منطقًا خاصًا، وآليات جديدة، من شأنها إذا ما أخذت مداها، وبلغت منتهاها أن تتفق (أو تختلف) مع الأسس المعرفية لعلوم التراث؟

لقد قدم البحث العلمي في هذا المجال عددًا من الكتاب الذين نشأوا في مدرسة النقد الأدبي، وتأثروا بمدارسه العالمية، وكانت لهم بعد ذلك تأويلات أدبية للنص القرآني، تقرب أو تبعد عن مقررات أصولية في علوم التراث، ومنهم على سبيل المثال: المفسر سيد قطب من كلية دار العلوم الذي نشأ أديبًا ناقدًا، ثم صار مفسرًا للقرآن، والدكتور محمد أحمد خلف الله، والدكتور شكري عياد، والدكتور مصطفى ناصف، والدكتور نصر أبو زيد، والسيدة الجليلة التي نحتفي الليلة بتحيتها، وجميعهم من كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ولهم زملاء الآن في جامعات أخرى، تخصصوا في الأدب والنقد العربي، ثم صار لهم اهتمام خاص بالدراسات القرآنية، فما نوعية إنتاجهم في هذا المجال بعد هذه النشأة في رحاب مناهج النقد الأولي ومقولاتها الحداثية، بكل ما تحمل من جديد.

لقد كانت الدعوة إلى هذه التقارب والدخول إلى الدرس القرآني من مداخل البحث الأدبي واضحة في منهج الشيخ أمين الخولي، ولقد تأثر بها من تأثر من تلاميذه وقرائه، ولكنهم اختلفوا قربًا وبعدًا من تحقيق المثل الذي تطلع إليه

الأستاذ الجليل، توثيقًا لعلاقة علوم العربية، ومناهج النقد الأدبي الحديث بالدراسات القرآنية والتفسير في العصر الحديث، لكتاب العربية الأكبر، كما يحب أن يصفه شيخ الأمناء.

ولقد كانت الدكتورة عائشة عبد الرحمن أكثر المفيدين من توجيه الشيخ، فقد أتيح لها ما لم يتح لغيرها، فتابعت الإصغاء إليه، واستوعبت تجربته العلمية الطويلة: طالبة في مدرج الجامعة، ثم زوجة قارئة كاتبة في بيتها معه، يشاركها الحوار في رحلتها المنهجية الواعية في أوج نضوجها. وهي لذلك في رأي زملائها، أفضل من طبق منهج الخولي بحق في التفسير البياني للقرآن الكريم، حيث لا تجد ما يدعو إلى دعوى القطيعة المعرفية بين حقائق التراث ومناهج المعاصرة، كما ذهب إلى ذلك آخرون يختلفون عنها فيما ذهبت إليه.

ومن أعمال بنت الشاطئ في هذا المجال ما يلي:

١. التفسير البياني للقرآن الكريم. الجزءان: الأول والثاني - دار المعارف - القاهرة.

٢. الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق. دار المعارف - القاهرة.

٣. القرآن والتفسير العصري: هذا بلاغ للناس. دار المعارف - القاهرة.

٤. القرآن وقضايا الإنسان. دار العلم للملايين - بيروت.

٥. مع المصطفى صلى الله عليه وسلم. دار المعارف - القاهرة.

٦. قراءة في وثائق البهائية. مؤسسة الأهرام - القاهرة.

٧. الإسرائيليات في الغزو الفكري. معهد الدراسات العربية العالية.

٨. الشخصية الإسلامية: دراسة قرآنية. دار العلم للملايين ـ بيروت.

ثانيًا ـ علوم اللغة والأدب:

المجموعة الثانية من مؤلفات بنت الشاطئ متصل بالدراسات اللغوية والأدبية والتاريخية التي قدمتها للمكتبة العربية. وبعض هذه الأعمال يدخل في مجال إبداعها الفني مثل مجموعات القصص القصيرة التي كتبتها في النقد الاجتماعي، وبعضها الآخر يمثل أبحاثًا وقراءات نقدية جديدة لأعمال تراثية من الأدب العربي، ومن ذلك:

١. قراءة جديدة في رسالة الغفران. معهد الدراسات العربية.

٢. الغفران: دراسة نقدية. دار المعارف ـ القاهرة.

٣. الحياة الإنسانية عند أبي العلاء. دار المعارف ـ القاهرة.

٤. مع أبي العلاء في رحلة حياته. دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٥. أبي العلاء المعري. سلسة أعلام العرب.

٦. الشاعرة العربية المعاصرة. معهد الدراسات العربية.

٧. قيم جديدة للأدب العربي القديم والمعاصر. معهد الدراسات العربية.

٨. لغتنا والحياة. معهد الدراسات العربية.

٩. تراثنا بين ماض وحاضر. دار المعارف ـ بالقاهرة.

١٠. الخنساء: الشاعرة العربية. دار المعارف ـ بالقاهرة.

١١. أعداء البشر: دراسة تاريخية. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٢. تحولات المعركة بين الإنسانية وأعداء البشر. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٣. سيد العزبة: رواية مصرية واقعية. دار المعارف ـ بالقاهرة.

١٤. الريف المصري. مكتبة الوفد ـ القاهرة.

١٥. قضية الفلاح: دراسة اجتماعية. مكتبة النهضة ـ القاهرة.

١٦. صورة من حياتهن. المكتبة العربية ـ القاهرة.

١٧. سر الشاطئ. الكتاب الذهبي ـ القاهرة.

١٨. امرأة خاطئة. الكتاب الذهبي ـ القاهرة.

١٩. مقدمة في المنهج.

ثالثًا ـ التراجم والسير:

وهي مجموعة من المؤلفات الإسلامية التي تهتم فيها بنت الشاطئ بكتابة السير التاريخية لعدد من سيدات بيت النبوة، باعتبارهن القدوة المثلى لنهضة المرأة المصرية، ودورها في الحياة العلمية والعملية ومنها:

١. أم النبي. دار الهلال.

٢. بنات النبي. دار الهلال.

٣. نساء النبي. دار الهلال.

٤. السيدة زينب: عقيلة بني هاشم. دار الكتاب العربي.

٥. السيدة سكينة بنت الإمام الحسين. دار الكتاب العربي.

رابعًا ـ تحقيق التراث:

وضمن هذه المجموعة تأتي تلك النصوص التي قامت بنت الشاطئ بتحقيقها تحقيقًا محررًا، وفقًا للقواعد العلمية الدقيقة وهي:

١. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث. دار الكتب المصرية ـ القاهرة.

٢. معجم المحكم لابن سيده الأندلسي (المجلد الثاني). جامعة الدول العربية.

٣. رسالة الغفران، ومعها رسالة ابن القارح. دار المعارف ـ القاهرة.

٤. رسالة الصاهل والشاحج. دار المعارف ـ القاهرة.

خامسًا ـ السيرة الذاتية:

وهو المحور الخامس في مؤلفاتها، وفيه كتبت ترجمة كاملة لحياتها، وهو كتاب: على الجسر: سيرة ذاتية. دار الهلال العربي.

وبالإضافة إلى ما سبق كتبت بنت الشاطئ مجموعة كبيرة من المقالات والأبحاث، بعضها نُشر في الصحف، وبعضها أُلقي في مؤتمرات دولية، أو عربية، وخاضت خلال ذلك كله معارك فكرية مشهورة، كان أبرزها معركتها ضد التفسير العصري للقرآن الكريم، والوقوف ضد التفسير العلمي المتكلف لنصوصه، كما درج عليه بعض المفسرين المحدثين، بعيدًا عن أصالة التراث،

ومناهج التأويل البياني، وهناك أيضًا معركتها في هذه المقالات لدعم تعليم المرأة، ونصرة الفلاح، ومواجهتها العنيفة للبهائية التي سلطت خلالها الأضواء على العلاقة بينها وبين الصهيونية العالمية.

لقد بدأت الأستاذة الكتابة في الصحف والمجلات منذ كان عمرها ١٨ عامًا، في مجلة «النهضة النسائية» ثم بعدها في جريدة الأهرام التي تابعت النشر فيها بصفة منتظمة، حتى آخر مقال لها فيها يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٩٨م، في مقال جاء استكمالًا لسلسلة طويلة من المقالات تناولت فيها سير آل البيت، ومقاتل الطالبيين.

وأخيرًا فقدتها الساحة الأدبية والجامعات العربية في مطلع ديسمبر ١٩٩٨م، وودعتها في مصر في جنازة مهيبة، حضرها العلماء والأدباء، ورجال الصحافة، والمثقفون.

وللأستاذ الدكتور «حسن جبر» كتاب محرر في قصة حياتها وبيان رحلتها العلمية، وهو كتاب يستحق الإعجاب والتقدير، ويعبر عن وفاء علمي صادق للأستاذة الرائدة، وهو بعنوان: «بنت الشاطئ: من قريب». من مطبوعات دار الكتاب الحديث، القاهرة ٢٠٠١م، وفيه جهد عميق، ونظر دقيق، لأستاذ عالم يقف عن كثب من حياة المؤلفة الجليلة، ويرصد ويحلل جوانب كثيرة منها: علمية وتاريخية واجتماعية، تقدم مثالاً عليًا لكل العاملين والعاملات في هذا الوطن. ولعل المؤلف يقصد بهذا القرب قرب النسب والروح والمكان والفكر في وقت واحد. وإنها لكذلك في قلوبنا جميعًا. تغمدها الله برحمته الواسعة.

بنت الشاطئ

الدكتورة / عائشة محمد على عبد الرحمن الحسيني

أ. د. حسن جبر

ملامح شخصية:

إذا كان الإنسان وليد البيئة والوراثة، فإن مؤثرات البيئة ومعطيات الوراثة واضحة في شخصية بنت الشاطئ. ولدت في ٦نوفمبر١٩١٣م. وجاء ترتيبها الثاني، وسميت باسم أم المؤمنين السيدة عائشة، وسميت أخواتها وإخوانها بأسماء مختارة من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. وللأسماء دلالتها على ثقافة الأسرة ذات الطابع الديني المعتزة بنسبها الشريف، والتي ترضع أبناءها وبناتها حب آل البيت مع ألبان الأمهات، ولا عجب أن يصاحب هذا الحب بنت الشاطئ حتى تكتب أشهر وأروع سلسلة عن سيدات بيت النبوة وتتوجها بسيرة رب البيت (مع المصطفى).

وهناك شواهد أخرى على تدين الأسرة، فحين جاء والدها إلى دمياط معينًا للتدريس في المدارس الابتدائية، لم تعجبه هذه المدارس وسعى سعيه حتى ترك المدارس الابتدائية والتحق بهيئة التدريس بالمعهد الديني، فكان من أوائل الذين درسوا العلوم الحديثة في المعهد الديني، وطبقا لرواية طلابه، كان معلمًا متميزًا، عالمًا قوي الشخصية، ولم يكتف بهذا الدور في التدريس بل اتخذ مجلسًا في جامع البحر يدرس فيه العلوم الدينية، الفقه والتفسير والحديث، واتخذ في هذا الجامع

خلوة للاعتكاف، وتصوف على يد الشيخ منصور أبو هيكل ثم صار خليفته بعد وفاته، له أتباعه ومريدوه من القاهرة إلى دمياط.

في هذه البيئة نشأت الطفلة عائشة، تسمع ما يدور حولها من علم وذكر بدأت في البيت وتعلقت بثوب أبيها إلى المسجد تسمع وتلتقط، وتُحفظ وتحفظ آيات وأحاديث ومدائح نبوية، وتسمع المشايخ من زملاء أبيها فيعبرون عن ثنائهم وإعجابهم ويشجعونها، فتزداد الطفلة التصاقًا بهم وحبًا لصحبتهم، وهي لا تدري أنها تقيد نفسها في بيئة سوف تضيق بها فترة، ولكن العبرة بالخواتيم فقد احتفظت بعلاقة حميمة بالأزهر وشيوخه.

وكما اعتزت بنت الشاطئ بنسبها الشريف، فإنها أحبت موطنها الأصلي (دمياط)، واتخذت من شاطئه اسمًا لها حين عز عليها أن تُفصح عن اسمها، مراعاة للتقاليد ولكنه حب مشوب بالخوف من جنيات البحر التي غرست حكاياتها في رأسها الصغير خشية أن تغرق في نهره كما غرقت جدتها من قبل.

تجربة تربوية مهمة:

الشائع بين الناس أن أباها وقف معترضًا على تعليمها، وإذا أردنا الدقة فإننا نقول: إنه اعترض على تعليمها المدني، ونحن لا نستطيع أن نفهم الموقف بمعزل عن المؤثرات التي حكمت موقف الأب، وموقف البنت بين لداتها؛ فعن غير قصد فجرت الطفلة (عائشة) قضية عامة داخل بيتها وذلك حين أبدت رغبتها في الذهاب إلى المدرسة الأميرية مثل صواحباتها ولذلك جاء الرد حازمًا حاسمًا من

والدها: «ليست لبنات المشايخ العلماء أن يخرجن إلى المدارس الفاسدة المفسدة، وإنما يتعلمن في بيوتهن».

اليوم القاسم المشترك بين التعليم المدني والتعليم الديني أكبر من القدر الذي يميز كلا منهما، ولكن مواقف شيوخ الأزهر في مطلع القرن العشرين كانت محكومة بعوامل مختلفة؛ فالمحافظون من رجال الأزهر وقفوا ضد التعليم المدني الذي نشأ في عهد محمد علي مع أن اللغة العربية كانت لغة التعليم في هذه المدارس، تدرس بها جميع المواد واللغات الأجنبية لها نصاب معقول في الخطة الدراسية.

ولكن موقف المحافظين أصبح موقفًا وطنيًا بعد الاحتلال الإنجليزي سنة ١٨٨٢م الذي انتشرت في عهده المدارس الأجنبية والتبشيرية والذي جعل اللغة الأجنبية؛ الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية هي لغة التعليم في مدارس الحكومة، واللغة العربية لها نصاب محدود في الخطة الدراسية ظل يتضاءل حتى أهمل في هذه المدارس مما أثار حفيظة الوطنيين. وقامت قيامة الصحف الوطنية في أوائل القرن العشرين تطالب بالرجوع إلى اللغة العربية... وبعد عدة سنوات من الكفاح بدأت الحكومة تعدل موقفها وتستجيب تدريجيًا للمطالب الإصلاحية، وأخذت تعطي نوعًا من العناية بالكتاتيب التي تهيئ الصبية للالتحاق بالأزهر، ونوعًا من العناية أيضًا بالتعليم المدنى المتمثل في التعليم الإلزامي والتعليم الأولي الذي يؤهل للشهادات المتوسطة والتعليم الابتدائي والثانوي الذي يعد للالتحاق

بالجامعة.

ومع هذا ظل المحافظون من رجال الأزهر على موقفهم من التعليم المدني بكل أشكاله يرون فيه خطرًا على الثقافة العربية الإسلامية.

يضاف إلى هذا أن مدارس البنات إلى مطلع القرن العشرين كانت مقصورة على المرحلة الابتدائية حتى تبنى اللورد كرومر الملقب بالمندوب السامي البريطاني فكرة المدرسة الثانوية للبنات، حين رأى الثقافة الفرنسية غالبة، فاهتم بالمدرسة الثانوية للبنات ذات اللغة الإنجليزية بهدف تربية أمهات ذوات ثقافة إنجليزية، وكأن اللغة العربية، لغة أهل البلاد، وثقافتها قد خرجت من دائرة الصراع الذي أصبح محصورًا بين الإنجليزية والفرنسية يتنافس أربابها على تعليمها لأبناء مصر؛ فارتاب أكثر المصريين في التعليم في مدارس البنات، وكان شيوخ الأزهر من أكثر الناس ارتيابًا في هذه المدارس وأهدافها، فلم يسمحوا لبناتهم بالالتحاق بها.

وهذا ما يفسر موقف الوالد الشيخ محمد على عبد الرحمن من رغبة عائشة في الذهاب إلى مدرسة مدنية، وأراد لها أن تتعلم على يده، وعلى يد إخوانه من شيوخ الأزهر.

وأصر الوالد على موقفه، وظلت الطفلة عائشة معلقة برغبتها في التعليم المدني، ونجحت بأساليب طفلة أن تجذب أمها إلى جانبها، ثم جدها لأمها، الأم تحتال والجد يواجه، وعائشة تمضي في طريقها تحت غبار المعركة العائلية، رغم معاناتها نفسيًا وجسديًا، فمن أين لها هذا الإصرار في هذه السن المبكرة؟.

حصلت على الشهادة الأولية في هدنة مشروطة بين الأب والجد وحصلت على شهادة المدرسة الراقية خلسة، ثم اختلست فرصة سفر الأب وسافرت إلى المنصورة وحضرت امتحان كفاءة المعلمين، فكانت أولى الناجحات في مصر بفارق مائة وثلاثين درجة في المجموع عن الطالبة التي تليها في ترتيب النجاح.

بعد أن حصلت على الترتيب الأول في الكفاءة كان من حقها اختيار المدرسة التي تعين فيها مدرسة فاختارت مدرسة البنات الملحقة بمعلمات المنصورة لتقيم في القسم الداخلي فيها.

وظنت أنها تستطيع مواصلة تعليمها وهي تعمل، ولكنها اكتشفت أن الدراسة في القسم الإضافي وهي دراسة لمدة عامين قاصرة على المنتظمين وليس فيها انتساب أو امتحان منازل، كما اكتشفت أن الطريق الذي سلكته ينتهي عند هذا الحد، ولا يؤدي إلى الجامعة.

وقدم لها مراقب تعليم البنات الحل البديل وهو التقدم إلى امتحان الشهادة الابتدائية، وهو مباح لمن شاء أن يتقدم إليه من طلبة المنازل، فأخذت بنصيحته، وكان عليها أن تستعد لمشوار جديد ومواجهة مشكلات جديدة تضاف إلى مشكلاتها التقليدية المتمثلة في موقف الأب الرافض لمواصلة تعليمها، وفي مواصلة أعباء العمل والتحصيل.

وعلى طريق التعليم الجديد كانت هناك عقبات في انتظارها، لكل مرحلة عقباتها الخاصة، ومن حسن حظها أنها لم تر كل هذا في البداية وإلا أصيبت

باليأس والإحباط.

أهم مشكلة دراسية واجهتها في المرحلة الابتدائية هي تحصيل اللغة الإنجليزية، وفي المرحلة الثانوية مشكلة لغات وعلوم حديثة ولوائح.

وظلت تكافح، ويسوق الله إلى طريقها من يقدر ظروفها فيقدم لها العون.. حتى نجحت في امتحان البكالوريا أدبي سنة ١٩٣٤م، وأصبحت مهيأة لدخول الجامعة.

أثناء رحلتها الطويلة الصعبة اكتشفت ثنائية تعليمية بغيضة تعبر عن طبقية تعليمية نابعة من طبقية ثقافية اجتماعية فرقت أبناء الوطن فكريًا وثقافيًا.

في الجامعة:

في السنة الأولى لم تكتشف جديدًا تتميز به الجامعة، وازدادت اعتزازًا ببيئتها التي نشأت فيها تقول: «بقدر ما زودتني بيئتي بثقافتها درايةً ووعيًا، ورسختها في عقيدتي بسلطة الوجدان المؤمن، وقوة اليقين بأنها العلوم التي يعرف بها الإسلام ويصح الدين. وبقدر ما قدمت لنا المدرسة القديمة معلميها وشيوخها مجموعة متآلفة منسجمة لأسرة ذات طابع موحد، سمتًا وزيًا وعقليةً ومزاجًا».. عرضت علينا الجامعة أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب خليطًا شاذًا ينتمي إلى بيئات متباعدة متناكرة، ويحمل بصماتها الصارخة من التناقض والتنافر.

بعد العام الأول الجامعي التقت أساتذة الجيل الذين كان لهم أبلغ الأثر في حياتها: أمين الخولي، ومصطفى عبد الرازق، وأحمد لطفي السيد، وطه حسين..

ولكن الخولي كان أولهم وأكثرهم تأثيرًا واتصالاً بها.

بلقاء الخولي وأساتذة الجيل بدأت مشوارًا جديدًا من حياتها، اكتشفت أن التراث الذي عرفته في مدرسة أبيها، لم تتعلم كيف تقرأه، ومع هذا الاكتشاف أخذت تتعلم مناهج البحث والدراسة وكان تأثرها بالخولي هو الأقوى فتابعته وهو يلقي عليها وعلى زملائها مبادئ منهجية، حريصة على ألا تفوتها كلمة مما يقول.

وتابعت بنت الشاطئ أستاذها الخولي فيما استقبلت من محاضرات ولقاءات وإشراف علمي حتى استوعبت منهجه، ويرى أحد زملائها ـ وهو الدكتور مصطفى ناصف ـ أنها أفضل من طبق منهج الخولي في التفسير البياني للقرآن الكريم.

بين الأب الشيخ والزوج الأستاذ:

ليس من السهل على بنت الشاطئ أن تجمع بين الشيخين فكريًا؛ فكل منهما ينتمي إلى مدرسة تختلف عن الأخرى، ومع أن كليهما ينتمي إلى التيارات الإسلامية، وتجمعهما قاعدة واحدة هي أركان الإسلام، وأهداف واحدة هي الأهداف العامة للإسلام، فإن وسيلة كل منهما تختلف عن الأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف، الوالد الشيخ محافظ متصوف يعتمد على قلبه في الوصول إلى الحقائق وعلى ما يرويه من نصوص، بينما الزوج مجتهد يعتمد على عقله في الوصول إلى أهدافه وقد يصح أن الوالد امتداد لمدرسة المتصوفة من أهل السنة

التي اعتمدت على النصوص والحدس والإشراق، والزوج امتداد لمدرسة المعتزلة التي تعتبر العقل مصدرا للتشريع، مع النصوص الصحيحة.

وليس عجيبًا أن تركب بنت الشاطئ الصعب وتجمع بين الاثنين وإن احتاج ذلك إلى سنين طويلة انبهرت في بدايتها بمنهج الخولي وتابعته حتى استوعبته وطبقته في التحقيق والتفسير ولكن بطريقتها، ولم تكن هذه الطريقة إلا مزاجًا بين منهجين فلم تر العقل يغيب عند تناول النص، ولم تره يشط فيتناقض مع النص ولم يكن ذلك إلا جزءًا من شخصيتها وبنائها الفكري وطريقتها في التناول والتفكير، فهي لم تنتم لمذهب إسلامي في مواجهة المذاهب الأخرى كما حدث لأتباع المذاهب والأحزاب قديمًا وحديثًا، بل عادت إلى الأصول، واتخذت موقعها دفاعًا عن العروبة والإسلام، وتصدت للشطط في الآراء والأفكار وناصرت الاجتهادات القائمة على الأصول ووجدت اختلاف المذاهب أحيانًا رحمة، وأحيانا أخرى فرقة وتشتتًا أضعف المسلمين حتى استهان بهم أعداؤهم وأكلوا حقوقهم، بل بهذا المنهج تناولت التراث الإنساني العام، واعتبرت ثمار الحضارات جهودًا إنسانية متواصلة أضاء كل منها مرحلة من مراحل التاريخ الإنساني فانتماؤها إنساني وولاؤها لعقيدتها.

وبذلك اشتركت في مؤتمرات المستشرقين، ومؤتمرات الأديان وشجعت كثيرًا من رجال الدين والفكر الإسلامي على الاشتراك في هذه المؤتمرات، ومواصلة الحوار مع الآخرين.

تراجم سيدات بيت النبوة وتفسير حركة التاريخ:

هذه من القضايا الحيوية التي خاضت فيها بنت الشاطئ، لقد دخلت في معركة مع المؤرخين حين خرجت عليهم بسلسلة من الكتب: مع المصطفى، وتراجم سيدات بيت النبوة: أم النبي، وبنات النبي، ونساء النبي، والسيدة زينب عقيلة بني هاشم، والسيدة سكينة بنت الإمام الحسين.

والقضية من الموقع الفكري الذي اتخذته لنفسها، كانت قضية تراثية، تحيي فيها شخصيات تاريخية من بيت النبوة، كما تشارك بها في نهضة المرأة العربية حتى يكون المثال أمام المرأة الناهضة عربيًا إسلاميًا وليس غربيًا.

ولكنها أثارت حفيظة المؤرخين لما لهؤلاء الكرام من أثر في تاريخ الحياة الإسلامية، فالموضوع تاريخي لا خلاف على ذلك، ولكن المنهج الذي اتبعته غير تاريخي، فبعض المصادر التي اعتمدت عليها غير تاريخية، وأسلوب العرض غير تاريخي.

وقد تحسبت لذلك فكتبت في مقدمة كتابها «أم النبي» تبين منهجها والأسباب التي دعتها إلى ذلك، كانت تعي كما تقول نقص المصادر عن تلك الأم المنجبة فمضت تلتمس ملامحها في:ـ

ـ صورة ابنها العظيم محمد.

ـ وما وعي التاريخ من أخبار آبائها رجالاً ونساء.

ـ وما حفظ لنا من طابع البيئة التي نشأت فيها باعتبارها عطاء بيئة وراثية.

وأضافت لذلك مصدرًا آخر، زاد من إثارة الجدل بينها وبين المؤرخين وهو:

ـ ما اعتبره المؤرخون أساطير وأقاصيص، ووجدته بنت الشاطئ صورة أحداث التاريخ في نفوس الذين عاشوا في بيئة الرسول، أو اتصلوا بها وتمثلوها، وتؤكد على أن هذا الفهم النفسي للأحداث أعانها على تبين شخصية (آمنة) وتقديرها تقديرا يكشف عن ملامحها ويفسر آثارها... وتؤكد أن الذين رووا أحلام آمنة ورؤاها أو تصوروا من أمانيها وآمالها... إنما رووا صورًا نفسية بشرية، تمثلها المتمثلون لأمومتها وحيويتها، وتلك مادة للتاريخ الحق، وإن أخذت أحيانًا طابع الخيال المجنح والسرد القصصي الذي لا يجور على الحقيقة، وتضيف أن هذا في نظر العلم محكوم بالمنهج الإشراقي الذي لا يستغني عنه التفسير التاريخي، إلا أن نجرد الحياة الإنسانية من وجدانها، ونمسخها مادة جامدة، عمياء البصيرة صماء القلب، معطلة العواطف والضمير.

وبهذا فإن بنت الشاطئ لم تكتف بالمصادر المعتمدة عند المؤرخين ولم تلتزم بالمنهج الذي يعالج به المؤرخون موضوعاتهم، بل عمدت إلى اتباع منهج هو مزاج بين المنهج التاريخي ومناهج أخرى معروفة عند الأدباء والمؤرخين.

وعلى هذا المنهج ملأت بنت الشاطئ فراغًا في المكتبة الإسلامية كان في حاجة إلى من يملأه... ويبدو أنها كانت في حاجة إلى الاعتراف بهذا المنهج فلجأت إلى شيخها وأستاذها (أمين الخولي) وهو صاحب منهج حديث، ومذهب تجديد، ومدرسة فكرية هي مدرسة الأمناء، نسبة إليه، فعندما كتبت كتابها عن

السيدة سكينة أعطته له ليكتب مقدمته ففعل.

وفي هذه المقدمة عرض الشيخ أمين الخولي منهج الإخباريين والرواة ونقده، ثم انتهىٰ إلىٰ المفهوم الحديث للتاريخ، فعرفه، وبين موضوعه، ومداخله ودروبه، وغاياته، ووسائله، بعد ذلك انتقل إلىٰ ما كتبته بنت الشاطئ.

تكلم عن موضوع السلسلة... وهو عن حياة سيدات في تاريخنا، يعملن في غير المجال السياسي، فندرت أخبارهن علىٰ ما نعرف من قوة تأثيرهن في ماجريات الحياة، ثم يقول: «وإذا اختارت إحداهن هذا الموضوع النسوي فالمرجو أن تستشف من أسرار طبيعتهن ما لا يستشف غيرها، فالأنثىٰ أفهم للأنثىٰ».

ثم انتقل إلىٰ منهجها في الكتابة، وتحدث عن الروايات وما تحتاجه من نقد وفحص واختبار علىٰ نحو ما ينبغي أن يُقدم الدرس التاريخي.

وتحدث عن أسلوبها فقال إنها اختارت الأسلوب الأدبي المتحرر من جفاف الأداء المنطقي، المسامت لآفاق العرض في القضية التاريخية، وأضاف قائلاً: «وفي هذا اللون من العرض يكمل الكاتب الحادث التاريخي بما يستلهم من نفسية صاحب الحادث، وجو العصر، وروح البيئة ومألوف النفس الإنسانية، وسنة الاجتماع البشري ولا يكون ذلك إلا بد تمثل تام للبيئة، والمعيشة مع أشخاص الحادث، والتمرس بتجارب نفسية مما عانىٰ أصحابها، والبصر بنظام المجتمع الإنساني الذي ينتظمهم. وفي كل أولئك فرص للتحليل، الذي يسعف علىٰ تعليل الحوادث والانطلاق إلىٰ نتائجها وأهدافها».

ثم قال: «وهو ما نرجو أن يكون في هذا الكتاب، وسائر حلقات السلسلة، شيء منه، فتكون خطوة أو خطوات في ميدان الدرس التاريخي المحدث الذي يحتاج إليه تاريخ الحياة الإسلامية ولما يتم منه شيء كثير».

إذن فهذا رجاء وليس شهادة صريحة بأنها طورت المنهج التاريخي. ولم يكتف الشيخ أمين الخولي بذلك، بل ختم كلامه بما يجعل القضية مفتوحة. قال: «وبعد فإن صاحبة هذا الكتاب، ربيبة مدرسة أدبية أنا أنتمي إليها.. ثم هي ربيبة بيت أنا آوي إليه... وفى بعض هذا ما يؤثر على التقدير، ويهز سلامة الحكم.. ومن أجل ذلك استغفر الحق والإنصاف، بين يدي القارئ الكريم، من شيء يكون قد غلب فيه القلم على أمره.. وقد بلغت إذ نبهته إلى منشئه».

بذلك أبقى الشيخ أمين الخولي القضية مفتوحة للنقد والحوار وصولاً إلى غاية لا تزال بعيدة.. وبموقفه هذا ظلت بنت الشاطئ تقلب وتبحث وتنقد وتصنف ما يعد كسبًا كبيرًا للمنهج العلمي.

التفسير الأدبي لتاريخنا:

نوهت بالدعوة السائدة في ذلك الوقت إلى إعادة فهم تاريخنا وكتابته، ووقفت عند مذهب (التفسير المادي) الذي قدمه القرن التاسع عشر إلى عصرنا، فذكرت ما له وما عليه.

أشادت بدور هذا المذهب في معالجة قصور التفسير السياسي لتاريخنا الذي ولد في فلك السياسة، وكاد اهتمامه ينحصر في الصراع الحربي وأخبار الحكام

وحاشيتهم... بمعزل عن حياة الجماعات والشعوب، وأن هذا المذهب قدم منهجًا واضح المعالم منضبط الموازين، يعد العامل الاقتصادي أساسًا لمدار الأحداث، وينظر إلى العوامل الأخرى بمقدار ما تتأثر بهذا العامل الأساسي وقد أعطى الجماعات والشعوب دورها في التفاعل الاقتصادي المسير للتاريخ.

وأخذت على أصحاب هذا المذهب تصورهم أنهم بلغوا بالمنهج مداه فوقعوا فيما وقع فيه من قبلهم، فإنه لا يحق لأحد أن يدعي الكلمة الأخيرة في المنهج.

والتفتت إلى معطيات العلوم وأثر هذه المعطيات في تفسير التاريخ وكيف زحزحت هذه المعطيات المؤرخين عن مواقعهم وسلموا بهذه المعطيات.

فالدراسات النفسية كشفت عن أسرار النفس البشرية وسبرت من خفايا أعماقها ما يجب أن يضاف إلى العامل المادي في فهم تاريخ البشرية، وتقدم علم الاجتماع فوضع إلى جانب الصراع الطبقي ــ محور النظرية المادية ــ صراعًا آخر خفيًا ومحتومًا بين الذاتية الفردية والذاتية الجماعية للإنسانية وهدي إلى قوانين حاكمة لنفسية الجماعات وإلى مؤثرات وموجهات لا يمكن إغفالها، وتقدم علم السياسة فأحل نظرية الوحدة العضوية للمجتمع «محل» نظرية العقد الاجتماعي.

وتطورت مناهج الدرس منتفعة بكل ما استحدث العصر من ضوابط يجب أن يعرض عليها أي مذهب وضعي ورثناه من قرن مضى، وشهد العصر أحداثًا ثورية في حياة الشعوب وخاض معارك حاسمة كتبت التاريخ بقلم لا عهد للقرن التاسع عشر به، وأضافت إلى القيم الإنسانية موازين لم يعرفها جيل سالف.

وتلتفت إلى التاريخ العربي من ماضيه الأسطوري إلى حديثه المعاصر، في ضوء ضوابط منهجية، فنجد المعنويات تفرض وجودها على ذلك إلى مدى لا نستطيع معه أن نعدها ظواهر عرضية أو عوامل ثانوية يتحكم فيها العامل المادي وحده ويسيرها.

وتورد من واقع تاريخنا ما يؤكد هذه الأهمية الجوهرية للعوامل المعنوية التي تتسع فتشمل الدين والعقيدة والعقلية والمزاج والوجدان والميراث النفسي والخلقي للجماعات والأفراد من حيث هم خلايا في الكيان العام وخيوط في نسيج المجتمع.

وتقتصر في حديثها هذا على الأدب، فن الكلمة التي يعرف التاريخ عمق تأثيرها فينا وسلطانها علينا، حتى ليقول قائلنا إننا قوم تأثرنا الكلمة.

ولتأكيد فكرتها تورد شواهد من تاريخنا القديم إلى العصر الإسلامي من ذلك حيث عروس جديس... ثم تشير إلى العروس الطائية بهيسة بنت أوس بن حارثة مع الحارث بن عوف. ثم تقول: «وعلى مسار ذلك التاريخ الطويل، بقي لفن الكلمة فينا نفوذه ولم يحدث قط في أي عصر من عصور تاريخنا، أن فقدت الكلمة سلطانها على الجماهير ودورها الفعال في صنع الأحداث، وليس صحيحا قط، ما قيل عن تخلي الأدب عن الدور القيادي بعد أن ظهر الإسلام وشغلت القبائل العربية بالجهاد والفتوح، لقد كانت معجزة النبي العربي، كلمات تلقاها من وحي ربه فلما تلاها في العرب بهرهم بيانها فخروا ساجدين... ولم يفقد فن الكلمة

سلطانه علىٰ قوم آمنوا بدين آياته كتاب معجز البيان».

وهذا قادها إلىٰ أن تكتب عن القرآن وحتمية التاريخ، فنظرت في تاريخ المسلمين نظرة مستوعبة فوجدت كتاب الله حيثما نظرت وأنىٰ اتجهت يستقطب العوامل المختلفة في تفاعل مؤثر، فيعطي تاريخنا تفسيره، ومنطقه لا يغض من شأن أي عامل سياسي أو اقتصادي أو ثقافي وإن أخذ دور التوجيه والقيادة.

توظيف التاريخ:

هل يجوز توظيف التاريخ لخدمة قضايا معاصرة؟ سؤال فتحت به الباب علىٰ قضية خطيرة، فالتاريخ عند بنت الشاطئ له قيمته ومكانته، فإذا أردنا توظيفه فعلينا أن نتعامل في ذلك بحرص وموضوعية، فلا يجوز توظيفه وبخاصة التاريخ الديني، لخدمة مواقف متغيرة ومذهبيات طارئة، ففي ذلك عدم تقدير لدوره.

وكان الذي دفعها لإثارة هذه القضية ما لاحظته من صدور فتاوىٰ دينية تخدم واقعًا متغيرًا تتعسف في فهم النصوص وتحملها ما لا تحتمل، وكذلك البحوث والمقالات التي تتضارب فلا تخدم واقعًا ولا تحيي تاريخًا.

الإنسان والزمان:

وتواصل بنت الشاطئ من موقعها الفكري، الذي تدافع منه عن القضايا العروبة والإسلام، وتدخل في العمق الفلسفي لدرس التاريخ، فتقف عند دقة العبارات وعلميتها التي صاغ بها المؤرخون القدامىٰ تعريف التاريخ، وموضوعه وتقول: «تعريفه عند علماء السلف: لغة: الإعلام بالوقت وفي الاصطلاح هو فن

يبحث عن واقع الزمان وأحوال الرجال من حيث التعيين والتوقيت».

ثم عادت ووقفت عند موضوعه، وقالت: موضوعه في مصطلح علمائنا(الإنسان والزمان) فيما حرره المؤرخ شمس الدين السخاوي، وهو تعريف فذ بالغ الدقة لا تقوم مقامه عشرات صفحات من (مقدمة ابن خلدون) في تعريفه للتاريخ.

وترصد تفسير السلف لمعنى الزمان، وتشير إلى ما اشتهر من تعريفهم وهو أنه (حركة الفلك).. وهو قول نقضه أبو العلاء المعري في (رسالة الغفران) يقول: «وقول بعض الناس أن الزمان حركة الفلك، لفظ لا حقيقة له»، وفى (كتاب سيبويه) ما يدل على أن الزمان عنده مضي الليل والنهار، وقد حددته حدا ما أجدره أن يكون قد سبق إليه، إلا أني لم أسمعه: وهو أن الزمان شيء أقل جزء منه يشتمل على جميع المدركات وهو في ذلك ضد المكان لأن أقل جزء منه لا يمكن أن يشتمل على شيء كما تشتمل عليه الظروف، فأما الكون فلابد من تشبيهه بما قل وكثر.

واستمرت في المحاولة ولكن هذه القضية مثل كل القضايا الفلسفية تثير من الجدل وتولد من الأسئلة أكثر مما تجيب على بعضها.

ثم انتقلت إلى الإنسان فذكرت تعريفه عند الشريف الجرجاني هو الحيوان الناطق، وليست حقيقته أنه الكاتب أو الضاحك أو ما أشبه ذلك مما يمكن تصور الإنسان بدونه، وفي مفردات القرآن ذكر الراغب الأصبهاني القول بأن الإنسان

مدني بطبعه، بمعنى أنه مخلوق بفطرته لا قوام له إلا بأنس الجماعة.

ويبدا لها من ذلك أنه لا يفترق الإنسان عن الإنس فكأنهما سواء خلافًا لأصل القاعدة في فقه العربية: تختلف الصيغ لفروق في الدلالات.

وبعد استقراء الكلمتين في القرآن الكريم وتدبر آيات الإنسان في القرآن الكريم وهي خمس وستون آية جاء فيها جميعًا معرفًا بحرف (ال) لعموم الجنس: الإنسان أنس بإنسيته غير المتوحشة مقابل الجن في آيتي الرحمن: ١٤ والحجر: ٢٦، وبهذا الملحظ المشترك من إنسية الإنسان يصدق عليهما جميعا القول بأن الإنسان مدني بطبعه. ويدخلون كذلك معا، في عموم لفظ (الناس) على اختلاف الطبقات والمستويات والأجناس والألوان والشعوب والقبائل.

ثم تقول: والناس بشر، لا يتفاضلون فيما هو من بشريتهم الآدمية بل هم فيها سواء على وجه المماثلة وهي أعم وأشمل من التشابه أو المساواة أو التعادل والتكافؤ.

هذا جانب مما عالجته بنت الشاطئ من التاريخ موضوعه، وتعريفه، وتفسير حركته. فهل أنجزت شيئًا مما أمله شيخها في تقديمه لكتابها السيدة سكينة؟ أترك الحكم للمؤرخين. وبالله التوفيق.

ندوة

(أحمد محمد شاكر)

المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر

أ.د.أحمد عمر هاشم

هو الشيخ المحدث أحمد محمد شاكر، عالم السنة المتبحر المحقق الفقيه ولد في يوم الجمعة ٢٩ من جمادىٰ الآخرة سنة ١٣٠٩هـ الموافق ٢٩ من يناير سنة ١٨٩٢م.

قضىٰ أيام طفولته الأولىٰ بالقاهرة، ثم سافر مع والده إلىٰ السودان حيث كان والده يعمل قاضي القضاة بالسودان، ثم عاد بعد أربع سنوات مع والده إلىٰ القاهرة، وعمل والده أمينًا للفتوىٰ بمصر.

وكان والده شيخًا لعلماء الإسكندرية. وبعد أن عاد والده إلىٰ القاهرة التحق نجله الشيخ أحمد شاكر بالمعهد الديني.

وحصل علىٰ الشهادة العالمية عام ١٩١٧م، ثم عُين مدرسًا بمدرسة عثمان ماهر لأربعة أشهر، ثم انتقل إلىٰ القضاء وعمل عضوًا بالمحكمة الشرعية العليا. وأحيل إلىٰ المعاش عام ١٩٥١م. قال[1] عنه الأستاذ محمد حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنة في تحقيق كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل: «أحب الشيخ أحمد محمد شاكر السنة المطهرة منذ شبابه الأول وشغف بفقهها والتعمق في علومها، والتنقيب عن روائعها ونفائس كتبها».

---

(١) محمد رجب البيومي: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، ج٤.

ومازال يتعهد هذا الحب وينميه ويسقيه بما يتيح له الله من التوفيق، فجمع كتب الحديث وعلومه، المخطوط منها والمطبوع في كل بلدان العالم، مما جعل مكتبته لا نظير لها مطلقًا، عند عالم ممن أعرف، على كثرة من أعرف في البلدان الإسلامية، وقد وهبه الله صبرًا دائبًا على الدرس، وحافظة قوية لا يكاد يند عنها شيء، وذوقًا رفيعًا في استكناه الأثار، واعتبارها بالعقل والنقل، وإجالة النظر، وإعمال فكر دون تقليد لأحد. أو تقبل لرأي من سبق، وقد ساهم الأستاذ في إحياء كتب السنة مساهمة مشكورة، فنشر كثيرًا من كتبها نشرًا علميًا ممتازًا، وهو يتوج أعماله بنشر كتاب «المسند» للإمام العظيم: أحمد بن حنبل، والمسند مع نفاسته لا يكاد يستفيد منه إلا من حفظه على طريقة الأقدمين وهيهات..

ولقد كانت صعوبة المسند مصدر شكوى من كبار المحدثين وأعلامهم، وهذا ما جعل الحافظ الذهبي يقول: «فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامي من يخدمه ويبوبه، ويتكلم عن رجاله، ويرتب هيئته ووضعه».

وقد قام المحدث الجليل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى، فعمل للمسند فهارس علمية ولفظية تعين الباحث على الاطلاع على مواضع الأحاديث من مسانيد الصحابة ووضع لكل حديث رقمًا بحسب ترتيبه في المسند، وفي آخر كل جزء من الأجزاء يذكر فهرس أرقام الأحاديث مبوبة ويذكر طرف كل حديث.

كما عالج جوانب كثيرة في المسند فتكلم على الرجال والأسانيد وبيان درجة

كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف مع التنبيه على ما في بعض الأسانيد من وهم أو خطأ.

وقدم في أول الكتاب بحوثًا قيمة سماها «طلائع الكتاب» ذكر فيها أقوال بعض الأئمة في المسند ومنزلته بين دواوين الإسلام كما ذكر فيها ترجمة وافية للإمام أحمد بن حنبل من «تاريخ الإسلام» للذهبي.

وقال الأستاذ محمد عبد الغني حسن بمناسبة إخراج الشيخ أحمد شاكر للجزء العاشر من المسند: «وليست مهمة الأستاذ المحقق الشيخ أحمد شاكر في تبويب هذا المسند وترتيبه وضبطه، فإن هذا عمل لا تكتفي به همة صديقنا المحقق الدءوب... إنه تخريج لكل حديث من حيث إسناده صحة وحسنًا وضعفًا، إنه لا تحقيق لأسماء المحدثين وأعلام الإسناد، إنه مفتاح لرجال السند حين يريد القارئ أن يذود لغريب الحديث، حيث يشرح المحقق كلمة أو يفسر لفظًا، إنه ضبط صحيح بالحروف لا بالحركات لأعلام الرجال الذين تزدحم بهم صفحات المسند ازدحامًا يتفق مع كتاب ضخم.

إنك إذا قلبت هذا الجزء بين يديك فإنك واجد أن متن الأحاديث يشغل من كل صفحة سطرًا، أو بضعة أسطر على حين يشغل التحقيق والشرح والتعليق عشرات من السطور في كل صفحة.. وقد بلغت الأحاديث التي ضبطها وحققها المحقق إلى نهاية الجزء العاشر ٦٧١٠ أحاديث مذكورة على غير أبوابها، ولكن الشيخ شاكر جعل لها في نهاية كل جزء فهرسًا للأبواب يرد فيه كل حديث إلى

رقمه، وقد اختلفت الأبواب بين الإيمان والقرآن، والسنة، والعلم، والذكر، والدعاء، والطهارة، والصلاة، والجنائز، والزكاة، والصدقات، والصيام، والحج، والفرائض، والوصايا، والمعاملات، والرق، والعتق..إلخ.

وقد انتقل الشيخ أحمد محمد شاكر إلى جوار ربه بعد أن أخرج خمسة عشر جزءًا وأخرج بعده الأستاذ الدكتور الحسيني هاشم من الجزء السادس عشر حتى الجزء العشرين، ومن الجزء الحادي والعشرين ابتدأ إخراج باقي الأجزاء بالاشتراك مع الدكتور أحمد عمر هاشم، نرجو الله تعالى أن يوفقنا إلى استكمال باقي أجزاء المسند إن شاء الله تعالى.

تحقيقه «للرسالة»:

إلى جانب مؤلفات المحدث الشيخ أحمد شاكر وتحقيقه لكتاب المسند وغير ذلك، إلى جانب هذا حقق كتاب: «الرسالة» للإمام الشافعي تحقيقًا علميًا دقيقًا اتسم فيه بالعمق والدقة على أقدم نسخة بخط الربيع بن سليمان تلميذ الشافعي وقام بمقارنتها بغيرها من النسخ الأخرى وخرج الأحاديث النبوية التي وردت في الرسالة تخريجًا علميًا دقيقًا.

جهود الشيخ أحمد شاكر في تحقيق التراث الإسلامي

أ.د. محمد إبراهيم عبد الرحمن

الحمد لله رب العالمين، نحمده كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، ونصلي ونسلم على خير خلقه سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن سار على سنته إلى يوم الدين... أما بعد،

فما أشد حاجة المجتمع الإسلامي إلى رجال مخلصين، يحملون الراية ويبلغون رسالة هذا الدين الحنيف، ويدافعون عن تراثهم الإسلامي الأصيل، فيه يسودون كما ساد أسلافهم، ولاسيما وقد أصبحت الرياح ضد هذا الدين عاتية مسمومة، تحاول أن تعوق المسيرة، وتشوه صفحة الدين الوضاءة.

ولقد كان المحدث الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ أحد هؤلاء الأفذاذ الذين وقفوا بالمرصاد يدافعون بألسنتهم وأقلامهم عن دينهم، وكانت كتبه ومؤلفاته التي خلفها لنا أعظم شاهد على هذا.

إن أعمال هذا الرجل اتسمت جميعها بالجد والإخلاص سواء في مجال التأليف، أو التحقيق العلمي الذي اتبع فيه منهجًا صارمًا شهد الجميع بدقته وتفرده.

حرص ـ رحمه الله ـ على العناية بإخراج كثير من كتب الحديث والتفسير والفقه وأصوله، وتعددت بحوثه في الدراسات الإسلامية والمقالات المتنوعة .. ساعده على ذلك عقلية واعية ناضجة، وتكوين علمي قلما يتوفر لغيره.

وغاية هذا البحث رصد بعض هذه الجهود لهذا الرجل المحقق في خدمة تراثنا الإسلامي عرفانًا بحقه، وبيانًا لأهمية هذه الجهود في سد فراغ كبير في المكتبة الإسلامية.

وقد انقسم البحث إلى تمهيد ترجمت فيه للشيخ وبينت تكوينه العلمي وآثاره التي خلفها لنا، ثم المبحث الأول وضحت فيه موقفه النظري من التحقيق العلمي، ثم بينت في المبحث الثاني جهوده في خدمة التراث بصفة عامة، ثم بيان جهوده في خدمة التراث الإسلامي بصفة خاصة وذلك في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع والأخير فقد تعرض للمآخذ التي تؤخذ على شخصيته التحقيقية.

والله أسأل أن يثيب هذا الرجل عن كل ما قدم في خدمة الإسلام خيرًا، وأن يخلف للمسلمين من يسير سيرته من العلماء المخلصين.

تمهيد ـ حياة الشيخ أحمد شاكر وآثاره العلمية:

نسبه ومولده:

هو الشيخ أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر من آل أبي علياء، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، وأبوه العلامة الإمام الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقًا، وجده لأمه هو الإمام الجليل الشيخ هارون عبد الرازق، وأبوه وأمه جميعًا من مديرية جرجا بصعيد مصر.

وقد ولد الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ بعد فجر يوم الجمعة التاسع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ألف وثلاثمائة وتسع من الهجرة، الموافق التاسع والعشرين

من يناير سنة ألف وثمانمائة واثنين وتسعين من الميلاد، وذلك بمنزل والده بدرب الإنسية بقسم الدرب الأحمر بالقاهرة.

وسمَّاه أبوه: أحمد شمس الأئمة أبو الأشبال، وكان أبوه يومئذ أمينًا للفتوىٰ مع أستاذه الشيخ العباسي المهدي، مفتي الديار المصرية.

طرف من حياته:

كان لوالده أعظم الأثر في توجيهه إلىٰ دراسة علم الحديث منذ سنة ١٩٠٩م، فلما كانت سنة ١٩١١م اهتم بقراءة مسند أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ وظل منذ ذلك اليوم مشغولاً بدراسته حتىٰ ابتدأ في طبع شرحه علىٰ المسند سنة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، كما بيَّن ذلك مختصرًا في مقدمة المسند.

ولما انتقل والده من الإسكندرية إلىٰ القاهرة وكيلاً لمشيخة الأزهر في ربيع الآخر ١٣٢٧هـ/ أبريل ١٩٠٩م التحق الشيخ أحمد مع شقيقه الأصغر عليّ بالأزهر، فكانت إقامته بالقاهرة بدء عهد جديد في حياته، واتصاله بعلمائها ورجالها، وعرف الطريق إلىٰ دور كتبها في مساجدها وغير مساجدها، وتنقل بين دكاكين الكتبية، وكانت القاهرة يومئذٍ مسترادًا لعلماء البلاد الإسلامية، وكان من التوفيق أن حضر إلىٰ القاهرة من المغرب الأقصىٰ السيد عبد الله بن إدريس السنوسي، عالم المغرب ومحدثها، فتلقىٰ عنه طائفة كبيرة من صحيح البخاري، فأجازه هو وأخاه برواية البخاري، ورواية باقي الكتب الستة، ولقي بها أيضًا الشيخ محمد بن الأمين الشنقيطي، فأخذ عنه كتاب بلوغ المرام، وأجازه به

وبالكتب الستة، ولقي أيضًا الشيخ أحمد بن الشمس الشنقيطي، عالم القبائل الملثمة، فأجازه هو وأخاه بجميع علمه، وتلقى أيضًا من الشيخ شاكر العراقي، وكان أسلوبه في التحديث أن يسأله أحد طلاب عن مسألة فيروي يومئذٍ كل ما ورد فيها من الأحاديث في جميع كتب السنة بإسنادها مع بيان اختلاف رواياتها، فأجازه وأجاز أخاه عليًا بجميع كتب السنة.

ومن العلماء الذين لقيهم الشيخ أحمد ـ بالقاهرة ـ من علماء السنة الشيخ طاهر الجزائري عالم سوريا المتنقل، والسيد محمد رشيد رضا صاحب المنار، ولقي كثيرًا غير هؤلاء من علماء السنة يطول ذكرهم.

ويبيّن شقيقه العلامة المحقق الشيخ محمود شاكر ـ رحمه الله ـ أن هذا اللقاء المتتابع للعلماء، هو الذي مهّد لهذا العالم أن يستقل بمذهب في علم الحديث، حتى استطاع أخيرًا أن يقف في منتصف هذا القرن علمًا مشهورًا لا ينازعه في إمامة التحديث إلا قليل.

أما عن الوظائف التي تقلدها العلامة الشيخ أحمد شاكر فقد عُين مدرسًا بمدرسة أحمد ماهر عندما حاز شهادة العالمية من الأزهر سنة ١٩١٧م، ولكنه لم يبق بها غير أربعة أشهر، ثم عين موظفًا قضائيًا، وظل في القضاء إلى أن أحيل إلى المعاش سنة ١٩٥١م، ولم ينقطع طيلة ذلك عن دراساته، وعن المشاركة في نشر التراث الإسلامي في الحديث والفقه والأدب.

ولم يكن في توليه القضاء في مصر مقلدًا ولا متبعًا طيلة فترته التي بلغت

ثلاثين سنة، بل كانت له أحكام مشهورة في القضاء الشرعي، قضىٰ فيها باجتهاده، كما كان اجتهاده مبنيًا علىٰ سعة معرفته بالسنة النبوية التي اشتغل بدراستها منذ نشأته إلىٰ أن لقىٰ ربه.

كما لم يكن توليه القضاء مانعًا له من القراءة والبحث الدقيق الذي ألفه منذ بدء حياته بكلية غوردون بالسودان حينما كان مع والده الشيخ محمد شاكر قاضيًا لقضاة السودان، فظل موصولاً بنهمه للقراءة في كتب الحديث والتفاسير، ووضع نصب عينيه أن يحقق كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل وشمر لذلك منذ بدء شبابه، واستمر يقرأ ويراجع ويعلق في مسودات حتىٰ سنة ١٩٤٣م حينما خرج الجزء الأول من كتاب المسند بعد اثنين وثلاثين سنة من القراءة والتحقيق، وهو جهد لم يدانيه فيه أحد الآن بهذه الدقة في التحقيق وتخريج الأحاديث النبوية، وكان يقوم بهذا الجهد بجانب عمله في القضاء الذي بدأه بالعمل موظفًا قضائيًا، ثم قاضيًا، ثم نائبًا لرئيس محكمة، ثم رئيسًا لمحكمة، حتىٰ عين عضوًا بالمحكمة العليا الشرعية إلىٰ وقت إحالته للمعاش في يناير ١٩٥٢م.

وقد خالف القدماء والمحدثين في أمور شتىٰ طيلة عمله في القضاء، لأن أحكامه كان يصدر فيها عن علم بالأدلة، ومراجعة دقيقة للكتب ولاسيما كتب الفقه والحديث والسنة والاجتهاد، فكان هذا ديدنه في تحقيق الكتب كذلك[1].

وأما عن حبه للأدب والشعر فيذكر لنا شقيقه الشيخ محمود شاكر أنه كان

(١) راجع مقدمة كتاب: حكم الجاهلية، ص ص ٤-٧.

منذ عقل وطلب العلم محبًا للأدب والشعر، كدأب الشباب في صدر أيامه، فاجتمع في مدينة الإسكندرية وأديب من أدباء زمانه في هذا الثغر هو الشيخ عبد السلام الفقي (من أسرة الفقي المشهورة بالمنوفية) فحرَّضه على طلب الأدب، وحرَّض معه أخاه عليا، وصار يقرأ لهما أصول كتب الأدب في المنزل زمنًا طويلاً، ثم أراد الشيخ عبد السلام أن يختبر تلميذيه، فكلفهما إنشاء قصيدة من الشعر، فعمل عليٌّ أبياتًا، أما أحمد فلم يستطع أن يصنع غير شطر واحد ثم عجز، فمن يومئذ انصرف أخوه عليّ إلى الأدب، وانصرف هو إلى دراسة علم الحديث بهمة لا تعرف الكلل منذ سنة ١٩٠٩م إلى يوم وفاته، ولكنه لم ينقطع قط عن قراءة الآداب: حديثها وقديمها، مؤلفها ومترجمها.

وكان أول شيوخه في معهد الإسكندرية الشيخ محمود أبو دقيقة، وهو أحد العلماء الذين تركوا في حياة الفقيد أثرًا لا يمحى، فهو الذي حبَّب إليه الفقه وأصوله، ودرَّبه وخرَّجه في الفقه حتى تمكن منه، ولم يقتصر فضل هذا الشيخ على تعليمه الفقه، بل علمه أيضًا الفروسية وركوب الخيل والرماية والسباحة، فتعلق بركوب الخيل والرماية ولم يتعلق بالسباحة تعلقًا يذكر.

أما أعظم شيوخه أثرًا في حياته فهو والده الشيخ محمود شاكر، فقد قرأ له ولإخوانه التفسير مرتين: مرة من تفسير البغوي، وأخرى في تفسير النسفي، وقرأ لهم في الأصول: جمع الجوامع، وشرح الأسنوي على المنهاج، وقرأ لهم في المنطق: شرح الخبيصي، وشرح القطب على الشمسية، وقرأ لهم في البيان: الرسالة البيانية،

وقرأ لهم في فقه الحنفية: كتاب الهداية على طريقة السلف في استقلال الرأي وحرية الفكر، ونبذ العصبية لمذهب معين، وكثيرًا ما خالف والده في هذه الدروس مذهب الحنفية عند استعراض الآراء وتحكيم الحجة والبرهان، ورجّح ما نصره الدليل الصحيح، وقد ظهر أثر والده هذا ظهورًا بينًا في دراسة الشيخ أحمد للحديث، وفي أحكامه التي قضى بها مدة توليه القضاء في مصر[1].

شهرته العلمية:

أول عمل عرف به الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ هو نشره (الرسالة) للإمام الشافعي عن أصل تلميذه الربيع بن سليمان الذي كتبه بخطه في حياة الشافعي من إملائه، ثم توالت أعماله فشرح مسند الإمام أحمد وطبع شرحه على المسند سنة ١٩٤٦م.

ثم شرح سنن الترمذي شرحًا دقيقًا ولكنه لم يتمه، وكذا اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، وشارك في نشر شرح سنن أبي داود، ونشر كتاب جماع العلم للشافعي، وشارك في نشر كتاب المحلى لابن حزم، وشارك في نشر صحيح ابن حبّان ولم ينشر منه غير الجزء الأول.

أما أجل أعماله الذي استولى به على الغايات فهو شرحه على مسند الإمام أحمد، وأصدر منه خمسة عشر جزءًا فيها من البحث والفقه والمعرفة ما لم يلحقه فيه أحد في زمانه هذا.

---

(١) مقدمة كتاب كلمة الحق، ص ص١٩ـ٢٣.

وأما عن تراثه من كتب الأدب والشعر فقد نشر كتاب: (لباب الآداب) لأسامة بن منقذ، و(الشعر والشعراء) لابن قتيبة، و(المفضليات) للمفضل الضبي، و(الأصمعيات) للأصمعي، وشاركه في نشرهما ابن خاله الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله - ، كما نشر كتاب (المعرَّب) للجواليقي، نشرًا علميًا دقيقًا، واشترك معه في نشر كتاب (إصلاح المنطق) الأستاذ عبد السلام هارون.

وأما عن تراثه من كتب التفسير كتاب ابن جرير الطبري (جامع البيان)، وقد تولى جزءًا من تخريج أحاديثه إلى الجزء التاسع وعلق على بعضها إلى الجزء الثالث عشر، ثم وافته المنية ولم ينظر في أحاديث الجزء الرابع عشر.

وقد شرع - رحمه الله - قبل وفاته في اختصار تفسير القرآن الكريم لابن كثير وسماه (عمدة التفسير) وصل فيه إلى الجزء الخامس من عشرة أجزاء، وقد قصد فيه الإبانة عن معاني القرآن بما يوافق حاجة المتوسطين من المثقفين، مع المحافظة على ألفاظ المؤلف ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

والذي يجب الإشارة إليه أن الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - له في جميع ما نشره وألف تعليقات دافع فيها عن أحكام الإسلام وآدابه، دفاعًا تفرد به ونطق فيه بالحق غير متهيب لأحد.

ومن أهم ما ألفه هو كتاب «نظام الطلاق في الإسلام» دلّ فيه على اجتهاده وعدم تعصبه لمذهب من المذاهب، واستخرج منه نظام الطلاق من نص القرآن الكريم، ومن بيان السنة في الطلاق، وكان لظهور هذا الكتاب ضجة عظيمة بين

العلماء»[1]

هكذا كانت حياته ـ رحمه الله ـ سلسلة من العطاء خدمة للإسلام والمسلمين، عطاءً نابعًا من عقيدة راسخة وعلم واسع غزير.

الرأي في مركزه العلمي:

يقول العالم الجليل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته لكتاب الشيخ أحمد شاكر (تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة):

«فهذه رسالة مفيدة في صفحات كتبها شيخنا وأستاذنا العلاَّمة المحدث الفقيه الأديب اللغوي المحقق المتقن القاضي أبو الأشبال أحمد شاكر، العالم المعروف بتحقيقاته وكتاباته وتجديده وتبريزه في محققاته ومؤلفاته، وبخاصة خدمته الجليلة وتحقيقه وشرحه المانع للكتاب العظيم: (مسند الإمام أحمد بن حنبل) فإنه أربىٰ فيه علىٰ الغاية، وقام عن علماء مصر في خدمة الحديث الشريف بفرض الكفاية»[2].

وهي شهادة حق من رجل عالم منصف يعرف للعلماء حقهم، ولاسيما الرجال الذين يعرف بهم الحق، ويدين لهم العلماء بالفضل.

وها هي شهادة رجل آخر من سدنة المحققين، وعشاق اللغة العالم العلامة المحقق المبرز الأستاذ عبد السلام هارون، وهو ابن خال المحدث الشيخ أحمد شاكر ورفيق دربه، يقول الرجل:

(١) مقدمة: كلمة الحق، صفحة (ط).

(٢) مقدمة الكتاب، ص٥.

«ليست هذه دعوىٰ يقولها عابر سبيل، وليست قولا يلقىٰ علىٰ عواهنه، أو مجاملة تزجىٰ إلىٰ صديق يأمل فيها صديق أن يزيد في حبل المودة توثيقًا لصلة، أو توكيدًا لعلاقة، بل هي مقالة صدق من شاهد عاش دهرًا طويلاً ملازمًا لهذا الإمام عارفًا فضله، دارسًا حياته العلمية والعملية عن كثب، شريكًا له في كثير من مجالات العلم والثقافة الإسلامية والعربية أخذًا وعطاءً.

وكان الشيخ الإمام في قمة عالية من تواضع العلماء، يلتمس الحق أنّىٰ وجد، ويعترف لكل ذي فضل أو علم بفضله وعلمه، ويبتغي الشاردة من العلم في أدنىٰ مواقعها، كما يتطلبها في أعلىٰ مجاليها»[1].

ويجسد شقيقه العلامة محمود شاكر قوة الشيخ العلمية ومدىٰ تكوينه العلمي الراسخ، وأنه بزَّ علماء عصره، وما ذاك إلا نتيجة لقاءاته المتتابعة للعلماء، وتشربه لفكرهم، كل ذلك جعل منه علمًا مشهورًا استطاع أن يقف في منتصف هذا القرن لا ينازعه في إمامة التحديث إلا قليل، وأن يستقل بمذهب في علم الحديث[2].

ويقول عنه ولده أسامة أحمد شاكر: «أما بالنسبة لوالدي الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فإنه بحق كان علمًا من أعلام العصر، وذلك بشهادة كل من عرفه أو عاصره، أو قرأ له سواء في مصر، أو في العالم العربي والإسلامي بل والمستشرقين»[3].

---

(١) مقدمة كتاب كلمة الحق، ص ص١٩-٢٣.

(٢) مقدمة كتاب حكم الجاهلية، ص ص٢٢-٢٣.

(٣) حكم الجاهلية، ص٤.

وتكفي هذه المقولات وتلك الشهادات في حق الرجل وعلمه، بل تكفي بعض آثاره العلمية لبيان مكانته وصدارته، وجهوده المخلصة لخدمة التراث العربي والإسلامي.

آثاره العلمية:

إن الآثار العلمية والمؤلفات المتنوعة لشيخنا ـ رحمه الله ـ تعدُّ من الكثرة بمكان، وقد سدَّت فراغًا في المكتبة العربية والإسلامية، ما بين المقالات العديدة، والكتب المؤلَّفة والمحققة، بل لقد كان تأليفه العلمي نوعًا من التحقيق والتحري والضبط والدقة التي عهدت في إخراجه لتحقيقاته وشروحه على الكتب المختلفة.

وليس طريقنا هنا تسليط الضوء على كل كتبه، وبيان جهوده في كل منها، فهذا عمل لا يتسع المجال له، وإنما المراد في هذه الصفحات التمثيل ببعض أعماله وإماطة النقاب عنها، وهذا ما سنعرض له في المباحث التالية، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جلُّه فنكتفي هنا بذكر قائمة لبعض أعماله ـ رحمه الله ـ فربما كان له أعمال أخرى لم نقف عليها، وهذه القائمة من مصنفاته ما بين التأليف والتحقيق تتمثل في:

- نظام الطلاق في الإسلام: (تأليف).
- كلمة الحق: (تأليف).
- كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر: (تأليف).

- السمع والطاعة: (تأليف).
- ثلاثة كتب عن المسند: (تحقيق).
  - خصائص المسند ـ لأبي موسى المديني ٥٨١هـ.
  - المصعد الأحمد في ختم المسند للإمام الجزري ٨٣٣هـ.
  - ترجمة الإمام أحمد ـ من تاريخ الإسلام للذهبي ٧٤٨هـ.
- لباب الآداب: للأمير أسامة بن منقذ ٥٨٤هـ : (تحقيق النص والشرح).
- الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين: (تأليف).
- التدمرية والحموية: لشيخ الإسلام ابن تيمية: (تصحيح ومراجعة).
- شرح ألفية الحديث للإمام السيوطي: (شرح وتحقيق).
- ألفية الحديث للحافظ العراقي : (تصحيح وتعليق).
- اختصار علوم الحديث ـ للحافظ ابن كثير: (تحقيق وتعليق).
- جماع العلم للإمام الشافعي: (شرح وتحقيق).
- أوائل الشهور العربية: (تأليف).

- أبحاث في أحكام: فقه وقضاء وقانون: (تأليف).
- الحلال والحرام: للإمام المقدسي ٦٠٠هـ: (شرح وتحقيق).
- مجموعة رسائل في عقيدة أهل السنة والجماعة: (تحقيق ومراجعة).
  - العقيدة الواسطية: لشيخ الإسلام ابن تيمية.
  - المناظرة في العقيدة: لابن قدامة المقدسي.
  - عقيدة أهل السنة والجماعة: لأبي الخطاب الكلوذاني.
- الإحكام في أصول الأحكام: للإمام ابن حزم: (شرح وتحقيق).
- الروضة الندية شرح الدرر البهية للشوكاني: تأليف: صديق حسن خان: (تخريج الأحاديث والتعليق عليها).
- المسند: للإمام أحمد بن حنبل: (تحقيق وشرح ١٦ مجلدًا).
- عمدة التفسير: مختصر تفسير ابن كثير: (شرح وتحقيق ٥ مجلدات).
- تفسير ابن جرير الطبري (جامع البيان) بالاشتراك مع شقيقه الشيخ محمود شاكر: (تخريج الأحاديث والتعليق عليها).
- الكامل في الأدب للمبرد: (تحقيق وتعليق).

- العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام للمقدسي: (تحقيق وتعليق).

- هداية المستفيد في أحكام التجويد محمد المحمود أبو ريمة: (تحقيق وضبط).

- مقالات وأبحاث: أحمد محمد شاكر: وهي مقالات وأبحاث منشورة في جرائد: الأهرام، والمؤيد، والمقطم، والبلاغ، ومجلات: الهدي النبوي، والرسالة، والمقتطف، والكتاب، والثقافة، والمحاماة الشرعية، والفتح، وغيرها.

- كتاب الخراج: ليحيى بن آدم القرشي ت ٢٠٣هـ: (تصحيح وتعليق).

- الكتب والمؤلفون: مقالات وأبحاث مهمة في النقد العلمي لأهم ما أصدرته المطابع خلال أربعين سنة وتراجم مؤلفيها: (نقد وتعريف)[1].

وفاته:

بعد حياة عامرة من الإيمان والعطاء المتميز، وعن عمر يناهز ستًا وستين سنة لقي العلامة الشيخ أحمد شاكر ربَّه، ولفظ أنفاسه الأخيرة، مخلفًا وراءه تراثًا علميًا

(١) كلمة الحق، ص ص٤-٢٣؛ والجامع الصحيح للترمذي ج١ ص ص٦٤-٦٥.

يخلد ذكراه، ويحفر اسمه بمداد من ذهب في سجل الخالدين.

وعن لحظة وفاته يقول شقيقه الشيخ محمود شاكر: «في الساعة السادسة بعد فجر يوم السبت ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٣٧٧هـ/ ١٤من يونية ١٩٥٨م، فقد العالم الإسلامي إمامًا من أئمة علم الحديث في هذا القرن هو الأستاذ أحمد محمد شاكر المحدث المشهور»[1].

رحم الله فقيد الإسلام العالم العلامة، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه خير الجزاء، وخلف في المسلمين من يواصل مسيرة العطاء.

****

المبحث الأول ـ موقفه النظري من التحقيق العلمي:

إن تصحيح الكتب وتحقيقها كما يرى العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ من أشق الأعمال وأكبرها تبعة، وهذه المهمة الثقيلة تحتاج إلى جهود رجال مخلصين عارفين بأصول هذه الفنون وقوانينها التي تعارف عليها العلماء.

ويصور الجاحظ هذه الصناعة الثقيلة والعمل الشاق بقوله في كتاب الحيوان:

«ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُر اللفظ وشريف المعاني: أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يرده إلى موضعه من أمثلة الكلام».

وقال الأخفش: «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض خرج

---

(١) كلمة الحق، صفحة (ط).

أعجميًا». وصدق الجاحظ والأخفش، وقد كان الخطر قديمًا في الكتب المخطوطة، وهو خطر محصور لقلة تداول الأيدي إياها مهما كثرت وذاعت، فما بال الأمر وقد طبعت الكتب بما فيها من جرائم الأخطاء، آلاف من النسخ من كل كتاب تنشر في الأسواق والمكاتب، تتناولها أيدي الناس، ليس فيها صحيح إلا قليلا، يقرؤها العالم المتمكن، والمتعلم المستفيد، والعاميُّ الجاهل، وفيها أغلاط واضحة، وأغلاط مشكلة، ونقص وتحريف... وهذه الكتب ثروة ضخمة من مجد الإسلام، ومفخرة المسلمين، كتب الدين والعلم، وكتب التفسير والحديث، والأدب والتاريخ، وما إلى ذلك من علوم أخر»[1].

هكذا رأى الشيخ ـ رحمه الله ـ خطورة الأمر، ورأى أن العناية بالكتاب وإخراجه إخراجًا متقنًا إنما هو من صميم واجب المسلم الغيور على دينه، المتقن لهذا الفن، حتى تخرج هذه الكتب بما فيها من ثروات وكنوز بصورة تحقيق فوائدها، وتغذي قارئها، وتؤدي دورًا بالغًا في بناء الفكر الإسلامي والمجتمع السليم.

ومن شدة حرصه رحمه الله كان يتمنى أن تزوَّد المطابع بكل القوانين الدقيقة التي وضعها الأعلام الثقات، ولتكون هذه القواعد مرشدًا للمصححين أجمع، وهذه الأمنية للشيخ أحمد شاكر أن يضع قواعد التصحيح أو قواعد التحقيق للنصـوص، قد ألف فيها كثيرون من المعاصرين تآليف حسنة يهتدي بها من يرتاد

---

(١) راجع: الترمذي: الجامع الصحيح، ج١ ص ص١٦ـ١٧.

حقول التحقيق العلمي، أو تصحيح الكتب وضبطها، ومن هذه التآليف:

١. الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا، القاهرة ١٣٣٠هـ، ثم طبع تصويرًا عنه في بيروت سنة ١٤٠٧هـ.

٢. أصول نقد النصوص ونشر الكتب، لبرجستراسر الألماني وهي محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٣٥٠هـ وطبعت بإعداد وتقديم تلميذه الدكتور محمد حمدي البكري بالقاهرة سنة ١٣٨٩هـ.

٣. تحقيق النصوص ونشرها، للأستاذ عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٧٤هـ وطبع عدة مرات بالقاهرة.

٤. قواعد تحقيق النصوص، للدكتور صلاح الدين المنجد، في مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ ثم طبعت مرات في بيروت.

٥. تحقيق التراث العربي ـ منهجه وتطوره، للدكتور عبد المجيد دياب، القاهرة ١٣٨٠هـ.

٦. الإملاء والترقيم في العربية، للأستاذ عبد العليم إبراهيم، القاهرة ١٣٩٥هـ.

٧. منهج تحقيق النصوص ونشرها، للدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني، بغداد ١٣٩٥هـ.

٨. المخطوطات العربية تحقيقها وقواعد فهرستها، للأستاذ فاضل عثمان توفيق النقيب، بغداد ١٣٩٥هـ.

٩. أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، وضعته لجنة مختصة في بغداد، ونشره معهد المخطوطات العربية في الكويت ١٤٠٠هـ.

١٠. ضبط النص والتعليق عليه، للدكتور بشار عواد معروف، مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الرابع من المجلد الحادي والثلاثين، بغداد ١٤٠٠هـ.

١١. التوثيق - تاريخه وأدواته، للأستاذ عبد المجيد عابدين، بغداد ١٤٠٢هـ.

١٢. في منهج تحقيق المخطوطات، للأستاذ مطاع الطرابيشي، دمشق ١٤٠٣هـ.

١٣. محاضرات في تحقيق النصوص، للدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق ١٤٠٤هـ.

١٤. تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية، للدكتور يحيى هلال السرحان، بغداد ١٤٠٤هـ.

١٥. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة ١٤٠٦هـ.

١٦. عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات، للدكتور الشيخ أحمد نور سيف، دمشق ١٤٠٧هـ.

١٧. قطوف أدبية ـ دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، للأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ نشرته مكتبة السنة بالقاهرة ١٤٠٩هـ[1].

ولقد كان للمستشرقين في إخراج الكتب وضبطها وضع الفهارس المختلفة لها عظيم الأثر، وبالغ الفائدة، وهذا عمل جليل لا يدرك خطره وفائدته، إلا من ابتلي بالعناء في البحث والمراجعة، وعجز أو وصل إلى ما يريد البحث عنه.

وقد تبعهم في ذلك كثير من المصححين المحدثين عندنا، تقليدًا لهم، على اضطراب فيما يصنعون وتقلقل، فمنهم من يتقن، ومنهم من يعجز، ومنهم من يوفَّق، ومنهم من يفشل، ومردُّ ذلك إلى إسناد العمل لغير أهله أحيانًا، وإلى ضنّ الناشرين أحيانًا أخرى.

وصنع الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف، والفهارس مفاتيح الكتب، وللمستشرقين الفضل الأول ـ فيما يراه الشيخ أحمد محمد شاكر ـ في تطبيقه على المطبوعات العربية، أعانهم على ذلك وجود المطابع.

والذي يراه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أن صناعة الفهارس لا كما يراه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ من صناعة وابتكار المستشرقين، ولكن يرجع الفضل في السبق إلى ابتكارها إلى المسلمين قبل نحو ٨٠٠ سنة وما كان دور المستشرقين إلا

(١) هذه القائمة من إعداد وتصنيف وترتيب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ راجع ـ تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص ص٣٩ـ٤٠.

الاختلاس أو الاقتباس"[1].

وأيًا ما كان السبق فإن للمستشرقين دورًا بارزًا في العناية بطباعة الكتب عناية تمتاز عن كل ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة ـ غالبًا ـ على الأصول المخطوطة التي يطبع عنها، مهما اختلفت، ويذكرون ما فيها من خطأ وصواب، يصنعونه تحت أنظار القارئين، قرب خطأ في نظر مصحح الكتاب هو الصواب الموافق لما قال المؤلف، وقد يتبينه شخص آخر، عن فهم ثاقب أو دليل ثابت.

ومن اعتراف العلامة الشيخ أحمد شاكر بفضل هؤلاء المستشرقين في هذه الجوانب إشارته إلى أن طبعات بعض هؤلاء المستشرقين تمتاز أيضًا بوصف الأصول التي يطبعون عنها، وصفًا دقيقًا جيدًا يظهر القارئ على مبلغ الثقة بها، أو الشك في صحتها، ليكون على بصيرة من أمره، ثم يذكر أن هذه ميزة لن نجدها في شيء مما طبع في مصر قديمًا، بلغ ما بلغ من الصحة والإتقان من نفائس الكتب التي طبعت في بولاق من أمثال الكشاف، والفخر الرازي، والطبري، وأبي السعود، وغيرها من كتب التفسير ـ ومن أمثال البخاري ومسلم والترمذي والنووي على مسلم والأم للإمام الشافعي وغير ذلك من كتب الحديث والفقه، وأمثال لسان العرب والقاموس والصحاح وسيبويه والأغاني والمزهر والخزانة الكبرى والعقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب، وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقريزي ونفح الطيب وابن خلكان والجبرتي وغيرها من كتب التاريخ

(١) راجع كتاب: تصحيح الكتب وصنع الفهارس، ص ٤٢ هامش (١).

والتراجم، إلى غير ذلك مما طبع من الدواوين ومصادر العلوم والفنون»[1].

وإذا كان هذا الاعتراف من الشيخ أحمد شاكر بهذه الجهود الجبارة لطائفة المستشرقين، وإشارته المتكررة إلى أن أعمالهم وطبعاتهم كانت نفائس تقتنى، وأعلاقًا تدخر... إذا كان هذا رأيه فيهم إلا أنه بفطنة وبعد نظر لا يميل إلى المبالغة في تمجيدهم والإشادة بذكرهم، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأي: خطأ أو صواب يتقلدونه ويدافعون عنه، ويجعلون قولهم فوق كل قول، وكلمتهم عالية على كل كلمة... لأن هؤلاء المفتونين بهم جهلوا أو نسوا، أو علموا وتناسوا أن المستشرقين طلائع المبشرين، وأن جل أبحاثهم في الإسلام، وما إليه إنما تصدر عن هوى وقصد دفين، وأنهم كسابقيهم ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ وإنما يفضلونهم بأنهم يحافظون على النصوص، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط.

ثم يبرر تخوفه حتى من المنصفين من هؤلاء المستشرقين وتعلق الناس بهم، وانبهارهم بفنهم، وبعدهم عن بني دينهم ووطنهم قائلاً: «نعم: إن منهم رجالاً أحرار الفكر، لا يقصدون إلى التعصب، ولا يميلون مع الهوى، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله، وأخذوا من الكتب، وهم يبحثون في لغة غير لغتهم، وفي علوم لم تمتزج بأرواحهم، وعلى أسس غير ثابتة وضعها متقدموهم، ثم لا يزال ما نشئوا عليه واعتقدوا، يغلبهم ثم ينحرف بهم عن الجادة، فإذا هم قد ساروا في طريق آخر، غير ما يؤدي إليه حرية الفكر والنظر السليم.

---

(١) الجامع الصحيح للترمذي، ج١ ص ص ١٧ـ١٨.

ومعاذ الله أن أبخس أحدًا حقه، أو أنكر ما للمستشرقين من جهد مشكور في إحياء آثارنا الخالدة، ونشر مفاخر أئمتنا العظماء، ولكني رجل أريد أن أضع الأمور مواضعها، وأن أقر الحق في نصابه، وأريد أن أعرف الفضل لصاحبه في حدود ما أسدى إلينا من فضل، ثم لا أجاوز به حدَّه، ولا أعلو به عن مستواه، ولكني رجل أتعصب لديني ولغتي أشد العصبية، وأعرف معنى العصبية وحدَّها، وأن ليس معناها العدوان، وأن ليس في الخروج عنها إلا الذل والاستسلام، وإنما معناها أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، وأعرف أنه (ما غزى قوم قط في عقر دارهم إلا ذلوا، وقد ـ والله ـ غزينا في عقر دارنا وفي نفوسنا، وفي عقائدنا، وفي كل ما يقدسه الإسلام ويفخر به المسلمون.

وكان قومنا ضعافًا، والضعيف مُغري أبدا بتقليد القويّ وتمجيده، فرأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارهم، فقلدوهم في كل شيء، وعظَّموهم في كل شيء، وكادت أن تعصف بهم العواصف، لولا فضل الله ورحمته.

غر الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين، فظنوا أن هذه خطة اخترعوها، وصناعة ابتكروها، لا على مثال سبق، ليس لهم فيهم من سلف، ووقع في وهمهم أن ليس أحد من المسلمين بمستطيع أن يأتي بمثل ما أتوا، بَلْهَ أن يَبُزَّهم، إلا أن يكون تقليدًا واتباعًا، وراحوا يثقون بالأجنبي ويزدرون ابن قومهم ودينهم، فلا يعهدون له بجلائل الأعمال وعظيمها، بل دائمًا: المستشرقون!!

المستشرقون!! ويلقى الأجنبي منهم كل عون وتأييد..»[1].

وإن دل هذا على شيء إنما يدل على مدى يقظة العلامة الشيخ أحمد شاكر في موقفه من هؤلاء المستشرقين وتحذيره من التعامل معهم، وما يفعلون بتراثنا، وإن العاقل المنصف ليعلم أن هؤلاء الأجانب لم يكونوا مبتكري قواعد التصحيح، وإنما سبقهم إليها علماء المسلمين المتقدمون، وكتبوا قواعدهم لتصحيح الكتب المخطوطة، إذ لم تكن المطابع وجدت، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجاب، ونحن وارثوا مجدهم وعزهم، وإلينا انتهت علومهم، وفي ذلك يسوق الشيخ أحمد شاكر مقولة أبي عمرو بن الصلاح: «إن على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم، على الوجه الذي رووه، شكلاً ونقطًا يؤمن معهما الالتباس، وكثيرًا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان معرَّض للنسيان، وأول ناسٍ أول الناس[2]، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله ما يمنع من إشكاله، ثم لا ينبغي أن يعتني بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال: إنما يُشْكَل ما يشكل»[3].

وهذه الآراء للشيخ رحمه الله تكشف عن مدى غيرته الإسلامية وعصبيته

---

(١) مقدمة الجامع الصحيح للترمذي، ج١ ص ص ٢٠ـ٢١.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ طه: ١١٥.

(٣) علوم الحديث، ص١٧١؛ ومقدمة الجامع الصحيح، ج١ ص ٢٢.

الإيمانية في كشف حال المستشرقين فيما ظهروا فيه من الإتقان وحسن الإخراج، وضبط النص وصنع الفهارس العامة للكتاب، يسبق المسلمين لهم في ذلك سبقًا بعيدًا، ليذهب هذا الافتتان الكبير بهم، الذي استحوذ على عقول كثير من أهل العلم والمثقفين، فضلاً عن الطلبة والناشئين.

وقد ظهر هذا التنبه في كتاباته التي بيّن فيها ما أسسه العلماء المسلمون في باب تحقيق النص وضبطه، والدقة البالغة في تحمله ونقله، وروايته وأدائه، ومعالجة عوارضه التي قد تعتوره من تحريف أو زيادة أو نقص، أو اشتباه، أو تأكيد وتثبيت، ... وما تقدموا به غيرهم من صنع الفهارس العامة المتنوعة، مبينًا بعد ذلك بداية تأليف المعاجم اللغوية عند المسلمين من زمن الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى في القرن الثاني الهجري [١٧٠هـ] رحمه الله تعالى، وكذلك بداية تأليف كتب الطبقات وكتب معاجم رجال الحديث، وكتب الفهارس، وكيف صنعها الأقدمون قبل قرون ودهور من الفرنجة، فالمسلمون هم الأصلاء السابقون، والمستشرقون هم اللاحقون المقتبسون وأن المسلمين قد سبقوا الإفرنج بدهور سبقًا كبيرًا في هذا المضمار بحيث يدهش القارئ من تمحيصهم وتدقيقهم في شئون التصحيح والضبط"[1].

والذي نود أن نبرزه هنا أن الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ كان من المحققين الحذّاق المتقنين، الذين يهتمون بإخراج كتبهم وتحقيقها تحقيقًا سليمًا، بين خضم

(١) تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص ص٥ـ٧.

الكتب التي امتلأت بالأخطاء، بل كان من أساطين المحققين المصححين.

لقد عاب الشيخ على علمائنا المحققين عدم اهتمامهم بما فعل المستشرقون من تعريف بالأصول التي يعنون بإخراجها، وذكر ما فيها من خطأ وصواب ليضعوا ذلك تحت أنظار القارئين فيزداد القارئ ثقة، ويكون على بصيرة من أمره.

ثم نراه يضرب لذلك مثالاً يفرق فيه بين جهود علمائنا وجهود المستشرقين وهذا المثال هو «كتاب سيبويه» الذي طبع بباريس سنة ١٨٨١م ثم طبع في بولاق ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، وكان في الأولى اختلاف النسخ تفصيلاً بالحاشية، ومقدمة باللغة الفرنسية، فيها بيان الأصول التي طبع عنها، ونص ما كتب عليها من تواريخ، وسماعات، واصطلاحات، وغير ذلك حرفيًا باللغة العربية، ثم لا نجد في طبعة بولاق حرفًا واحدًا من ذلك كله، ولا إشارة إلى أنها أخذت عن طبعة باريس، فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشدًا للباحثين من المحدثين.. كما كانت طبعات المستشرقين تحفًا نادرة تقتني على غلو ثمنها.

ورغم كل هذه الإشادة من الشيخ أحمد شاكر بفضل هؤلاء المستشرقين وجهودهم البارزة، وتميز طبعاتهم، إلا أنه شديد التحذير من خطورة الغلو في تمجيد أعمالهم، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأي: خطأ أو صواب... وأنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغاية حتى في الدين: التفسير والحديث والفقه... وأن هؤلاء المستشرقين قد حرفوا النصوص بالتأويل لمآربهم، حتى من كان منهم حرًا في رأيه غير متعصب، ولا يقصد التعصب فإنه قد

أخذ العلم عن غيره، وعمل بلغة ليست لغته، فلا يؤمن معتقدهم وموروثاتهم في الانحراف بهم عن جادة الصواب.

ولقد كتب الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ هذه القواعد التي سار عليها في تحقيقه لكتب التراث العربي والإسلامي في كتاب يحمل كل هذه الأصول التي انتهجها وأسماه: «تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك» وضمنه كل منهجه في التحقيق وجهود السابقين والمحدثين في هذه الجوانب، وعني بهذا الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وعنيت بطبعة مكتبة السنة بالقاهرة.

وقد نبَّه الشيخ أحمد شاكر إلى أهم ما يجب الحفاظ عليه من قواعد التحقيق والتصحيح والضبط، ومن هذه الأشياء التي حرص على إبرازها، وظهرت جلية في كل أعماله من تصحيح أو ضبط أو تحقيق وغير ذلك:

١. ضبط الملتبس والمشكل.

٢. كراهة الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه.

٣. تفضيل خط التحقيق دون المشق والتعليق[1].

٤. ضبط الحروف المعجمة والمهملة.

٥. ترك الاصطلاح مع نفسه في الكتاب وكتابة الأشياء كاملة حتى لا تلتبس

---

(١) المشق: سرعة الكتابة، وقلم مشَّاق: سريع الجري في القرطاس، والتعليق: خلط الحروف التي ينبغي تفريقًا. انظر لسان العرب (مشق)، والقاموس المحيط ـ (مشق).

على القارئ.

٦. استحسان وضع دائرة بين كل حديثين.

٧. كراهة قطع الأسماء المكرمة مثل كتابة (عبد) في آخر السطر، والباقي في أول السطر الآخر في مثل (عبد الله، عبد الرحمن...).

٨. المحافظة على كتابة الصلاة على النبي تامة، ولا يسام من تكرير ذلك عند تكرره.

٩. كتب الثناء في اسم الله والرسول: نحو (عز وجل، تبارك وتعالى) في اسم الجلالة، وذكر التصلية والتسليم عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم.

١٠. اجتناب نقصين في الصلاة على النبي: فلا يكتبها رامزًا إليها بحرفين أو نحو ذلك، ولا يكتبها (صلى الله عليه) ولا يكتب (وسلم)، ويكره الاقتصار على قوله (عليه السلام).

١١. لزوم المقابلة بالأصل وذلك بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه، وإن كان إجازة.

١٢. اعتماد صحة سماع من سمع الحديث، ولم ينظر في الكتاب.

١٣. صحة الرواية من أصل الراوي الذي لم يقابله.

١٤. مراعاة تخريج اللحق الساقط في الحواشي: وسمي (اللحَق) بفتح الحاء، وهو أن يخطَّ من موضع سقوطه من السطر خطًا صاعدًا إلى فوق، ثم

يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق.

١٥. مراعاة تخريج ما ليس في الأصل في الحواشي: من شرح، أو تنبيه على غلط، أو اختلاف رواية أو نسخة، أو نحو ذلك مما ليس من الأصل.

١٦. لزوم العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض:

- أما التصحيح فهو كتابة (صحّ) على الكلام أو عنده فيما صح رواية ومعنى.
- وأما التضبيب ويسمى أيضًا (التمريض) فيجعل على ما صح ورودهُ كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظًا أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذًا، أو مصحَّفًا... وسمي ضبَّة لكون الحرف مقفلاً بها، لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفل بها.

١٧. التنبيه على المقحم في الكتاب: كأن يقع في الكتاب ما ليس منه فإنه ينفي عنه بالضرب، أو الحك، أو المحو أو غير ذلك.

١٨. ضبط الروايات عند اختلافها.

١٩. وضع الرموز لألفاظ الحديث الشريف.

٢٠. بيـان ما ينبغي كتابته في أول السماع: وهو ما يكتب بعد البسملة من اسم

الشيخ الذي سمع الكتاب منه، وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه.

٢١. استحسان كتابة السماع بخط شيخ معروف متقن.

٢٢. قبح منع السماع عمن شارك فيه واستحقاقه له قضاء.

وهذه القواعد التي أشار إليها الشيخ أحمد شاكر وسار عليها قد ذكرها ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث)[1] وهي تصلح في أكثرها لتصحيح الكتب المطبوعة، وتعد بمثابة إرشادات للمصحح عند النقل من الكتب المخطوطة، حتى يعرف قيمة الأصول التي يطبع عنها.

والذي يجب الإشادة به عند حديثنا عن موقف العلامة الشيخ أحمد شاكر من التحقيق وأصوله، هو تواضعه العلمي في التحقيق والإشارة إلى أن عمله صواب يحتمل الخطأ، بل إنه ـ رحمه الله ـ كان يبذل الجهد والغاية، ويتجلى ذلك في بيانه لمنهجه الذي سار عليه في تحقيق كتاب الترمذي حيث يقول: «ولقد اتبعت في تصحيح كتاب الترمذي هذا أصح قواعد التصحيح وأدقها، واجتهدت في إخراج نصه صحيحًا كاملاً، على ما في الأصول التي وصفتُ من اضطراب واختلاف، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخة يصح أن تسمى (أصلا) بحق، كأن تكون قريبة من عهد المؤلف، أو تكون ثابتة القراءة والأسانيد، على شيوخ ثقات معروفين، ولكن

---

(١) ص ص ١٧١ـ١٨٥ من طبعة حلب ١٣٥٠هـ التي حققها العلامة الشيخ راغب الطباخ. وراجع: تصحيح الكتب وصنع الفهارس ص ص١٧ـ٤٠.

مجموع الأصول التي في يدي يخرج منها نص أقرب إلى الصحة من أي واحد منها.

ولم أكتب فيه حرفًا واحدًا إلا عن ثَبْتٍ ويقين، وبعد بحث واطمئنان، وذكرت كل ما في هذه النسخ من زيادات، بين قوسين هكذا [ ] مع الإشارة في التعليق إلى مصدر الزيادة، إلا أن تكون الزيادة خطأ صِرْفًا، فإني لا أزيدها في المتن، ولكن أذكرها في التعليق، مبينًا وجه الخطأ فيها، وذكرت كل ما في النسخ من اختلاف، سواء أكان صحيحًا أم خطأ، وإنما أذكر من المتن ما أراه أصح من غيره في نظري، مع اختلاف إيضاح وجه الترجيح إن كان هناك وجه له.

وقد فعلت هذا كله احتياطًا، فقد يكون ما رأيته خطأ يراه غيري صوابًا، وأكون أنا المخطئ، وقد يكون ما ظننته راجحًا مرجوحًا في الحقيقة، وإنما احتطت في عملي أشد الاحتياط، وبذلت ما في وسعي من جهد.

ولا استثني من النسخ شيئًا فيما فعلت إلا النسخة المرموز لها بحرف (ق)، فإني لم أذكر جميع ما فيها من مخالفة لغيرها، إذ لم أثق بصحتها، كما قلت آنفًا في وصفها.

وكأن القارئ في هذه الطبعة من (سنن الترمذي) يقرأ في جميع النسخ التي وصفت، عن ثقة ويقين واطمئنان نفسي إن شاء الله»[1].

ونحاول الآن فيما يلي من صفحات أن نمثل بتراث الشيخ ـ رحمه الله ـ من الكتب التي خلَّفها لنا ما بين تحقيق وتصحيح وتعليق سواء من الكتب التراثية

(١) تصحيح الكتب، ص ص٦١ـ٦٢؛ ومقدمة الجامع الصحيح للترمذي، ج١ ص ١٦ وما بعدها.

بصفة عامة أو من كتب التراث الإسلامي بصفة خاصة، لنرى مدى التزامه بهذا الإطار النظري لتحقيق النصوص ونشرها.

****

المبحث الثاني ـ جهوده في تحقيق التراث بصفة عامة:

لقد ترك لنا العلامة ـ المحدث الفقيه الأديب اللغوي المحقق المتقن ـ الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تراثًا علميًا ما بين التأليف والتحقيق العلمي يشهد لصاحبه بالعلم الغزير في كثير من مجالاته، حتى أصبح فارسًا من فرسان عصره، يرفع علم الثقافة الإسلامية والعربية أخذًا وعطاء.

نعم لقد كان لتكوينه العلمي الراسخ، ولقاءاته المتتابعة مع العلماء، وتشربه لعلمهم أثر عظيم في إثراء الحقل العلمي، والساحة التحقيقية بجد ومثابرة وإخلاص، وتنوع هذا العطاء وآتى أكله، وستظل الأجيال تتفيأ ظلاله، عارفة لصاحبه بالفضل، مقرّة له بالثناء عليه.

وكما تعدد التراث الديني والمؤلفات فيه، تعدد أيضًا التراث العربي فضرب الشيخ فيه بسهم وافر، وأدلى فيه دلوه، وظل عاشقًا للغة والأدب، وفاض هذا العشق وخلَّف الكثير من المؤلفات والتحقيقات اللغوية والأدبية بذَّ فيها العلماء كتحقيقه لكتاب (لباب الآداب) لأسامة بن منقذ، و(الشعر والشعراء) لابن قتيبة، و(المفضليات) للمفضل الضبي، و(الأصمعيات) للأصمعي، و(إصلاح المنطق) لابن السكّيت. وقد شاركه في كثير من أعماله العلامة اللغوي المعروف

الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ ابن خاله ورفيق رحلة حياته، وكذا شقيقه الشيخ محمود شاكر المحقق الكبير.

وقد كان الشيخ في كتاباته يبتغي الشاردة من العلم في أدنى مواقعها، كما يتطلبها في أعلى مجاليها على حد تعبير الأستاذ عبد السلام هارون[1]، ولا يستطيع منصف أن يفرق بين ما هو من تأليفه، أو من تحقيقه فهما سواء في إصابة الهدف، والدقة العلمية التي هي ديدنه، حتى إن تأليفه لهو نوع من التحقيق العلمي الراسخ.

وأمام هذا التراث لن يستطيع باحث المتابعة الدقيقة لكل أعماله رحمه الله، ولكن سنحاول في هذين المبحثين التاليين التمثيل ببعض أعماله مسلطين عليها بعض الضوء وصولاً إلى بيان جهوده في خدمة التراث العربي والإسلامي.

ولأن غاية هذا البحث هو التركيز على بيان جهود الشيخ رحمه الله في خدمة التراث الإسلامي بصفة خاصة، فسوف نكتفي في هذا المبحث بالتمثيل بكتابين فقط من أعماله لخدمة التراث بصفة عامة، وأول هذين العملين كتاب مُؤلَّف له هو «كلمة الحق»، والآخر مُحقَّق هو: «لباب الآداب» لأسامة بن منقذ.

كلمة الحق:

من سمات كتاباته في مقالاته في هذا الكتاب وغيره، أنه يتحرى الحقيقة في شئون المسلمين، وينقب عن كلمة الحق ويبرزها بشجاعة للقارئ مستشهدًا

---

(١) حكم الجاهلية، ص٤.

بالأدلة القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة التي تؤيد صحة دعواه.

لقد كان ينشد في مقالاته في كتابه (كلمة الحق) المجتمع الإسلامي المثالي الفاضل البعيد عن تقاليد الأجانب، المجتمع الذي يحفظ فيه أعراض المسلمين، وذلك عن طريق العودة إلى هذا الدين وإلى كتاب الله الخالد.

كان ينشد في مقالاته الوحدة بين الأمم الإسلامية عن طريق الحديث عن السياسة العليا للأمم الإسلامية التي تجعلهم أمة واحدة، ويمجُّ فكرة القوميات والأحزاب وأهوائها، والعمل على تحرير عقول المسلمين من روح التهتك والإباحية، وحرب النفاق والمجاملات الكاذبة[1].

والكتاب عبارة عن ثلاثة وعشرين مقالاً من المقالات، وسنعرض هنا فقط لأسماء هذه المقالات مكتفين بأولها وآخرها لتسليط بعض الضوء عليها وبيان منهجه في هذه المقالات من خلال هذا التحليل:

١. جرأة عجيبة على تكذيب القرآن.

٢. ولاية المرأة القضاء.

٣. صلاة الجمعة والمدارس الإفرنجية.

٤. ما هذا؟ أدعوة سافرة لعبادة العجل؟.

٥. السمع والطاعة.

٦. أيتها الأمم المستعبدة.

---

(١) راجع: كلمة الحق، ص ص ١٠ـ١٥.

٧. حق الخادم على سيده.

٨. الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا.

٩. إذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب.

١٠. الجعاظرة الجوَّاظون(١).

١١. بيان إلى الأمة المصرية خاصة وإلى الأمم العربية والإسلامية عامة.

١٢. جهل وسوء أدب، ثم إصرار وقحة وغرور!!

١٣. على الطريقة الأمريكية.

١٤. خمارة حقيقية.

١٥. حضور المسلمين الصلاة في الكنائس.

١٦. تحقيق سن عائشة.

١٧. الإنصاف فيما جاء في البسملة من الاختلاف.

١٨. تحية المؤتمر العربي في قضية فلسطين.

١٩. القول الفصل في مس المرأة وعدم نقضه للوضوء.

٢٠. * مذكرة في قضية الوارثين الشرعيين المحرومين من حقوقهم في أوقاف أهلهم.

---

(١) (الجعظري): بفتح الجيم والظاء بينهما عين مهملة ساكنة، الجعظ: الضخم، و«الجواظ» بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره ظاء معجمة. وهما متقاربا المعنى: الجسيم الأكول الشروب البطر يختال في مشيته ويتعاظم، انظر الصحاح جوظ، جعظ ٣/ ٧١/ ١؛ والمسند ٦٥٨٠؛ وكلمة الحق، ص١٢٣.

* إبطال وقف الجنف والإثم: فتوى شيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب.

٢١. آزر: تحقيق أنه اسم أبي إبراهيم عليه السلام.

٢٢. بيني وبين الشيخ حامد الفقي.

٢٣. في تعدد الزوجات.

والمقال الأول هو ما عنون له مؤلفه ـ رحمه الله ـ «جرأة عجيبة على تكذيب القرآن» ردَّ فيه على الأستاذ (سليم بك حسن) على كتاباته في كتابه (مصر القديمة) وينقده في هذا المقال نقدًا بناءً يقوم على معايير النقد المنهجي الحيادي، وبأسلوب يقوم على الإقناع.

وهذا المقال العلمي النفيس الذي وجهه إلى المؤرخ الأثري سليم حسن ردًا ونقدًا لما كتبه في شأن موسى عليه السلام، وفرعون ملك مصر، تظهر فيها قوة النقد والتصحيح، وخاصة في الجزء الأول من كتاب سليم حسن (مصر القديمة) الذي تعرض فيه لقضية (خروج بني إسرائيل من مصر)، ووصف عرضه له بأنه عرض جريء فوق حدود العجب، وفوق حدود الجرأة؛ لأنه كذب فيه التوارة تكذيبًا صريحًا تارة، وتكذيبًا ملتويًا تارة، وكذب فيه القرآن تكذيب (العلماء الأفذاذ في هذا العصر!) الذين يتأولون القرآن تأولاً لا يمتُّ إلى لفظه ولا إلى معناه بسبب، يخرج به على كل دلالة، وعلى كل عقل، إلا عقولهم الجبارة المتوفزة للهدم، ويصفه بأنه كان في عمله هذا مقلدًا، لم يتقن الصنعة كما أتقنوا، وكذبه

تكذيبًا آخر غير مباشر، بتقرير (حقائق) تنافي ما أثبت القرآن وتناقضه، يقررها بعظمة العالم المتثبت الذي لا يثبت صحة خبر في القرآن، إلا أن تؤيده الأحجار (المقدسة) التي كتبها وثنيون مجهولون، من عبّاد الفراعين، وعباد العجول، وعباد الأوثان، بل يفضح أمره بأنه رفض من خلال فصول كتابه أن يسلم بوجود شيء في مصر في عهد الفراعين اسمه بنو إسرائيل، وبخروجهم من مصر بقيادة رجل منهم اسمه (موسى) وأن ماعدا ذلك من التفاصيل إن هو إلا أساطير وأكاذيب إلى أن تظهر أدلة أخرى تثبت شيئًا منها، ثم يستدل بأقوال الرجل حتى يقيم رفضه واعتراضه على دعائم قوية من أقوال خصومه»[1].

وتظهر روح النقد وجرأة الشيخ ـ رحمه الله ـ في تحليله لهذا الموقف من المؤلف الذي لا يعرف القصة القرآنية، ولم يقرأها قط في القرآن، بل يرجع ذلك إلى الروح الأجنبية السائدة التي ترسمها أوروبا لمحاولة هدم الإسلام في بلاده فنراه يقول:

«إن المؤلف ـ فيما أرى ـ يستغل الروح القومي الذي تغلغل في مصر للإشادة بقدماء المصريين وفراعينهم وأوثانهم على النحو الذي نراه في الصحف والمجلات والمؤلفات، تقليدًا لأوروبا من جهة، ونتيجة لما رسمت أوروبا ومبشروها ومستعمروها من محاولة هدم الإسلام في بلاده، بتربية لأمة تربية تستنبط الإلحاد مع مظهر التدين، أو تعلن الإلحاد ما وجدت الفرصة كذلك.

وأكبر ظني أن المؤلف لم يقرأ قصة بني إسرائيل في القرآن قط، أو هو على

(١) كلمة الحق، ص ص١٨ـ١٩.

الأقل لم يتأملها تأمل المؤمن المستيقين بصدق هذا القرآن، وبأنه وحي من الله لرسوله لفظًا ومعنىً، وبأنه أصدق مصدر تاريخي، لأنه ليس من علم البشر، بل هو من قول خالق الكون، الذي يعلم ما تقدم وما تأخر، وبأنه الكتاب المهيمن على ما سبق من كتب الأنبياء، وبأنه لا يجوز لمسلم يؤمن بالله ورسوله أن يعقد مقارنة بينه وبين نقوش على أحجار، أو كتابة في أوراق، كتبها وثنيون مجهولون، مداحون متملقون، يمدحون ملوكهم بالحق تارة، وبالباطل تارات، إلى أن هذه النقوش والكتابات لم يتبين إلى الآن معناها على سبيل القطع واليقين، بل هو الظن والاجتهاد، بما بلغت إليه أسباب دارسيها»[1].

ويظل ـ رحمه الله ـ يتتبع بالنقد الفاحص أقوال المؤلف ليفندها بالأدلة والبراهين الواهية التي ارتكز عليها المؤلف واقتنع بها بأن بني إسرائيل كانوا في مصر وخرجوا أو أخرجوا منها، مثل القصيدة التي يزعم فيها أن ذكر بني إسرائيل لم يعثر عليه في الآثار المصرية إلا مرة واحدة في هذه القصيدة الرائعة التي نقشها مرنبتاح تخليدًا لذكرى انتصاراته على أقوام لوبيا والبحار، وأنه لم يجدهم يذكرون بعد ذلك على الآثار إلا بعد انقضاء أربعة قرون من ذلك التاريخ، ويشير إلى ترجمته لمعاني هذه القصيدة إلى عربيته، وتقديمها إلى قراء كتابه، ثم يُعلن عجبه الشديد على هذا الشيء الذي لا يرتكز على حقائق تاريخية يرتكز عليه المؤلف في تكذيب التوراة والقرآن[2].

---

(١) كلمة الحق، ص ص٢٠ـ٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣ وما بعدها.

ثم يسوق الأدلة القرآنية التي تغافلها المؤلف ـ سامحه الله ـ من القرآن الكريم الذي لا يستطيع أن ينكره، ولا ينكر ما به من حقائق تشير إلى زلزلة عرش فرعون حينما خرج عن طوره، ولم يذكر إلا البطش والجبروت والطغيان، وقد قص القرآن ذلك في كثير من مواطنه التي منها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ * إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى * اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰ أَن تَزَكَّىٰ * وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ * فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ * فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ * ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ * فَحَشَرَ فَنَادَىٰ * فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ * فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾[1].

ثم يسوق العديد من الآيات القرآنية في المواطن المختلفة التي تكذب ما ذهب إليه المؤلف سليم حسن، وتهدم الحقائق التي يريد أن يقيمها، ثم نراه بعد ذلك يخاطبه في حدة هادفة: «أفهذه حوادث تافهة في نظر المؤرخ المصري في ذلك العهد؟ أم هي من الحوادث التي لا يعرفها ذلك المؤرخ؟ أم هي من الحوادث التي إذا عرفها لم يسبغ عليها أهمية؟ ألا ترى أنك تستدل بدليل سلبي على نفي ما أثبته الله في القرآن؟ كل ما لديك أنه لم توجد أحجار من أحجار الوثنيين، أو كتابات مما يكتبون، تسرد هذه الآيات الخطيرة التي هزّت المُلك، وأخرجت الملك عن طوره، ثم أخرجته من هذه الحياة فأسلمته إلى مصيره وأوردته نار جهنم!.. »[2].

---

(١) النازعات: ١٥ـ٢٥.

(٢) كلمة الحق، ص٣١ـ٣٢.

كما يتصدىٰ لهدم اعتقاده أن موضوع غرق فرعون أمر فُهِم خطأ علىٰ حساب ما جاء في الكتب السماوية، وأظهر حماقته وسوء فهمه في ذلك، بل جرأته علىٰ تكذيب القرآن وافترائه في ذلك»[1].

ثم يختتم مقاله هذا بتوجيه النصيحة إلىٰ مؤلف الكتاب الأستاذ سليم حسن يحثه فيها إلىٰ أن الرجوع إلىٰ الحق خير من التمادي في الباطل فيقول: «أيها الأستاذ المؤلف سليم بك حسن: ارجع إلىٰ ربك، واقبل موعظة رجل مخلص، لا يريد إلا أن يبصرك موضع قدميك، إذا ما تقدمت إلىٰ ربك يوم القيامة، ولا تأخذك العزة إذا قيل لك: ﴿ اتَّقِ اللَّهَ﴾ فالأمر جدٌّ لا هزل، واعلم أن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم قد قال: «وهل يكبّ الناس في النار علىٰ وجوههم إلا حصائد ألسنتهم»[2]».

******

في تعدد الزوجات:

وهو عنوان مقاله الأخير في هذا الكتاب الذي نمثل به، والمقال يعيب فيه علىٰ الذين ينكرون تعدد الزوجات، ويرىٰ أن إنكارهم هذا مرجعه إلىٰ المؤثرات الإفرنجية والنصرانية التي غلبت الفطرة الإسلامية للقائلين بهذه الدعوىٰ، فصار

---

(١) كلمة الحق، ص٤١ وما بعدها.

(٢) الحديث صحيح رواه أحمد والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي حديث حسن صحيح.

ديدنهم إنكار التعدد، ورؤيتهم له عملاً بشعًا غير مستساغ في نظرهم، بل جاراهم في ذلك بعض من ينتسب إلى العلم من أهل الأزهر المنتسبين إلى الدين، والذين كان من واجبهم أن يدافعوا عنه، وأن يعرفوا الجاهلين حقائق الشريعة.

ثم يشير إلى أن بعض الحكومات التي تنتسب إلى الإسلام قد وضعت في بلادها قانونًا منعت فيه تعدد الزوجات جملة، بل صرحت تلك الحكومة أن تعدد الزوجات عندهم صار حرامًا، ولم يعرف هؤلاء الرجال أن الحكومة بهذا اللفظ الجريء المحرم صاروا مرتدين خارجين من دين الإسلام، تجري عليهم، وعلى من يرضى عن عملهم كل أحكام الردة المعروفة، التي يعرفها كل مسلم، ويدخلون بها في الكفر[1].

ويشير في مقاله محذرًا كل من يجترأ على الدين محاولاً الاجتهاد واستنباط الأحكام، والإفتاء في الحلال والحرام، وسب علماء الإسلام إذا أرادوا أن يعلموهم ويقفوهم عند حدهم، ولا سيما أن هؤلاء المتجرئين لا يعرفون كيف يتوضأون أو يصلون أو كيف يتطهرون، ولكنهم في مسألة تعدد الزوجات يجتهدون، ويصف اجتهادهم هذا بأنه عمل إجرامي وكفر بواح.

ثم يشير - رحمه الله - إلى أن كتابات مثل هؤلاء المنتسبين إلى الإسلام جرأت غير المسلمين حتى كتب أحدهم في إحدى الصحف اليومية التي ظاهر أمرها أن أصحابها مسلمون، مقالاً بعنوان: «تعدد الزوجات وصمة» فشتم بهذه الجرأة

---

(١) كلمة الحق، ص ص ٣٠٣-٣٠٤.

الشريعة الإسلامية، وشتم جميع المسلمين من بدء الإسلام إلى الآن، ولم نجد أحدًا حرَّك في ذلك ساكنًا، مع أن اليقين لو كان العكس، وأن لو تجرأ كاتب مسلم على شتم شريعة ذلك الكاتب لقامت الدنيا وقعدت، ولكن المسلمين مؤدبون»[1].

ثم نراه يفند ما اعتمد عليه هؤلاء المحرِّمين للتعدد، مثل الشفقة على الأسرة، وعلى الأبناء خاصة، وزعمهم أن تعدد الزوجات سبب لكثرة المتشردين من الأطفال، وأن أكثر هؤلاء من آباء فقراء تزوجوا أكثر من واحدة، وبيَّن أنهم في ذلك كاذبون، وأن الإحصاءات التي يستندون إليها هي التي تكذبهم أيضًا.

كما عاب أيضًا تلاعبهم بالألفاظ وببعض القواعد الأصولية، كتسميتهم تعدد الزوجات (مباحًا)، وأن لولي الأمر أن يقيد بعض المباحات بما يرى من القيود للمصلحة، وهم في ذلك يعلمون مدى ضلالهم؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما أحلَّ الله فهو حلال، وما سكت عنه فهو عفو»[2]. بل إن القرآن نص صراحة على تحليله بل جاء إحلاله بصيغة الأمر التي أصلها للوجوب قال تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[3].

ثم يبين أن شرط العدل في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾[4].

---

(١) كلمة الحق، ص ص ٣٠٤ـ٣٠٥.

(٢) انظر: سنن الدارمي ـ أطعمه ٣٠؛ وسنن الترمذي ـ لباس (٦)؛ وسنن ابن ماجه ـ أطعمة ٦٠.

(٣) النساء: ٣.

(٤) النساء: ٣.

شرط شخصي لا تشريعي، أي شرط مرجعه لشخص المكلف لا يدخل تحت سلطان التشريع والقضاء، فإن الله تعالىٰ قد أذن للرجل ـ بصيغة الأمر ـ أن يتزوج ما طاب له من النساء دون قيد بإذن القاضي أو بإذن القانون أو بإذن ولي الأمر أو غيره، وأمره أنه إذا خاف ـ في نفسه ـ ألا يعدل بين الزوجات أن يقتصر علىٰ واحدة، وبالبداهة أن ليس لأحد سلطان علىٰ قلب المريد الزواج، حتىٰ يستطيع أن يعرف ما في دخيلة نفسه من خوف الجور أو عدم خوفه، بل ترك الله ذلك لتقديره في ضميره وحده، ثم علمه الله سبحانه أنه علىٰ الحقيقة لا يستطيع إقامة ميزان العدل بين الزوجات إقامة تامة لا يدخلها ميل، فأمره ألا يميل كل الميل فيذر بعض زوجاته كالمعلقة، وأمره بالعدل ما استطاع، ورفع عنه ما لم يستطع.

ثم بين أن المعوَّل في ذلك هو العزيمة في قلب الرجل الذي عدَّد حتىٰ ولو تزوج ونوىٰ علىٰ عدم العدل ثم عدل فلا يؤاخذ بما حدث في نفسه ما لم يعمل به أو يتكلم... ثم يفند استدلال هؤلاء المغرضين بقصة علي بن أبي طالب حين خطب بنت أبي جهل في حياة فاطمة بنت رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، وأنه صلىٰ الله عليه وسلم حين استؤذن في ذلك قال: «فلا آذن، ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم، فإنما هي بضعة مني، يريبني ما أرابها، ويؤذيني ما آذاها» ولم يسوقوا لفظ الحديث وإنما لخصوا القصة تلخيصًا مريبًا ليستدلوا بها علىٰ أن النبي صلىٰ الله عليه وسلم يمنع تعدد الزوجات، بل صرح بعضهم بالاستدلال بهذه القصة علىٰ ما يزعم من التحريم، لعبًا بالدين، وافتراءً

على الله ورسوله.

ثم تركوا باقي القصة الذي يدفع افتراءهم، ولا أقول استدلالهم، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحادثة نفسها: «وإني لست أحرم حلالاً، ولا أحل حرامًا، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكانًا واحدًا أبدًا»[1].

ثم يؤكد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستنكر فقط اجتماع بنت رسول الله وبنت عدو الله في عصمة رجل واحد، ولكنه لا يحل حرامًا، ولا يحرم حلالاً[2].

ثم نراه يسوق فلتات الأقلام في هذا الموضوع وقصص المغرضين الذين لا يخافون إلا أسيادهم، ولا يبتغون إلا رضاهم حتى ولو خرجوا بذلك من الإسلام إلى الكفر البواح باتخاذهم أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله.

ثم نراه يلمح إلى أن هؤلاء القوم الذين يدعون الناس إلى منع تعدد الزوجات لا يتورع أكثرهم من اتخاذ العدد الجم من العشيقات والأخدان، وأمرهم معروف مشهور، بل إن بعضهم لا يستحي من إذاعة مباذله وقاذوراته في الصحف والكتب، ثم يرفع علم الاجتهاد في الشريعة والدين، ويزري بالإسلام والمسلمين.

---

(١) انظر: فتح الباري، ج ٩ص ص٢٨٦ـ٢٨٧، ١٤٩١٦؛ ومسلم، ج ٢ص ص١٤٧ـ٢٤٨.

(٢) كلمة الحق، ص ٣٠٩ وما بعدها.

ثم يختتم الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ مقاله هذا مؤكدًا أن الله تعالىٰ حين أحلَّ تعدد الزوجات ـ بالنص الصريح في القرآن ـ أحله في شريعته الباقية علىٰ الدهر، في كل زمان وكل عصر، وهو سبحانه يعلم ما كان وما سيكون، فلم يعزب عن علمه ـ عز وجل ـ ما وقع من الأحداث في هذا العصر، ولا ما سيقع فيما يكون في العصور القادمة، ولو كان هذا الحكم مما يتغير بتغير الزمان ـ كما يزعم الملحدون والهدامون ـ لنصَّ علىٰ ذلك في كتابه أو في سنة رسوله: ﴿ قُلْ أَتُعَلِّمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]

ثم يرفع راية الإسلام التي تبرأ من الرهبانية والكهنوت، فلا يملك أحد أن ينسخ حكمًا أحكمه الله في كتابه، أو في سنة رسوله صلىٰ الله عليه وسلم، ولا يملك أحد أن يحرم شيئًا أحلَّه الله، ولا أن يحلَّ شيئًا حرَّمه الله مهما كان هذا الشخص، بل لا يملك ذلك جمهور الأمة سواء بإجماع أم بأكثرية، الواجب عليهم جميعًا الخضوع لحكم الله والسمع والطاعة، ثم يقول في آخر فقرات مقاله: «ألا فلتعلمن أن كل من حاول تحريم تعدد الزوجات أو منعه، أو تقييده بقيود لم ترد في الكتاب ولا في السنة، فإنما يفتري علىٰ الله الكذب»[2].

وما ذلك إلا قطرة من بحار شجاعته وقوته في مواجهة هذه الأقلام المسمومة،

---

(١) الحجرات: ١٦.

(٢) كلمة الحق، ص٣١٤.

والرياح العاتية التي تحاول أن تحارب الإسلام وتعترض مسيرته، أو تميل به عن طريقه، وتعوق منهجه.

****

- **لباب الآداب، لأسامة بن منقذ(٤٨٨ـ٥٨٤هـ):**

وهو كتاب ألفه أحد أبطال الإسلام وفرسانه: الأمير أسامة بن منقذ رحمه الله وقام بتحقيقه العلامة الشيخ أحمد شاكر، من النسخة التي كتبت في عهد المؤلف وحياته ٥٧٩هـ وأهداها لابنه الأمير (مرهف بن أسامة) وقد وجد منها نسخة أخرى في دار الكتب فاستعان بها على التصحيح، وهي مكتوبة في آخر ١٠٦٦هـ وقد خدمت المحقق في معالجة كثير من مواضع الخروم في النسخة الأصلية.

وقد سنَّ المحقق لنفسه رموزًا استخدمها في تعليقاته، فاستخدم كلمة (الأصل) رمزًا إلى النسخة القديمة، ورمز (ح) رمزًا إلى النسخة الحديثة، وكلمة (الأصلين) إليهما.

واعتنى المحقق بالكتاب وبذل فيه جهدًا كبيرًا، وحاول إخراجه على أدق وجه بالاستعانة بشقيقه المحقق الأستاذ محمود شاكر، وصديقه الشيخ محمد حامد الفقي في مقابلة كثير من الكتاب على الأصلين، وتخريج بعض الأحاديث الواردة فيه.

لم يستجز المحقق ـ رحمه الله ـ لنفسه أن يترك حديثًا واحدًا من أحاديث

الكتاب دون بحث عن أصله وصحته نصيحة للأمة وأداء للأمانة، علمًا بأن المؤلف لم يكن من العلماء بالسنة، فاحتج بالصحيح وغيره من الأحاديث الشريفة.

وتوقف المحقق ـ رحمه الله ـ أمام معرفة كثير من الأحاديث التي وردت في الكتاب، ولكنه نصح القارئ ألا يحتج بشيء من الأحاديث التي وردت في الكتاب، إلا بما صرَّح به المحقق أنه حديث صحيح أو حسن، أما ما لم يكتب عنه شيئًا فلا يجوز الاحتجاج به، أو ثبت للقارئ صحتها العلمية، وهذا يبين مدى غيرة المحقق على دينه، ويراها واجبة على كل مسلم تجاه كل كتاب، ومن باب أولى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن دقة المحقق ـ رحمه الله ـ التنبيه على ما وقع من أغلاط ـ رغم حرصه الشديد ـ ولاسيما أغلاطه في الآيات القرآنية وهي أربعة أغلاط نبه عليها، كما أن من دقة عنايته وضع الفهارس المفصلة، وجعلها خمسة فهارس:

١ـ أبواب الكتاب. ٢ـ الأعلام.

٣ـ الأماكن. ٤ـ أيام العرب.

٥ـ قوافي الشعر.

وقد اعتذر عن عمل فهرس القرآن الكريم والحديث الشريف لقناعته بقليل فائدتهم للقارئ حيث إن المؤلف يذكرها في بداية الأبواب فقط وهي مواضع معروفة.

ولا ينكر تنبيه المحقق للقارئ إلى أهمية الكتاب وجودته بين كتب الأدب، وأن قارئه يتنقل فيه من روض إلى روض، ويجتني أزاهير الحكمة وروائع الأدب، ويقتبس مكارم الأخلاق، ويتمتع بما فيه من أقوال نثرية ومنظومة لا توجد في غيره من الكتب، ثم أخذ يضرب على ذلك الأمثلة[1].

كما أن المحقق ـ رحمه الله ـ قد استهل هذا الكتاب بترجمة وافية لمؤلفه حقق فيها مولده ووفاته ونسبه وأسرته ونشأته وأخباره لينتقل إلى ثناء العلماء عليه، ومؤلفاته المختلفة التي أحصى منها ثمانية عشر كتابًا، مبينًا مكان هذه الكتب في كتب التراجم، ثم تعرض للحديث عن شيء من أشعاره ، وذلك قناعة منه بأهمية مؤلفه، التي تحتاج إلى المزيد من التعريف، بل عزم على التوسع في كتاب مستقل يحقق رغبته وإن كان لم يتحقق[2].

ثم نراه ينتقل بعد ذلك إلى أبواب الكتاب ليوفيها حقها من التصحيح والتحقيق بدءًا من باب الوصايا، انتقالاً إلى باب السياسة والكرم والشجاعة والآداب... إلى آخر أبواب الكتاب.

وفي كل باب نجد عناية فائقة بتخريج آيات القرآن الواردة، ثم الأحاديث الشريفة، وضبطه للأشعار ظاهرة يجب الإشارة إليها وتخريجها، مع تنبيه القارئ إلى ما يجده من أخطاء في الرواية ويقوم بتصحيحها، وليس هذا بمستغرب فهو

---

(١) مقدمة الكتاب، ص٦.

(٢) لباب الآداب، ص٣٢.

ديدنه في كل أعماله.

****

المبحث الثالث ـ جهوده في تحقيق التراث الإسلامي بصفة خاصة:

كان لنشأة العلاَّمة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ الدينية أثر كبير في التراث الذي خلَّفه لعشَّاقه من بعده، كما كان لاضطلاعه بعلوم الحديث على وجه الخصوص تأثير بالغ في غلبة هذا الجانب على معظم تراثه ما بين التحقيق والتأليف، وهذا المبحث يتغيَّى إبراز جهود الشيخ ـ رحمه الله ـ في خدمة التراث الإسلامي على وجه الخصوص، ولذا سنحاول في صفحات هذا المبحث تناول بعض أعماله المحقَّقة والمؤلَّفة ـ ولاسيما أشهرها في هذا الجانب ـ لنبين من خلال هذا التناول الجهود التي بذلها في إبراز هذه الكتب في أبهى أثوابها، وأدق صورها مشيرين إلى التزامه بقواعد التحقيق العلمي السليم، أو التأليف الهادف الذي يحقق مراده، ويشبع رغبته المتحفزة لخدمة الكتاب والسنة.

١ـ الرسالة للإمام الشافعي:

والرسالة من أهم الكتب التي حققها الشيخ أحمد شاكر، وقد حققها عن أصل نسخة الربيع بن سليمان صاحب الشافعي، وهي بخط الربيع من إملاء الشافعي.

والشافعي محمد بن إدريس (١٥٠ـ٢٤٠هـ) ـ رحمه الله ـ لم يظهر مثله من علماء الإسلام في فقه الكتاب والسنة، ونفوذ النظر فيها، ودقة الاستنباط مع قوة العارضة ونور البصيرة والإبداع في إقامة الحجة وإفحام مناظره، وكان فصيح

اللسان ناصع البيان في الذروة العليا من البلاغة.

ولقد سمّاه أهل مكة «ناصر الحديث» ثم دخل العراق فازداد بصرًا بالفقه، ونصرًا للسنة، ثم دخل مصر ١٩٥هـ وأقام بها إلى أن مات، يعلم الناس الفقه والكتاب.

والرسالة من أهم الكتب الكثيرة التي ألفها الشافعي ـ رحمه الله ـ سواء في مكة أو في بغداد أو في مصر، والذي في أيدي العلماء من كتبه الآن ما ألفه في مصر، وهو كتاب (الأم) الذي جمع فيها الربيع بعض كتب الشافعي، وسماه بهذا الاسم بعد أن سمع منه هذه الكتب.

وكتاب الرسالة ألفه الشافعي مرتين، ولذلك يعده العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين: الرسالة القديمة، والرسالة الجديدة، أما الرسالة القديمة فالراجح أنه ألفها في مكة ـ كما يترجح لدى الشيخ أحمد شاكر ـ إذ كتب إليه عبد الرحمن بن مهدي وهو شاب أن يضع له كتابًا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار منه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة فوضع له الرسالة[1].

ويقول الفخر الرازي في كتاب مناقب الشافعي: «اعلم أن الشافعي رضي الله عنه صنَّف كتاب الرسالة ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة، وفي كل واحد منهما علم كثيرًا»[2].

---

(١) الرسالة، ص ص٩ـ١٠.

(٢) مناقب الإمام الشافعي، ص٥٧.

وعلى كل حال فقد ذهبت الرسالة القديمة، وليس في أيدي الناس إلا الرسالة الجديدة، وهي هذا الكتاب، والشافعي لم يسم (الرسالة) بهذا الاسم، إنما يسميها (الكتاب) أو يقول «كتابي» أو «كتابنا» ويظهر أنها سميت (الرسالة) في عصره بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي.

وترجع أهمية الرسالة إلى أنها أول كتاب يؤلَّف في (أصول الفقه)، بل هو أول كتاب يؤلف في (أصول الحديث) أيضًا، وقد استنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانونًا كليًا يُرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع[1].

وقد اعتنى أئمة العلماء السابقين بشرح هذا الكتاب حتى جاء الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ الذ ذكر أن الكتاب قد طبع بمصر ثلاث مرات:

١ـ الأولى: بالمطبعة العلمية ١٣١٢هـ بتصحيح يوسف صالح الجزماوي في ١٦٠ صفحة وهي مليئة بالأخطاء.

٢ـ الثانية: بالمطبعة الشرقية ١٣١٥هـ في ١٤٤صفحة، وقد طبعت عن أصل الربيع بالواسطة وهي أقل من سابقتها أخطاء.

٣ـ الثالثة: بمطبعة بولاق ١٣٢١هـ في ٨٢صفحة وهي مملوءة بالأغلاط أيضًا، ومخالفة لأصل الربيع.

وهذه النسخة التي حققها العلامة الشيخ أحمد شاكر هي نسخة الربيع بن سليمان صاحب الشافعي، وهي ثلاثة أجزاء مكتوبة بخط الربيع وإملاء الشافعي،

---

(١) الرسالة، ص ص١٠ـ١١.

وقد رجح الشيخ أحمد شاكر ذلك لأن الربيع بن سليمان لم يذكر الترحم على الشافعي مرة واحدة، مما يرجح أنها كتبت في حياته، ولو كانت بعد موته لدعا له بالرحمة ولو مرة واحدة على عادة العلماء وغيرهم، وهذا ترجيح مقبول من الشيخ أحمد شاكر، واستنتاج يحسب له في بيان أن النسخة من إملاء الشافعي وفي حياته.

ثم يصف لنا الشيخ ـ رحمه الله ـ هذه النسخة التي قام بتحقيقها فذكر أن عدد صفحاتها ٧٨ ورقة، منها ٦٣ ورقة هي أصل الكتاب الذي كتب بخط الربيع، والباقي أوراق زيدت في أوله وآخره ووسطه كتب فيها السماعات وغيرها.

ويقول المحقق عن نسخة ابن جماعة إنها لو انفردت لكانت أصلاً جيدًا للكتاب، ولكنها جاءت بجوار أصل الربيع فكانت فرعًا ضئيلاً، إذ خالفته في مواضع كثيرة.

وقد اعتمد الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للكتاب على ثلاث نسخ بخلاف الأصل الذي نسخه الربيع بن سليمان، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، وهي أقدم الكتب الثابت تاريخها وكتبها قبل آخر رجب ٢٠٤هـ، وأما النسخ الثلاث الأخرى فهي نسخة بولاق ورمز لها بالرمز (س)، ونسخة المطبعة العلمية ورمز لها بالرمز (ج) والثالثة نسخة المطبعة الأميرية ورمز لها بالرمز (ب).

وقد قدَّم المحقق لعمله بأصل الربيع، وذكر جميع السماعات لهذا الأصل والذي بلغ ثماني وستين سماعًا، ثم صنع فهرسًا لأعلام هذه السماعات، ووضع

الصور المخطوطة عن الأصل التي تمثل الصفحات الأولى والأخيرة من الكتاب قبل الشروع في التحقيق، ثم ابتدأ عمله في التحقيق على المنهج السليم من أول الكتاب إلى آخره، بعد تفصيلات عن الأصول وصورها وفهارس أعلام السماعات والتي زادت على أكثر من مائة صفحة، ثم ابتدأ ترقيم الكتاب من جديد فبلغ بفهارسه ستمائة وثمانين صفحة منها ثمانون صفحة للاستدراكات والمراجع والفهارس الفنية للتحقيق.

ونكتفي بهذا القدر مع هذا الكتاب لننتقل إلى غيره من جهود الشيخ رحمه الله وهو مسند الإمام أحمد بن حنبل.

****

٢ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل:

يُعدُّ مسند الإمام أحمد بن حنبل من أهم المسانيد الجامعة لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومن أعظم دواوين السنة، وأكبر موسوعات كتب الحديث، وإذ أطلق المسند عند المحدثين فهو المراد، بل أصبح له كالعلم الشخصي، وقد جمع فيه قرابة أربعين ألف حديث على بعض الأقوال، وثلاثين ألف حديث عند بعضها الآخر، وأما عدد الصحابة الذين أخرج عنهم الأحاديث فيبلغ سبعمائة صحابي.

وهو كتاب لم يرد على وجه الأرض كتاب أعلى منه في الحديث، ويوجد فيه من المسانيد والمتون شيء كثير، مما يوازي كثيرًا من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضًا، وليست عندهما ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب

الأربعة وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[1].

والمسند كتاب مرتب على مسانيد الصحابة، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة، دون نظر إلى موضوع الحديث، فالعبرة بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يرتب الصحابة رضوان الله عليهم على ترتيب حروف المعجم، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أمورًا متعددة، منها: أفضليتهم، ومنها: مواقع بلدانهم التي نزلوها، ومنها: قبائلهم.

والخلاصة أنه أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة وهو إمام معتمد، وعند التنازع ملجأ ومستند، كما قال الإمام أحمد رضي الله عنه لابنه عبد الله: «احتفظ بهذا المسند فإنه سيكون للناس إمامًا»[2].

وقد اعتنى بالمسند علماء عدة، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني ت١٥٣هـ حيث رتب المسند على الأطراف، وشرح فيه أحاديث المسند، وعزاها لمن خرَّجها غيره، وكذا جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ فإنه علق عليه، وشرحه شرحًا موجزًا في كتاب أسماه: (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد)، وعمل الشيخ محمد بن أحمد بن سالم السفاريني كتابًا سماه: (ثلاثيات المسند)، وجاء الشيخ أحمد

(١) ابن كثير: اختصار علوم الحديث، ص٢٢.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج ١١ص٣٢٧.

عبد الرحمن البنا المعروف بابن الساعاتي ورتبه على الأبواب الفقهية وسمى ترتيبه: (الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني)[1].

ثم كان دور العلامة المحدث الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في هذا المسند الذي قام بتحقيقه والعناية به وإخراجه في صورة تليق بهذا الكتاب بين كتب الحديث، كما أنه عني عناية فائقة بالحكم على أحاديث المسند، وأبان صحيحها وضعيفها، وقام بعمل الفهارس المتعددة، ولكنه لم يتم الكتاب إلى آخره، فوصل فيه إلى الثلث تقريبًا، وعلى وجه التحديد إلى رقم ١٠٦٣٧ حسب المطبوع في مصر، وقد نشرته دار المعارف ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

وهذه الطبعة التي تحمل تحقيق العلامة الشيخ أحمد شاكر لها مكانة خاصة عند المشتغلين بهذه العلوم لدقتها، وما بذل فيها من جهد وعناية من رجل هو أهل للحديث ومن أعرف الناس بفنونه، وإن كان قد أُخذ على تخريجه لبعض الأحاديث تحفظات سوف نعرض لها في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

٣ـ ألفية الحديث للحافظ العراقي:

ويبرز جهد الشيخ أحمد شاكر في هذا الكتاب في تحقيقه تحقيقًا علميًا رائعًا، بادئًا بتصديره بترجمة لصاحبه الحافظ العراقي: عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن العمري أبي الفضل زين العابدين المعروف بالعراقي(٧٢٥ـ٨٠٦هـ)، وتضمنت هذه الترجمة: الإشارة إلى اسمه ومولده ونشأته، ثم انتقل إلى ثناء العلماء

(١) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٢٣ لسنة ١٩٩٤م، ص ص٨٩ـ٩٠.

عليه مثل الحافظ ابن حجر، والتقي الفاسي، وابن الجوزي، والحافظ ابن عبد الهادي عن الحافظ ابن ناصر الدين، ونقل أقوال هؤلاء العلماء في الحافظ العراقي التي تبين مكانته العلمية وتزكيتهم لفضله وعلمه، والإحالة للقارئ إلى أمهات كتب الطبقات والتراجم التي استقى منها أقوال هؤلاء معرجًا على صفات العراقي وأخلاقه، ومصنفاته العلمية ثم وفاته رحمه الله.

ثم ينتقل الشيخ أحمد شاكر ـ في هذا الكتاب ـ إلى نص الألفية التي أنشأها الحافظ العراقي ليقوم بتصحيحها وتقسيمها إلى موضوعاتها الرئيسية، مع ترقيم أبيات الألفية بكتابة الأرقام في يسار الأبيات كل خمسة أبيات، يكتب رقمها: ٥، ١٠، ١٥، ٢٠... وهكذا بدءًا من البيت الأول:

يقول راجي ربه المقتدر عبد الرحمن بن الحسين الأثري

حتى يصل إلى البيت الأخير ورقمه اثنان بعد الألف:

وأفضل الصلاة والسلام على النبي سيد الأنام

ومن خلال ترقيمه هذا وتنظيمه لأبيات الألفية يقسمها إلى موضوعات العلم التي تضمنتها الأبيات، وكل عنوان من هذه العناوين يتضمن عددًا من الأبيات مثل: أقسام الحديث، وأصح كتب الحديث، والصحيح الزائد على الصحيحين، والمستخرجات، ومراتب الصحيح...وهكذا إلى أن يصل إلى العنوان الأخير للأبيات الأخيرة وهو: أوطان الرواة وبلدانهم.

وهذا الصنيع يسهل على القارئ والدارس استيعاب قضايا هذا العلم

المتشابكة، كما يسهل عليه أيضًا عملية الحفظ لهذه الأبيات المعنونة ببساطة ويسر.

وليس هذا فقط هو دوره في هذا الكتاب، ولكنه يوضح في هوامشه ما يحتاج إلى توضيح أو تصحيح أو تعليق بصورة موجزة أشد الإيجاز، وأيضًا نراه لا يغفل الإشارة إلى أي علم قد يخفى على القارئ، وأشار إليه مؤلف الكتاب في ثنايا الأبيات تلميحًا، فنرى الشيخ ـ رحمه الله ـ يصنع له رقمًا ويحيل إليه القارئ في هوامشه المفصلة، ليشرح للقارئ ما يقصده المؤلف دون تفصيل يصرفه عن الغاية، أو إيجاز يفقده تحصيل المعنى.

****

٤ـ اختصار علوم الحديث لابن كثير:

من التصانيف التي جمع فيها الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ بين التحقيق والتأليف، هذا الكتاب للحافظ ابن كثير٧٠١ـ٧٧٤هـ ، وهو كتاب عظيم النفع في مصطلح الحديث، وتزداد أهميته أيضًا بأن صاحبه من الأئمة الثقات المتحققين. وقد سبق الشيخ أحمد شاكر إلى العناية بطبعه ومقابلته على الأصل بعض الإخوان من أهل العلم في المدينة المنورة، وطبع في المطبعة الماجدية بمكة المكرمة ١٣٥٣هـ بتصحيح العلامة الشيخ محمد عبد الرازق حمزة، وكتب له مقدمة نفيسة وترجمة لمؤلفه، وتعسر وصول هذه الطبعة إلى طلاب الأزهر بالقاهرة والتي كان يدرس لهم الشيخ أحمد شاكر آنذاك، فكانت الحاجة ماسة إلى إعادة طبعه وتصحيحه

وتحقيقه تحقيقًا علميًا جعله في أزهى أثوابه التي مازال يتناقلها الباحثون إلى اليوم بتحقيق المحدث العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

وأصل كتاب ابن كثير عرف باسم (اختصار علوم الحديث) و سمّاه الشيخ محمد عبد الرازق حمزة (الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث) التزامًا للسجع، وعلى الرغم من كراهة الشيخ أحمد شاكر لهذا السجع ونفوره منه، إلا أنه ترك هذا الاسم الذي اشتهر به بين القراء وجعله (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث).

ظهرت ـ إذن ـ للكتاب طبعة أولى بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، وكان منهجه في تحقيق هذه الطبعة تصحيح الكتاب والتعليق عليه مبقيًا على الحواشي التي كتبها الشيخ محمد عبد الرازق حمزة، ورمز إليها بحرف (ح)، وما كتبه هو رمز إليه بحرف (ش) أو تركه من غير رمز إليه.

أما الطبعة الأخيرة لهذا الكتاب، فقد التزم فيها الشيخ أحمد شاكر بتحقيق الكتاب كاملاً مستقلاً بهذا التحقيق، دون الإبقاء على ما صنع الشيخ محمد عبد الرازق، وأصبح الشرح كاملاً بقلمه ليزيد النفع به، وليصبح أقرب إلى الطلاب وأكثر فائدة لهم.

وقد قدم المحقق ـ رحمه الله ـ لهذا الكتاب بمقدمة أشار فيها إلى فائدة هذا العلم (مصطلح الحديث)، وأثره في العلوم الشرعية والتاريخية وغيرها من سائر الفنون التي يرجع في إثباتها إلى صحة النقل والثقة به، ثم أشار إلى عناية المسلمين

من عهد الصدر الأول بحفظ الأسانيد لشريعتهم من الكتاب والسنة عناية لم تعن بها أمة قبلهم، وظهرت هذه العناية في حفظ القرآن متواترًا وإثباتًا بالكتابة بالمصاحف ورواية أوجه نطقه بلهجات القبائل، وكذلك حفظهم لأقوال نبيهم صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله، وهو المبلغ عن ربه، والمبين لشرعه.

ثم أشار إلى اجتهاد علماء الحديث في رواية كل ما رواه عنه الرواة، وإن لم يكن صحيحًا عندهم، واجتهادهم في التوثيق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة، ونقدوا أحوالهم ورواياتهم، واحتاطوا أشد الاحتياط في النقل فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة.. وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث وهي قواعد هذا الفن، بعد أن حققوها بأقصى ما في الوسع الإنساني.

ثم أشار في مقدمته إلى ابتداع بعض المتقدمين بدعة سيئة، وهي عدم الاحتجاج بالأحاديث لأنها تسمى في اصطلاحات بعض الفنون (ظنية الثبوت) أي لم تثبت بالتواتر الموجب للقطع في النقل، وبيّن أن هذا لا أثر له في القيم التاريخية لإثبات صحة الرواية، وبين رداءة هذه الفئة التي ذهبت هذا المذهب، وأنها لا أثر لقولها في شيء من العلم، ثم بين - رحمه الله - خطورة الطعن في الأحاديث الصحيحة جملة، والشك في صحة نسبتها كما فعل بعض طلائع المبشرين ممّن تبعوا شيوخهم من المستشرقين، وأن هذا الذي يذهبون إليه كذب وافتراء، ولن تفلح أمة يفشو فيها الكذب، ولو كان في صغائر الأمور، فما بالنا أنه في الشريعة وعلى سيد الخلق وأشرف المرسلين، وأشرف نفسًا وأعلاهم خلقًا؟.

بهذه المقدمة للتحقيق هيأ المحقق ـ رحمه الله ـ القارئ لأهمية هذا العلم وخطورة مباحثه، وحاجة المسلمين إليه، ليدخل بعد ذلك في تحقيق المباحث وتفريعاتها التي تحتاج في تناولها إلى جهد مخلص لم يضن بشيء منه.

وقد تَّوخىٰ ابن كثير الاختصار في كتابه، ونظم ما فرطه العلامة أبي عمرو بن الصلاح، واختصر ما بسطه ليكون جامعًا لمقاصد الفوائد، ثم عدَّد فيه الأنواع التي ذكرها الحاكم النيسابوري شيخ المحدثين، وهي خمسة وستون نوعًا، مضيفًا إليه الفوائد التي التقطها من كتاب البيهقي: (المدخل إلى كتاب السنن) من غير شطط، ثم بدأ يعدد أنواع هذا العلم بدءًا من النوع الأول وهو الصحيح، وختامًا بالنوع الخامس والستين وهو: (معرفة أوطان الرواة وبلدانهم).

وقد انبرىٰ العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ لشرح هذا الكتاب وتحقيقه طبقًا لمنهجه الصارم في التحقيق، وقد اشتمل تحقيقه علىٰ كثير من التفاصيل التي تحيط بالمادة العلمية فتنظمها، والمصطلحات الحديثية فتبينها، وكذا تراجم الأعلام، وهذه بعض ملامح تحقيقه العلمي والتأليفي لهذا الكتاب العظيم:

١ـ وضع العناوين الفرعية التي اقترحها للتفصيل والتوضيح بين قوسين مشيرًا إلى ذلك قائلاً: هذه العناوين التي بين معكفين [ ] زيادة علىٰ الأصل، زدناها تيسيرًا للقارئ والباحث[1].

٢ـ تعريف الأنـواع الحديثيـة التي تأتي مهمة في نص الحافظ ابن كثير، فيتناولها

(١) الباعث الحثيث، ص١٧.

في حواشي الكتاب معرفًا بها في صورة مبسطة يسهل على طالب العلم استيعابها.

٣ـ تعريف الأعلام تعريفًا موجزًا أيضًا بعيدًا عن التطويل الذي يخرج عن الغاية[1].

٤ـ الإشارة إلى أصح الأسانيد التي انتهى إليها التحقيق، وذكر العديد من هذه الأسانيد الصحيحة، وكذا تعريف الفرق الإسلامية المختلفة التي ورد ذكرها في الكتاب[2].

٥ـ تقييم الكتب الحديثية تقييمًا على المعرفة الدقيقة وتوضيح ذلك بحواشي الكتاب، كما ذكر مثلاً عن المسند للإمام أحمد عندما ذكره الحافظ ابن كثير من متن كتابه معلـقًا: «هذا كلام جيد محقق، فإن (المسند) للإمام أحمـد بن حنبل هو عندنا أعظم دواوين السنة، وفيه أحاديث صحاح كثيرة لم تخرج في الكتب الستة»[3].

وهذا ربما دفع بالشيخ أحمد شاكر إلى تحقيق المسند تحقيقًا جديدًا مبينًا درجة كل حديث من الصحة، بل كانت نيته أن يخرج في ثلاثين جزءًا، ولكن الأجل قد قطع عليه الأمل، فلم يتمكن من إخراج الكتاب كاملاً وخرج منه خمسة عشر جزءًا. وكذا إشارته إلى أهمية ما جمعه الحافظ الهيثمي من زوائد ستة كتب: (مسند أحمـد، وأبي يعلى، والبـزار، ومعـاجم الطبراني (الكبير والأوسط والصغير) على الكتب

---

(١) الباعث الحثيث، ص ص ١٧، ٣٠، ٣٩، ٤٢، ٤٩، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٧٣، ١٠٥، ١٠٨ وغيرها.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٨، ١٩، ٢٠، ٦٥ وغيرها.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢.

الستة[1].

٦ـ الغوص في بطون أمهات الكتب الحديثية لتفصيل ما جاء مجملاً عند الحافظ ابن كثير مادامت الحاجة تقتضي هذا التفصيل، وخاصة حول هذا العلم الذي يستعصي على الكثير استيعاب مسائله[2].

٧ـ ذكر النص الكامل للأحاديث التي جاءت الإشارة إلى عناوينها في نص ابن كثير، كما فعل على سبيل المثال حينما ذكر ابن كثير: «وأنكر ابن الصلاح على ابن حزم رده حديث الملاهي..» فيذكر الشيخ أحمد شاكر نص الحديث في حاشية الصفحة مذيلاً الحديث بمراجعه التي استقى منها النص، مبينًا أن هذه الرواية هي الصحيحة في جميع نسخ البخاري[3].

٨ـ التنبيه ـ من دافع الغيرة على السنة المطهرة ـ على أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف مهما انتقد المنتقدون فإن صحة الحديث في نفسه لم يخالف أحد فيها، ولا قيمة لإرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديثًا غير صحيحة[4].

٩ـ التنبيه إلى خطأ كثير من العلماء المتأخرين في إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح، فإنه إذا كان

---

(١) الباعث الحثيث، ص ص ٢٣، ٥٧ وغيرها.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٦، ٣٢، ٤٧، ٥٦، ٦٠ وغيرها.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٩ـ٣٠.

ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع ازداد ضعفًا إلى ضعف؛ لأن تفرد المتهمين بالكذب، أو المجروحين في النوع ازداد ضعفًا إلى ضعف؛ لأن تفرد المتهمين بالكذب، أو المجروحين في عدالتهم بحيث لا يرويه غيرهم، يرفع الثقة بحديثهم، ويؤيد ضعف روايتهم"[1].

١٠ـ التفصيل الكامل لأنواع العلل في الحديث، بعد أن أشار إليها مجملة الحافظ ابن كثير، نجد الشيخ أحمد شاكر ينقل ما ذكره الحاكم في كتابه (علوم الحديث) وتقسيمه للعلل إلى عشرة أجناس، وكذا أمثلة العلل كما ذكرها السيوطي في (التدريب)، والحاكم النيسابوري في (علوم الحديث) كل هذا مع الاحتفاظ بتلخيص السيوطي، مع التمثيل لكل لون من ألوان هذه العلل لتتم الفائدة، وتنبه القارئ لذلك[2].

١١ـ التنبيه إلى خطورة الوضع في الحديث، وذكر تفاصيل ما ألفه ابن الجوزي في الموضوعات لمجرد أن نوّه الحافظ ابن كثير إلى مصنف ابن الجوزي الحافل في الموضوعات، فتناول الشيخ أحمد شاكر الوضع وما يميز كتاب ابن الجوزي (الأحاديث الموضوعة) ومصادره، ثم فصل القول حول منهج ابن الجوزي في كتابه وتسرعه في الحكم بالوضع، لينتقل إلى تعريف الخبر الموضوع، وما يعرف به الوضع كما عرف عن الأئمة الجهابذة من علماء هذا الفن، وقرائن الوضع وغير

(١) الباعث الحثيث، ص٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٥٦ـ٦٤.

ذلك من القضايا المحيطة بقضية الوضع والموضوعات[1]، وما ذلك إلا لأهمية وخطورة هذا الموضوع، وحرصه الدائب على الذبّ عن السنة النبوية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

١٢ـ تصحيح ما ورد خطأ في متن الكتاب مشيرًا إلى الصواب في حاشية الكتاب ومعللاً ذلك كما قال مثلاً في حديث: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» تراه يقول في الهامش: في الأصل (نكحت نفسها) وهو خطأ ويخالف للرواية[2].

وما هذه اللمحات في تأليفه وتحقيقه إلا نذر قليل من منهجه الصارم في معالجة القضايا، وتخريج الأحاديث، وتفصيل الغامض في تواضع جم، وعلم غزير.

٥ـ الجامع الصحيح (سنن الترمذي):

صرح العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ عن عزمه البعيد وشروعه في كتابة شرح على (سنن الترمذي) لما أيقن أن هذا الكتاب أنفع كتب الحديث لعلماء هذا العلم ومتعلميه، إذ جعله مؤلفه ـ رحمه الله ـ معلمًا لتعليل الأحاديث تعليمًا عمليًا فيكشف للقارئ عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف، مبينًا ما قيل في رجاله ممن تكلم فيهم، مرجحًا بين الروايات إذا اختلفت، فإن فن تعليل

---

(١) الباعث الحثيث، ص ص ٦٦ـ٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٦.

الأحاديث أعوص أنواع (علوم الحديث)، وأكبرها خطرًا وأدقها مسالك، لا يتقنها إلا من رسخت قدمه في معرفة الطرق والرجال، واستنارت بصيرته بالكتاب والسنة.

ولقد طبع الكتاب مرات عديدة مع بعض الشروح بما فيها من مزايا وعيوب، ولكن هذه الطبعة التي حققها العلامة أحمد شاكر قد اعتمد في تحقيقها على سبع نسخ وصفها قبل تحقيقه وصفًا دقيقًا وهي بإيجاز:

١ـ نسخة من طبعة بولاق ١٢٩٢هـ كانت ملك الشيخ أحمد الرفاعي المالكي من كبار علماء الأزهر، ورمز لها بالرمز (ف).

٢ـ نسخة المحقق الخاصة من طبعة بولاق نفسها سمع الكتاب فيها كاملاً من والده الشيخ محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر، وفيها عناية فائقة، ورمز لها بالرمز (ب).

٣ـ نسخة مطبوعة في مدينة دهلي في الهند ١٣٢٨هـ، ورمز لها بالرمز (هـ).

٤ـ نسخة مطبوعة في مدينة دهلي أيضًا ١٣٤١ـ١٣٥٣هـ في أربعة مجلدات كبار، ومعها شرح (تحفة الأحوذي) للمباركفوري من كبار علماء الحديث بالهند، ورمز لها بالرمز (ك).

٥ـ نسخة مخطوطة في أربعة مجلدات محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٦٤٨ حديث، ورمز لها بالرمز (م).

٦ـ نسخة هي العمدة في تصحيح الكتاب وهي ضمن مجموعة نفيسة دفعت

للمحقق بالشراء في ربيع الأول ١٣٥٥هـ في مجلد واحد ضخم، ورمز لها بالرمز (ع).

٧ـ نسخة مخطوطة وقعت للمحقق بالشراء أيضًا بعد الشروع في طبع هذا الشرح، وهي نسخة جديدة من الظاهر أنها كتبت في القرن العاشر أو الحادي عشر، ومرز لها بالرمز (ن).

وبعد هذا الوصف لمخطوطات الكتاب ووثائقه شرع الشيخ رحمه الله في تحقيق هذا الكتاب النفيس، بمنهجه المعهود في التحقيق حيث أشار إلى هذا الجهد المبذول في التحقيق بقوله: «ولقد اتبعت في تصحيح كتاب الترمذي هذا أصح قواعد التصحيح وأدقها، واجتهدت في إخراج نصه صحيحًا كاملاً، على ما في الأصول التي وصفتُ من اضطراب واختلاف، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخة يصح أن تسمى (أصلاً) بحق، كأن تكون قريبة من عهد المؤلف، أو تكون ثابتة القراءة والأسانيد على شيوخ ثقات معروفين، ولكن مجموع الأصول التي بين يدي يخرج منها نص أقرب إلى الصحة من أي واحد منها، ولم أكتب فيه حرفًا واحدًا إلا عن ثبت ويقين، وبعد بحث واطمئنان، وذكرت كل ما في هذه النسخ من زيادات، بين قوسين هكذا [ ] مع الإشارة في التعليق إلى مصدر الزيادة ... وذكرت كل ما في النسخ من اختلاف...»[1].

ويظل يوضح ـ بدقـة ـ هذه الطرق العلمية التي سلكها في إخراج هذا الكتاب

(١) راجع: الجامع الصحيح، ج ١ ص٦٢ وما بعدها.

قبـل ترقيمـه، واستخـدام نوعين مـن هـذا الترقيـم: أحدهمـا: لأبـواب الكتاب. والآخر: للأحاديث والفهارس التي وضعها للكتاب، والتي فيها: فهرس للصحابة الذين لهم أحاديث في الكتاب، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله: (وفي الباب)، وآخر لرجال الإسناد الذين تكلم عليهم الترمذي، أو تكلم عنهم هو في الشرح من جهة التوثيق والتضعيف...إلى غير ذلك من الفهارس.

ثم يعرب عن هدفه من بذل كل هذه الجهود قائلاً: «إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف، ومثالاً يحتذى في التصحيح والتنقيح، وأصلاً موثوقًا به حجة، وليعلم الناس أننا نتقن هذه الصناعة من تصحيح وفهارس ونحوهما: أكثر مما يتقنها كل المستشرقين، ولا أستثني، وما أبغي بهذا فخرًا، ولا أقوله غرورًا بالنفس، وإنما أقول ما أراه حقًا لي أو عليَّ»[1].

****

٦ـ جامع البيان للطبري:

لا يخفى على أحد ما لتفسير ابن جرير الطبري من قيمة فريدة بين جميع كتب التفسير، وما فيه من مزايا يندر أن توجد في تفسير غيره، وهو أعظم تفسير وأعلاه وأثبته، حتى استحق به مؤلفه أن يسمى (إمام المفسرين).

وقد قام الشيخ أحمد شاكر بالتعاون مع شقيقه الشيخ محمود شاكر في إخراج هذا الكتـاب فقام شقيقـه بالتحقيق والتعليق، وقام هو بتخريج أحاديث الكتـاب

---

(١) الجامع الصحيح، ج ١ص٦٤.

ومراجعته، وهو عمل ضخم يستحق كل منهما الإكبار عليه.

وأما عن القدر الذي قطعه الشيخ أحمد شاكر في هذا التفسير فقد خرَّج أحاديث الكتاب حتى الجزء التاسع، وعلَّق على بعضها حتى الجزء الثالث عشر، ثم وافته المنية ولم ينظر في أحاديث الجزء الرابع عشر.

وعن دوره في تحقيق أحاديث الكتاب يقول الشيخ محمود شاكر:

«فتفضل أخي أن ينظر في أسانيد أبي جعفر، وهي كثيرة جدًا، فيتكلم عن بعض رجالها، حيث يتطلب التحقيق ذلك، ثم يخرج جميع ما فيه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن وجد بعد ذلك فراغًا نظر في عملي وراجعه واستدرك عليه...»[1].

ولا نبالغ إذا قلنا إن منهجه في تخريج الأحاديث هو التتبع الدقيق في كل مصادر الحديث ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وتزويد القارئ بأماكن ورود الحديث، ونقد سنده، ولنضرب لذلك مثالاً واحدًا في حديث نصه: «حدثنا محمد بن حميد الرازي: قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد، عن مغير، عن واصل بن حيان، عمَّن ذكره، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف منها ظهر وبطن، ولكل حرف حدٌّ ومطلع، ولكل حد مُطَّلع».

ورواية أخرى للحديث نفسه: «حدثنا ابن حميد قال حدثنا مهران، قال حدثنا

---

(١) مقدمة تفسير الطبري، ج ١ ص١٣.

سفيان، عن إبراهيم الهَجَريّ، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله».

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر في تخريجه لهذين الحديثين: «هو حديث واحد بإسنادين ضعيفين، أما أحدهما فلانقطاعه بجهالة رواية: «لمن ذكره عن أبي الأحوص» وأما الآخر فمن أجل «إبراهيم الهجري» رواية عن أبي الأحوص، و«مغيرة» في الإسناد الأول: هو ابن مقسم الضبي، وهو ثقة، و«واصل بن حيان» هو الأحدب، وهو ثقة، و«أبوالأحوص» هو الجشمي، واسمه: عوف بن أبي عمرالعطار الرازي، وهو ثقة، ولكن في روايته عن الثوري اضطراب، وشيخه سفيان هنا: هو سفيان الثوري الإمام و«إبراهيم الهجري» هو إبراهيم بن مسلم.

والحديث بهذا اللفظ الذي هنا ذكره السيوطي في الجامع الصغير رقم ٢٧٢٧ ونسبه للطبراني في المعجم الكبير، ورمز له بعلامة الحسن، ولا ندري إسناده عن الطبراني. وأما أوله، دون قوله: «ولكل حرف حد» إلخ فإنه صحيح ثابت رواه ابن حبان في صحيحه رقم ٧٤، وانظر مجمع الزوائد ٧/ ١٢٥ـ١٥٣ وقوله «مطّلع» هو بتشديد الطاء وفتح اللام، قال في النهاية: «أي لكل حد مصعد يصعد إليه من معرف علمه، والمطلع: مكان الاطلاع من موضع عال» ثم قال: «ويجوز أن يكون: لكل حد مطلع: بون مصعد ومعناه». وسيأتي شرح ألفاظ هذا الحديث ص٢٤ـ٢٥ بولاق بعد الحديث ٧٠»[1].

(١) تفسير الطبري، ج ١ ص ص٢٢ـ٢٣.

وهذا يدل على مدى إخلاصه في تحقيقه، وإلمامه بفنون التحقيق التي لا يجيدها ـ على هذا النحو ـ إلا القليل.

****

٨ـ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ـ لابن دقيق العيد (٦٢٥ـ٧٢٠هـ):

عمدة الأحكام: للإمام تقي الدين المقدسي الدمشقي (٥٤١ـ٦٠٠هـ) وقد أورد فيه من أحاديث الأحكام ما اتفق عليه الشيخان في صحيحيهما، ووضعت عليه الحواشي والشروح، وممَّن شرحه العلامة ابن دقيق العيد شرحًا قيمًا مفيدًا دون إسهاب، وأملاه على تلميذه عماد الدين ابن الأثير، فكان ابن دقيق العيد يشرح ويملي، وابن الأثير يكتب ويستملي حتى خرجت هذه الدرة التي قام بتحقيقها وتدقيقها الشيخ العلامة محدث مصر وعالم وقته الإمام أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ وذلك على أصول خطيّة تلافيًا للأخطاء والشغرات التي كانت في الطبعات السابقة.

والكتاب عبارة عما جمع الحافظ المقدسي أكثر من خمسمائة حديث هي أصول الأبواب أو جلها، فكان كتابه مما يحفظ ويقتنى حتى جاء ابن الأثير فاختاره ليتفهمه ويتقنه في الاستنباط من أحاديثه وهو فقه السنة على معناه الصحيح، ولم يجد خيرًا من الحافظ ابن دقيق العيد القشيري، فكان من بينهما هذا الشرح النفيس.

وكان عمل الشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب هو ما يجب

للتحقيق والتصحيح: الرجوع إلى أصول خطية من الكتاب، يمكن الوثوق بها في إخراجه على أصله، دون تغيير أو تحريف، وكان لديه في مكتبته الخاصة من هذا الكتاب مخطوطتان، وفي دار الكتب نسخ عدة، قام بفحصها جميعًا، وتخير أصحها وأوثقها، وصورت له دار الكتب صورة شمسية منها، فأصبحت الأصول المخطوطة بين يديه ثلاثة أصول وهي كافية لتحقيق الكتاب وإخراجه إخراجًا صحيحًا على نحو سليم، وهذه النسخ: الأولى نسخة خزائنية مملوكية كتبت سنة ٨٤٥هـ وعنوانها (كتاب شرح عمدة الأحكام) للإمام العلامة إمام المتكلمين تقي الدين، وعدد أوراقها ٢٠٢ ورقة من القطع المتوسط وهي تامة لا نقص فيها. والنسخة الثانية مكتوبة سنة ١١٨٢هـ وعنوانها (كتاب إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام المعروف بالعمدة) وتحته مباشرة بخط آخر: شرح العمدة للحافظ محمد بن علي بن دقيق العيد وهي تامة أيضًا وفي آخرها ما يفيد ذلك. والنسخة الأخيرة نسخة دار الكتب المصرية (رقم ٢ حديث) وهي أصحها وأجودها وأعلاها إتقانًا وثقة وهي غير مؤرخة ولكنها موثقة وعنوانها (كتاب الإحكام في شرح عمدة الأحكام من أحاديث النبي عليه أفضل السلام) تأليف الإمام تقي الدين القشيري.

وقد بين العلامة الشيخ أحمد شاكر خطته في تحقيق هذا الكتاب النفيس منوهًا بخطورة ما يفعله المستشرقون من جمعهم أكثر ما يستطيعون جمعه من المخطوطات من الكتاب الذي يريدون إخراجه، ثم يخرج أحدهم الكتاب كيفما واتته خبرته،

وأسعفه علمه ـ بما جهل من لغة العرب ـ فيثبت النص على الوجه الذي يفهمه، ويستقصي في الهوامش اختلاف النسخ التي بين يديه استثناء القلة القليلة منهم التي تتوخى الدقة والصواب، ثم عاب الشيخ هذا المنهج، وعاب من العلماء من سلك هذا المنهج، وهو الاستكثار من النسخ والسير على هذا الدرب.

ثم يبين أن المنهج السديد الذي هداه الله تعالى إليه ووفقه بفضله لأن يسلكه ـ وهو طريق أئمة الحديث ـ اختيار أصح النسخ وأوثقها، على النص على ما يخالفها في المواضع المهمة التي يخشى فيها اللبسُ على القارئ، والإعراض عن الخطأ البين الذي لا شك فيه، وعن الخلاف بين النسخ فيما لا طائل تحته.

وقد جعل شيخنا ـ رحمه الله ـ مخطوطة دار الكتب التي سبق الإشارة إليها هي الأصل الذي يكتب نصه، ولا يعدل عنها إلى غيرها إلا فيما لا مندوحة عنه من خطأ واضح، وهو نادر والحمد لله، ولا يثبت إلا مخالفة النسخ الأخرى لهذا النص إلا عند الضرورة القصوى، التي تقدر في كل موضع بقدرها.

ومن الأسباب المهمة التي جعلت مخطوطة دار الكتب هي الأصل أن هذا الشرح أملاه شارحه الإمام ابن دقيق العيد على القاضي عماد الدين ابن الأثير، فالظاهرة من هذا الصنيع أن يكون للمستملي شيء من التصرف في التعبير حين الكتابة عن الإمام المُمْلي، فقد يكون إذن في النسخ المأخوذة عن القاضي عماد الدين شيء من عبارته هو لأن الإمام المأخوذ عنه الكتاب، فلابد من اعتماد هذا أصلاً أولاً، واعتبار نسخة ابن الأثير فرعًا أو رواية أخرى، قد يتصرف فيها راويها

بما كان من حقه في استملاء الكتاب من مؤلفه.

فقد عُرف الكتاب إذن أنه كتاب ابن دقيق العيد، في حياة مستمليه ابن الأثير، وقرئ عليه، وما يدرينا لعل المؤلف أملاه على ابن الأثير في مجلس عام من مجالس العلم التي كانت معروفة مشهورة إذ ذاك، فلم يستأثر به ابن الأثير، ولم يكن له فيه صفة، إلا صفة الناقل الـراوي، ولو لم يذكر هو في خطبة نسخته ـ أو روايته ـ قصة استملائه إياه من ابن دقيق العيد، لم يكن له فيه ذكر ولا أثر.

فالأصل المقروء على الإمام المؤلف المُمْلِي أصلي في صحة الكتاب ونسبته وأعلى، ولذلك خلا من خطبة ابن الأثير، إذ لم يكن له بها شأن.

ولم يكتف بقناعته بهذا الأمر فاستشار فيه عالمًا جليلاً هو الشيخ محمد حامد الفقي فوافقه على رأيه هذا ورضي هذه الخطة في إخراجه ونشره، مما يدل على مدى الدقة والحيطة قبل السير في خضم التحقيق العلمي ومعتركه.

وقبل تحقيق الكتاب يصدره بترجمة وافية لكل من الحافظ ابن دقيق العيد، والحافظ عبد الغني المقدسي، حتى يصل إلى صفحة الغلاف، وبعدها خطبة الكتاب للشيخ عبد الغني المقدسي صاحب «العمدة»، وخطبة ابن دقيق العيد في الأصل الذي اعتمد، ثم ينتقل إلى: كتاب الطهارة وهو أول أبواب الكتاب ثم أبواب: الاستطابة، والسواك، والمسح على الخفين، والجنابة، والتيمم، والحيض، لينتقل من ذلك: إلى كتاب الصلاة: باب المواقيت، وباب فضل الجماعة ووجوبها، والأذان، واستقبال القبلة...وهكذا حتى ينتهي كل كتاب بأحاديثه ليصل إلى

كتاب الأطعمة وأبوابه المختلفة وآخر أحاديثها الحديث رقم أربعمائة وثمان وعشرون، ثم يختتم الكتاب بصورة ما وجد في آخر الأصل المعتمد من المخطوطات.

ومنهجه في تخريج كل حديث أنه يزود القارئ بكل طرق الحديث ومصادره التي ورد فيها الحديث، ومثال ذلك ما ذكره من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنما الأعمال بالنيات...» نجده يذكر في هامش الصفحة مخرجًا الحديث: «أخرجه البخاري في صحيحه من عدة طرق مع اختلاف في اللفظ، وذكره في سبعة مواضع، ومسلم أيضًا في آخر كتاب الجهاد بلفظ «إنما الأعمال بالنية وإنما لكل امرئ ما نوى» الحديث مطولاً، وخرجه أبو داود في الطلاق، والترمذي في الحدود، والنسائي في أربعة أبواب من سننه، وابن ماجه في الزهد، والإمام أحمد في مسنده، والدارقطني، وابن حبان والبيهقي، ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمد عليها من لم يخرجه سوى مالك، ووهم من قال: إن مالكًا خرجه في موطئه، ورواه عنه الشافعي.

والنية: قال الخطابي: هي قصدك الشيء بقلبك، وتحري الطلب منك له، ومحلها القلب، ومن زعم أن النطق بها سنة، فقد جازف وتمحل، وخرج عن الحقيقة اللغوية والشرعية»[1]. وهذا ديدنه في كل أعماله التحقيقية.

---

(١) انظر: إحكام الأحكام ص٦٣.

٨ـ نظام الطلاق في الإسلام:

الكتاب يحدد شخصية صاحبه واتساع أفقه واجتهاده، من خلال مؤلفاته وجهوده في خدمة التراث الإسلامي فنراه يقول في مقدمة هذا الكتاب: «هذه الأبحاث ليست من أبحاث الفقهاء الجامدين المقلدين، ولا من أبحاث المترددين الذين يبدو لهم الحق ثم يخشون الجهر به، ولا هي من أبحاث المجرَّدين الهدَّامين، الذين لا يفهمون الإسلام، ولا يريدون إلا تجريد الأمة الإسلامية من دينهم، ومن الثبات عليه ونصره، ولا هي من أبحاث المجددين العصريين الذين تتبخر المعاني والنظريات من رؤوسهم، ثم تنزو بها عقولهم فهم يطيرون بها فرحًا، ويظنـون أن الإسلام هو ما يبـدو لعقـولهم ويوافق أهواءهم، وأنه دين التسامح، فيتساهون في كل شيء من أصوله، وفروعه وقواعده.

كلا إنما هي أبحاث علمية حرة، على نهج أبحاث المجددين الصادقين، من السلف الصالح رضوان الله عليهم، والذين كانوا يصْدعُون بالحق ولا يخافون لومة لائم، وكانوا يخشون ربهم، ولا يخشون أحدًا إلا الله»[1].

والكتاب قد قدم له العلامة محمد حامد الفقي رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، وقد بين في مقدمته أهمية الكتاب ومدى اجتهاد صاحبه وتدقيقه، وحاجة المجتمع الإسلامي في أنحاء البلاد إلى مثل هذا البحث القيم، ثم تمهيد بقلم المؤلف يشير فيه إلى نظام المحاكم في مصر واعتماد القضاة فيها على مذهب

(١) مقدمة الكتاب، ص ص ٣ـ٤.

الحنفية، وقبل ذلك كان فيها قضاة من المذاهب الأربعة، بعد أن أقفل الفقهاء باب الاجتهاد، ومنعوا المفكرين من استنباط الأحكام من الكتاب والسنة، مما أوقع الناس في كثير من الحرج في بعض المسائل مع ضعف بعض القضاة في تطبيق الأحكام وتمسكهم بالألفاظ والأشكال، إلى أن ألغيت الأحكام الشرعية ولم يبق إلا (الأحوال الشخصية) بما فيها من أشياء لا تمت إلى الإسلام بصلة، ثم تطورت هذه الأمور على يد الإمام محمد عبده والشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر في مصر ذلك الوقت، ودخلت بعض آراء المذاهب الأخرى التي تخدم المسائل التي لم يكن مذهب أبي حنيفة يفي بها.

والكتاب يهدف مؤلفه من خلال مناقشة أحكام الطلاق ونظامه على أسس مهمة هي اتباع الكتاب والسنة، والاقتداء بهما، والاهتداء بهديهما، ونبذ التقليد والعصبية للمذاهب والآراء للوصول إلى سبيل السعادة والفلاح.

وقد جعل المؤلف ـ رحمه الله ـ مادة الكتاب عبارة عن بنود ومسائل بلغت مائة وأربع وثمانين بندًا أو مادة، وقد تتضمن المسألة الواحدة أكثر من بند من هذه البنود وأول هذه البنود قوله:

«١ـ الزواج عقد بين الزوجين، وهما طرفا العقد، والقاعدة العامة في العقود أنها تلزم كل طرف من طرفيها بما التزم به من حقوق في العقد، وأنه لا يملك أحد منهما الإخلال بشيء من حقوق التعاقد، وأنه لا يملك أحدهما فسخ العقد أو إلغاءه أو إنهاءه وحده، إلا أن يرضى الطرف الآخر، وهذا بين بالاستقرار التام، لا

يحتاج إلى دليل»[١].

ثم يتطرق في البنود الأخرى إلى أحكام الطلاق وأسبابه واستقلال الزوج به لما اقتضته حكمة الله سبحانه وتعالى، وعدد الطلقات، والآيات التي تضمنت الأحكام في سياق القرآن كله، وما كان من تطليق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشأن (طلاق السنة) (الطلاق البائن) والملامسات والأحكام المترتبة على كل، ومناقشة معنى (الطلاق ثلاثًا) وما يشيع عند الناس في هذا الأمر، وجعلهم النية تقوم مقام العدد اللفظي، ووجه الخطأ في ذلك أن العقود كالبيع والنكاح، والفسوخ كالإقالة والطلاق ومتابعة هذه القضايا وتوضيحها ومناقشتها وبيان خلافات المذاهب فيها، ثم مناقشة مسائل الإشهاد على الطلاق وعلى الرجعة، وبطلان الرجعة إذا قصد بها الرجل المضارة، ووجوب المتعة للمطلقة، وعدة المرتابة.

ثم تراه يخلص في نهاية هذا البحث القيم إلى بيان مدى الجهد الذي بذل في تحصيل هذه الآراء حيث يقول: «فهذه آراء وتحقيقات في (نظام الطلاق في الإسلام) ليست بنت الساعة ولا عفو الخاطر، وإنما هي نتيجة دراسة واسعة للشريعة الإسلامية، منذ نيف وعشرين سنة، في مصادرها الأصلية، ومنابعها الصافية: الكتاب الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، مع الاطلاع على أقوال الأئمة السابقين الأربعة وغيرهم ومؤلفات العلماء في العصور الإسلامية

---

(١) نظام الطلاق في الإسلام، ص١١.

المختلفة، لم أتقيد فيها بمذهب من المذاهب، ولا تعصبت فيها لرأيي ولا لرأي غيري، ولكن انتصرت لما يؤيده الدليل، وتنصره الحجة»[1]. وفي هذا أوضح دليل على منهجه الذي انتهجه ومسلكه الذي سار فيه خلال هذه البنود التي نظم على أساسه بحثه.

ثم اختتم بحثه باقتراح بالأحكام التي اختارها في (نظام الطلاق في الإسلام) وقد بلغت أربعة وعشرين اقتراحًا، ثم ألحق بالكتاب تقريرًا قدمه والده الأستاذ الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقًا عن أعمال المحاكم الشرعية، وطرق الإصلاح التي يراها احتلت من الصفحة السابعة والتسعين إلى نهاية الكتاب الذي بلغ مائة وخمسين صفحة.

****

٩ـ كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر:

وهو كتاب من تأليف العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ويقع في ست وتسعين صفحة من القطع الصغير، وقد تناول فيه مؤلفه حديث الأمر بقتل شارب الخمر في الرابعة، وأن هذا الأمر محكم ثابت لم ينسخ، وهو علاج صحيح للإدمان الذي كاد يقضي على الأمم الإسلامية، ويذهب بتشريعهم السامي وآداب إسلامهم العالمي النقي.

وهذا الحديث قد ادعى بعضهم نسخه لوروده بإسناد ضعيف من حديث

---

(١) انظر: نظام الطلاق في الإسلام، ص٩٤.

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ولكن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد وقف على أسانيده الصحيحة عن صحابة آخرين، فانبرى لجمع هذه الأسانيد وبيان ما ذهبوا إليه من النسخ وتفنيد هذه المزاعم، ثم نشر هذا الكتاب في هذا العمل المستقل بخلاف موضعه من المسند، ولم يشأ أن يشرح كل رواية من هذه الروايات في مكانها منفردة، فيتفرق عقد الفائدة التي يقصدها من جمع الروايات بعضها إلى بعض، بعد أن عم هذا البلاء الذي صب على المسلمين ففشا فيهم الخمر وإدمانه، ويخشى أن يدمر الرجال و النساء والأطفال، وأن ينهار بهم إلى أدنى درجات الانحلال، ناهيك عن مصيرهم إلى النار إلا من عصم الله وهدى.

كما ينوه المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى أن العلاج في هذا الحكم وهو قتل هذا المدمن للخمر إقامة لحد الله عليه، وليس العلاج في الملايين التي تنفق على الحملات الشعواء على المخدرات، كما يشير إلى أن ترك الأخذ به إذا كان مجديًا فيمن كان قبلنا لحيائهم ونقائهم، فقد زاد الأمر وتفاقم وانتزع الحياء، بل ذاع صيت هؤلاء مفخرة بسكرهم، كما أشار ـ رحمه الله ـ إلى رأي ابن القيم ومذهبه الوسط بين القولين وهو (أن الأمر بقتله ليس حتمًا، ولكنه تعزير بحسب المصلحة، فإذا أكثر الناس من الخمر، ولم ينزجروا بالحد، فرأى الإمام أن قتل فبه ـ قَتَلَ...).

ثم يشير بعد ذلك إلى أن أحق العصور بتطبيق حكم القتل في عصرنا، ويدعو ملوك المسلمين وأئمتهم وزعمائهم إلى إثارة الحرب الشعواء على الخمر ومدمنيها وتجارها طاعة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من غلبت عليه فاقتلوه» ولا

يظنون ذلك امتهانًا لكرامة الإنسان وتطبيقًا لشريعة الغاب كما يسول لهم أصحاب نظريات التمدين المزعومة.

ثم يبدأ المؤلف في سوق روايات الحديث بدءًا من رواية ابن عمر «حدثنا عبيد الله بن محمد التيمي، أخبرنا حماد بن سلمة عن حميد بن يزيد أبي الخطاب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن شربها فاجلدوه، فإن شربها فاجلدوه، فقال في الرابعة أو الخامسة فاقتلوه».

وبعد ذلك يتناول الإسناد ويبين ما به من ضعف ثم ينتقل إلى الأسانيد الأخرى الصحيحة التي تعضد هذا الإسناد وتقويه، ويشير إلى ورود الحديث بإسناد صحيح على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر، وهو نص صريح صحيح في الرابعة. وكذا الإشارة إلى ورود أسانيد أخرى صحيحة في المحلى لابن حزم، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في سننه، والزيلعي في نصب الراية، والحافظ في الفتح مرتين وغير ذلك[1].

ويخلص بعد تناوله لكل هذه الروايات وتحليلها إلى أن هذه الأحاديث في الأمر بقتل شارب الخمر في الرابعة، إذا أقيم عليه الحد ثلاث مرات فلم يرتدع: تقطع في مجموعها، ثبوت هذا الحكم وصحة صدوره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بما لا يدع شكًا للعارف لعلوم الحديث وطرق الرواية، وأكثر أسانيدها

(١) راجع: كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر، ص١٣ وما بعدها.

صحاح، والشك النادر من بعض الرواة بين الثالثة أو الرابعة أو غيرها لا يؤثر في صحته، ولا في الحكم بالقتل إنما هو في الرابعة، كما هو بين واضح"[1].

ثم تطرق إلى ما ذهب إليه الفقهاء أو أكثرهم، الأئمة الأربعة وغيرهم إلى أن هذا الحكم منسوخ، وناقش أدلتهم وما يقوي ما ذهبوا به إلى النسخ، وما ذهب هو إلى صحة الحكم وإحكامه، في تتبع دقيق، وتحليل ناقد، وإقناع قائم على الحجة والمنطق السديد الذي يقضي بقتل شارب الخمر ومدمنه في الرابعة إذا كان الإصرار على الشرب ولا يحجزه نهي، ولا يزجره عقاب، ولا يخيفه وعيد، وقد ملكت الخمر عليه لبه، وأصبح لها عبدًا أسيرًا كما هو الحال عند المدمنين في عصرنا، وكما هو الحال في الأمم الفاجرة التي يقلدها المسلمون ويحتذون خطاها، حتى النساء أصبحن يجاهرن بشربها في البيوت والنوادي والمحافل العامة، والحكومات التي تدعي أنها إسلامية تقدمها علانية في الحفلات الرسمية مجاملة لسادتهم الأجانب"[2]. وفي نهاية جولته مع هذا الحكم يشير إلى أن رسولنا صلى الله عليه وسلم قد بلَّغ الرسالة أتم بلاغ وأعلاه، وأدى الأمانة حق أدائها، ووضع العظة موضعها، ثم وضع السيف موضعه، وبهذا فلاح الأمم.

****

١٠ـ حكم الجاهلية:

الكتـاب عبارة عن مجموعة موضوعات شتى للشيخ أحمد محمد شاكر ـ رحمه

---

(١) كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر، ص٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٤.

الله ـ في كتب ومقالات متفرقة تناولت موضوعًا يكاد يكون واحدًا عن حكم الجاهلية، وقد قامت بجمعه مكتبة السنة من بطون مؤلفات الشيخ ـ رحمه الله ـ بمناسبة مرور مائة عام على مولده من يناير ١٨٩١ـ١٩٩٢م ومن هذه الكتب التي استقى الكتاب مادته منها عمدة التفسير (مختصر تفسير ابن كثير) والمسند، والسمع والطاعة، والكتاب والسنة، والعمدة، ومقالات وردت في كتاب (كلمة الحق)، وفي مجلة الفتح والهدي النبوي، وغيرها.

والكتاب يحوي خمسين مقالاً من مقالات العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وهي منتقاة من كتبه المختلفة ولذا سوف نكتفي هنا بإيراد عناوين هذه المقالات فقط دون تحليلها للإشارة إلى اتجاهاته لخدمة قضايا الإسلام والتراث الإسلامي.

١ـ حكم الجاهلية.

٢ـ الملحدون واعتذار الرسول صلى الله عليه وسلم.

٣ـ الحكم بقتل شارب الخمر في الرابعة.

٤ـ خمارة حقيقية.

٥ـ الرد على من زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم بين أهل الكتاب بشرعهم.

٦ـ هل إذا أسلم غير المسلم يجبر على الاحتكام إلى غير شريعة الإسلام؟

٧ـ جزاء الفجور بالمحارم.

٨ـ النساء والجندية.

٩ـ الرد على من قال بمساواة المرأة بالرجل .

١٠ـ جزاء من يخالف الشرع مع الإقرار بصحته.

١١ـ التشبه بأوروبا في قوانينهم الكافرة.

١٢ـ جزاء من اتبع أهواء اليهود والنصارى.

١٣ـ لعن الله آكل الربا.

١٤ـ تسمية الربا بالفائدة.

١٥ـ الربا محرم بكافة أنواعه.

١٦ـ ولاية المرأة القضاء.

١٧ـ الكتاب والسنة الحسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر. (الخطة العملية لاقتباس القوانين من الشريعة).

١٨ـ عبد العزيز فهمي باشا وعداؤه للعربية والشريعة.

١٩ـ متى ولمن السمع والطاعة؟

٢٠ـ الشورى في الإسلام.

٢١ـ المرأة ليست كالرجل في الميراث.

٢٢ـ خواطر:

- في التعليم.
- في المحاضرة الحمقاء.

- في الأعراض.
- لصوص الثياب.
- هل في الإسلام شعائر وثنية؟
- بحث في تاريخ السيد البدوي.
- مقاطعة الملحدين.
- الكشف على راغبي الزواج.
- تعليم الدين في المدارس.
- الجامعة المصرية.

٢٣ـ الإيمان بالغيب.

٢٤ـ من هم أهل الكتاب؟

٢٥ـ المراد بالمحصنات من الذين أوتوا الكتاب.

٢٦ـ النصارىٰ لا يزالون في شقاق وخلاف وبغضاء.

٢٧ـ عاقبة قوم لوط.

٢٨ـ المتبعون لأهواء سادتهم من المبشرين.

٢٩ـ بطلان نظرية داروين وأتباعه.

٣٠ـ تزيين الشيطان لآدم عليه الصلاة والسلام.

٣١ـ الذكر والابتهالات الدينية.

٣٢ـ لا وصية لوارث.

٣٣ـ لا نكاح إلا بولي.

٣٤ـ فتح القسطنطينية.

٣٥ـ أين الرجال... أين الرجال.

٣٦ـ لا يجوز إطلاع أهل الذمة على أسرار المسلمين.

٣٧ـ كروية الأرض.

٣٨ـ طاعة الكفار = خسران مبين.

٣٩ـ صحف الهلال والدعاية ضد الإسلام.

٤٠ـ نساء بدون حياء.

٤١ـ الطلاق عند عبيد الخواجات.

٤٢ـ ظلم ونكد عيش الأجراء والخدم.

٤٣ـ قُحة الأجرياء المتفرنجين.

٤٤ـ حرمة التشبه بالكفار.

٤٥ـ دعوة دعاء نسب الغير.

٤٦ـ عودة إلى وثنية نصب التماثيل.

٤٧ـ ولكن القوم لا يستحون.

٤٨ـ العطف على الفقير.. وحكم من احتكر.

٤٩ـ حكم من سبَّ الدهر أو القدر.

٥٠ـ في تعدد الزوجات[1].

وهذا الكتاب أشبه بما مثّلنا به من قبل وهو كتاب «كلمة الحق» إذ هو عبارة عن مجموعة من المقالات كهذه، ولا نرى ضرورة لتحليل بعضها هنا، وقد أشرنا من قبل إلى نماذج من مقالاته في الكتاب السابق، وإنما أردنا هنا فقط الإشارة إلى غزارة المقالات المؤلفة التي تعالج موضوعات الساعة وأمور الدين، وننتقل الآن إلى المبحث الأخير وهو شخصية الشيخ شاكر التحقيقية في الميزان.

****

المبحث الرابع ـ شخصية الشيخ أحمد شاكر التحقيقية في الميزان:

حينما يوضع عالم جليل مثل الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في ميزان النقد، إنما يوضع من معتقد أنه ما من أحد إلا يؤخذ من كرمه ويرد عليه إلا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

ونقد رجل كهذا الشيخ لا يُقصد منه التطاول على شخصه، أو تصيد المزالق والأخطاء له، أو التشكيك في فيض علمه، أو الطعن في تراثه، فهو علم من أعلم أهل السنة في العصر الحديث المتبعين لمنهج السلف ـ رضوان الله عليهم ـ وله باع طويل في علم الحديث رواية ودراية، وله فضله في الدفاع عن الإسلام والمسلمين،

(١) محتوى كتاب حكم الجاهلية.

ولاسيما في الحقبة التي كانت بلاد الإسلام تئن من وطأة الاحتلال، وآلام قبضته، كذلك تنكّر للشيخ ـ في هذا الوقت ـ بعض أبنائه، بل قلدوا الغرب شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، وعلى الرغم من ذلك فقد كان العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فارسًا من فرسان المسلمين، وبطلاً من أبطاله، وسدًا منيعًا في وجه الأعداء[1].

وفي هذه الصفحات القلائل لن نعدد ما للشيخ من محاسن في جهوده في تحقيق التراث الإسلامي، فهذا هو ما تغيّاه البحث بطوله، وإنما نريد هنا الإشارة إلى بعض المآخذ والهنات التي يمكن أن تلاحظ على عمله التحقيقي من خلال مؤلفاته التي خلّفها من بعده.

وسنمثل هنا بأهم عملين تحقيقيين له، وهما مسند الإمام أحمد بن حنبل، والرسالة للإمام الشافعي.

أولاً ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل:

بذل الشيخ ـ رحمه الله ـ الجهد والغاية في العناية بإخراج هذا المسند، حتى خرجت الأجزاء الخمسة عشر الأولى منه في صورة تشهد لمحققها بإخلاص ومثابرة، وجهد متصل وعلم دؤوب.

ولا يخلو عمل ضخم كهذا من بعض الهنات، وقد لاحظ أحد الباحثين الذين تتبّعوا المسند وأحاديثه كاملاً أن الشيخ ـ رحمه الله ـ يعتمد في تحقيقه ـ أحيانًا

---

(١) راجع: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص٨٨.

ـ على قواعد ضعيفة ذهب إليها بعض المحدثين، أو ذهب هو إليها بنفسه كتوثيقه بعض الرواة، وتصحيحه أو تحسينه بعض الأحاديث في المسند، وهذا يفتح الباب للزنادقة للطعن في الدين من خلال هذه القواعد الرخوة التي لا تثبت على شيء.

والذي ينبغي في مسألة التحقيق والتصحيح والتضعيف أن تتبع القواعد العلمية التي مشى عليها جمهور المحققين من المحدثين، والتي عليها العمل ولا يجوز غيرها، وإلا ترتب على ذلك قبول ما من شأنه أن يكون مردودًا أو توثيق ما من شأنه أن يكون ضعيفًا"[1].

ومن هذه المزالق التي تعاب في تحقيقه للمسند ما يلي:

١ـ توثيقه لكل تابعي لم يرد فيه جرح أو تعديل وتصحيح حديثه:

وهذه القاعدة التي سار عليها في تحقيقه مخالفة لكل ما جرى عليه أئمة الجرح والتعديل، الذين يحتذي بهم في هذا الفن كالذهبي، وابن حجر، والخزرجي وغيرهم؛ وذلك لأن التابعين ـ رحمهم الله ـ ليسوا سواء في الخيرية، وإن كان الكذب المتعمد يكاد ينعدم فيهم، وكذا من يتهم به كالمختار بن أبي عبيد الثقفي، وأبي هارون العبدي، وعمارة بن جوين، .. وكذا فإن التابعين لهم أغلاط وأوهام فمن ندر غلطه في جنب ما قد حمل احتمل، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضًا ونقل حديثه، وعمل به في الشواهد والمتابعات، ومن فحش خطؤه وكثر تفرده لم يحتج بحديثه، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأولين،

---

(١) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٢٣ ص ص٨٧ـ٨٨.

ولو وجد ذلك في صغار التابعين ومن بعدهم.

ولا يستوي الصحابة ـ رضوان الله عنهم ـ مع التابعين ـ رحمهم الله ـ من حيث العدالة والتوثيق، فالصحابة كلهم عدول، وأما التابعون فليسوا سواء فمنهم العدول ومنهم غير ذلك، فإن روىٰ عنه ثقة واحد ولم يوثق فهو مجهول العين شأنه في ذلك شأن غيره، وإن روىٰ عنه ثقتان فأكثر ولم يوثق فهو مجهول الحال، فهذا هو المذهب الصحيح الذي مشىٰ عليه جماهير المحققين من المحدثين، واعتمده ابن حجر في مقدمة تقريب التهذيب[1]، أما أن يطلق الشيخ أحمد شاكر الأمر في هذا الجانب فهو مخالفة لم يسبق إليها، ولا يصح قبولها.

والأمثلة علىٰ تجاوزه ـ رحمه الله ـ في هذه القاعدة كثيرة ـ كما أحصاها الباحث نختار منها مثالين فقط للتمثل بهما:

* المثال الأول:

قال الإمام أحمد في المسند رقم (٢١٨١) حدثنا أبو اليمان حدثنا إسماعيل ابن عياش عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي عن أبي كعب مولىٰ ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم أنه قيل له: يا رسول الله، لقد أبطأ عنك جبريل عليه السلام. فقال: «ولم لا يبطئ عني؟ وأنتم حولي، لا تستنون، ولا تقلمون أظفاركم، ولا تقصون شواربكم، ولا تنقون رواجبكم».

قال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده حسن، أبو كعب مولىٰ ابن عباس لم أجد فيه

(١) راجع: مقدمة تقريب التهذيب لابن حجر؛ ومجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص٩٤.

جرحًا ولا تعديلاً، فهو تابعي حاله على الستر، حتى يتبين، فلذلك حسَّنا الحديث، وقد ترجم له الحافظ في التعجيل، وقال: فيه جهالة. قال أبو زرعة: لا يسمى ولا يعرف إلا في هذا الحديث»[١].

والحديث في مجمع الزوائد ٥/ ١٦٧ وقال: رواه أحمد في الطبراني، وفيه أبو كعب مولى ابن عباس، وقال أبو حاتم: «لا يعرف إلا في هذا الحديث».. وقال الشيخ عبد الرحمن البنا: «أبو كعب: لم يتكلم عليه أحد لا بجرح ولا تعديل، وهو تابعي حاله مستور فحديثه حسن»[٢] قلت: والحديث ضعيف جدًا لأجل جهالة أبي كعب مولى ابن عباس، وهناك علة أخرى في السند، وهي: ثعلبة بن مسلم الخثعمي الشامي، ترجمه الذهبي في المغني[٣] قائلاً: «ثعلبة بن مسلم الخثعمي عن أبي كعب، وعنه إسماعيل بن عياش بخبر منكر في السواك والشوارب». وقال ابن حجر: «مستور»[٤] أي مجهول الحال، كما هو في اصطلاحه، فإنه لا يفرق بينهما، كما هو معروف عند أهل هذا الشأن، لكن الشيخ رحمه الله، وثّقه اعتمادًا على ذكر ابن حبان له في الثقات[٥]، وبأن البخاري ترجمه في التاريخ الكبير، وسكت عنه،

---

(١) الرواجب: هي ما بين عقد الأصابع من داخل، مفردها راجبة، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج٢ص١٩٧، ولسان العرب (رجب).

(٢) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر، ص٣٣٨ـ٣٣٩. والحديث في مجمع الزوائد، ج٥ ص١٦٧؛ والجرح والتعديل، ج ٩ص٤٣١.

(٣) الفتح الرباني، ج ١٧ص٣٢١.

(٤) المغني في الضعفاء للذهبي، رقم ١٠٥٦.

(٥) الثقات لابن حبان، ج ٤ص٩٤.

وهذا توثيق عنده في رأي الشيخ شاكر رحمه الله[1].

❊ المثال الثاني:

قال الإمام أحمد في المسند (رقم ٦٩٣): حدثنا بكر بن عيسى الراسي، حدثنا عمر بن الفضل عن نعيم بن يزيد عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن آتيه بطبق يكتب فيه مالا تضل أمته من بعده.

قال: فخشيت أن تفوتني نفسه، قال: قلت: إني أحفظ وأعي، قال: أوصي بالصلاة والزكاة، وما ملكت أيمانكم.

قال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده حسن..نعيم بن يزيد: تابعي، لم يرو عنه غير عمرو بن الفضل، قال أبو حاتم. «مجهول». والتابعون على الستر، حتى نجد فيهم جرحًا صريحًا. قلت: قال الذهبي: «مجهول ما روى عنه سوى عمرو بن الفضل السلمي»[2] وقال ابن حجر: مجهول[3].

ولم يخرجه الشيخ من مصادر الحديث الأخرى، والحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجل نعيم بن يزيد فإنه مجهول العين[4].

---

(١) مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ع (٢٣)، ص ص١٠٠ـ١٠١.

(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ٤ص٢٧١.

(٣) تقريب التهذيب، ص٣٥٩.

(٤) انظر الأمثلة الأخرى التي تتبعها الباحث بأرقامها للتطبيق على هذه القاعدة التي خالفها الشيخ: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص ص١٠٥ـ١٠٦.

٢ـ توثيقه من ذكره ابن حبان في الثقات وتصحيح حديثه:

ومنهج ابن حبان في الثقات أن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم الجرح؛ لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء عن المغيب عنهم[1].

وقد وصف ابن حجر مذهب ابن حبان هذا بأنه عجيب، قال: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة، حتى يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه[2].

وهي قاعدة شاذة لأنها على خلاف ما ذهب إليه أئمة الحديث المعتمدين الذين يرجع إليهم في الجرح والتعديل والتوثيق والتضعيف، وابن حبان على هذا يعد من المتساهلين في هذه الحيثية لذكره عددًا كبيرًا من المجهولين الذين لا يعرف غيره أحوالهم.

وقال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ : «إن ابن حبان متساهل في التوثيق، فإنه كثيرًا ما يوثق المجهولين»[3] وغير ذلك من الأقوال التي ترفض السير وراء تساهل ابن حبان في هذه القاعدة.

---

(١) ابن حبان: الثقات، ص١٣.

(٢) ابن حجر:لسان الميزان، ج ١ص١٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ص١٤.

وأما الأدلة على توثيقه لبعض المجهولين فمعروفة واضحة، وكل ما ذهب إليه ابن حبان في هذا الجانب لا يصلح أن يكون قاعدة في توثيق الرجال إذا انفرد بذلك، وعندما يشير الشيخ أحمد شاكر وراء هذه القاعدة آخذًا بها فهذا مما يجب التنبيه إليه لخطورته، ولنضرب لذلك مثالاً واحدًا من أمثلة كثيرة(١):

قال الإمام أحمد رقم (٢١٢): حدثنا إسحاق بن عيسى حدثنا ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري عن محرر بن أبي هريرة عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها.

قال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح، محرر بن أبي هريرة، ذكره ابن حبان في الثقات(٢). والحديث رواه أيضًا ابن ماجه ١/ ٣٠٤ عن الحسن ابن خلال عن إسحاق بن عيسى، وضعفه صاحب الزوائد بابن لهيعة، وابن لهيعة عندنا ثقة».

قال ابن حجر في ترجمة محرر: «مقبول»(٣) أي عند المتابعة، وإلا فهو لين الحديث، قال الشيخ عبد الرحمن البنا: «في إسناده ابن لهيعة فيه كلام إذا عنعن، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس قال: «نهى عن عزل الحرة إلا بإذنها»»(٤).

---

(١) الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة، ج ١ص٣٢.

(٢) الثقات، ج ٥ص٤٦٠.

(٣) التقريب، ص٣٢٩.

(٤) الفتح الرباني، ج ١٦ص٢١٨.

وعلى كل حال فالحديث بهذا السند ضعيف لأجل محرر، ولأجل ابن لهيعة، وليس بصحيح ولا حسن(١).

٣ـ توثيقه لعبد الله بن لهيعة مطلقًا وتصحيح حديثه:

وقد قيل في ابن لهيعة هذا أقوال كثيرة، تصفه بأنه ضعيف، ومضطرب أمره، يكتب حديثه على الاعتبار، وقال ابن خزيمة: وابن لهيعة لست أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد، وإنما أخرجته لأن معه جابر ابن إسماعيل. وسئل أحمد عنه فضعفه، وفي رواية أنه قال: «ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيرًا لأعتبر به، ويقوي بعضه بعضًا»، وقال الحاكم: «لم يقصد الكذب، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ»، وقال الطبري في تهذيب الآثار: «اختلط عقله في آخر عمره».. وغير ذلك من الأقوال الكثيرة التي قيلت في تجريحه.

والرأي الراجح هو أن ابن لهيعة ثقة في الحديث لا ريب في ذلك، لكن عيبه الاختلاط، والقاعدة أن ما رواه قبل الاختلاط فهو صحيح، وما رواه بعد الاختلاط فهو مردود، وما لا يعرف يتوقف فيه، وأما القول بتوثيقه مطلقًا كما يقول الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فقول فيه نظر(٢).

ونضرب مثالاً واحد على ذلك أيضًا:

---

(١) راجع: مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ص ص١١٥ـ١٢٠.

(٢) مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ص ص١٢٣ـ١٢٤ ، وما قيل في تعديله ص ص ١٢٣ـ١٢٥.

قال الإمام أحمد (رقم ٦٦٠٤) حدثنا ابن لهيعة حدثني حيي بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحلبي عن عبد الله بن عمرو قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله: «إن قلبك حُشِيَ الإيمان، وإن الإيمان يُعطي العبد قبل القرآن».

قال الشيخ: «إسناده صحيح، وهو في مجمع الزوائد ١/ ٦٣، وقال: رواه أحمد وفيه ابن لهيعة.

ولم يخرج الشيخ ـ رحمه الله ـ الحديث من مصادر الحديث الأخرى كعادته، ويبدو أن أحمد انفرد به، وعليه فالحديث بهذا السند ضعيف، لأجل ابن لهيعة، لأنه الراوي عنه، وحسن بن موسى الأشيب الثقة، لا ندري متى حدَّث به عنه، أقبل الاختلاط أم بعده»[1].

٤ـ توثيقه لكل من سكت البخاري أو ابن أبي حاتم الرازي عنه من الرواة جرحًا أو تعديلًا:

لقد سار الشيخ أحمد شاكر هذه القاعدة، وهي سكوت البخاري، وابن أبي حاتم الرازي عن جرح الراوي توثيق له.. ويجب التنبيه على أنه لا ينبغي أن يحمل السكوت عن الرجل على أنه ثقة.

ولنضرب على اعتماد الشيخ أحمد شاكر لهذه القاعدة في تحقيقه مثالاً واحدًا:

قال أحمد رقم (٥٠٤٢) حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي فروة

---

(١) راجع الأمثلة المتعددة: مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ص١٢٧ وما بعدها.

الهمداني، سمعت عونا (ابن عبد الله) الأزدي، قال: «كان عمر ابن عبد الله بن معمر أميرًا على فارس، فكتب إلى ابن عمر يسأله عن الصلاة؟ فكتب ابن عمر: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج عن أهله صلى ركعتين حتى يرجع إليهم».

قال الشيخ: «إسناده صحيح... عون بن عبد الله الأزدي: ثقة. ترجمه البخاري في الكبير ١/ ١/ ١٤، وترجمه ابن أبي حاتم ٣/ ١/ ٣٨٥ فلم يجرحه البخاري، ولا ابن أبي حاتم.

وهذا سند ضعيف لأن عونًا مستور، ومن كان حاله كذلك فلا يقال حديثه صحيح عن جمهور المحققين من المحدثين»[1].

خلاصة ذلك أن هذه القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ من تصحيحه لأحاديث ضعيفة وهي كثيرة ليست بالقليلة تخالف للمنهج العقلي الذي سار عليه أئمة الحديث، وإن تصحيح مثل هذه الأحاديث يجعل السنة تتعارض ويصادم بعضها، ويفتح الباب للمبتدعة للعمل على بث شكوكهم وخرافاتهم وطعونهم، وفي هذا تشويه لحقيقة الإسلام وجماله.

****

ثانيًا ـ الرسالة للإمام الشافعي:

ومن المآخذ التي تؤخذ على العلامة الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لكتاب

---

(١) راجع بالتفصيل: مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ص ص١٤٣ـ١٤٦.

الرسالة للإمام الشافعي ما ذكره الدكتور رفعت فوزي عندما حقق كتاب الأم للشافعي في طبعته الأخيرة[1]، وكان مما اعتمد عليه في تحقيق هذا الكتاب، الرسالة التي حققها الشيخ أحمد شاكر.

وقد لاحظ الدكتور رفعت أثناء معايشته لكتاب الرسالة من تحقيق الشيخ كثيرًا من الملاحظات في تحقيقه لم يوافقه عليها ولاسيما في إثباته لما يخالف المخطوطات الأخرى جميعًا، وإثبات ما في أصل الربيع بن سليمان على مدى الطريق، مبررًا ذلك بأن أصل الربيع كتب في حقب تطور الخط بعدها كثيرًا، وتطورت قواعده على مدى العصور، وآية ذلك خط المصحف الشريف، فقد كتب في عهد عثمان رضي الله عنه، وتطورت الخطوط، واختلفت كثيرًا عنها على مدى العصور بعده.

أضف إلى ذلك أن نسخة الربيع ليست معصومة من الخطأ الذي استدركه العلماء بعد ذلك، وأثبتوا ما رأوه صوابًا، خاصة أن نسخ الرسالة كانت بين أيدي العلماء كابن جماعة الذي كانت نسخته بين يدي الأستاذ أحمد شاكر، فما يؤخذ عليه ـ رحمه الله ـ تمسكه بأصل الربيع حتى لو كان فيه وجه يوافق جميع النسخ فيثبت ما يخالف النسخ.

ونتابع الآن بعض هذه المآخذ في صورة الأمثلة التالية:

من هذه الأمثلة ما ذكره في ص٥٧٧ عبارة: «ولو شئت حبسته بعيبه فكذلك

---

(١) وهي من تحقيقه وتقع في أحد عشر مجلدًا طبعتها دار الوفاء بالمنصورة.

الخراج» علق الشيخ أحمد شاكر بقوله: «في سائر النسخ» «فلو» والذي في الأصل يحتمل الواو والفاء، ولكنه أقرب إلى القراءة بالواو فماذا عليه لو وافق النسخ مادام الأصل يحتملها.

وفي ص٥٦٥ أثبت هذه العبارة: «كما يكون الهلال الثلاثون والعشرون جماعًا» وعلق عليه الشيخ أحمد شاكر بقوله: «كذا في الأصل» ولم أفهم مراده ولا وجهه، ويظهر أنه أشكل أيضًا على قارئيه فزاد بعضهم بين السطور «والعشرون» ثم غيرها بعضهم وجعلها «والعشرة» وذلك ثبتت الجملة في ابن جماعة، (س)، (ج) هكذا: «كما يكون الهلال الثلاثون، والعشرة، والعشرون جماعًا».

قال: «والذي أظنه، ولا أرى أهو صواب أم خطأ أن كلمة الهلال سبق بها قلم الربيع، وأن أصل الكلام: كما يكون الثلاثون والعشرون جماعًا يستأنف بعده العدد».

وهكذا شك الشيخ في النسخ، بل شك في دقة الربيع، وأنه قد يزيد كلمة في نسخته ما ليس منها، وماذا عليه لو أثبت في الأصل ما أجمعت عليه النسخ، مما هو موجود على نحو ما في نسخة الربيع، ويثبت الفروق في الهامش دون تشكيك في النسخ، ولا في دقة الربيع؟

ولقد أولع الشيخ أحمد شاكر أن يتهم النسخ بالخطأ حتى في حالة موافقتها لما في الأصل المجرد أنها خالفت نسخة أخرى هو مثبت في هامشها، وأمثلة ذلك كثير.

ثم يقول د. رفعت فوزي معترضًا على منهج الشيخ شاكر في تعصبه لأصل الربيع: «وقد نتغاضى عن كل ذلك، ولكن الذي لا نتغاضى عنه ما نتج عن هذا المنهج من أخطاء مثل نسب اسم (كان) انظر الفهرس ص٦٦١ رقم ٣٧ والصفحات المبينة به، ونصب معمولي (أن) ص٦٦١ رقم (٣٩) من الفهرس، وما بينه من الصفحات. وحذف النون في الأفعال الخمسة من غير ناصب ولا جازم، رقم ١٥ ص٦٦٠ من الفهرس، والصفحات المبينة به، وذكر الفعل المجزوم على صورة المرفوع ص٦٦١ رقم ٤١ والصفحات المبينة بالفهرس.

وزعم أن ذلك كله من لغة الشافعي الفصيحة، بينما تخالف لغة القرآن الكريم.

ويمكننا أن نقول ذلك إذا كانت النسخ تجمع عليه، أما إذا كانت النسخ الكثيرة تبدي لغة الشافعي متوافقة مع لغة القرآن، فلا نسلم بأن هذا الشذوذ في القواعد، ومخالفة لغة القرآن هي لغة الإمام، بل نتهم ما شذ من النسخ، ونعزوه إلى أخطاء الكاتبين.

من أجل هذا لم نسر في تحقيق الرسالة على ما سار عليه الشيخ أحمد شاكر وإنما نثبت ما أجمع جمهور النسخ عليه بما يخدم النص ويقيمه على لغة الشافعي الفصحى التي لا تشذ عن لغة القرآن»[1].

وهناك ظاهرة أخرى تؤخذ على الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تحقيق

(١) الأم، ج ١ ص ص٣٧ـ٤٠.

الكتب بصفة عامة، وهي أنه كان يستحسن بعض الكلمات التي ليست من النص ويثبتها ويفضلها على ما في النص، وقد لاحظ ذلك الدكتور بشار عواد عليه في تحقيقه للجزء الذي حقّقه من الجامع الصحيح للترمذي فقال: «فقد كان يضيف إلى المتن كل ما كان يجد فيه نفعًا أو يعتقد صحته من غير التفات إلى كون هذا مما دوَّنه أو أملاه الترمذي أم لا»[1].

ولسنا هنا بصدد التفصيل لهذه الأشياء، وإنما أردنا فقط الإشارة إليها كظواهر تعتري التحقيق العلمي، ووقع فيها الشيخ، وهي هنات صغيرة إلى جانب العبء الضخم الذي ألقاه على كاهله في تحمل تحقيق كثير من كتب التراث، ستظل الأجيال تذكرها له بغض النظر عن هذه المآخذ القليلة.

مَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا ... كَفَى المَرْءُ نُبْلا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُه

لقد ضرب الشيخ أحمد شاكر بسهم وافر في خدمة تراثنا الإسلامي، وأدلى ـ بعمق ـ دلوه في مختلف العلوم ولاسيما الكتب الحديثية، وكان له هذه الجهود الضخمة التي حاولنا الإشارة إلى بعض حروفها، فما لا يدرك كله لا يترك جلُّه، رحم الله الشيخ، ونفع بعلمه الذي خلَّفه لنا، ووفَّق المسلمين للخير، وهداهم إلى سواء السبيل.

---

(١) راجع بالتفصيل: الأم، ج ١ ص ص٤٠ـ٤١.

المراجع

١. أحمد عبد الرحمن البنا (ت١٣٨٧هـ/١٩٥٨م): الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٣، د.ت.

٢. أحمد محمد شاكر (١٣٧٧هـ/١٩٥٨م): الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير. القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣. ــــــــــ: تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك. تعليق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. القاهرة، مكتبة السنة، ط٣، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤. ــــــــــ: حكم الجاهلية. القاهرة، مكتبة السنة، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٥. ــــــــــ: كلمة الحق. القاهرة، مكتبة السنة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٦. ــــــــــ: كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر. القاهرة، مكتبة السنة، د.ت.

٧. أحمد محمد شاكر: نظام الطلاق في الإسلام. القاهرة، مكتبة السنة، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٨. ابن الأثير (المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، ت٦٠٦هـ/ ١٢١٠م): النهاية في غريب الحديث والأثر.تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي. القاهرة، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، د.ت.

٩. البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ت٢٥٦هـ/ ٨٧٠م): صحيح البخاري. حاشية: السندي. القاهرة، عيسى البابي الحلبي. د.ت.

١٠. الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م): الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

١١. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر، ت٢٥٥هـ/ ٨٦٩م): البيان والتبيين. تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون. القاهرة، مطبعة الخانجي، ط٤، د.ت.

١٢. جامعة الكويت: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية. السنة التاسعة ـ العدد الثالث والعشرون، ربيع الأول ١٤١٥هـ/ أغسطس ١٩٩٤م.

١٣. الجوهري (إسماعيل بن حماد، ت٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م): الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت، دار العلم، ط٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٤. ابن أبي حاتم الرازي (عبد الرحمن بن محمد، ت٣٢٧هـ/ ٩٣٨م): الجرح والتعديل. حيدر أباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

١٥. ابن حبان (أبو حاتم محمد البستي، ت٣٥٤هـ/ ٩٦٥م): الثقات. حيدر أباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٦. ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن علي، ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م): تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. تحقيق: السيد عبد الله هاشم الجاني. مصر، دار المحاسن، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٧. ـــــــــــــ: تقريب التهذيب. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٨. ـــــــــــــ: فتح الباري شرح صحيح البخاري. تصحيح وإخراج: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقصي الدين الخطيب. القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩. ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان. الهند، ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.

٢٠. ابن أبي الحديد (أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، ت٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م): شرح نهج البلاغة الجامع لخطب ورسائل وحكم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. لبنان، نشر دار الهدى الوطنية، د.ت.

٢١. ابن حنبل (أبو عبد الله أحمد بن محمد، ت٢٤١هـ/ ٨٥٥م) :مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.

٢٢. الدارمي (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، ت٢٥٥هـ/ ٨٦٩م): سنن الدرامي. بيروت، دار الكتب العلمية ودار إحياء السنة، د.ت.

٢٣. ابن دقيق العيد (تقي الدين محمد بن علي، ت ٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م): إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. تحقيق وتقديم ومراجعة: أحمد محمد شاكر. القاهرة، مكتبة السنة بالقاهرة ،ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤. الذهبي (شمس الدين محمد بن عثمان، ت٧٤٨هـ/ ١٣٧٤م): سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٥. ــــــــــــ: المغني في الضعفاء. باعتناء: نور الدين عتر. قطر، دار إحياء التراث الإسلامي، د.ت.

٢٦. الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت، دار المعرفة، د.ت.

٢٧. الرازي (فخر الدين محمد بن عمر، ت٦٠٦هـ/ ١٢١٠م) مناقب الإمام الشافعي. تحقيق: أحمد حجازي السقا. القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٨. الشافعي (محمد بن إدريس، ت٢٠٤هـ/): الأم. تحقيق وتخريج: رفعت فوزي عبد المطلب. المنصورة، دار الوفاء، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٩. ــــــــــــ: الرسالة. القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣٠. ابن الصلاح (تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م): علوم الحديث. القاهرة، مكتبة أنس بن مالك، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣١. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير، ت٣١٠هـ/ ٩٢٢م): جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: محمود محمد شاكر، و أحمد محمد شاكر. القاهرة، دار المعارف، ط٢، د.ت.

٣٢. العراقي (الحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، ت

٨٠٦هـ/ ١٤٠٤م): ألفية الحديث.تحقيق وتصحيح: أحمد شاكر. القاهرة، مكتبة السنة، ط٨، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٣. الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب، ٨١٧هـ/ ١٤١٥م): القاموس المحيط. القاهرة، مؤسسة الحلبي، د.ت.

٣٤. ابن ماجة (أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت٢٧٣هـ/ ٨٨٧م): سنن ابن ماجة. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، دار الحديث، د.ت.

٣٥. محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م): سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة. دمشق، المكتب الإسلامي، ط٣، د.ت.

٣٦. مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج، ت٢٦١هـ/ ٨٧٥م): صحيح مسلم: بشرح النووي. القاهرة، المطبعة المصرية ومكتبتها. د.ت.

٣٧. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري، (ت٧١١هـ / ١٣١١م): لسان العرب. القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٨. ابن منقذ (أسامة بن مرشد، ت ٥٨٤هـ/ ١١٨٨م): لباب الآداب. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة، مكتبة السنة، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٩. الهيثمي (نور الدين علي بن أبي بكر، ت ٨٠٧هـ/ ١٤٠٥م): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ندوة

(أنطوني بيفان)

أنطوني بيفان (١٨٥٩ـ١٩٣٣م)

أ.د. محمد عوني عبد الرءوف

تلقى أنطوني أشلي بيفان Antony Ashley Bevan العلم في لوزان، وعلى نولدكه Teodor Noldeke في ستراسبورج كما تتلمذ لوليام رايت William Wright (١٨٣٠ـ١٨٨٩م).

نال منحة دراسية في العبرية، وظفر بجائزتها عام ١٨٨٢م، كما أحرز المرتبة الأولى من دراسة اللغات السامية في كمبردج عام ١٨٨٧م، وعين محاضرًا للغات الشرقية في كلية ترينيتي، ولقب باللورد المونر.

اختير أستاذًا للغة العربية في كمبردج (١٨٩٣ـ١٩٣٣م) وبذلك شغل كرسي الاستعراب الذي أُسس بكمبردج عام ١٨٩٤م بعد موت و. روبرتسن سميث W.Robertson Smith وشغله تشارلز ريو Charles Rieu (١٨٢٠ـ١٩٠٢م) وكان بيفان مساعدًا له.

كانت معرفته بالعربية ممتازة، حقق النقائض من المخطوطات المصورة التي خلفها رايت، وإن كان اعتماده أساسًا على مخطوطات للنقائض حصل عليها من المتحف البريطاني بعد ذلك في السنوات (١٩٠٥ـ١٩١٢)، وظهرت في مجلدات ثلاثة. وعني بالتحقيق عناية مثالية، حقق النص بمقابلته على مخطوطات ثلاثة، وعلى ما وجد منه في كتب التراث العربي التي وصلت إليه، كما قام بوضع التعليقـات، وصنف معجمًا لكلمات نصوص النقائض، ووضع فهارس نموذجية

لما حقق جديرة بأن تحاكى.

وقد حصل على كثير من المساعدات في تحقيق النص من مستشرقين مشهورين منهم د ي خويه De Goeje (١٨٣٧ـ١٩١٧م)، وميشيل يان Michael Jan (١٨٣٦ـ١٩٠٩م) وبعدهما نولدكه Teodor Noldeke (١٨٣٦ـ١٩٣٠م)، ويوليوس فلهاوزن Julius Wellhausen (١٨٤٤ـ١٩١٨م) وذلك في الجزء الأول. واستعان في تصنيف الفهارس بمعارف أوجست فيشر August Fischer(١٨٤٥ـ١٩٤٩م) القيمة، كما ساعد هو نفسه صديقه تشارلز ليال Charles Lyall (١٨٤٥ـ١٩٢٠م) في تحقيقه للمفضليات، وصنف لها الفهارس والمعجم.

ولم يستطع لسوء الحظ أن يكمل ما كان يريد أن يحققه من وضع ملحق للمعجمات العربية.

أعماله:

أ ـ التحقيق: تحقيق النقائض/ نقائض جرير والفرزدق (صدر في مجلدات ثلاثة ١٩٠٥ـ١٩٠٩م) في ليدن/ دار النشر بريل.

ب ـ وضع الفهارس والمعجمات للكتب التالية:

- فهرس الأمالي لأبي علي القالي بمعاونة كرنكوف ـ لندن ١٩١٣م.

- معجم وفهارس المفضليات التي نشرها ليال ١٩٢٤م.

- معجم وفهرس النقائض ١٩١٢م/ بريل.

ج ـ دراسات سامية ودينية:

- التعليق على كتاب دانيال (١٨٩٢م).
- نشر نشيد الأرواح للقديس توما (نقلاً عن السريانية)، نصوص ودراسات، الجزء الخامس، كمبردج، ١٨٩٧م.
- أكمل التسجيل الذي بدأه رايت للمخطوطات السريانية بجامعة كمبردج سنة ١٩٠١م.
- نشر ردود القديس أفرام، ١٩١٢م.

د ـ من آثاره ودراساته:

- اعتقاد أوائل المسلمين في الحياة الآخرة (صحيفة الدراسات اللاهوتية ١٩٠٤م).
- الإسراء والمعراج (دراسات فلهاوزن ١٩١٤م).
- الدينوري (موزيون ١٩١٥م).
- المثون في بعض أجزاء من القرآن الكريم (مجلة الجمعية الملكية الآسيوية ١٩٢١م).

- حول طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي (بمجلة الجمعية الملكية الآسيوية ١٩٢٦م).
- قواعد اللغة العربية (تكريم براون) ١٩٢٢م[1].

أبو عبيدة والنقائض[2]:

هو أبو عبيدة معمر بن المثني التميمي بالولاء البصري النحوي الشعوبي الخارجي (١١٢ـ٢٠٩هـ).

أخذ عن يونس، وأبي عمرو بن العلاء. وهو أول من صنف غريب الحديث. كان أعلم الناس باللغة، وأخبار العرب وأنسابها. وله في ذلك مصنفات مثل: مقاتل الفرسان وغيره، وكان يعيش بالبصرة، ويفد على الخلفاء في بغداد، وله حكايات في مجلس الرشيد مع الأصمعي للمناظرة والمناقشة.

انتقل إلى بغداد عندما استدعاه إليها الفضل بن الربيع في خلافة الأمين، وقيل أقدمه هارون الرشيد قبل ذلك عام ١٨٨هـ.

ومن أشهر من أخذ عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عثمان المازني،

---

(1) Johann Fuck, Die arabischen Studien in Duropa/S. 278 Leipzig 1915.

نجيب العقيقي: المستشرقون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٥م.ج٢ ص٥٠٩.

(٢) ابن النديم: الفهرست، ص٢٥٣؛ الأنباري: إنباه الرواة، ص١٣٧؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٤ ص٣٢٣ (٧٠٢)؛ السيوطي: بغية الوعاة، ج٢ ص٢٩٤.

وأبو حاتم السجستاني، وعمر بن شبّة. وكان أبو نواس يتعلم منه، ويصفه ويذم الأصمعي.

سئل أبو نواس عن الأصمعي فقال: بلبل في قفص، وعن أبي عبيدة فقال: أديم طُوي على علم.

جاء في الفهرست لابن النديم: قال أبو العباس ثعلب: «كان أبو عبيدة يرى رأي الخوارج، وإذا قرأ القرآن قرأه نظرًا. وله غريب القرآن، ومجاز القرآن. وكان مع معرفته إذا أنشد بيتًا لم يقم بإعرابه، ولما مات لم يحضر جنازته أحد، لأنه لم يكن يسلم منه شريف ولا غيره. وعمل كتاب المثالب الذي طعن فيه على بعض أسباب النبي» وكذلك قال أبو حاتم السجستاني: «وكان مع علمه إذا قرأ البيت لم يقُم بإعرابه، وينشده مختلف العروض».

وقال الجاحظ (نقله الأنباري) في حقه: «لم يكن في الأرض خارجي أعلم بجميع العلوم منه». وعن العويمي وأبي العيناء قال: «قال رجل لأبي عبيدة: يا أبا عبيدة، قد ذكرت الناس وطعنت في أنسابهم، بالله تعالى ألا عرفتني من أبوك؟ وما أصله؟ فقال: حدثني أبي أن أباه كان يهوديًا».

قال أبو العباس: وقارب أبو عبيدة المائة، وكان غليظ اللغة، وكان ديوان العرب في بيته.

من تصانيفه:

المجاز في غريب القرآن ـ الأمثال في غريب الحديث ـ المثالب ـ أيام العرب ـ

معاني القرآن ـ نقائض جرير والفرزدق ـ الخيل ـ السيف ـ اللغات ـ المصادر ـ خلق الإنسان ـ فعل وأفعل ـ ما تلحن فيه العوام.

وكتاب النقائض صنفه أبو عبيدة وجمع فيه نقائض جرير والفرزدق وضم إليه بعض نقائض الشعراء الآخرين المعاصرين لها حينما كانوا يتعرضون لأحدهما، أو يردون عليه نقيضته. كان شاعر القبيلة ينظم قصيدة من القصائد في الفخر بقبيلته وأمجادها ويتعرض لخصومها من القبائل الأخرى، فيقوم له شاعر تلك القبيلة يرد عليه بقصيدة على وزن قصيدته ورويها.

ومن أشهر هذه المعارك الشعرية ما دار بين جرير والفرزدق. كان جرير من عشيرة كُليب اليربوعية، والفرزدق من عشيرة مجاشع الدارمية. وقد ظلا يتناظران نحو خمسة وأربعين عامًا في عشيرتها وفي قيس وتميم.

وقد كتب أستاذنا الدكتور شوقي ضيف عن شعر النقائض في كتاب العصر الإسلامي (ص٢٤١ـ٢٥٨)، كما كتب عن الأخطل وجرير والفرزدق (ص٢٥٨ـ٢٨٩). ونص سيادته في كتابه (هامش ص٢٤٢) على أن تحقيق شرح أبي عبيدة لنقائض الشاعرين من عمل بيفان سنة ١٩٠٥م في ثلاثة أجزاء ضخمة، كما أن للشرح نشرة ناقصة بتحقيق الصاوي سنة ١٩٣٥م. ويعود أ.د. شوقي ضيف لذكر النقائض في هامش صفحة ٣٦٥ عندما يتحدث عن الفرزدق فيقول: «وقد طبع ديوانه طبعات مختلفة وأهمها طبعة الصاوي. ونشر بيفان كما قدمنا نقائضه مع جرير بشرح أبي عبيدة، والديوان والنقائض جميعًا في حاجة إلى

نشرة علمية محققة» ولم يبين سيادته أوجه النقص في تحقيق النقائض التي تدعو إلى إعادة تحقيقها في نشرة علمية محققة.

تحقيق بيفان للنقائض:

يقع التحقيق الذي نشره بيفان في مجلدات ثلاثة، تشتمل على جزءين، يتكون كل جزء من ثلاثة أقسام، ومجموع الصفحات ١١٠٢ صفحة. وقد عني بيفان بتحقيقها عناية فائقة. ووضع لها فهرسًا لتفسير ألفاظها على حروف المعجم. وشرح المعنى وفقًا للقرائن، لأن كثيرًا منها لم تذكره المعاجم العربية القديمة، مع حواش عديدة مفسرة أو مترجمة بالإنجليزية فجاء في ٦٣٧ صفحة (ط. ليدن ١٩٠٥ـ١٩١٢م).

يشتمل التحقيق عنده على أربعة أمور رئيسة:

١. رصد القراءات التي يجدها في النسخ المخطوطة مخالفة لقراءة المخطوطة التي اعتمدها لأنها أصح المخطوطات عنده.

٢. شرح الكلمات أو ترجمتها إلى الإنجليزية، أو ذكر لرواية غير التي بالمخطوطة الأم، وجدها في مظان أخرى.

٣. وضع مقابلة بين ترتيب أبيات القصيدة الواحدة، أو ترتيب القصائد كلها بالمخطوطات المختلفة، أو مقابلة هذا الترتيب مع ترتيب ديوان جرير بالطبعة القاهرية القديمة.

٤. رصد ملحوظات رايت التي تشرح النص الغامض أو تقترح تنقيحًا أو تصويبًا.

مخطوطات النقائض التي رجع إليها:

يذكر بيفان بالمقدمة أن الأستاذ وليام رايت Prof. William Wright أعلن عام ١٨٨٣م في مجلة المستشرقين الألمان عدد ٣٧ ص٢٨٤ عن عزمه على نشر نقائض جرير والفرزدق بتنقيح أبي عبيدة المختصر، وتنقيح السكري المُطّول، وأنه لهذا الغرض قام بنسخ مخطوط بودليان Bodleian، والنسخة الموجودة بمكتبة جامعة ستراسبورج.

ولكنه لم يتم عمله، فقد توفي عام ١٨٨٩م. فعهد وريثه الأستاذ روبرتسون سميث Prof. Robertson Smith إلى بيفان هذه النسخ لنشرها. ولما وجد بيفان أن هاتين المخطوطتين غير كافيتين، وعلم بوجود مخطوطة ثالثة بشرح ثالث حصل عليها المتحف البريطاني صمم على الرجوع إليها، جاعلاً مخطوطة بودليان وهي أكمل من المخطوطتين الأخريين أصلاً، على أن يرجع لهاتين المخطوطتين لتوضيحها وإكمالها وتصويبها. وقد أدت هاتان المخطوطتان له خدمة نفيسة، وجنبته أخطاء كثيرة يقع فيها عادة من يقوم بفك شفرات أو يكشف غموض المخطوطات العربية. وكان في هذا كله حين يجد النص مبهمًا أو تالفًا يرجع إلى ما تركه رايت من أوراق فيجده يكتب ملحوظة تشرح النص، أو تقترح تنقيحًا أو

تصويبًا أو يذكر مواقع في كتب أخرىٰ من كتب التراث العربي ورد بها النص نفسه، أو ما يقدم المفتاح الأساس للمعنىٰ الذي لم يشر إليه الشارح.

وحين رجع إلىٰ مخطوطة المتحف البريطاني، وجدها أكثر صعوبة في فك غموضها، ووجد نفسه مضطرًا إلا الاعتماد علىٰ قوة إبصاره وحكمه الخاص، ولكنه كثيرًا ما كان يفشل في فك هذا الغموض. ثم وجد مخطوطة أخرىٰ أرسلتها إليه مكتبة جامعة ستراسبورج بناء علىٰ طلب الأستاذ رويرتسون، كما وضعت مسز رايت تحت تصرفه المواد التي تركها زوجها عن النقائض، وكذلك نسخة نقلت عن مخطوطة القسطنطينية لديوان الفرزدق. كان يملكها بوشر R. Boucher واشتراها رايت من أسرته بعد وفاته.

وقد تلقىٰ في تحقيقه للنقائض مساعدات من الأستاذ براوني Prof. E.G. Browne والأستاذ ليتمان Dr. E. Littmann، والسيد كاولي Mr.A.E. Cowley، والأستاذ د يخويه Prof. De Goeje الذي راجع الكتاب وقدم له اقتراحات قيمة.

ويقدم بيفان في مقدمة الجزء الأول المخطوطات الثلاث التي اعتمد عليها:

١ - مخطوطة أكسفورد ويرمز لها بالرمز« O » (أي بالرمز «و» بالعربية)، وهي مخطوطة مكتبة بودليان Bodleian، ورمزها Pococke N390 وتشتمل علىٰ ٢٦٧ ورقة، ومساحة الورقة ١٣ بوصة في ٨.٥، جاء في نهايتها تاريخ نسخها في ٢٧ من رجب ٩٧١هـ (١٣ مارس سنة

١٥٦٤م). والكتابة واضحة، وإن كان الوضوح غير تام. وفي الصفحات الأخيرة من المخطوطة فراغات كثيرة، تبين أن الأصل الذي نقلت عنه غير مقروء في هذه المواضع.

وعنوان المخطوطة المذكور بنهايتها والمنسوخ خط غير الذي كتبت به متأخر عن تاريخ كتابتها على الورقة الأولى «كتاب النقائض، نقائض جرير والفرزدق». والمخطوطة تشتمل على:

أ ـ قسم تمهيدي.

ب ـ سلسلة من ١١٣ نقيضة شعرية تختلف عدد الأبيات في كل عن الأخرى، متراوحة بين البيت الواحد والمائة وخمسين بيتًا.

ج ـ خاتمة تشتمل على ملحوظات عن سير وتراجم وبعض النقائض مضافة إلى ما سبق.

ومن النقائض المائة والثلاث عشرة نسبت اثنتان وستون إلى جرير وثمان وثلاثون إلى الفرزدق، وست إلى البَعيث، وخمس إلى غسان بن ذُهَيل، وواحدة إلى عُقبة بن مُلَيص، وأخرى لنعيم بن شريك.

ومع هذه الأشعار شرح يترجم للشاعر ويؤرخ للشعر، ويغلب عليه طابع الاستفاضة لأنه يذكر المناسبة التي قيل فيها الشعر، وأحوال الشاعر، أو يشير أحيانًا إلى أحداث سابقة ورد ذكرها مصادفة بالأبيات التي يشرحها. ومن أهم ما

ذكر قصص ما يسمى بأيام العرب قبل الإسلام.

وتبين المقدمة والخاتمة أن العمل من تصنيف أبي عبيدة (معمر بن المثني التميمي المتوفى عام ٢٠٧هـ)، وأن رواة السلسلة هم: أبو جعفر السكري المتوفى سنة ٢٧٥هـ وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي المتوفى سنة ٣١٠هـ أما مصادر أبي عبيدة فكانت فيما يتضح عديدة، فهو يستشهد بأكثر من ٥٠ رجلاً أمدوه بروايات مختلفة، وإن كان لسوء الحظ لا يقرر عادة علام اعتمد في رواية الشعر. وكثيرًا من الشرح والتعليقات التاريخية من عمل أبي عبيدة إلا أن هناك كثير من الإضافات المتأخرة. ومن هذه الإضافات جزء صغير ينسب إلى محمد بن حبيب والسكري، على حين ينسب الكثير منها لليزيدي، وأكثر من هذا يوجد جزء كبير من التعليقات، وبخاصة الخلاف في القراءة منسوبًا لسعدان بن المبارك (أو كما يدعي أبو عثمان). وكان سعدان تلميذًا لأبي عبيدة والأصمعي، وكثيرًا ما كان يستشهد بأقوال سمعها منهما. وجاء بالفهرست أنه نقح النقائض في النسخة التي تسمى نسخة أبي عثمان، وهي مذكورة في مخطوطة أكسفورد (ورقة ١٩١/أ). وقد دُوِّن في مواضع كثيرة عن النسخة أن النسخة لابنه عثمان. وربما حذفت كلمة «ابن» مصادفة قبل «أبي» بالفقرة الأولى. وعلى أي حال فإن المراد فيما يبدو النسخة نفسها، ولا يعرف من الذي نسب هذه الإضافات بالنص لسعدان وابنه. ولعلها أضيفت بعد موت اليزيدي كما يدل على ذلك ما ورد في الورقة ٥/ب (نقيضة

١١) حيث يوجد بيت أضيف بناء على ما وجد بنسخة أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ.

٢- المخطوط (ل):

وعند وصف المخطوطة (ل) يذكر أنها موجودة في مكتبة المتحف البريطاني ورقمها Orient 3758، ويرجع إلى ما كتبه ريو Rieu عنها في ملحق كتالوج المخطوطات العربية بالمتحف Supplement to the Cataliugue of the Arabic Mss in the Bri.Mus. P.651 Seq.1033.

ويذكر ريو Rieu ـ فيما ينقل بيفان عنه ـ أن هذه المخطوطة (فيما يبدو) كتبت في القرن الثاني عشر الميلادي، وخطها سيء، والقراءة متعذرة في كثير من المواطن، فإذا كان ثمة خلاف في القراءة يعتمد على وجود النقط، أصبح الاعتماد على المخطوطة (ل) لا قيمة له.

ويقارن بيفان ترتيب النقائض بهذه المخطوطة بما ورد من ترتيبها بالمخطوطة (و) فيجد الترتيب بها كالتالي: ٢٧ـ٣٦، ٣٩ـ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٧، ٦٣ـ٦٦، ٧٤، ٨٥، ٨٦، ٧١، ٧٢، ٦١، ٦٢، ٧٥ـ ٧٨، ٨١، ٨٢، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٤، ٦٧ـ٧٠، ٥١، ٥٢، ٥٠، ٤٩، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٦، ٩٧، ٥٩، ٥٣، ٦٠، ٥٤، ١٠٠، ١٠١، ٥٧، ٥٨، ٩٨، ٩٩، ٥٥، ٥٦، ٦، ٧، ٥٦.

وترتيب شعر النقائض المنسوبة للشاعر الواحد في (ل) غالبًا ما يختلف

اختلافًا شديدًا عما في (و)، وكثير من الأبيات غير موجود مع إضافات قليلة، كما أن التعليقات والشروح والروايات التاريخية في (ل) أقل من الموجودة في (و). ويقرر بيفان أنه بالرغم من وجود أوجه شبه كثيرة بين المخطوطتين فإن كلاً منهما تتميز تميزًا واضحًا عن الأخرى.

ويمتلك المتحف البريطاني فضلاً عن هذه المخطوطة ـ مخطوطة أخرى برقم Orient 4018 ، يصف ريو Rieu ـ فيما ينقل عن بيفان ـ الورقات الثلاث عشرة الأخيرة منها بأنها أجزاء من ديوان جرير (Op. cit. p.796 seq. No 1239) ويستطرد بيفان مقررًا أن هذه الورقات في الحقيقة ليست إلا جزءًا من المخطوطة (ل). وإن كانت الورقات وشكلها العام تشبه تمامًا ورقات المخطوطة (و) كما أن فقراتها كلها (دون استثناء) تتضمن نصوصًا من المخطوطة (و) وليس (ل)، فالورقة الأولى (رقم ١٠ بالمخطوطة) يجب أن تأتي بعد ورقة ٧٠ في (ل). وهي تتضمن بعض أبيات من النقيضة ٤٨ غير الكاملة في (ل).

أما الورقات الأخرى (١١ـ٢٢) فهي تكملة، وتبدأ بالنقيضة ٧ بيت ١٨، وتستمر حتى النقيضة ٢٧ بيت ٢٨، منتهية بما تبدأ به الورقة الأولى بالمخطوطة (ل) تحديدًا ويرمز لها هنا بالرمز (ل٢).

٣- المخطوطة (س):

ويصفها بيفان بأنها بمكتبة جامعة ستراسبورج بالإلزاس (Spitta Collection. No. 36) عدد صفحاتها ١٧٤ ورقة، وفي كثير من المواضع ورقة

أو أكثر مفقودة أرخت في نهايتها بأنها كتبت في منتصف ربيع الثاني سنة ٦٨٧هـ (أي في مايو ١٢٨٨م) وخطها جميل إلى أنه في بعض المواضع غير متقن، وبتعبير أدق تشتمل على عدد غير معتاد من الألفاظ التي وضع له تشكيل غير صحيح.

وقد رتب الشعر فيها كالتالي:

١ـ٧، ١٤ـ٣٣، ٣٦ـ٣٨، ٣٤، ٣٥، ٣٩ـ٤٨، ٥١، ٥٢، ٨٣ـ٨٦، ١٠٠، ١٠١، ١١٠، ١١١، ١٠٧، ١٠٨، [أضيفت قصيدتان]، ٩٨، [أضيفت خمس قصائد] ، ٩٩، [أضيفت قصيدتان] ٩٤، ٩٥، ٥٧ـ٦٢، ٦٧ـ٧٠، ٧٥ـ٨٢، ٨٧، ٨٩ـ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١٣، ١١٢.

ومن ثم لا يوجد بها النقائض التالية:

٨ـ١٣، ٤٩، ٥٠، ٥٣ـ٥٦، ٦٣ـ٦٦، ٧١ـ٧٤، ٨٨، ١٠٤ـ١٠٦، ١٠٩. ومن هذه النقائض التسع التي أضيفت النقيضة الأولى منها (عدا الأبيات الأربعة الأخيرة، جاءت بالمخطوطة (و) شرحًا للنقيضة رقم ٦٣ والنقيضة الثالثة حتى السابعة جاءت بالمخطوطة (و) عند شرح النقيضة رقم ٩٨، أما الثامنة والتاسعة فقد جاءتا بالمخطوطة (و) في مقدمة النقيضة رقم ٥٧. ومن ثم فإن ترتيب النقائض في (س) كثيرًا ما يختلف عن ترتيب (و)، ولكن الخلاف في جملته أقل من خلاف الترتيب في (ل).

ويبين بيفان أنها تشتمل على عدد كبير من التعليقات والشروح كتبت بخط مسائل بين الأبيات. وكثيرًا منها يتفق مع نظيرها في (و)، على حين يتفق البعض

الآخر مع ما في (و) في المعنى فقط مع اختلاف طفيف في التغيير.

فما تقدمه المخطوطة من معلومات قليل للغاية، بالرغم من أن مصدرها موثوق به، فالمقدمة والخاتمة تنسبها إلى أبي عبيدة دون ذكر لأي مصدر آخر، ويتكرر ذكر أبي عبيدة في المخطوطة باعتباره مصدرًا لها ثلاثين مرة. وتوجد بها بعض الاستشهادات القليلة المنسوبة لليربوعي، والأصمعي، وأبي سعيد (لعله السكري)، كما استشهد بمحمد بن حبيب مرة واحدة ولم يظهر اسم اليزيدي أو سعدان بن المبارك. ومن ثم يبدو لأول وهلة أن هذه المخطوطة منسوخة عن أصل أقدم من المخطوطة (و)، والمخطوطة (ل)، إلا أنه بعد الدراسة يمكن القول بأنها اختصار موجز إذا اعتبر ما بها من تعليقات وملحوظات تاريخية. وثمة حقيقة أخرى تبين في النقيضة ٢٨ حيث تحذف المخطوطة (س) البيت ٣٧، بالرغم من تعارض الحذف مع المعنى في السياق، فهذا البيت في (و) يأتي تكملة لرواية حادثة أكملت ببعض الأبيات في البحر نفسه والقافية نفسها في رقم ٢٨، ومن ثم فإن حذف البيت يمكن أن يكون نتيجة لحذف الرواية.

وتوجد مخطوطتان للنقائض مؤرختان في عام ١٢٩٧م، أولها بمكتبة جامعة ييل (Yale Uni) بمجموعة لندبرج للمخطوطات العربية Landberg Collection of Arabic Mss. No.308، والأخرى بالمكتبة الخديوية بالقاهرة (انظر كتالوج الكتب العربية) ومجلد ٤ ص٣٤١. وقد كتب أن المخطوطة دونت عام ١٢٩٨م وهذا خطأ. والمخطوطتان نسختا من (س)،

ولذلك لا جدوىٰ من الاعتماد عليهما.

ولم يرد في مخطوطات ديواني جرير والفرزدق إلا أشعار قليلة مما ورد بالنقائض، وإن كانت تعليقات النقائض وشروحها والروايات التاريخية بها تشتمل علىٰ نصوص أخذت من هذين الديوانين.

ويقرر بيفان أن معرفته بديوان جرير ترجع إلىٰ مخطوطتين كلاهما غير تام، الأولىٰ بالمتحف البريطاني (Oriental 1206) والثانية في ليدن (Cod. 633 Warm) أما مخطوطة بيترزبورج لديوان جرير ـ التي وصفها البارون فون روزن Baron Von Rosen في دراسته Notices sommaires des manuscrites arabes du Musèe Asiatique I. st pètersbourg 1881. No.262. فيقرر أنه لم يطلع عليها.

أما ديوان الفرزدق فإنه يرجع فيه إلىٰ طبعة بوشر Boucher (باريس ١٨٧٠م) التي أكملها هل (Hell) (طبعة ميونخ ١٩٠٠ـ١٩٠١م). ويقرر أن بوشر لم يطبع الشروح، ولهذا وجد نفسه مضطرًا للاستشهاد بالمخطوطة التي حقق بوشر الديوان منها، والتي توجد منسوخة حديثة عنها في Hagia Sophia بالقسطنطينية، نقل عنها هل Hell جزءًا كبيرًا في طبعة مصورة Facsimile.

خطة التحقيق:

وحين يتحدث بيفان عن خطته في تحقيق النقائض يقرر أن الخلاف في النسخ

المخطوطة في تفصيلات صغيرة يدعوه إلى مقارنة بعضها ببعض، أما إذا كان الخلاف كبيرًا كما هو الحال غالبًا، وبخاصة أن العمل لا ينسب إلى مؤلف واحد، ولكنه تصنيف تناوله كثير من المؤلفين فإنه اتبع القواعد التالية:

- القاعدة الأساسية ترتيب وقراءة المخطوطة الأم (و) مع الاهتمام بالإملاء بها والإبقاء عليه مثل «امرءُ القيس» بدلاً من «امرؤ القيس»، و«يدعوا» بدلاً من «يدعو».

- إجراء تعديلات معينة مثل:

١. عند ذكر بعض الأحداث أو الروايات يكتب شرح البيت بعده مباشرة، أما إذا كان الشرح يتعلق ببيتين أو أكثر فإنه يكتبه بعد هذه الأبيات كما جاء في المخطوطة (و).

٢. صوَّب الأخطاء الواضحة في المخطوطة التي استعان بها مع رصد قراءة (و) في كل الأحوال بالهامش، ولكنه عندما يتبين من الشرح أن قراءة (و) خطأ من الناسخ عامدًا احتفظ به.

٣. أضاف نقاط الحروف الواجب إضافتها ـ وهي كثيرة ـ كما حذف الحروف الزائدة، وإذا ارتاب في صحة التشكيل ترك الكلمة دون تشكيل أو كتب أن التشكيل من عنده.

٤. قام بترقيم القصائد والقطع الشعرية والأبيات وفقًا لترتيب (و) تسهيلاً للرجوع إليها.

٥. وضع علامة (.) بالشرح والروايات النثرية ليبين نهاية الفصل أو الفقرة، كما وضع قوسين هلاليين ( ) ليبين الجمل المعترضة، ملاحظًا وجود جمل طويلة معترضة في الروايات تشتمل على شروح لكلمات غامضة المعنى أو معلومة يجب أن يعرفها القارئ عن نسب أو غيره، وهي تقدم عادة وسط شبه جملة، ولا تسبب للقارئ أي مضايقة.

وإذا تضمنت النصوص الأخرى موادًا دخيلة (شعر أو شرح أو ملحوظة تاريخية، ذات أهمية، فإنه يصنفها بين قوسين معقوفتين [ ] ولما كانت هذه الإضافات في معظمها من المخطوطة (س)، فإنه لا يذكر المصدر الذي نقلت عنه بالهامش إلا إذا كان النقل من مصدر آخر خلاف المخطوطة (س).

أما أشعار النقائض المضافة فقد رقمها وفقًا للبيت التي تليه في المخطوطة (و) واضعًا أمامها رمز النجمة * أمام البيت المضاف يضع نجمة واحدة، ويزداد عدد النجوم بزيادة عدد الأبيات المضافة التي تلي البيت الأول.

وهو ينبه على الأبيات التي تأتي بقراءة مغايرة لما في (و) بالهامش، إلا إذا كان الإملاء مختلفًا تمامًا (مثل قال بدون نقط أو فال بدلاً من قال).

ولم يعلق بالهامش على ما ورد مثل هذا بالشرح أو الروايات إلا إذا كانت المخالفة تستحق التنبيه عليها. والمخالفات من هذا النوع في روايات (ل) التي تختلف عن مثيلاتها في (و) ولا يمكن الإشارة إليها بالهامش يكتبها في ملحق آخر بالكتاب:

وهو يحيل أحيانًا إلى مراجع لنصوص مناظرة وجدها في أعمال مطبوعة من التراث العربي القديم إلا أنه لا يشير إلى القراءات المخالفة بكتب التراث لشعر النقائض، إلا إذا كانت ذات أهمية خاصة.

ولو رجعنا إلى قائمة عناوين الكتب العربية القديمة التي وضع اختصارًا لعناوينها في صدر التحقيق لوجدنا أنها ٦٦ كتابًا مطبوعًا أو مخطوطًا.

تاريخ النقائض:

لما كان ترتيب القصائد في المخطوطات الثلاث مختلفًا، ولكل مخطوطة ترتيب خاص، فلم يفترض بيفان أن الترتيب في أي من هذه المخطوطات هو ترتيب أبي عبيدة لها. ويرجع بيفان أن الترتيب في (و) لم يكن دائمًا ترتيبًا مبدئيًا، ويؤيد ذلك عنده أن الملحوظة الموجودة بهامش الورقة ٩٢/ ب تقرر أن القصيدة رقم ٥٠ تأتي في الأصل قبل القصيدة رقم ٤٩، ويعضد هذا التقرير ما يتبين في ترتيب (ل). أما في (س) فلا يوجد النصان أصلاً. ويدلل على ذلك أيضًا بتقريره أن (ل) تتبع أحيانًا ترتيبًا أصليًا أكثر من اتباع (و)، مستندًا إلى القطعة ٤٥، والقطعة ٤٦ حيث أن البيت الرابع في ٤٥ للفرزدق.

قالت تُجاوِبُهُ المَراغَةُ أمُّهُ قد رُمْتَ وَيْلَ أبيك كُلَّ مَرامِ

يعد غالبًا إشارة لمطلع القصيدة ٤٦ وهي لجرير:

سَرَتِ الهُمومُ فبِتْنَ غَيْرَ نيامِ وأخو الهُمومِ يَرومُ كُلَّ مَرامِ

ويؤكد هذه النتيجة اتفاق المخطوطتين (س)، و (و) على ذلك خلافًا للمخطوطة (ل).

وهو يرى أن المخطوطات الثلاثة أخطأت كلها في وضع رقم ٧٧ قبل رقم ٧٨ اعتمادًا على طبعة ديوان جرير القاهرية (ج١ ص٢٠ س١٣ وما يليه، ص٢١ س١٣ وما يليه).

وهو يقرر صعوبة اكتشاف ما إذا كانت أي من المخطوطات رتبت القصائد تاريخيًا، وخاصة القصائد المتعارضة، إذ إن معظم القصائد لا يشتمل على أي إشارة واضحة على تاريخها، والأحداث المتناولة غير كافية لبيان ذلك، ومن ثم يجب الاعتماد على الحقائق الواردة بكل قصيدة، وليس على الموقع الذي تشغله القصيدة في ترتيب أي مخطوطة.

ثم ينتهي بيفان إلى ذكر نتائج دراسته لتحديد تاريخ نظم النقائض فيرى عدم وجود دليل على أن القصيدة الأولى بالكتاب أول قصيدة نظمها جرير، كما تقرر المخطوطة (و) وفقًا لما ورد بمقدمتها، إذ إن بدء ظهور جرير وشهرته كان في فترة ولاية عبد الله بن الزبير أي أثناء اعتراف العراق بولايته، ولكن يبدو أن هذا يختلف مع الرواية الموجودة في مقدمة القصيدة ١٥ عن المعركة التي تشير أبيات

القصيدة إلى أنها حدثت أثناء حكم معاوية، فجرير في رده في النقيضة رقم ١٦ بيت ٢ يصف نفسه بأنه تخطى مرحلة الشباب. وكتاب الأغاني في ج٧ ص٥٩ س١٢ وما يليه ينص على أن جريرًا لم ينظم الشعر في زمن معاوية فقط، بل نظم بعض أشعاره في مدح الأمير يزيد بن معاوية الذي كان يستشهد بها كأنها من نظمه (أي من نظم يزيد) في حضرة أبيه الخليفة. ويقال إن هذه الأشعار هي أول شعر نظمه جرير. وهي موجودة بالنقائض ضمن القصيدة رقم ٣٥.

وعلى أيّ فإن القصائد الثلاثين الأولى في (و) ترجع فيما يبدو للنصف الأول من حياة جرير. ولا توجد أي إشارة للفرزدق. لكن الإشارة القاطعة في رقم ٣٠ لتحديد تاريخ نظم قصيدة ما في القصيدة رقم ٣٠ التي تذكر حصار مكة عام ٦٤هـ/ ٦٨٣م، واضطرابات البصرة بعدها (الأبيات ١٣ـ١٧).

من الواضح أن النقائض لم تتبادل بين جرير والفرزدق إلا بعد موت الخليفة يزيد بن معاوية. ويدعم هذا التحديد ما ورد بالقصيدة رقم ٣١، وهي أول قصيدة للفرزدق في المخطوطات الثلاث. وتقص علينا الرواية أنه حين بدأ التهاجي بين جرير والبعيث كان الفرزدق مصرًا على أن يقف معتزلاً المعركة، مقسمًا ألا ينظم شعرًا في الهجاء، مقيدًا نفسه حتى ينتهي من حفظ القرآن الكريم، ولتأكيد حديثه قيد نفسه بالسلاسل. ولما كان البعيث ينتمي مثله لبني مجاشع، فإن الرأي العام في القبيلة اضطر الفرزدق أن يتدخل في المعركة، ليس من أجل البعيث وإنما من أجل القبيلة ـ التي سبها جرير. ولكن من الواضح أنه كان يرى وجوب

تجنب معركة النقائض مع جرير، إذ إنه حاول جهده في هذه القصيدة أن يدافع عن شرف قبيلة بني مجاشع، ولكنه في الوقت نفسه كان حريصًا على أن يتجنب ذكر جرير بالاسم أو يهجو قبيلته بني كليب. ولكن نقيضة جرير التي ردّ بها عليه، جعلت من المستحيل على الفرزدق أن يظل في موقف الدفاع فقط. ومن ثم جاهد كل من الشاعرين في النقائض التي تلت ذلك أن يظهر تفوقه في الهجاء على صاحبه.

أما بالنسبة لتحديد زمن النقائض الأخرى، فقد راعى في التحديد ما يلي:

- القصائد ٣٣، ٦٤ (لجرير)، ٦٣ (للفرزدق) تشتمل على احتجاج موجه لعبد الله المخزومي (وشهرته القباع) الذي كان واليًا على البصرة من قبل الخليفة ابن الزبير من سنة ٦٥ حتى ٦٧هـ/ ٦٨٤ـ٦٨٧م.

- القصيدتان ٦٩، ٧٠ نظمتا بعد هروب خالد بن عبد الله الأموي عامل الخليفة عبد الملك بن مروان من البصرة إلى سوريا عام ٧٠ أو ٧١/ ٦٩٠م.

- القصيدة ٥٥ (لجرير) نظمت بعد تعيين الحجاج واليًا على العراق في عام ٧٥هـ/ ٦٢٤م.

- النقيضتان ٥١، ٥٢ نظمتا بعد إخماد ثورة قبيلة قتيبة بن مسلم في عام ٩٦هـ/ ٧١٤ـ٧١٥م.

- النقيضة ١٠١ (لجرير) نظمت بعد مقتل ابن صبرة الذي قتله أبناء المهلب، ويرجع النظم إلى عام ١٠١هـ/ ٧١٩ـ٧٢٠م تقريبًا.

- النقيضة١٠٤(لجرير) تشير إلى نفي أسرة المهلب عام ١٠٢هـ/ ٧٢٠ـ٧٢١م.

- النقيضتان ١٠٢، ١٠٣ نظمتا خلال ولاية خالد بن عبد الله القسري الذي حكم العراق من عام ١٠٥هـ/ ٧٢٤م إلى عام ١٢٠هـ/ ٧٣٨م.

- والنقيضة ١٠٥ (للفرزدق) نظمت في نفس الفترة، إذ إنها تشتمل على رثاء للخليفة هشام. ويتحدث الشاعر فيها عن نفسه، وأنه بلغ الثمانين عامًا. ويمكن أن يفهم أن العدد تقريبي، وليس تحديدًا. وينتج عن هذا أن الفرزدق ولد قبل عام ٢٥هـ/ ٦٤٥ـ٦٤٦م.

- من هذا كله يتضح أن النقائض استمرت أربعين عامًا على الأقل.

طبعة ديوان جرير القاهرية:

وفي نهاية هذه المقدمة يتعرض بيفان لمقابلة شعر النقائض المنسوب لجرير بقصائده الواردة في «ديوان جرير» الذي طبع بالقاهرة عام ١٣١٣هـ في جزئين صغيرين دون تشكيل. فوجد أن مخطوطات النقائض بها مائة نقيضة تنسب إلى جرير، منها ثلاث نقائض غير موجودة في (س).

ثم يذكر ترتيب هذه النقائض في النسخ الثلاث، ويقارنها بمثيلاتها بديوان جرير، متحدثًا عن أوجه الخلاف في نقاط كثيرة، ومنتهيًا إلى أن طبعة ديوان جرير تشتمل على قصائد كثيرة غير موجودة في مخطوطات النقائض التي رجع إليها. ثم قدم قائمة بقصائد الديوان وأمامها ما ورد منها في نسختي ليدن أو المتحف البريطاني.

ويحرص بيفان على أن يزود الكتاب في أول الجزء الأول بقائمة رموز للاختصارات رأى من الضروري التنبيه عليها، والتي يستخدمها في تعليقاته لكتب التراث العربي التي رجع إليها من دواوين الشعراء أو كتب تراجم أو أخبار أو روايات، وهي تربو على الستين رمزًا.

وفي مقدمة كل قسم من أقسام الكتاب الست يقدم قائمة بإضافات وتصويبات عنت له بعد الفراغ من طبع هذا القسم.

أما الفهارس التي وضعها بيفان للنقائض فلم أعثر عليها، وإنما أنقل عن الآخرين أنه وضع فهارس مختلفة منها فهرس لتفسير ألفاظ النقائض على حروف المعجم، وشرح المعنى حسب القرائن لأن كثيرًا منها لم تذكره المعاجم العربية القديمة. مع حواش عديدة مفسرة أو مترجمة إلى الإنجليزية، فوقع في ٦٣٧ صفحة (ليدن ١٩٠٥-١٩١٢م) فيك ص ٢٦٩، عقيقي ج٢ ص٥٠٩.

وبالرغم من كل ما قام به بيفان من جهد في تحقيق النقائض، إلا أنه كان يحزن عندما يكتشف بعد الطباعة أنه أخطأ في شيء ما في تحقيقها.

فقد روى زميله براون Brown أنه دخل عليه يومًا، فألفاه حزينًا بائسًا لأنه وجد بعد نشره النقائض خللاً في وزن أحد أبياتها.

أما فهارس المفضليات التي صنفها بيفان فتشتمل على ٣٦٠ صفحة في حين أن المفضليات نفسها التي قام بتحقيقها تشارلس لايل فيشتمل النص العربي على ٨٩٢ صفحة. كما يشتمل القسم الإنجليزي الذي خصصه لايل لترجمة المفضليات إلى الإنجليزية والتعليق عليها فيشتمل على ٣٦٠ صفحة. وظهر الجزءان في عامي ١٩٢٠، ١٩٢١م، على حين ظهر الجزء الخاص بالفهارس بعد أن صنفه بيفان عام ١٩٢٤م وبعد وفاة تشارلس لايل بسنوات أربع. كان الناشر قد أعلن حين وفاته أن الجزء الخاص بفهارس الأعلام وأسماء المواضع، والأشعار والكلمات المختارة سيظهر فيما بعد، وكان بيفان قد بدأ في الإعداد لها بناء على طلب الناشر، ولكن دار النشر Clarendon Press أخبروه بعد ذلك أنهم لا يعتزمون نشر هذا الجزء لأنه يتكلف كثيرًا، ولكن بيفان استمر في العمل الذي بدأه، وتمكن من نشره ضمن منشورات جب التذكارية.

ويشتمل الجزء على أربعة أنواع من الفهارس: فهرس القوافي، فهرس الأعلام والقبائل، فهرس المواضع والأماكن، فهرس الكلمات المختارة.

وهو حين يصنف فهرس الكلمات المختارة يحرص على أن يسجل فيه ما يتصور أنه مفيد لطلاب اللغة العربية، وليس الكلمات نادرة الاستعمال فقط، فهو

يسجل كلمات وتعبيرات كثيرة الاستخدام أيضًا لأهميتها مثل المصطلحات الدينية، وأسماء مواد تجارية وغيرها لأهميتها التاريخية لورودها في نصوص مبكرة.

وهو يحرص على توجيه الشكر للأستاذة تيودور نولدكه الذي بذل جهدًا محمودًا في مراجعة النص العربي، وأجاب عن كثير من الأسئلة التي أرسلها إليه.

ندوة

(جمال الدين الشيال)

الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال

أ.د.حسنين محمد ربيع

شرفت باختياري متحدثًا عن سيرة عطرة لأحد شوامخ أساتذة التاريخ الإسلامي، ورائدًا من طليعة الأساتذة الرواد في الجامعات المصرية والعربية في مجال تخصصه. ألا وهو المرحوم الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية الأسبق.

ولا أخفي على حضراتكم أنني أحسست بثقل المسئولية، فأنى لي أن أحيط بكل جوانب حياته العلمية وعظمتها، ولكن خفف عن كاهلي ما يربطني بالعالم الجليل من صلات علمية وأكاديمية وطيدة. واستعنت بالله العلي القدير في تحمل هذا التكليف، ولعلي أكون عند حسن الظن بي، وأن أوفي الأستاذ الراحل حقه، قدر المستطاع، وقدر ما هو متاح لي من مساحة زمنية.

السادة الأساتذة الحضور: أطل على الدنيا الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال في السابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩١١م في مدينة دمياط، وغادرها إلى الرفيق الأعلى في الثاني من نوفمبر عام ١٩٦٧م في مدينة الإسكندرية. وما بين الميلاد والوفاة كانت حياة حافلة بالدراسة والعمل والعطاء، في مجال التدريس والبحث العلمي والتحقيق والثقافة والتنوير.

وانخرط ـ رحمه الله ـ في الدراسة وتميز فيها، وحصل على ليسانس الآداب من قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٣٦م، والدبلوم العالي في

التربية وعلم النفس من معهد التربية العالي بالقاهرة ١٩٣٨م. وعمل بالتدريس في المدارس حتى عين معيدًا بكلية الآداب جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٣م. ومن هنا بدأت حياته الأكاديمية، فحصل على الماجستير في التاريخ عام ١٩٤٥م من جامعة الإسكندرية بمرتبة الشرف الأولى، والدكتوراه عام ١٩٤٨م بمرتبة الشرف، وصاحب ذلك صعوده درجات السلم الجامعي بدءًا من معيد، ثم مدرس، ثم أستاذ مساعد، فأستاذ كرسي التاريخ الإسلامي عام ١٩٥٦م.

واتسعت دائرة نشاط الراحل الكبير فانتدب للعمل مستشارًا ثقافيًا لمصر في المغرب عام ١٩٦٠م. وخلال ممارسته لواجبات هذا المنصب والتي استمرت لأربع سنوات حقق ـ رحمه الله ـ نجاحات عديدة في ميادين الثقافة والعلم، حتى اختير عميدًا لكلية الآداب جامعة الإسكندرية عام ١٩٦٥م. وظل في منصبه إلى أن وافته المنية ولقي ربه الكريم في نوفمبر عام ١٩٦٧م.

السادة الأساتذة الحضور: وفي إطلالة سريعة على حياته العلمية والثقافية، نلقي الضوء على بعض مآثره العلمية وهي عديدة، وأنشطته الثقافية وهي بلا حصر:

أولاً: حفلت حياته التدريسية بالعديد من المحاضرات التي ألقاها في جامعات ييل وبرنستون ومتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة ماكجيل في كندا أثناء إيفاده في مهمات علمية فيها، واتسعت لتشمل إلقاء محاضرات في جامعة الرباط بالمغرب، ثم سلسلة محاضرات عن الحركة

الإصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الإسلامي الحديث في معهد الدراسات العربية بالقاهرة، وإلقاء محاضرات في حلب وحماة ودمشق، وبغداد. وخلال هذه المسيرة التدريسية والتعليمية أشرف واشترك في مناقشة عددًا كبيرًا من الرسائل العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه في التاريخ.

ثانيًا: لم يقصر العالم الجليل أنشطته العلمية في مجال التدريس والبحث العلمي فقط، بل آثر أن تستفيد المحافل العلمية من خبراته العلمية والأكاديمية الزاخرة، ومن هنا جاءت عضويته للعديد من الجمعيات واللجان العلمية. فكان عضوًا في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية منذ إنشائها، وعضوًا في لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وعضوًا في لجنة الجوائز التقديرية، وعضوًا في لجنة الجوائز التشجيعية، وعضوًا في اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة، وخبيرًا باللجنة الدولية التي كونها اليونسكو لوضع كتاب تاريخ أفريقيا، وعضوًا في لجنة كتاب تاريخ الفكر العربي، وعضوًا في لجنة تاريخ البحرية العربية، وعضوًا في لجنة تحرير دائرة المعارف الإسلامية التي تصدرها جمعية المستشرقين الدولية باللغتين الإنجليزية والفرنسية وغير ذلك من اللجان.

ثالثًا: شمل نشاط الراحل الكريم الحرص على تمثيل مصر وجامعة الإسكندرية في العديد من المؤتمرات العلمية العالمية سواء في مجال تخصصه (التاريخ)، أو في المجالات الأدبية منذ عام ١٩٤٥م حتى وفاته ومنها: مؤتمر الدراسات العربية والإسلامية في جامعة بيشاور بباكستان، ومؤتمر الآثار العربية الثاني في بغداد،

ومؤتمر التاريخ والمؤرخون في الشرق الأوسط بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، ومؤتمر الآثار العربية الثالث بمدينة فاس بالمغرب، والمؤتمر الدولي للمشتغلين بالدراسات الأفريقية في مدينة أكرا بغانا، ومؤتمر تاريخ مصر الحديث بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وغير ذلك من المؤتمرات.

رابعًا: ترك الراحل الجليل ميراثًا علميًا ضخمًا، تعددت وتنوعت أشكاله، ما بين كتب مؤلفة باللغة العربية وباللغة الإنجليزية، وكتب محققة من التراث العربي القديم، ومقالات وبحوث علمية باللغتين العربية والإنجليزية، هذا بالإضافة إلى التقارير العلمية، ومقدمات ومراجعات ترجمة كتب علمية:

ففي مجال الكتب المؤلفة باللغة العربية والبالغ عددها ١٣ كتابًا منها: رفاعة الطهطاوي، ومصر والشام بين دولتين، ومجمل تاريخ دمياط، وتاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، وتاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، والإسكندرية: طبوغرافية المدينة وتطورها منذ أقدم العصور، والحركات الإصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الإسلامي الحديث، ومجموعة الوثائق الفاطمية (الجزء الأول)، والتاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر، وأعلام الإسكندرية في العصر الإسلامي، ودراسات في التاريخ الإسلامي، وتاريخ مدينة الإسكندرية في العصر الإسلامي، وتاريخ مصر الإسلامية، وعلم

التاريخ عند العرب وأثره في الفكر التاريخي الأوروبي على عصر النهضة، وأبو بكر الطرطوشي.

وفي مجال التأليف باللغة الإنجليزية فقد صدرت له ثلاثة كتب من مطبوعات جامعة الإسكندرية، ودار نشر أكسفورد وهي:

- A History of Egyptian Historiography in the 19th Century. Alex.1962.
- Historiography in the 19th Century; in (Historians of the Middle East; edit. Bernard Lewis & P.M.Holt; Oxford University Press; London 1962).
- Some Aspects of the Intellectual and Social Life in the 18th Century in Egypt; in (Political & Social change in modern Egypt; edit. P.M.Holt; London 1967).

أما المقالات والأبحاث العلمية باللغتين العربية والإنجليزية فقد نشر الراحل عددًا كبيرًا من المقالات والأبحاث العلمية (ما يربو على ٣٠ بحثًا) في الدوريات العربية والعالمية منها: الثقافة، الرسالة، المقتطف، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، المجلة التاريخية المصرية، مجلة دعوة الحق بالمغرب، مجلة العربي بالكويت، مجلة المجمع العلمي العراقي بالعراق، هذا بالإضافة إلى عدد من البحوث التاريخية في دائرة المعارف الإسلامية.

خامسًا: مما لا شك فيه أن هذا التراث العلمي الضخم، والنشاط الموسوعي، والانتشار الثقافي والأدبي المتعدد والمتنوع، كان محل تقدير تمثل في حصول العالم الجليل على العديد من الجوائز العلمية والأوسمة والمنح منها: جائزة البحوث

الأدبية عام ١٩٤٦م من مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن كتابه «تاريخ الترجمة في مصر في النصف الأول من القرن ١٩»، وجائزة الدولة التشجيعية في التاريخ لعام ١٩٥٨م، ووسام العلوم من الدرجة الأولى عن كتابه «مجموع الوثائق الفاطمية».

حضرات السادة والسيدات: يعتبر المرحوم الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال من شوامخ المحققين، ومن الرواد الأوائل الذين وضعوا القواعد العلمية المنهجية لتحقيق النصوص التراثية. وترك من بعده مدرسة علمية متميزة تدين له بالفضل، واحتل عن جدارة مكانة عالية مرموقة بين محققي كتب التراث التاريخي، وبخاصة في تحقيق ونشر مؤلفات أحمد بن علي المقريزي المتوفى سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤٢م وابن واصل الحموي المتوفى سنة ٦٩٧هـ/ ١٢٩٨م.

كانت باكورة أعمال المرحوم أ.د جمال الدين الشيال في تحقيق ونشر مكتبة أحمد بن علي المقريزي مع المرحوم أ.د محمد مصطفى زيادة عندما حققا ونشرا كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» سنة ١٩٤٠م. ويمتاز كتاب إغاثة الأمة بطرافة موضوعه، إذ تناول فيه المقريزي تاريخ المجاعات والأوبئة التي نزلت بأرض مصر منذ أقدم العصور إلى سنة ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦م وهي السنة التي ألف فيها المقريزي كتابه. وحاول المقريزي في هذا الكتاب تقصي أسباب تلك المجاعات والأوبئة، واقترح العلاج الاقتصادي الناجح لدرئها ودوائها. كما تناول المقريزي في هذا الكتاب طبقات المجتمع المصري في عهده بالتصنيف، ووصف كل طبقة من طبقاته في شيء من التفصيل.

واعتمد الأستاذان المرحوم أ.د محمد مصطفى زيادة والمرحوم أ.د جمال الدين الشيال في تحقيق الكتاب على ثلاث نسخ مخطوطة، نسخة من مكتبة ولي الدين بجامع بايزيد باستانبول، ونسخة من دار الكتب المصرية ضمن مجموعة رسائل، والنسخة الثالثة عثرا عليها في مكتبة الجامعة بكمبردج بإنجلترا.

وبالإضافة إلى هذه النسخ الثلاث، قابل وقارن الدكتور زيادة والدكتور الشيال المتن على نسختين باستانبول، إحداهما بمكتبة عاطف أفندي والثانية بمكتبة نور عثمانية، ونسخة ثالثة بالمكتبة الأهلية بباريس. وحرصا على تقديم النص بالصورة التي تركها عليه المقريزي، مع تصحيح ما يحتاج إلى تصحيح بعد الرجوع إلى المصادر التاريخية المعاصرة. وقاما بالتعريف بمن ورد ذكرهم من مشاهير الأشخاص، وبشرح الألفاظ الاصطلاحية. وقاما بالتعريف بما ورد في هذا الكتاب من أنواع الموازين والمكاييل والعملات النقدية، واستعانا بالمصادر الجغرافية وكتب تقويم البلدان للتعريف بالمدن والأماكن والبقاع التي ورد ذكرها في كتاب إغاثة الأمة، وذيلا الكتاب بكشاف أبجدي عام.

وفي سنة ١٩٤٦م حقق ونشر المرحوم الأستاذ الدكتور الشيال كتابًا مهمًا من الكتب التي عني فيها المقريزي بالتأريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وبعد فيها المقريزي قليلاً عن تاريخ الخلفاء والملوك والسلاطين والأمراء، وعني فيها بعامة الناس ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية. هذا الكتاب هو كتاب (نَحْل عبر النَّحْل) وكلمة نحل بمعنى المنح أو الهبة أو العطية. فالنحل سميت

نحلاً لأن الله سبحانه وتعالىٰ نحل الناس العسل الذي يخرج منها إذ النِّحلة العطية.

واحتوىٰ هذا الكتاب علىٰ فصول مختلفة بعضها يتصل بعلم الحيوان، وبعضها يتصل بعلم اللغة أو الفقه أو الحديث أو الطب أو النبات أو الاقتصاد أو التاريخ أو الأدب. وقد عثر المرحوم أ.د الشيال علىٰ نسخة فريدة من هذا الكتاب في مكتبة معهد دمياط الديني اعتمد عليها في تحقيق الكتاب. وكانت هناك ظروف حالت بينه وبين الحصول علىٰ نسختي المكتبة الأهلية بباريس ومكتبة ليدن لمقارنة النص. غير أنه رجع عند التحقيق إلىٰ معظم الكتب العربية التي كتبت عن الحيوان، فوجد أنها عنيت بالحديث عن النحل: منها كتاب عجائب المخلوقات للقزويني، والحيوان للجاحظ، والشفاء لابن سينا، وحياة الحيوان للدميري. وقام ـ رحمه الله ـ بالتعريف بأسماء الأعلام والألفاظ الاصطلاحية الواردة في متن الكتاب، وشرحها في الهوامش مع الإشارة إلىٰ المراجع التي استعان بها ليرجع إليها من أراد التأكد أو الاستزادة.

أما تحقيق ونشر كتاب (اتعاظ الحنفا بذكر الأئمة الفاطميين الخلفا) لأحمد ابن علي المقريزي، فيعتبر من أهم إنجازات المرحوم أ.د جمال الدين الشيال في مجال تحقيق كتب التراث. وترجع أهمية كتاب (اتعاظ الحنفا) أن تاريخ الدولة الفاطمية كان موزعًا في كتب التاريخ والأدب والعقائد ممتزجًا بغيره من تاريخ الدول، إلىٰ أن جاء المؤرخ المقريزي فجمع أشتاته، وضم ما تفرق منه، وأضاف

إليه ما اجتمع له من ثمرات مطالعاته، ووضع هذا الكتاب الذي أسماه (اتعاظ الحنفا بذكر الأئمة الفاطميين الخلفا).

وسبق للمستشرق هوجو بونز Hugo Bunz أن قام بنشر هذا الكتاب سنة ١٩٠٩م، وطبع في مطبعة دارالأيتام السورية في القدس الشريف معتمدًا على مخطوطة ناقصة محفوظة بمكتبة جوته بألمانيا، وهي النسخة الوحيدة التي كانت معروفة في ذلك الحين. وفي سنة ١٩٤٨م قام المرحوم أ.د جمال الدين الشيال بإعادة نشر الكتاب عن هذه النسخة بعد أن رجع إلى الأصول التي أخذ المقريزي عنها كتابه. وصوب ـ رحمه الله ـ كثيرًا من الأخطاء التي جاءت في طبعة هوجو بونز، وذيل لها بهوامش مهمة، وشرح كثيرًا من المصطلحات التاريخية الواردة في الكتاب.

وكان المستشرق الفرنسي كلود كاهن Claude Cahen قد عثر على نسخة كاملة من كتاب المقريزي في مكتبة أحمد الثالث في إستانبول، فكتب إلى المرحوم أ.د جمال الدين الشيال وأخبره بذلك. ولم يتوانى المرحوم أ.د الشيال فقام بإعادة تحقيق الكتاب مرة ثانية، وبخاصة أن مخطوط أحمد الثالث يحوي القسم الأهم من كتاب (اتعاظ الحنفا) وهو الخاص بتاريخ خلافة الفاطميين في مصر. وأضاف إلى جهده السابق مزيدًا من التحقيق، وشرح كثيرًا من المصطلحات، وأتم تحقيق ونشر الجزء الأول متخذًا من نسخة أحمد الثالث أصلاً للتحقيق، وتم نشر هذا الجزء في سنة ١٩٦٧م، ضمن مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس

الأعلى للشئون الإسلامية. وقام المرحوم أ.د جمال الدين الشيال بإثبات الفروق بين نسختي أحمد الثالث ونسخة مكتبة جوته في الهوامش، وراجع النص على المصادر التي نقل عنها المقريزي ـ إن وجدت ـ أو المصادر اللاحقة له التي نقلت عنه. والتزامًا لمنهجه في التحقيق والنشر اهتم الدكتور الشيال بتخريج الآيات القرآنية وضبطها بالشكل، وكذلك فعل بالأبيات الشعرية التي قابلها على دواوين الشعراء المستشهد بشعرهم، وضبطها، وترجم في الهوامش للشخصيات التاريخية المهمة المذكورة في النص، كما شرح الألفاظ اللغوية الغريبة، وعرّف بالأماكن والمواقع الجغرافية والجماعات والفرق المذهبية. أما المصطلحات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية بوجه عام، فقد قام المرحوم الدكتور الشيال بشرحها شرحًا وافيًا، مع ذكر المصادر التي رجع إليها. ومن هذه المصطلحات: المظلة، الستر، البراطيل، الجواشن، الرستاق...إلخ. كما أولى المصطلحات الحربية ما تستحقه من عناية فشرحها شرحًا وافيًا، لما لها من أهمية لمن يريد التأريخ لنظم الدولة الفاطمية الحربية والبحرية، وعلى سبيل المثال: الطبر، الشيني، المنجنيق، الكراع...إلخ.

ومن دواعي الأسف وعميق الحزن أن اختار الله لجواره المرحوم الدكتور جمال الدين الشيال بعد ظهور الجزء الأول من كتاب (اتعاظ الحنفا)، إذ توفى رحمه الله في الإسكندرية في عام ١٩٦٧م قبل أن يكمل تحقيق ونشر كتاب (اتعاظ الحنفا)، فقام المرحوم أ. د. محمد حلمي محمد أحمد بهذه المهمة، وأتم نشره في

جزئين.

ومن أهم النصوص التاريخية التي حققها المرحوم الدكتور جمال الدين الشيال الأجزاء الثلاثة الأولى من كتاب (مفرج الكروب في أخبار بني أيوب) لجمال الدين محمد بن سالم بن واصل المتوفى سنة ٦٩٧هـ فقد حقق ونشر الجزء الأول سنة ١٩٥٣م، والجزء الثاني سنة ١٩٥٧م، والجزء الثالث سنة ١٩٦٠م.

ويعتبر كتاب ابن واصل من أهم المصادر التاريخية لتاريخ مصر والشام في عصري الأيوبيين والفترة الأولى من تاريخ عصر سلاطين المماليك. وقد عاصر ابن واصل بعض تلك الحوادث، فكان شاهد عيان سجل كل ما رآه بعينيه، وما سمعه وجال في خاطره، كما أنه نقل من مصادر معاصرة لها أهميتها، بعضها ضاع مع الزمن، منها البرق الشامي للعماد الأصفهاني، ومراسلات القاضي الفاضل.

ويرجع الفضل للمرحوم أ.د الشيال إلى وضع الأسس لتحقيق ونشر هذا المصدر التاريخي المهم، وحقق ونشر الأجزاء الثلاثة منه وقد اتخذ نسخة مكتبة كمبردج أصلاً لتحقيق الجزئين الأول والثاني، مع معارضة النص على ما ورد في نسخة المكتبة الأهلية في باريس. وعند نشره الجزء الثالث، وجد أن نسخة مكتبة مللا جلبي باستانبول أفضل بكثير من نسخة مكتبة كمبردج فاتخذها أصلاً للنشر مع مقابلتها على نسختي باريس وكمبردج.

وكان منهج المرحوم أ.د الشيال لتحقيق ونشر هذا المصدر المهم، هو ضبط المتن وتقويمه، وبذل جهدًا كبيرًا لضبط المقطوعات الشعرية التي وردت في أجزاء

الكتاب بعد معارضتها على دواوين الشعراء، إن وجدت، أو على الكتب التاريخية الأوروبية التي تضم هذه المقتنيات الشعرية.

وعمل المرحوم الشيال على ضبط أسماء أمراء الصليبيين وملوكهم وقادتهم وأسماء الأعلام الإسلامية، وكثيرًا منها تركي أو فارسي أو كردي، وشرح معناها. وترجم لمشاهير الرجال ترجمات مختصره وكذلك فعل بالمواقع والأماكن والأعلام الجغرافية، فقد ضبطها وعرف بها في الهوامش، مع الإشارة في كل هذا إلى المصادر التي أخذ عنها ليرجع إليها من يريد التأكد أو الاستزادة. يضاف إلى ذلك أنه شرح في الهوامش ما ورد في الكتاب من مصطلحات إدارية وحربية واجتماعية كانت مستعملة في عصر سلاطين الأيوبيين، ومعظمها مأخوذ من لغات غير عربية كالتركية والفارسية واليونانية وغيرها مثل: الدست، الكزاغند، الخركاه، البيكار، الخربندة، الإكديش..إلخ. ورأى - رحمه الله - أن هذه المصطلحات من الأدوات المهمة التي لا يمكن لمن يريد التأريخ لنظم الحكم في العالم الإسلامي في تلك العصور الاستغناء عنها. وأفرد لهذه المصطلحات فهرسًا خاصًا بها مع بقية الفهارس التفصيلية في نهاية الجزء الثالث من الكتاب.

وكان لي الشرف أن أسير على نهج المرحوم أ.د الشيال عندما تصديت لتحقيق ونشر بقية أجزاء كتاب ابن واصل؛ فقد تم نشر الجزء الرابع والجزء الخامس، وتم الانتهاء مؤخرًا من تحقيق الجزئين السادس والسابع ليخرجا من غياهب المخطوطات إلى عالم المطبوعات في الشهور القادمة.

وقام المرحوم أ.د جمال الدين الشيال بتحقيق ونشر كتاب (النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية) أو سيرة صلاح الدين. وظهرت طبعة الدكتور الشيال سنة ١٩٦٤م. ويقع الكتاب في ٢٧٣ صفحة من القطع الكبير، وكتب مقدمة في عشر صفحات. ويعتبر كتاب ابن شداد أوثق المصادر التاريخية لحياة صلاح الدين، واعتمد عليه كل المؤرخين اللاحقين من عرب وأوربيين عند الكتابة عن حياة صلاح الدين، وخاصة الفترة الأخيرة من حياته (٥٨٤ـ٥٨٩هـ) وهي فترة حافلة بالجهاد ضد الصليبيين. كما يحتوي الكتاب على معلومات تفصيلية دقيقة للحوادث التاريخية والمعارك الحربية ولأدوات القتال في البر والبحر التي استعملها المسلمون والصليبيون، مما لا نجده في أي مصدر تاريخي آخر. كما احتوى الكتاب على عدد من الوثائق التاريخية والمكاتبات المتبادلة بين السلطان صلاح الدين وإمبراطور الدولة البيزنطية وبعض أمراء الصليبيين.

وقد نجح المرحوم أ.د جمال الدين الشيال في تحقيق ونشر الكتاب في منهج علمي سليم متبعًا قواعد تحقيق النصوص التاريخية، وبالتالي تميز النص الذي نشره المرحوم أ.د. الشيال عن نص الكتاب الذي نشره لأول مرة شولتنز Schultens في أعوام ١٧٣٢ـ١٧٥٥م، أو النص المنشور في الجزء الثالث من مجموعة مؤرخي الحروب الصليبية الشرقيين، أو طبعة القاهرة سنة ١٣١٧هـ أو الترجمة الإنجليزية التي قام بها كوندر C.R. Conder سنة ١٨٩٧م. إذ برهن المرحوم الدكتور الشيال على أستاذيته في تحقيق النصوص التاريخية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن منهج المرحوم أ.د. جمال الدين الشيال في تحقيق ونشر كتب التراث التاريخي يتلخص في التزام الدقة التامة في ضبط النص، وفي التعريف بالمصطلحات التاريخية والأعلام والمدن، وفي تقسيم النص إلى فقرات، واستعمال علامات الترقيم الحديثة. ولم يقتصر المرحوم الدكتور الشيال على إخراج النص السليم، بل كانت له تعليقات وشروح تفسر كثيرًا من المصطلحات الأيوبية والمملوكية التي تعتبر مفاتيح لما يستغلق فهمه من التنظيمات الإدارية والسياسية. وهذا المنهج يتجلى في كل ما حققه ونشره المرحوم الدكتور الشيال ومنها تحقيق ونشر كتاب (الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك) للمقريزي، وهو المجلد الثالث من مكتبة المقريزي الصغيرة، صدر سنة ١٩٥٤م.

ورسالة مهمة عنوانها (أنيس الجليس في أخبار تنيس). ومدينة تنيس مدينة مصرية مندثرة، كانت تقع على جزيرة تحمل اسمها في الشمال الشرقي من بحيرة تنيس، وهي المعروفة الآن ببحيرة المنزلة، بين مدينتي الفرما في شرقيها ودمياط في غربيها. ولعبت هذه المدينة دورًا حضاريًا مهمًا في تاريخ مصر في العصور الوسطى؛ فقد كانت ثغرًا بحريًا مهمًا، ومقرًا للأسطول وبها دار لصناعة السفن، كما كانت مركزًا من أهم مراكز صناعة النسيج الرفيع، وصناعة صيد الأسماك والطيور.

وكتب تاريخ هذه المدينة محمد بن أحمد بن بسام أحد علماء المدينة

ومحتسبيها. وبقيت من هذا التاريخ قطعة صغيرة توجد منها نسخة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وهي التي حققها المرحوم أ.د جمال الدين الشيال بعد أن أضاف دراسة تحليلية مفصلة للكتاب وللمؤلف. ونشر المرحوم أ.د الشيال (أنيس الجليس في أخبار تنيس) لأول مرة في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١٤ (١٩٦٧م) الصفحات ١٥١ـ١٨٩. وأعادت مكتبة الثقافة الدينية في القاهرة نشره سنة ٢٠٠٠م.

وكان آخر ما أخرجته المطابع من تحقيقات المرحوم أ.د جمال الدين الشيال ـ بعد وفاته ـ الجزء السادس عشر من كتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لجمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي، الذي حققه مع الأستاذ فهيم محمد شلتوت، ونشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب هذا الجزء عام ١٩٧٢م في سلسلة (تراثنا).

واختتم كلمتي بأن أعيد ما ذكره أستاذنا الجليل الأستاذ الدكتور حسن حبشي في كلمة التأبين التي ألقاها بقاعة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ذكرى الأربعين للفقيد الراحل، وذلك يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٧م إذ قال:

«إن ما خلفه المرحوم الأستاذ الدكتور جمال الدين الشيال من كتب ودراسات وتحقيق للتراث العربي، وتقارير علمية يصل إلى اثنين وخمسين عدا، تشير في مجموعها إلى أنه قضى حياة خصبة أغنت المكتبة العربية، وخلف تراثنا سوف يبقى دليلاً على تمكنه في الدراسات التاريخية، وشاهدًا حيًا على الدوام

بنشاطه العلمي رغم اعتلال صحته في بعض الأحيان: والناس صنفان موتى في حياتهم وآخرون ببطن الأرض أحياء».

رحم الله أستاذنا المرحوم أ.د جمال الدين الشيال، كان عظيمًا في أستاذيته، ورائدًا في تحقيق التراث، مثالاً وقدوة في خلقه وسلوكه. ولا نملك ونحن نعيش في هذه الدنيا الفانية إلا أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن ينزله منازل الأبرار، مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا. وأدعو حضراتكم قراءة الفاتحة على روحه الطاهرة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ندوة

(السيد أحمد صقر)

السيد أحمد صقر ومنهجه في التحقيق

أ.د. عادل سليمان

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، واختص بعض عباده بعلم من لدنه. والصلاة والسلام على نبينا الكريم الذي حثنا على طلب العلم ولو كان في الصين مطلبه، وجعل زكاة العلم نشره، وألجم بلجام من نار من كتمه.

سررت أيما سرور عندما علمت أن مركز تحقيق التراث بإشراف أستاذي الدكتور حسين نصار قد عزم على عقد سلسلة من المحاضرات عن أعلام المحققين. ولما وجهت إلي الدعوة في العام الماضي للحديث عن أستاذنا العلامة محمود محمد شاكر رحمه الله، أثنيت على هذه الفكرة التي أرجو أن تحذو حذوها الأجيال القادمة تكريمًا لعلمائنا الأجلاء الذين وهبوا أنفسهم لخدمة هذا التراث العريق، واقترحت ألا ينسى الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله، فقد مضت على وفاته أربعة عشر عامًا دون أن يذكره أحد حتى قلت في خاتمة مقدمتي للحماسة البصرية: «رحم الله أستاذنا العلامة السيد أحمد صقر الذي غمط حقه في حياته وتناسته أمته بعد مماته». فالحمد لله الذي يسر لمركز تحقيق التراث أن يبعثه من قبور الذكرى، وأن يشرفني بالحديث عن رجل له في قلبي مكانة لا يزاحمها فيه إلا علماء قلائل أسبغوا عليّ ـ وأنا بعد طالب علم مبتدئ شاد ـ من علمهم وتشجيعهم وثنائهم ما أنا مدين لهم به ما حييت.

قابلت الأستاذ السيد أحمد صقر أول مرة في يناير ١٩٥٥م في قاعة

المخطوطات بدار الكتب المصرية، وأنا طالب في السنة الأولى من دراستي الجامعية. قدمني إليه الأستاذ فؤاد سيد رحمه الله، كما تعرفت ذات العام على الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم والأستاذ حسن كامل الصيرفي والأستاذ عبد السلام هارون رحمهم الله جميعًا. وسأقصر حديثي هنا على الأستاذ السيد أحمد صقر، ولعل لي عَوْد في مستقبل الأيام لأحدث عن باقي هؤلاء العلماء الأجلاء.

كان الأستاذ صقر آنذاك في الأربعين من عمره (ولد سنة ١٩١٥م)[1]، وكنت أنا في الثامنة عشرة من عمري، ولكن توطدت بيننا أواصر صداقة متينة على فارق ما بيننا من السن والعلم، نمت على مر السنين بلقائنا الكثير في الدار، ودكان الحاج سعد المجلد رحمه الله، وفي منزل علامة زمانه الأستاذ محمود شاكر غفر الله له، ثم في منزل الأستاذ صقر.

وليس من همي هنا أن أترجم له، فقد ذكر طرفًا من ذلك أخي المرحوم الدكتور محمود الطناحي في كتابه القيم «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي»[2]، ونقل ذلك نقلاً الأستاذ أحمد العلاونة في «ذيل الأعلام» في ترجمته للأستاذ صقر[3]، وترجم له أيضًا الأستاذان نزار أباظة ومحمد رياض المالح في «إتمام

---

(١) توفي رحمة الله عليه يوم السبت ٢ ديسمبر سنة ١٩٨٩م، وليس سنة ١٩٧٨م كما ذكر مؤلفا إتمام الأعلام، ص١١٥ في ترجمته.

(٢) ص ص ٩٩-١٠٢.

(٣) ص ص ٩٦-٩٧.

الأعلام». ولكني أريد أن أوضح هنا جانبًا من جوانب شخصيته التي لمستها عن قرب، والذي أشار إليه أخي الدكتور محمود الطناحي رحمه الله، فقال في ترجمته اسمه مركب «السيد أحمد» وبعضهم يظن أن اسمه «أحمد» وأن «السيد» من صفته، ولم يبعد من ظن هذا، فهو سيد اسمًا وصفة، نعم كان الأستاذ صقر سيدًا جامعًا لمراتب الكمال ونبل الخصال، مع تأله وتنزه، ودين ويقين، وعفافة ونظافة. لقي مثل سميه المرحوم محمود شاكر عنتًا وتجاهلاً، فمضى على سنته واعتزل الناس بدوره. فبدا لمن لا يعرفه فظًا غليظًا، وهو في حقيقة أمره دمثًا ألوفًا، ولكن لم تدعه نفسه إلى أن يحطب في حبال من يضر وينفع، ويقسم الأرزاق ويحتسب الآجال، وعافت أن يكون في زمرة «رعاع المثقفين» كما كان يسميهم، سعيًا وراء مال أو نيل منصب أو إحراز جاه. واستنكر أن يلقى أهل العلم ـ الذين أبوا إلا عفافًا ـ جحودًا مقيتًا ونكرانًا رذيلاً، فكان كثيرًا ما يتمثل بقول أبي العلاء:

إذا كان علمٌ للناس ليس بنـافع ... ولا دافـع، فالخُـسر للعلـماء

قضى الله فينا بالـذي هـو كـائنٌ ... فتمَّ، وضـاعت حكمـة الحكـماء

لذلك تراه يشيد بحكام الأمة وأمرائها الذين رعوا للعلماء حقهم وقربوهم من مجالسهم وكفوهم مؤونة الحياة. فعندما تحدث في مقدمة إعجاز القرآن الكريم[1] عن صلة الباقلاني بعضد الدولة ذكر فضل هذا الحاكم فقال: «فكان يقدر العلم والعلماء، ويحب الأدب والأدباء، ويؤثر مجالستهم على مجالسة الأمراء،

---

(١) ص ص ١٩ـ٢٠.

ويجري الجرايات على الفقهاء والمحدثين، والنحاة والمفسرين، والشعراء والمتكلمين، والأطباء والمهندسين»، «وقد أفرد عضد الدولة في داره ـ لأهل الخصوص والحكماء والفلاسفة ـ موضعًا يقترب من مجلسه، فكانوا يجتمعون فيه للمفاوضة والمذاكرة، آمنين من السفهاء ورعاع العامة». فتدبر هذه العبارة الأخيرة، فليست الليلة أشبه بالبارحة. وذكر مثل ذلك في كلامه عن صلة ابن قتيبة بالأمير محمد بن عبد الله بن طاهر حيث «أغدق عليه من معروفه لعرفانه بقدره، ولأن إكرام العلماء والأدباء سجية من سجاياه النبيلة، ورثها عن أبيه عبد الله بن طاهر أمير خراسان» ثم تحدث بإسهاب عن مفاخر إكرام آل طاهر للعلماء[1].

وكان للأستاذ صقر عن الإفاضة في ذكر كرم هذين الرجلين مندوحة، فهو ليس بصدد ترجمة لعضد الدولة أو لآل طاهر، وكان يكفيه أن يقول إن عضد الدولة أكرم وفادة الباقلاني، وأن محمد بن عبد الله طاهر أغدق على ابن قتيبة من بره، ولا يمضي في تعداد مظاهر إكرام عبد الله بن طاهر (ولا علاقة له بابن قتيبة) للعلماء، ثم طاهر بن الحسين. أقول: كان له عن ذلك مصرفًا، ولكن ما هو كائن في زمانه من امتهان العلماء وعدم الاحتفاء بهم دعاه إلى التحدث عما كان في غابر الزمان من تكريم العلماء والاستئناس بهم.

فإذا وجد بعض من عاصروا الأستاذ صقرًا في الرجل غلظ طبع وشكس

(١) تأويل مشكل القرآن، المقدمة، ص ص ٤٢ـ٤٥.

خليقة، فما ذلك من سجاياه، ولكنه مظهر جره إليه ما عاناه.

وقبل أن أتكلم عن الأستاذ صقر المحقق أحب أن أزيل وهمًا أخالف فيه أخي المرحوم الطناحي، فقد ذكر في كلامه عن الأستاذ أنه «أديب من الطراز الأول، ولو أنه أطلق لملكاته الأدبية العنان، لكان من كبار أدباء العربية، ولكنه انصرف إلى تحقيق النصوص»[1]. وحرصي على إزالة هذا الوهم أنني رأيت من ترجموا للأستاذ صقر اعتمدوا على كلام الدكتور الطناحي فشاع. وأنا قد عرفت الأستاذ صقرًا كما عرفه أخي محمود، ولعلي كنت أكثر صلة به خاصة بمنزل الأستاذ شاكر منذ بدأت ترددي عليه سنة ١٩٥٨م، والدكتور الطناحي لم تتصل أسبابه بالأستاذ شاكر إلا بعد سنة ١٩٦٤م عندما ترك الجامعة الأمريكية التي كنا نعمل بها سويًا آنذاك إلى معهد المخطوطات بالجامعة العربية. لم أر الأستاذ صقرًا طوال صحبتي له سنين عددًا يكتب أدبًا منشئًا، شعرًا أو نثرًا، كما كان شأن الأستاذ شاكر، ولم أشاهده يخوض فيما كان يخوض فيه الحاضرون في ندوة الأستاذ شاكر يوم الجمعة إذا تطرق الحديث إلى أدب كاتب: قصة أو رواية أو مسرحية، أو شعر شاعر. وبالرغم من أنه كان له في النحو باع وفي اللغة بسطة وفي البلاغة تمكن واقتدار فإن نقده لبعض شروح الأستاذ شاكر لأبيات بأعيانها في «طبقات فحول الشعراء» يدل على أنه ليس أديبًا يتدسس في معاني الأبيات بعد أن تجلوها اللغة ويقيمها النحو وتنتظمها البلاغة بأقسامها. ويكفي هنا مثل واحد يتضح به

---

(١) المدخل، ص ١٠٠.

فرق ما بين الأستاذ صقر المحقق والأستاذ شاكر الأديب المحقق. أخذ الأستاذ صقر على الأستاذ شاكر شرحه لبيت دويد حين حضره الموت:

ورب غيل حسن لويته ومعصم مخضب ثنيته

وقد رد الأستاذ شاكر عليه نقده[1]. وأنا مضطر إلى نقله على طوله لترى أن الأستاذ صقرًا لم يكن يمتلك حاسة الأديب. قال الأستاذ شاكر رحمه الله: «والظاهر على مذهب الأستاذ صقر أنه أراد أنه لوى ساعدها كما يلوي الحبل، ولكني أعجب: أي متاع كان لدويد في أن يلوي «سواعد سمينة»، «لوى يده الله الذي هو غالبه»؟ وأي لذة وجدها في أن يثني معصمًا مخضبًا؟ وأسأل نفسي : ما فرق ما بين اللذتين: لذة ليّ السواعد السمينة، ولذة ثني المعاصم المخضبة؟ وكيف يكون هذا اللّيّ وهذا الثني هما آخر ما يذكره من متاع شبابه حين حضره الموت؟

أما عندي، فمعنى قوله «لويته» أن الفتاة راعها إقدامه على تجاوز الأحراس بلا خوف، فعلمت شدة هيامه بها، فأعجبها إقدامه وزادها به صبابة، فلما دنا إليها «عطفت» ساعدها عليه، وضمته ضمة شوق وفتنة وإعجاب، فجاء دويد ونسب إلى نفسه أنه «عطف ساعدها أو لواه»، لأن إقدامه هو الذي استخفها، ففعلت ما لم تكن لتفعله فتاة غريرة منعمة مكرمة عفيفة مثلها. فإقدامه هو الذي زادها صبابة، وهو الذي نفى من قلبها فرق العذراء وحياءها، فعطفت عليه ساعدها وضمته. ذكرى جميلة مثيرة، تدل على ما كان له في شبابه من سطوة بالحرائر

(١) مجلة الكتاب، المجلد الثاني عشر، الجزء الرابع، سنة ١٩٥٣م، ص ص ٥١٣-٥٢٢.

الغرائر. أما ليَّ السواعد السمينة كما كان يلوي الحبل، فلا أظنه يصلح أن يكون متاعًا، ومتاعًا يمتدح بذكره شيخ يصيخ لداعي المنية.

وأما البيت الثاني (يعني الأستاذ الشطر الثاني): فإني رأيت أن ثني معصم مخضب، لا يتميز شيئًا من أي معصم لم يخضب. ورأيت الحسناء تخضب، والشوهاء تخضب أيضًا، بل هي أحرصهما على الخضاب والزينة والتجميل. وظننت، والله أعلم، أن «الخضاب» لا يدخل لذة جديدة زائدة على لذة ثني المعاصم التي لم تخضب. وظننت أيضًا أن المعصم لا يخضب، فرأيت أنه أراد بالمعصم المخضب الكف. وظننت أيضًا أني أعلم أن الخضاب كان منذ قديم الأباد من زينة العرس، حتى خصّوا به ليلة سموها «ليلة الحناء». ثم وجدت أن ثني المعاصم المخضبة الأكف، كليّ السواعد السمينة، لا يصلح متاعًا يستمتع به أحد، ويذكره رجل في سياق الموت متمدحًا بما كان في شبابه. فانتهت بي الأظانين كلها إلى أنه أراد «خضاب العرس»، وإذا كان ذلك كذلك، فهو يذكر غانية حديثة العهد بالزواج، أحصنها بعلها، وكفّ طماحها إلى غيره. وهي في عقيب العرس أولى بأن تمهد لزوجها وتتقتل له وتبتغي له ما يسره منها ويرضيه. ولكن يأتي هذا الشيطان دويد، فاتكًا عارمًا فيتصباها عن حليلها، ويغلبها على نفسها وعفافها، ويستثيرها إليه فتنسى البعل بتحليل، فيخلو بها، فتكون أشد من الفتاة الغريرة جرأة لأنها عرفت الأزواج، وإذا هو قد ملك هواها، وقهر إرادتها، وإذا هي

«تثني» معصمها عليه مشغوفة به، أي تطوقه ذراعها تطويقًا وإذا بينهما ما قال سحيم عبد بني الحساس:

توسّدني كفا، وتثني بمعصم علّي، وتحوي رجلها من ورائيا

ذكرى تشتعل في دم الشيخ الفاني، من شباب كان له عُرام وفتك لايبالي. هذا بعض ما أخذته، لا (كل ما يؤخذ). ثم نسب أيضًا إلى نفسه أنه هو الذي ثنى معصمها، لأنها ثنته عليه، فتنة به وشغفًا، ثم سلطان له لا يقهر.

منهج الأستاذ سيد صقر في التحقيق:

يقـول الأستـاذ عبد السلام هارون رحمه الله «التحقيق نتـاج خلقـي لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ما هما»[1]. وزد على ذلك ـ وهو أمر لا يحتاج إلى ذكر ـ علمًا جمًا وبصرًا نافذًا. وكذلك كان السيد أحمد صقر رحمه الله: عظيم التقديس لأمانة القلم الذي كان يحمله، طويل الصبر والأناة فيما يعالجه، من أغزر الناس علمًا بالعربية وكتبها وأنفذهم بصرًا بالمشكل من الأمور، واستخراجًا للعويص. وقد اخترت كتابين من كتبه الكثيرة المحققة هما تأويل مشكـل القـرآن لابن قتيبة، وإعجاز القرآن للباقلاني للدلالة على منهجه في التحقيق يغنيان عما سواهما، فكل عمله متقن غير مدخول ولا مرذول.

١ ـ بصره بالمخطوطات:

جرى بعض البـاحثين على اتخاذ أقدم نسخة أصلاً واعتبارها نادرة نفيسة، إما

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، القاهرة، مؤسسة الحلبي، ١٩٦٥م، ص ٤٤.

لأنها كتبت بخط المؤلف، أو قرئت عليه، أو نسخت بعد وفاته بقليل. وهذا مقياس يجب النظر إليه بحذر، فقد تكون النسخة ناقصة حتى ولو كانت بخط المؤلف فنحن نعلم أن المؤلفين قد يزيدون في نسخة أملوها أولاً كما نرى في مجالس ثعلب مثلاً، فقد أملاها أكثر من مرة، وكما نعرف عن الحماسة البصرية فمصنفها كتبها ثلاث مرات ٦٤١و٦٤٧و٦٥٤هـ والنسخة الأخيرة تزيد زيادة بينة عن الأولى، فلو اعتمدنا على النسخة الأولى فقط لأنها أقدمها لفاتتنا مادة كثيرة. وقد يكون ناسخ النسخة الأقدم غير ضابط لما يكتب كثير الغلط والسقط.

اعتمد الأستاذ صقر في تحقيقه كتاب «تأويل مشكل القرآن» على ثلاثة مخطوطات: نسخة دار الكتب المصرية، نسخت سنة ٥٥٨هـ قرئت على أبي منصور الجواليقي وتنقص من أولها ورقة، والثانية نسخة مكتبة مراد ملا، كتبت سنة ٥٣٢هـ والثالثة نسخة دار الكتب المصرية، وهي مكتوبة سنة ٣٧٩هـ. فهذه النسخة أقدم النسخ الثلاث، كتبت قبل النسخة الأولى بـ ١٧٩ سنة. ولكن الأستاذ صقرًا أهملها قائلاً «ولئن كانت هذه النسخة أقدم النسخ عهدًا، فإنها أقلهن وزنًا، لأن كاتبها كان يجتوي الشعر، فكان إذا مر بشعر حذفه، ولم يفلت منه إلا قليل. وهي كذلك تنقص كثيرًا في النصوص». ولكن قدم النسخة وأمانته وصبره على لأواء العمل دعته إلى إثبات الفروق بينها وبين النسختين الأخريين في آخر الكتاب، حتى يستفيد من أراد من القراء دون أن يثقل هوامش الصفحات. وهذا التدقيق في كمال النسخة أو نقصها تعداه إلى الكتاب

المطبوع، ففي تعداده لكتب ابن قتيبة[1] ذكر كتاب «المسائل والأجوبة»، طبعة حسام الدين القدسي، مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩هـ وعلق عليها قائلاً «ويبدو أن هذه الطبعة غير كاملة، لأني وجدت ابن السيد قد نقل منه نصًا ص ٢٧، ليس له أثر فيها». وكذلك كان شأنه مع كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة[2]، وقد طبع في الهند في ثلاثة مجلدات سنة ١٣٦٨هـ. فلم يكتف الأستاذ صقر بمراجعة أبواب الكتاب كما وردت فيه، بل رجع إلى فهرست النديم، فوجده يذكر أن الكتاب يحتوي على اثني عشر كتابًا، آخرها كتاب «تصحيف العلماء»، وهو باب واحد، وهذا الباب ليس موجودًا في الطبعة الهندية. وما أيسر أن يقال إن النديم ربما أخطأ أو شبه عليه، ولكن علم الأستاذ صقر وتدقيقه وصبره على البحث والتنقير هدته إلى أن هذا الباب كان في أصل الكتاب ثم فقد، واستدل على ذلك بأن ابن المرزبان عبد الله بن جعفر بن درستويه (٢٨٥-٣٤٧هـ) ألف كتابًا في نقد هذا الباب سماه «الرد على ابن قتيبة في تصحيف العلماء».

٢ـ تحقيق أسماء الكتب:

لم يقنع الأستاذ صقر بذكر أسماء كتب الباقلاني مثلاً كما وردت في المصادر التي ترجمت له أو نقلت عنه. ولكن علمه الواسع وتحريه وصبره ودقة نظره جعلته يقابل مادة الكتاب على مسماه ليرى إذا كان هو هو أو هو إياه. فمن كتب

(١) تأويل مشكل القرآن، ص٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٥ـ٢٦.

الباقلاني التي ترد في ترجمته كتاب «رسالة الحُرَّة»، وهو كتاب عده المحدثون مفقودًا. ومن أعجب العجب أن الكتاب موجود بين أيديهم، مطبوع يقرءون فيه، ولكنه يحمل اسمًا آخر لم يضعه الباقلاني، وهو «الإنصاف» الذي طبع بالقاهرة سنة ١٣٦٩هـ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري.

ولكن بحث الأستاذ صقر أداه إلى أن «الإنصاف» إنما هو في حقيقة الأمر كتاب «رسالة الحرة»، وأن ذلك الاسم «الإنصاف» الذي طبع به دخيل عليه، قد وضع على نسخته المحفوظة بدار الكتب المصرية. والذي دفع الأستاذ صقر إلى هذا القطع أن الباقلاني يقول في أول مقدمة الكتاب «أما بعد، فقد وقفت على ما التمسته «الحرة» الفاضلة الدينة ـ أحسن الله توفيقها ـ لما تتوخاه من طلب الحق ونصرته، وتنكب الباطل وتجنبه، واعتماد القُربة باعتقاد المفروض في أحكام الدين واتباع السلف الصالح من المؤمنين، من ذكر جمل ما يجب على المكلفين اعتقاده، ولا يسع الجهل به، وما إذا تديّن به المرء صار إلى التزام الحق المفروض، والسلامة من البدع والباطل المرفوض. وأنا ـ بحول الله تعالى وعونه ومشيئته وطوله ـ أذكر «لها» جملاً مختصرة تأتي على البغية من ذلك، ويستغنى بالوقوف عليها عن الطلب، واشتغال الهمة بما سواه». فقول الباقلاني هذا يدل دلالة قاطعة على أنه يقدم لـ«رسالة الحرة»، لا لكتاب الإنصاف. ولكن الأستاذ صقر المحقق المدقق لا يكتفي بهذا النص الساطع البيان من قول الباقلاني نفسه، بل يتعقب ذكر «رسالة الحرة» في كتب من نقلوا عنها. فأورد لابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش

الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» آراء الباقلاني في صفات الله تعالى وختمها ابن القيم بقوله «ذكر قوله في رسالة الحرة». ثم أورد الأستاذ صقر نقلاً آخر من كتاب «تهذيب سنن أبي داود» لابن القيم أيضًا جاء فيه «وقال أبو بكر بن الطيب المالكي الأشعري في رسالته المشهورة التي سماها «رسالة الحرة» وكلا النقلين موجود في «رسالة الحرة»[1].

ومن هذه البابة أيضًا إزالته اللبس عن عناوين كتب تتحد في موضوعاتها خاصة الكتب التي فقدت، فليست بين أيدينا لمقارنة بعضها ببعض، فمثلاً من كتب ابن قتيبة المفقودة كتاب «آلة الكتاب»، ولم يذكره أحد ممن ترجموا لابن قتيبة، ولكن ابن السيد البطليوسي ذكره في الاقتضاب ونقل منه شرحًا خاصًا بالقلم، ثم ذكر أن ابن قتيبة أورد شرحًا آخر مخالفًا في كتابه «أدب الكاتب»، فدل ذلك على أن الكتابين مختلفان، ثم ذكر الأستاذ صقر كتابًا آخر لم يرد في ترجمة ابن قتيبة ذكره الخزاعي في تخريج الدلالات السمعية بعنوان «صناعة الكتابة»[2]. وبذلك يتضح أن هذه أسماء كتب بأعيانها، وليست أسماء مختلفة لكتاب واحد، كما قد يتطرق إلى الوهم.

وقل مثل ذلك أيضًا في كتاب «التمهيد» الذي نشره الأستاذ محمود محمد الخضيري والدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة رحمهما الله. وأدت قراءة الأستاذ

---

(١) إعجاز القرآن، ص ص ٤٥-٤٧.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص٨.

صقر المتأنية وعينه اليقظة إلى أن هذا الكتاب منشور عن نسخة ناقصة، فهي مثلاً تخلو من باب «التعديل والتجوير»، وباب «القول في الإمامة» وقد ذكرهما الباقلاني في تضاعيف كتاب التمهيد إذ يقول ص ٩٧ «وستكلم على هذا الباب وما يتصل به في باب «التعديل والتجوير» من كتابنا هذا إن شاء الله» ويقول في ص١٤٠ «وسنقول في تفصيل الأخبار.. وغير ذلك من أحكام الأخبار في باب «القول في الإمامة»»[1].

٣ـ التدقيق في نسبة الكتب إلى مؤلفيها:

لا يقنع الأستاذ صقر بإيراد الكتب التي ألفها كاتب ما، وأكتفى هنا بعرض طريقة الأستاذ صقر في ضبط كتب ابن قتيبة وعددها. يكتفي بعض المحققين برصد عناوين الكتب التي ترد في ترجمة المؤلف ضمن كتب التراجم، وقد يتعقب بعضهم ذكر هذه الكتب في تآليف من عاصروا المؤلف أو أتوا بعده ونقلوا عنه، وقد يدركون من ذلك أشياء وتفوتهم أشياء. وهم من خلال ذلك قد لا يعنون بتحقيق نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه. ولكن الأستاذ صقرًا لا يدع شاردة ولا واردة إلا سعى وراءها، وعني نفسه في إدراكها في صبر وأناة وتيقظ. والناظر في مقدمة «تأويل مشكل القرآن» يرى أنه تعقب ذكر كتب ابن قتيبة في أعمال ابن قتيبة نفسه، ويكفي مثال واحد دال على أشباهه. فعند كلام الأستاذ صقر على كتاب «عيون الأخبار» نبه على كتب ابن قتيبة الأخرى الذي ذكرها في سياق هذا

---

(١) إعجاز القرآن، ص ٣٨.

الكتاب، وهي: كتاب الأشربة، كتاب أبيات المعاني، كتاب فضل العرب، كتاب غريب الحديث، وهذه الكتب بأعيانها ذكرها ابن قتيبة أيضًا في كتابه الشعر والشعراء.

وتتبع الأستاذ صقر كتب ابن قتيبة أيضًا في مؤلفات معاصريه أو من جاءوا من بعده كما مر بنا في الكلام عن كتابي آلة الكتاب وصناعة الكتابة. ويكفي أيسر نظر في كلام الأستاذ صقر عن كتب ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن، وكتب الباقلاني في إعجاز القرآن ليرىٰ مدىٰ ذلك وسعته. بل لم تفلته أيضًا كتب اللغة فوجد في اللسان (مادة خلل) ذكر كتاب لابن قتيبة، وهو «كتاب الوزراء» لم يذكره أحد ممن ترجموا له، قال ابن منظور «والعرب تسمي من يعمل جفون السيوف خلالا. وفي كتاب الوزراء لابن قتيبة في ترجمة أبي سلمة، حفص بن سليمان الخلال..»[1].

وهو في ضبطه لأسماء كتب ابن قتيبة مثلاً وعددها استطاع أن يخرج منها ما كرره المترجمون، وهذا الذي كرروا ذكره ليس في الحقيقة كتبًا مستقلة، وإنما هي أجزاء من كتب، مثل كتاب «الفرس» الذي ذكره القفطي، وهو جزء من كتاب «معاني الشعر»، وكتاب «تقويم اللسان» الذي أورده حاجي خليفة، فهو جزء من كتاب «أدب الكاتب»، الذي ذكره القاضي عياض، وكذلك كتاب «الأبنية» فهو جزء من «أدب الكاتب» أيضًا، وكتاب «المراتب والمناقب» الذي ذكره ابن النديم، فهو جزء من «عيون الأخبار».

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص٧.

ولم يتلق الأستاذ صقر الكتب التي نسبت إلى ابن قتيبة مثلاً بالتصديق والتسليم بل عرضها على معرفته الواسعة بالموضوعات التي عالجها ابن قتيبة وعلى أسلوبه المتميز وقد ألفهما الأستاذ صقر بطول الممارسة والدربة فاستوقفه كتاب ورسالة. أما الكتاب فهو «الإمامة والسياسة» فرأى فيه من الخلط والتزوير ما يجعل نسبته إلى ابن قتيبة هذرًا صراحًا، فمؤلف الكتاب يذكر أنه استمد معارفه من أناس حضروا فتح الأندلس سنة ٩٢هـ ويذكر أن موسى بن نصير غزا مدينة مراكش زمن الرشيد، مع أن ابن قتيبة ولد سنة ٢١٣هـ ومات سنة ٢٧٦هـ ولم تبن مدينة مراكش إلا سنة ٤٥٤هـ في عهد يوسف بن تاشفين سلطان المرابطين.

أما الرسالة فهي وصية ابن قتيبة إلى ولده، نشرها الدكتور إسحق موسى الحسيني عن مجموعة خطية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت، نسخت في مدينة الإسكندرية سنة ٤٨٦هـ. وقد أهداني الدكتور إسحق رحمه الله نسخة منها وكان آنذاك يعمل بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث كنت أعمل، لأنه كان يعلم أنني حفي بالأدب العربي القديم، وعلى قلة بضاعتي آنذاك في سني العمر الغرير ظننت ظنًا أشبه باليقين أنها ليست من عمل ابن قتيبة، فقد قرأت له الشعر والشعراء وعيون الأخبار والمعاني الكبير، ولم أجد بين الرسالة وهذه الكتب مشابه. فحملتها إلى الأستاذ شاكر رحمه الله. فلما جاء الأستاذ صقر استخرجها الأستاذ شاكر وقضيا هزيعا من الليل في التندر على ما يقرآن. وحق للأستاذ صقر أن يقول «وما إن فرغت من قراءتها حتى كان الشك في نسبتها إليه قد قر قراره في

نفسي، لأن معانيها سطحية ومفككة، وأفكارها مختلجة، وأسلوبها يباين أسلوب ابن قتيبة المشرق الرصين». ويستشهد الأستاذ صقر على ما يقول ببعض فقرات من الوصية، أكتفي بهذا القدر مما أورد:

«يا بني قد صحبت لك طوائف من الناس، وبلوت أخبارهم، فما رأيت طائفة أجل وأعظم قدرًا من أهل الفقر إلى الله عز وجل، والفاقة والمسكنة إلى الله عز وجل. فالزمهم وجالسهم واخدمهم بنفسك، وتواضع لهم بجسمك، وتقرب إلى الله عز وجل بالنظر إليهم، وواسهم بما قدرت عليه، وتغافل عن زلاتهم، وأحسن الظن بهم. فإن الله عز وجل يؤيدهم إذا ماتوا إن شاء الله».

ويعلق الأستاذ صقر على أشباه هذه الفقرات بقوله: وما أظن إلا أن هذه الفقرات ستثير في نفسك الشك إن كنت لكتب ابن قتيبة من القارئين. كما أني لا أعلم لابن قتيبة مذهبًا صوفيًا يتمنى أن يخلفه فيه ابنه. ولو كان، لتحدث عنه الصوفية وغيرهم. ولو كانت تلك الوصية له حقًا، لما كانت إلا لابنه أحمد، ولو كانت له لحدّث بها فيما حدّث عن أبيه»[1].

وقد يجدر بي الإشارة هنا إلى تحقيقه نسبة كتاب «الأم» للشافعي. فقد ألف الدكتور زكي مبارك رحمه الله كتابًا بعنوان «إصلاح أشنع خطأ في تاريخ التشريع الإسلامي: كتاب الأم لم يؤلفه الشافعي وإنما ألفه البويطي وتصرف فيه الربيع ابن سليمان». وهذا الكلام وجده الدكتور زكي في كتاب الإمام الغزالي إحياء

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ٣٢_٣٥.

علوم الدين، فأبان الأستاذ صقر أن كلام الإمام الغزالي ليس من بنات أفكاره وإنما نقله نقلاً ـ دون نص على ذلك ـ من كتاب «قوت القلوب لأبي طالب المكي» (ت٣٨٦هـ). وانطلاقًا من نص الغزالي أورد الدكتور زكي ما ظنه أدلة على أن الكتاب ألف بعد موت الشافعي. وتعقب الأستاذ صقر هذه الأدلة وفندها الواحدة بعد الأخرى في كلام مستفيض متقص في ثماني عشرة صفحة[1]، نقض فيها ما قاله الدكتور زكي مبارك؛ مما دل على علم واسع ومعرفة عميقة بالمكتبة العربية وبصر نافذ وصبر وأناة.

٤ـ الرجوع إلى مخطوطات المؤلف:

كثيرًا ما يقنع المحققون، عند كلامهم عن مؤلفات من يحققون كتابه، بالإشارة إلى أماكن كتب المؤلف التي مازالت مخطوطة، فيقولون منه نسخة بمكتبة كذا. ولكن الأستاذ صقرًا لم يقنع أبدًا بهذا، ولم ينشر كتابًا إلا وقد استقرت عنده نسخ المخطوطة كلها يقارن بينها من حيث الصفحة والضبط، والقدم والحداثة، والكمال والنقص. وكم رأيته يؤخر عملاً حتى تجتمع له نسخه جميعًا، ثم ينفق الشهور في قراءة ما عني نفسه في السعي إليه، ثم يتضح له أن ما أنفق الشهور في انتظاره قلقًا مؤملاً، وما ضحى في سبيله من وقت في قراءته وفحصه مشوقًا مستبشرًا، ليس له قيمة تذكر وهو بالإهمال حقيق، فيطرحه غير نادم على زمن فني

---

(١) مقدمة مناقب الشافعي، ص ص ٣٣ـ٥١.

في الترقب أو ليال قضئ سوادها في النظر والدرس. فهاتان هما الخلتان الشديدتان اللتان يحتاج إليهما التحقيق لأنه نتاج خلقي كما ذكر الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله. وقد أدت هذه الأمانة وهذا الصبر إلى أن يفوت الأستاذ صقر نشر مخطوط نفيس، فمن ذلك كتاب «هداية المسترشد» للباقلاني ذكره القاضي عياض، وأبو المظفر الإسفراييني في كتاب «التبصير» وابن تيمية في «رسالة الفرقان بين الحق والباطل» وفي الرسالة التسعينية من فتاويه. وقد بقي منه مجلد في مكتبة جامعة الأزهر بخط محمد بن عبد الله العدوي بمدينة صور سنة ٤٥٩هـ ويحتوي على ٢٤٨ ورقة. ولكن يد البلى قد عاثت فيه وأتلفت كثيرًا من أوراقه خاصة أوراقًا متتالية: ٨٦ـ١٠٥، فخرقت أوساطها وجعلتها في حكم الأوراق المفقودة. ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءًا من تجزئة المؤلف تبتدئ بأول الجزء السادس وتنتهي بالجزء السابع عشر. وهذه الأجزاء كلها في النبوات. وفي هذه الأجزاء أبحاث جليلة عن إعجاز القرآن تشمل ست وخمسين ومئة ورقة (٦١ـ٢١٧)، وهي ليست أكبر حجمًا من كتاب «إعجاز القرآن» فحسب، بل هي أيضًا أغزر منه مادة، وأكثر تفصيلاً، وأعمق بحثًا، وأدق بيانًا.

ولنفاسة هذه الأجزاء عن إعجاز القرآن عزم الأستاذ صقر على نشره ولكن أحد أصدقائه من المغرب (وقد غاب عني اسمه الآن فقد جرى هذا الحديث في منزل الأستاذ شاكر رحمه الله) ذلك أنه توجد نسخة أخرى ناقصة من الكتاب في المغرب ووعده أن يحضر له صورة منه. فدعا الأستاذ صقر صبره الذي لا ينفد

وأمانته التي لا تحد أن يتريث حتى تأتيه هذه النسخة فلعل فيها ما يصلح ما أفسده البلى في نسخة الأزهر. وطال انتظار الأستاذ صقر وصرفته أعماله الأخرى التي شغل بها عن العودة إلى هذا الكتاب.

ولم يقتصر منهج الأستاذ صقر هذا على ما نشر من كتب، بل هو أصل مترسخ في كل ما يتصل بالمخطوطات. فعندما ذكر كتاب الانتصار لصحة القرآن في ثبت كتب الباقلاني، لم يكتف أولا بالإشارة إلى من نقل عنه وبيان مواضع هذه النقول مثل ابن حزم في الفصل، والسيوطي في الإتقان، ولم يكتف ثانيًا بإثبات نقول من كتب الباقلاني نفسه المطبوعة، بل من كتب مخطوطة لم تزل، فنقل الورقة ١٤١ أ من كتاب «هداية المسترشدين» الذي مر ذكره، جاء فيها بعض موضوعات كتاب «الانتصار» ومنهج الباقلاني في التعامل معها. لم يكتف الأستاذ صقر بهذا كله ولم يجد شفاء إلا أن يحصل على النسخة الموجودة من الجزء الأول من كتاب «الانتصار» في مكتبة قرا مصطفى باشا بإستانبول، ونقل مقدمة الباقلاني كاملة حتى يكشف للقارئ ماهية الكتاب ومنهج مؤلفه فيه[1].

٥ـ تقويم النص والتعليق عليه:

كان الأستاذ صقر يقوم بأكثر علوم العربية ويجيده ويتقنه حتى لا تحسب أنه يقوم بغيره لتبحره فيه من نحو وصرف ولغة وشعر وحديث وقرآن، ويتضح

---

(١) إعجاز القرآن، ص ص ٣٩ـ٤٢.

ذلك من تقويمه للنص، فلا أعرف له خطأ تردئ فيه. وكنت أقرأ كثيرًا في كتبه بمكتبة الأستاذ شاكر، فلا أجد تصحيحًا لوهم أو تخريجًا لشعر أو استدراكًا لخبر أثبتها الأستاذ شاكر على هوامش الكتاب كعادته دائمًا عندما يقرأ كتب الكتاب. وكما هو معروف كان الأستاذ شاكر ملمًا بالمكتبة العربية يندر أن تجد له مثيلاً في عصرنا هذا. ولعل إعطاء أمثلة لتقويم الأستاذ صقر نصوص المخطوطات التي نشرها مضيعة للوقت، فذلك جلي بأيسر نظر لمن ينظر في حواشيه على هذه النصوص. ومن هذه الحواشي أيضًا يتضح علمه الجم واطلاعه الواسع. وأنا أعلم علم اليقين أن الأستاذ صقرًا هو الذي قام بعبء قراءة مخطوطة «الهوامل والشوامل». وقد رأيتها في مكتبته، بها خروم كثيرة تجعل اتصال الكلام على من لا دربة له أمرًا مستحيلاً، ولكن الأستاذ صقرًا استطاع أن يقيم أود هذه النسخة الوحيدة السقيمة، فخرجت إلى الاتقان والكمال أقرب ما تكون. ويوهم كلام الأستاذ أحمد أمين في أول مقدمته للكتاب بأنه هو الذي «نشر» الكتاب. قال «فلما اطلعت عليه في القاهرة بعد حضوره أدركت قيمته، وأنه يكشف عن نواح هامة من النواحي المجهولة من أبي حيان ومسكويه، فأثرت نشره لإكمال النقص»، ولكنه ما لبث أن فاء إلى الحق في ختام المقدمة حيث قال: «وقد شاركني في إخراج هذا الكتاب الأستاذ السيد أحمد صقر، بل نصيبه من تصحيح الكتاب والتعليق عليه أكثر مما لي. فله جزيل الشكر على ما قام به».

والقـدرة على إقامـة النص لا تتوافر إلا لعـالم مقتدر متمكن فيأتي إلى القارئ

منضبطًا صحيحًا كأن صاحبه لم يجهد في إتقانه، ولم يتعمل لإصلاحه، فتراه كالبجعة تنساب في يسر ورشاقة ولكنك لا ترى عمل قدميها الدءوب تحت سطح الماء الذي يجعلها تنساب فوقه في سهولة وأناقة. ولو وقع هذا النص في يد محقق لا يحسن ما يحسنه الأستاذ صقر حتى ولو كان عالمًا مشهودًا له بالجودة والتحري، لاتضح بون ما بين الرجلين من قدرة على قراءة كلمات المخطوط وفهم نافذ لسياقها في حاق موضعها من الكلام، ويكفي أن ينظر القارئ إلى نقده للأستاذ محمد كرد علي في تحقيق كتاب الأشربة لابن قتيبة[1]. وإلى نقده للأستاذ أحمد شاكر في تحقيقه للشعر والشعراء لابن قتيبة أيضًا[2]، لم يرد الشيخ أحمد شاكر نقد الأستاذ صقر لأي مسألة أثارها، بل قال «فإذا ما نقد كتابي فإنما يقوم ببعض ما يجب عليه نحو أخ أقدم منه سنًا، ويراه هو أنه أكثر منه خبرة وأوسع اطلاعًا، وما أدري: أصحيح ما يراه أم هو حسن الظن فقط؟ فإن له مدى مديدًا في الاطلاع والتقصي، ونفذات في الدقائق والمعضلات، يندر أن توجد في أنداده، بل في كثير من شيوخه وأساتذيه». وهما من هما، رحمهما الله، وعلم الأستاذ صقر لا تقتصر مظاهره على ضبط النص وحسن قراءته وصواب مأتاه بل أرحب من ذلك آفاقًا، وأبعد غورًا وأشمل نفاذًا، فلا يدع الكتاب الذي يحققه ولا مؤلفه إلا وقد استوفى القول فيه وفي صاحبه. فكما يعطي الكتاب حقه من إقامة النص وتخريج

---

(١) نشر الأستاذ صقر نقده لكتاب الأشربة في مجلة الرسالة، العدد ٨٢٩، سنة ١٩٤٩م.

(٢) أبت سماحة الشيخ أحمد شاكر إلا أن ينشر نقد الأستاذ صقر لتحقيقه في مقدمة الطبعة الثانية من كتاب الشعر والشعراء.

الشعر وحواش ضافية، يوفي المؤلف حقه إما له وإما عليه، يوازن بين ما قيل عن ذلك وما قاله المؤلف نفسه في كتابه موازنة دقيقة، قوامها العدل الخالص من شوائب الهوىٰ والإنصاف الباسل الذي لا يبالي علىٰ من وجبت الحجة وحقت كلمة الخطأ الصراح أو الحق المبين. ولولا خشية الإطالة لأتيت بنماذج عدة من دفاعه عن ابن قتيبة، فقد أورد قول العلماء القادحين فيه وفند حججهم الواحدة تلو الأخرىٰ بعلم جم ومنطق سوي. ويكفي أن أورد باختصار أرجو ألا يكون مخلاً مثالاً واحدًا. رمىٰ الدارقطني ابن قتيبة بأنه يميل إلىٰ التشبيه، منحرفًا عن العترة، وقال البيهقي: كان ابن قتيبة يرىٰ رأي الكرامية[1]. فانبرىٰ الأستاذ صقر إلىٰ هذا الرأي بالتفنيد مستدلاً بالأدلة التالية:

١ـ ألف ابن قتيبة كتابًا بعنوان: «الاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية والمشبهة». فكيف يكون من المشبهة وهو الذي ألف هذا الكتاب لدحض حججهم. واستشهد الأستاذ صقر بثلاثة نقول من الكتاب لبيان رسالته ومبناه، اجتزي بواحدة منها[2]: «فنحن نقول بالنفخ وبالروح، ولا نقول: كيف ذلك؟ لأن الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلىٰ حيث انتهىٰ في صفته، أو حيث انتهىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، لا نزيل اللفظ عما تعرفه العرب وتضعه عليه،

---

(١) الكرامية: أتباع محمد بن كرام. وكانوا يذهبون إلىٰ التجسيم والتشبيه، ويتهمون عليًا رضي الله عنه في صبره علىٰ ما جرىٰ مع عثمان رضي الله عنه وسكوته عنه.

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ص٥٦ـ٥٧.

ونمسك عما سوى ذلك». أفيقول هذا القول السوي من يقول بالتشبيه والتجسيم؟ كذلك فعل الأستاذ صقر بقول من ادعى أن ابن قتيبة كان منحرفًا عن العترة، فأتى بفقرة طويلة من كتاب ابن قتيبة أيضًا «الاختلاف في الألفاظ والرد على الجهمية والمشبهة» فيها دفاع قوي نبيل عن علي وبنيه رضي الله عنهم[1].

٢ـ إثبات ما قاله أعلام المترجمين والثقات من العلماء في مديح ابن قتيبة وعلمه وصدقه وعدله مثل نفطويه (ت٣٢٣هـ)، والنديم (ت٣٨٥هـ)، ابن حزم (ت٤٥٦هـ)، والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وإمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ)، والإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، والإمام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، والحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ). أضف إلى ذلك أن الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) نفى عن ابن قتيبة أن يكون من المشبهة وعلق على كلام من قالوا بذلك بقوله في «ميزان الاعتدال»، «هذه مجازفة قبيحة وكلام من لم يخف الله».

٣ـ تبرير قدح هؤلاء العلماء في ابن قتيبة وقولهم ما قالوا، دفعهم إلى ذلك ما يكون من المنافسة بين العلماء أو تعصب لمذهب اتخذوه يخالف ما مالأه ابن قتيبة. كان أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) رائد تلك الجماعة التي رمت ابن قتيبة بالكذب والذهاب إلى التشبيه والتجسيم وعداوة العترة. وكان ابن الأنباري أستاذًا للدارقطني، وكان الدارقطني أستاذًا للحاكم أبي عبد الله الضبي

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ص ص ٥٨ـ٦١.

النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، وكان الحاكم أستاذًا للبيهقي (ت ٤٥٨هـ). أما سبب عداوة ابن الأنباري، رأس هذه الجماعة التي اتبعته، لابن قتيبة أن ابن الأنباري كان من نحاة الكوفة المتعصبين، وابن قتيبة من البصريين، ولكنه لم يكن متعصبًا لمذهب البصريين، بل مزج بين المذهبين، فتحامل عليه ابن الأنباري الكوفي كما تحامل على معاصره أبي الحسن بن كيسان الكوفي (ت٢٩٦هـ) لأنه مزج بين المذهبين أيضًا، هذا من ناحية. روى ابن قتيبة في كتابه «تأويل مشكل القرآن» خبرًا عن الشعبي، وهو أن عليًا مات وما حفظ القرآن، فأحفظ ذلك ابن الأنباري، كما أغضب ابن فارس والشريف المرتضي، هذا من ناحية ثانية. ومن ناحية ثالثة فقد نقم ابن الأنباري على ابن قتيبة تأليف كتابه «إصلاح الغلط في غريب الحديث»، فقد استدرك فيه على أبي عبيد في نيف وخمسين موضعًا فأحفظ ذلك ابن الأنباري.

وإذا كان الأستاذ صقر قد دافع عن ابن قتيبة، فقد دافع أيضًا عن الباقلاني ولكن حبه له وإعجابه به لم يمنعه أن يأخذ على الباقلاني نقده لكتاب «نظم القرآن» للجاحظ وهو من الكتب المفقودة. وأورد الأستاذ صقر نصًا من هذا الكتاب أورده الجاحظ في كتابه «حجج النبوة»، وعقب الأستاذ صقر على هذا النص بقوله «وأحسبه من الصادقين»، ثم قال قبل «وأخشى أن يكون الباقلاني قد حاف في حكمه على «نظم القرآن» وحملته العصبية المذهبية على تنقصه»[1]. فقد كان

(١) إعجاز القرآن، ص٨.

علماء الاعتزال أكثر المثيرين للكلام في إعجاز القرآن خاصة النظام، وقالوا إن القرآن نفسه غير معجز، وإنما إعجازه كان بالصرفة، ولما كان الجاحظ معتزليًا حاف عليه ابن الأنباري.

وجانب آخر يتضح فيه علم الأستاذ صقر وصبره على لأواء البحث وتحريه الدقة سعيًا وراء الحقيقة حتى يؤدي الأمانة التي حملها، وهو أنه لا يترك كبيرة ولا صغيرة تتعلق بالكتاب إلا واستقصاها، فلم يدع شيئًا من كلام الأولين أو الآخرين إلا ومحصه. واكتفى بمثال لكل منهما.

عند كلامه عن كتاب «أدب الكاتب» استوقفه قول ابن السيد والجواليقي حيث قالا إن ابن قتيبة ألفه للوزير أبي الحسن عبيد الله بن يحيى بن خاقان أثناء وزارته للمتوكل. ولكن الأستاذ صقر أتى بأدلة من داخل شرحيهما لهذا الكتاب تنقض ما ذهبا إليه. ذكر ابن قتيبة كاتبًا في كتابه «أدب الكاتب» لم يسمه، صحف تصحيفًا قبيحًا. فقال ابن السيد في شرحه: «هذا الكاتب هو شجاع بن القاسم كاتب أوتامش التركي، وكان يتولى عرض الكتب على المستعين، أحمد بن محمد المعتصم، وكان جاهلاً لا يحسن القراءة»، وقال الجواليقي: «هذا شجاع بن القاسم كاتب أوتامش التركي. قرأ على المستعين وصحف هذه اللفظة»، أي حاضر طيء. فكيف يستقيم أن يؤلف ابن قتيبة هذا الكتاب لعبيد الله أيام وزارته للمتوكل (قتل المتوكل ٢٤٧هـ) مع أنه يذكر في مقدمته قصة جرت للخليفة المستعين مع كاتبه شجاع بن القاسم؟

هذا مثال الأولين، أما مثال الآخرين فهو أن الأستاذ محمود الخضيري والدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة علقا في مقدمة كتاب «التمهيد» للباقلاني على رئاسته للبعثة التي أوفدها عضد الدولة إلى ملك الروم سنة ٣٧١ هـ بقولهما «ومهما يكن أمر سفارة الباقلاني بين عضد الدولة وبين ملك الروم فنحن لا نعرف ظروفها التاريخية. ويتبين من تفصيل المناقشات أن مهمة الباقلاني كانت مدنية علمية، هي أشبه ببعثة تبادل الآراء ومعرفة وجهات النظر الدينية، ولاسيما أنه ليس عندنا في التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعيًا لبعثات سياسية أو حربية». ولكن سعة اطلاع الأستاذ صقر ومعرفته بالتاريخ الإسلامي كما رأينا في مثال الأولين، جعله يتعجب كيف قال الأستاذان مثل هذا الكلام، وقد أكد ابن الأثير أن «عضد الدولة أرسل الباقلاني إلى ملك الروم في جواب رسالة وردت منه». فما كان أغناهما أن يدعيا أن الظروف التاريخية لهذه الرحلة غير معروفة. أما ادعاؤهما أنه ليس في التاريخ ما يدل على اتصال وثيق بين عضد الدولة وبين الروم من شأنه أن يكون داعيًا لبعثات سياسية أو حربية، فقد تعقب الأستاذ صقر البعثات الكثيرة التي كانت بين عضد الدولة والروم في كتب التاريخ التي قال عنها الأستاذان إنه ليس في التاريخ ما يدل عليها[1].

ويعد، ففي مقدمات الكتب التي حققها الأستاذ صقر علم كثير وما أظن

(١) إعجاز القرآن، ص ص ٢٥ـ٢٦.

أنني وفيته حقه بالحديث عن كتابين فقط. ولكني على ذلك أزعم أنني قد أبنت بعض الإبانة عن منهج الأستاذ صقر في تحقيقه سواء كان ذلك في كتب الأدب كالشعر والشعراء والموازنة أو كتب اللغة كالصاحبي أو كتب الحديث أو القرآن.

وللأستاذ صقر بعد ذلك كله أو فوق ذلك كله إلمام بتطور العلوم التي تعالجها ما نشر من كتب. فأبدى ملاحظة سديدة أرجو أن يكون قد استفاد منها المهتمون بعلوم البلاغة. قال «ولأبواب المجاز التي ذكرها ابن قتيبة في هذا الكتاب (يعني مشكل تأويل القرآن) قيمة تاريخية كبيرة، لأنها ستضيف إلى معارفنا عن تطور البلاغة شيئًا جديدًا. فالشائع الذائع بين الخاصة وغيرهم: أن البلاغة العربية طفرت من نثار الجاحظ المثبوت في كتبه، إلى «بديع» ابن المعتز، طفرة واحدة. ولم يعرف أحد أن ابن قتيبة قد أسهم في تكوينها وتطويرها بنصيب موفور. فظهور تلك الأبواب في هذا الكتاب يظهرنا على تلك الحلقة المفقودة في تاريخ البلاغة، ويضيف إلى أمجاد ابن قتيبة مجدًا آخر عظيم الشأن، سيذكره الذاكرون كلما تحدثوا عن تاريخ البلاغة ونشأتها.

ولن يستطيع باحث أن يغفل صنع ابن قتيبة في استخراج ما في القرآن من أنواع المجاز وتبويبها أبوابًا مفصلة بلغت عدة صفحاتها أربعًا وخمسين ومائة، قبل أن يؤلف ابن المعتز كتاب «البديع» في سنة أربع وسبعين ومائتين، بسنوات وسنوات.

كما أنه عزا إلى ابن قتيبة أيضًا فضل السبق في إرجاع المعاني المختلفة للفظ الواحد إلى أصل واحد نشأت منه وتفرعت عنه. ومن أمثلة ذلك أنه ذكر كلمة «القضاء» وبين معانيها المختلفة التي تصير إليها، ثم ختم بحثه بقوله: «وهذه كلها فروع ترجع إلى أصل واحد»[1]. وكذلك قال بعد تبيينه لمعاني «القنوت»: «ولا أرى أصل هذا الحرف إلا الطاعة، لأن جميع هذه الخلال من الصلاة والقيام فيها، والدعاء وغير ذلك يكون عنها»[2]، وقال بعد ذكره لمعاني كلمة «الأمر»: «وهذا كله وإن اختلف فأصله واحد»[3].

وبذلك يكون لابن قتيبة فضل السبق إلى القول برد مفردات المادة اللغوية، إلى أصولها المعنوية المشتركة، لأنه أسبق من ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ ومن أستاذه أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ومن ابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ، بل إني أذهب إلى أن فكرة ابن قتيبة هذه، هي التي أوحت إلى ابن فارس تأليف كتابه «مقاييس اللغة» كما أوحت إليه تلك المباحث اللغوية. التي تضمنها تأويل مشكل القرآن. تأليف كتاب الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، والذي يقارن بين الكتابين يجد أن ابن فارس قد اعتمد على «تأويل مشكل القرآن» كل الاعتماد، وانتفع بمباحثه انتفاعًا عظيمًا ونقل منها إلى كتابه نقولاً كثيرة من غير

---

(١) ص ٣٤٣.

(٢) ص ٣٥٠.

(٣) ص ٣٩٤.

أن يشير إلى ذلك، وإن أشار. وقليلاً ما يصنع. فإنما يشير إشارة مبهمة غامضة كقوله: «وقال بعض علمائنا»[1]، وقوله: «وقال بعضهم»[2].

والحمد لله الذي وفق مركز تحقيق التراث إلى إحياء ذكرى علمائنا الراحلين وما أسدوه من خدمات جليلة لتراث أمتنا، والحمد لله الذي أتاح لي أن أشارك في هذا العمل النبيل بما وفقني إليه، فإن أكن قد أحسنت بإحسان من الله تعالى الذي كتب على نفسه الإحسان في كل شيء، وإن أكن قد قصرت، فما أنا إلا بشر يخطئ ويصيب.

(١) ص ١٢.

(٢) ص ١٢٤.